



جمهورية السودان
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة شندي
كلية الدراسات العليا



الحوكمة المصرفية وأثرها على الأداء المالي و المحاسبي في المصارف التجارية السودانية

(دراسة تطبيقية علي عينة من المصارف التجارية)

رسالة مقدمة لنيل درجة الدكتوراه في المحاسبة

إشراف الدكتورة :

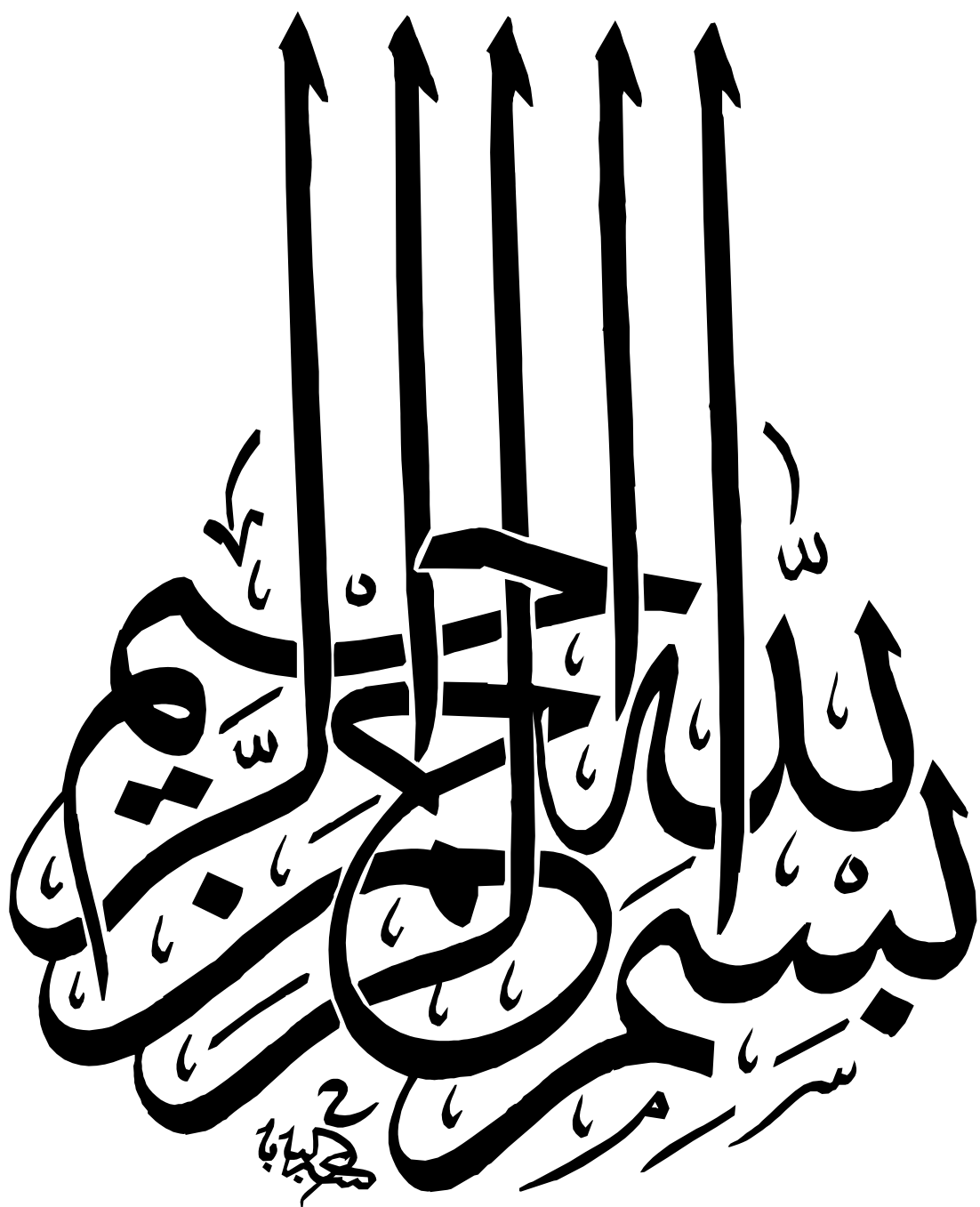
إشراقة بشير محمد بشير

أستاذ مشارك جامعة شندي

إعداد الطالبة :

بسمات على حسن حمد

يونيو 2024م



الاستهلال

قَالَ اللَّهُ تَعَالَى:

﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا كُونُوا قَوَّامِينَ بِالْقِسْطِ شُهَدَاءَ لِلَّهِ وَلَوْ عَلَىٰ أَنفُسِكُمْ
أَوِ الْوَالِدَيْنِ وَالْأَقْرَبِينَ ۚ إِن يَكُنْ غَنِيًّا أَوْ فَقِيرًا فَاللَّهُ أَوْلَىٰ بِهِمَا فَلَا تَتَّبِعُوا
الْهَوَىٰ أَن تَعْدِلُوا ۚ وَإِن تَلَوْا أَوْ تَعْرِضُوا فَإِنَّ اللَّهَ كَانَ بِمَا تَعْمَلُونَ
خَبِيرًا﴾

صدق الله العظيم

سورة النساء ، الآية : 135

الإهداء

إلى التي غرست في قلبي الصبر والعطاء ومن تحت قدميها جنات الخلد والرحمة فهذه أمنيتك
مصحوبة بصفاء دعواتك أترجمها لك لعلها تنال رضاك

أمي الحبيبة

في فمي نغماً أردده مدى الدهر وفي روحي مناجاة ورمزاً للوفاء الأبدي إلى ذلك النيل الذي
اجتاح كل السدود لكي يصب بداخلي إلى رمز الفداء والتضحية الذي علمني معنى الثبات في
أصعب المواقف ومعنى الصبر على الشدائد .

والدي العزيز

الذين أناروا لي طريق حياتي وكانوا شموعاً تحترق من أجلي

أخواني وأختي وأهلي وعشيرتي

بقايا مداد هي قليل من غزارة علمكم وجزالة فقهكم وغرة جهدكم .

زملائي وزميلاتي

وإلي كل من علمني حرفاً تنحني قامتي أمامكم إجلالاً وتقديراً إليكم جميعاً أهدي بحشي عليه يكون
نقطه في محيط العلم الشاسع .

أساتذتي الأجلاء

الباحثة

الشكر والتقدير

الحمد لله الذي علم بالقلم , وأشهد أن لا اله إلا الله وحده لا شريك له منح الخيرات والنعم , وأشهد أن محمدا عبده ورسوله خير من اصطفى , صلوات الله وسلامه عليه وعلى اله وصحبه أجمعين
الشكر لجامعه شندي منارة التأصيل وقلعه العلم والمعرفة , ولإدارتها وأسرة كلية الدراسات العليا .

الشكر الجزيل واحترامي وتقديري للدكتورة إشراقة بشير محمد بشير المشرفة على الرسالة , والتي لم تبخل بفيض علمها في تقديم توجيهاتها الرشيدة التي كان لها الأثر الواضح في إتمام الدراسة , حفظها الله ورعاها وزادها علماً .

والشكر موصول أيضاً للمشرف المعاون دكتورهِ إشراقه مهدي محمد عدلان لما قدمته لي من توجيهات وإرشادات فلها مني كل الشكر والتقدير وزادها الله علماً .

وللأساتذة المحكمين لما قدموه من آراء ومقترحات ثرة أفادت الباحثة .

والشكر أيضاً لمن زرع التفاؤل في دربي وكان داعماً ومسانداً في كل اللحظات صلاح الدين أحمد
أتقدم بفائق الشكر والاحترام للذين ساندوني ووقفوا بجاني في مسيرتي العلمية جزأهم الله كل خير .
وختاماً أسأل العليّ التقدير أن يكون هذا العمل خالصاً لوجهه الكريم وأن يجعله علماً نافعا يسهل الله

به طريقاً إلى الجنة

الباحثة

المستخلص

تناولت الدراسة الحوكمة المصرفية وأثرها على الأداء المالي والمحاسبي في البنوك التجارية السودانية ، حيث تمثلت مشكلة الدراسة في أن تعزيز وتحسين الأداء المالي والمحاسبي في البنوك التجارية من القضايا المهمة والرئيسية في الوقت الحالي وأن الحوكمة المصرفية هي التي تعمل على ذلك وفق مبادئ وأحكام تمر بها من أجل سلامة وحماية المصرف.

وقد هدفت الدراسة إلي التعرف على الحوكمة المصرفية ومبادئها و توضيح مفهوم الأداء المالي ومؤشرات تقييمية ومحاولة إظهار أهمية القوائم المالية في النظام المحاسبي، ولتحقيق أهداف الدراسة تم اختبار الفرضيات الآتية هنالك علاقة ذات دلالة إحصائية بين الحوكمة المصرفية والأداء المالي والمحاسبي، وهنالك علاقة ذات دلالة إحصائية بين الحوكمة المصرفية ومعايير ومؤشرات تقويم الأداء المالي و هنالك علاقة ذات دلالة إحصائية بين الحوكمة المصرفية والرقابة المالية للمصرف ، هنالك علاقة ذات دلالة إحصائية بين الحوكمة المصرفية والتقارير المالية للمصرف .

واتبعت الدراسة مجموعة من المناهج البحثية منها المنهج الاستنباطي في تحديد المشكلة وصياغة الفرضيات والمنهج الاستقرائي في تتبع المشكلة بالإضافة للمنهج التاريخي في عرض الدراسات السابقة والمنهج التحليلي في اختبار فرضيات الدراسة .

وتوصلت الدراسة إلى إثبات صحة فروض الدراسة باستخدام الأساليب الإحصائية في تحليل بيانات الدراسة والتي جمعت عن طريق الاستبانة .وبناءً على اختبار الفروض خلصت الدراسة إلى العديد من النتائج من أهمها:البنوك التجارية تختلف عن غيرها من شركات المساهمة لان طبيعة عملها تحمل المخاطر بالإضافة إلي كون هذه البنوك مسؤولة عن المحافظة على أموال الغير(المودعين) تسعى حوكمة المصارف إلى تحقيق الشفافية وحماية حقوق المساهمين في المصرف.

وخرجت الدراسة بعدد من التوصيات منها يجب مراجعة القوانين والأنظمة واللوائح المالية والتأكد من سلامتها للتطورات التي تحدث ،وتحليلها واقتراح إجراء التعديلات التي تساعد على تحقيق أهداف الرقابة المالية ولا بد من وجود نظام محاسبي حديث لتقويم الأداء المالي والمحاسبي.

Abstract

The study dealt with banking governance and its impact on the financial and accounting performance in Sudanese commercial banks, the problem of the study was that enhancing and improving the financial and accounting performance in commercial banks is one of the important and main issues at the present, and that banking governance is what works on this in accordance with the principles and provisions it passes in order to Bank safety and protection, the study aimed to identify banking governance and its principles, clarify the concept of financial performance and evaluative indicators, and attempt to show the importance of financial statements in the accounting system. To achieve the objectives of the study, the following hypotheses were tested: There is a statistically significant relationship between banking governance and financial and accounting performance. There is a statistically significant relationship between banking governance and the standards and indicators for evaluating financial performance, and there is a statistically significant relationship between banking governance and the bank's financial oversight. There is a statistically significant relationship between banking governance and the bank's financial reports. The study followed a set of Methodologies including the deductive method in defining the problem and formulating hypotheses, the inductive method in tracking the problem, in addition to the historical method in presenting previous studies, and the analytical approach in testing the study hypotheses. The study proved the validity of the study's hypotheses by using statistical methods in analyzing the study data, which was collected through a questionnaire, based on testing the hypotheses. The study concluded many results, the most important of which are: Commercial banks differ from other joint-stock companies because the nature of their work carries risks, in addition to the fact that these banks are responsible for preserving the funds of others (depositors). Bank governance seeks to achieve transparency and protect the rights of shareholders in The bank. The study recommended there must be a review of financial laws, systems and regulations, ensure their integrity to the developments that occur, analyze them and suggest making amendments that help achieve the objectives of financial control, and there must be a modern accounting system to evaluate financial and accounting performance.

فهرس الموضوعات

رقم الصفحة	عنوان الموضوع
أ	الاستهلال
ب	الإهداء
ج	الشكر والتقدير
د	المستخلص
هـ	Abstract
و	فهرس الموضوعات
ح	فهرس الجداول
ك	فهرس الأشكال
ن	فهرس الملاحق
المقدمة	
1	أولاً : الإطار المنهجي للدراسة
7	ثانياً: الدراسات السابقة
الفصل الأول : الإطار النظري للحوكمة	
31	المبحث الأول : مفهوم وأهمية وأهداف الحوكمة
48	المبحث الثاني : محددات وآليات ومعايير تطبيق الحوكمة
62	المبحث الثالث : الحوكمة المصرفية
الفصل الثاني : الإطار النظري لأداء المالي	
78	المبحث الأول : مفهوم وأهمية وأهداف الأداء المالي
89	المبحث الثاني: مقومات تقويم الأداء
99	المبحث الثالث : معايير ومؤشرات تقويم الأداء

الفصل الثالث : الإطار النظري لأداء المحاسبي	
114	المبحث الأول : نشأة وتطور المحاسبة
132	المبحث الثاني: مفهوم وأهمية وأهداف الأداء المحاسبي
143	المبحث الثالث : الحوكمة المصرفية وعلاقتها بالأداء المالي والمحاسبي
الفصل الرابع : الدراسة التطبيقية	
158	المبحث الأول : نبذة عن المصارف التجارية السودانية
181	المبحث الثاني : الهياكل التنظيمية
193	المبحث الثالث : الحوكمة في المصارف التجارية
الفصل الخامس : الدراسة الميدانية	
202	المبحث الأول : إجراءات الدراسة الميدانية
205	المبحث الثاني : تحليل بيانات الدراسة
224	المبحث الثالث : اختبار الفرضيات
الخاتمة	
236	النتائج
238	التوصيات
240	المراجع والمصادر
258	الملاحق

فهرس الجداول

رقم الصفحة	عنوان الجدول	رقم الجدول
61	مقارنة بين النماذج الدولية لحوكمة الشركات	(1/1)
123	اليومية العامة	(1/3)
124	دفتر الأستاذ العام	(2/3)
125	ميزان المراجعة بالمجاميع	(3/3)
126	ميزان المراجعة بالأرصدة	(4/3)
127	حساب المتاجرة	(5/3)
128	حساب الأرباح والخسائر	(6/3)
130	الميزانية العمومية	(7/3)
205	الجدول البياني لأفراد عينة الدراسة وفق متغير العمر	(1/5)
206	الجدول البياني لأفراد عينة الدراسة وفق متغير المؤهل العلمي	(2/5)
207	الجدول البياني لأفراد عينة الدراسة وفق متغير التخصص العلمي	(3/5)
208	الجدول البياني لأفراد عينة الدراسة وفق متغير المسمى الوظيفي	(4/5)
209	الجدول البياني لأفراد عينة الدراسة وفق متغير سنوات الخبرة	(5/5)
210	الجدول البياني لأفراد عينة الدراسة وفق متغير المؤهل المهني	(6/5)
211	الجدول البياني لأفراد عينة الدراسة وفق آلية تنفيذ مهامك الوظيفية ضمن النظام المحاسبي	(7/5)
212	الجدول البياني لإجابات أفراد عينة الدراسة على العبارة الأولى	(8/5)
215	الجدول البياني لإجابات أفراد عينة الدراسة على العبارة الثانية	(9/5)
218	الجدول البياني لإجابات أفراد عينة الدراسة على العبارة الثالثة	(10/5)
221	الجدول البياني لإجابات أفراد عينة الدراسة على العبارة الرابعة	(11/5)
224	الوسط الحسابي والانحراف المعياري ومربع كاي عن عبارات الفرضية الأولى	(12/5)
227	الوسط الحسابي والانحراف المعياري ومربع كاي عن عبارات الفرضية الثانية	(13/5)

230	الوسط الحسابي والانحراف المعياري ومربع كاي عن عبارات الفرضية الثالثة	(14/5)
233	الوسط الحسابي والانحراف المعياري ومربع كاي عن عبارات الفرضية الرابعة	(15/5)

فهرس الأشكال

رقم الصفحة	عنوان الشكل	رقم الشكل
187	الهيكل التنظيمي لمصرف فيصل الإسلامي السوداني	(1/4)
191	الهيكل التنظيمي لمصرف الإسلامي السوداني	(2/4)
192	الهيكل التنظيمي لمصرف الخرطوم	(3/4)
193	الهيكل التنظيمي لمصرف النيلين	(4/4)
196	الهيكل التنظيمي لمصرف الادخار والتنمية الاجتماعية	(5/4)
205	الشكل البياني لأفراد عينة الدراسة وفق متغير العمر	(1/5)
206	الشكل البياني لأفراد عينة الدراسة وفق متغير المؤهل العلمي	(2/5)
207	الشكل البياني لأفراد عينة الدراسة وفق متغير التخصص العلمي	(3/5)
208	الشكل البياني لأفراد عينة الدراسة وفق متغير المسمى الوظيفي	(4/5)
209	الشكل البياني لأفراد عينة الدراسة وفق متغير سنوات الخبرة	(5/5)
210	الشكل البياني لأفراد عينة الدراسة وفق متغير المؤهل المهني	(6/5)
211	الشكل البياني لأفراد عينة الدراسة وفق آلية تنفيذ مهامك الوظيفية ضمن النظام المحاسبي	(7/5)

فهرس الملاحق

رقم الملحق	عنوان الملحق	رقم الصفحة
1	منشور بنك السودان المركزي	258
2	الاستبانة	265
3	محكمو الاستبانة	271

أولاً : الإطار المنهجي للدراسة

تمهيد :

نجد أن العديد من الشركات والمؤسسات والبنوك والجامعات تجد نفسها عاجزة عن التطوير والتنمية ويعود السبب في ذلك لضعف الموارد المادية والبشرية وضعف الأداء وجودة الخدمات ، وعدم رضا جميع الأطراف من طالبي الخدمة وضعف القدرة على التنمية بمختلف مستوياتها الاجتماعية والاقتصادية ، الأمر الذي جعل الحوكمة من المواضيع المهمة في كافة المؤسسات والمنظمات والإدارات سواء كانت عامة أو خاصة ، وظهور الأزمات المالية والعالمية التي أطاحت باقتصاد عدد كبير من البلدان النامية والمتقدمة وحالات الفشل والتعثر التي واجهتها العديد من المنظمات وكان أبرزها فضيحة أينرون الأمريكية (Enron) والتي كان سببها تساهل بعض المدققين الخارجيين مع مجلس الإدارة وعدم دقة التقارير المالية الصادرة عن الشركة الأمر الذي زاد من أهمية الحوكمة .

يحتل الأداء المالي مكانة مهمة داخل المصارف ، بحيث يلعب دوراً مهماً في قياس الأداء وكفاءتها واستخدام مواردها ، وذلك من خلال المؤشرات التي تدل على صحة المركز المالي لتلك المصارف ، ويمثل الأداء المالي عصب المصرف لوضع الخطط المستقبلية لتوسيع نشاطاتها والمحافظة على أدائها أمام الجمهور بأفضل نتائج ، حيث تعتبر أداء للحكم الموضوعي إذ يوفر نظام معلومات رقمية وموثوقة قابلة للقياس تعكس قدرة وقابلية الشركة على تحقيق أهدافها بكفاءة وفعالية، حيث النمو الاقتصادي في أي دولة يتوقف إلى حد كبير على مدى كفاءة أدائها المالي وعدم تحقيقه بالمستوي المطلوب يعرض وجودها واستمرارها للخطر، وإن تفوق الشركة على غيرها في ميدان الأداء المالي يضمن لها مركزاً تنافسياً ويفتح لها آفاق نحو تعزيز ذلك المركز وتطويره .

إذ أن تحسين الأداء المحاسبي وتطويره وتجديد الشركات لم يعد اختياريّاً ولكنه أصبح شرطاً جوهريّاً للبقاء والاستمرارية وعدم الاندثار، ومن بين الآليات المتاحة للشركة الحصول على أحسن أداء لحوكمة الشركات إذ تعتبر مفتاحاً أساسياً وضرورياً لتحسين الأداء المؤسسي، كما تساعد على توليد الأرباح وتقليل المخاطر وزيادة القيمة السوقية وكذلك التنبؤ باستمرارها أو فشلها على المدى الطويل، وتعد من أهم العمليات الضرورية للتأكد من حسن سير عمل المصارف وتأكيد نزاهة الإدارة فيها بالإضافة إلى ما توفره من وسائل ضبط تعمل على زيادة الجودة وتطوير الاداء مما يؤدي الي الحفاظ علي مصالح جيع الاطراف، حيث أن الحوكمة هي الطريقة التي تدار بها المؤسسات وتراقب

من قبل جميع الاطراف ذات العلاقة بالمصرف وهي بمثابة اداء تضمن كفاءة إدارتها وتعتبر مؤشر لتحقيق أهدافها واهداف الاطراف ذات العلاقة بها .

مشكلة الدراسة:

يعد تعزيز وتحسين الأداء المالي والمحاسبي في البنوك التجارية من القضايا المهمة والرئيسية في الوقت الحالي وأن الحوكمة المصرفية هي التي تعمل على ذلك وفق مبادئ وأحكام تمر بها من أجل سلامة وحماية البنك.

ويمكن تلخيص مشكلة الدراسة في التساؤلات الآتية :-

- 1- ماهو أثر الحوكمة المصرفية على الأداء المالي ؟
- 2- ما هو أثر الحوكمة المصرفية على الأداء المحاسبي ؟
- 3- هل هنالك تطبيق سليم لأليات الحوكمة المصرفية في البنوك التجارية السودانية ؟
- 4- هل هنالك علاقة ذات دلالة إحصائية بين الحوكمة المصرفية والتقارير المالية للمصارف؟

أهمية الدراسة:

الأهمية العلمية :

تكمن في كونه تناول أحد المواضيع الهامة والحديثة نسبياً في المحاسبة والتي تتضمن تتطور واستمرارية المصارف سواء في القطاع العام أو الخاص وتعتبر من أهم العمليات الضرورية واللازمة للتأكد من حسن سير عمل المصرف وتأكيد نزاهة الإدارة فيه .

وكذلك تظهر أهميته الدراسة من قلة البحوث والدراسات التي تناولت الحوكمة المصرفية وبذلك يمكن اعتبارها مساهمة في إثراء المكتبة العربية بدراسات حول الحوكمة والخروج بنتائج وتوصيات تسهم في الارتقاء بأداء مهنة المحاسبة إلى المستوي المطلوب

الأهمية العملية :

لقد نال موضوع الحوكمة المصرفية في البنوك اهتماماً واسعاً نظراً لدوره الفعال في التقليل من المخاطر التي تحدّد سلامة واستقرار الأنظمة المصرفية وأن القطاع المصرفي يعتبر العمود الفقري لاقتصاد الدول وتكمن في الآتي:

1- مساهمة الحوكمة في التقليل من المخاطر المالية والقضاء على الفساد المالي والإداري في المصارف .

2- تطبيق قواعد الحوكمة في القطاع المصرفي يساعد على تحسين أداء الإدارة

3- ضمان حقوق الأطراف المساهمة وأصحاب المصالح في المصرف.

4- تحظي المصارف التي تطبق الحوكمة بزيادة ثقة المستثمرين .

أهداف الدراسة :

تسعي الدراسة إلى تحقيق مجموعة من الأهداف والتي تتمثل في الآتي :

1. التعرف على الحوكمة المصرفية ومبادئها.

2. توضيح مفهوم الأداء المالي ومؤشرات تقييمية .

3. محاولة إظهار أهمية القوائم المالية في النظام المحاسبي .

4. تحديد أثر تطبيق آليات الحوكمة المصرفية على الأداء المالي والمحاسبي في البنوك التجارية .

5. دراسة العلاقة بين الحوكمة المصرفية والأداء المالي والمحاسبي .

فرضيات الدراسة : تقوم الدراسة على اختبار الفرضيات الآتية :

1- هنالك علاقة ذات دلالة إحصائية بين الحوكمة المصرفية والأداء المالي والمحاسبي

2- هنالك علاقة ذات دلالة إحصائية بين الحوكمة المصرفية ومعايير ومؤشرات تقييم الأداء المالي.

3- هنالك علاقة ذات دلالة إحصائية بين الحوكمة المصرفية والرقابة المالية للمصرف.

4- هنالك علاقة ذات دلالة إحصائية بين الحوكمة المصرفية والتقارير المالية للمصرف

منهج الدراسة : تم إتباع المناهج الآتية في الدراسة :

1. المنهج التاريخي : لتتبع الدراسات السابقة .

2. المنهج الوصفي التحليلي : لوصف الظواهر والأحداث موضع البحث .

3. المنهج الإحصائي : يستخدم الطرق الرياضية والرقمية لمعالجة وتحليل البيانات .

4. المنهج الاستنباطي : لصياغة فرضيات الدراسة .

5. المنهج الاستقرائي : لاختبار صحة الفرضيات .

أدوات مصادر جمع البيانات :

(1) المصادر الأولية : الاستبانة .

(2) المصادر الثانوية : الكتب والمراجع والدوريات والرسائل الجامعية والإنترنت .

حدود الدراسة :

الحدود المكانية : ولاية نهر النيل (المصارف التجارية السودانية)

الحدود الزمانية : 2024م .

الحدود الموضوعية : الحوكمة المصرفية والأداء المالي والمحاسبي .

الحدود البشرية : الموظفين بالمصارف التجارية السودانية .

مصطلحات الدراسة:

الحوكمة المصرفية : مجموعة من الإجراءات والأساليب الخاصة التي توضح آلية تسيير مجلس الإدارة والمديرين التنفيذيين لمختلف نشاطات المصرف وشؤونه "تحديد الأهداف الاستراتيجية للمصرف ومتابعة سير العمليات اليومية للبنك والتأكد من سير أنشطة البنك تبعاً للقوانين والقوانين والقيام بمسؤولياته تجاه أصحاب المصلحة بصورة كاملة " .

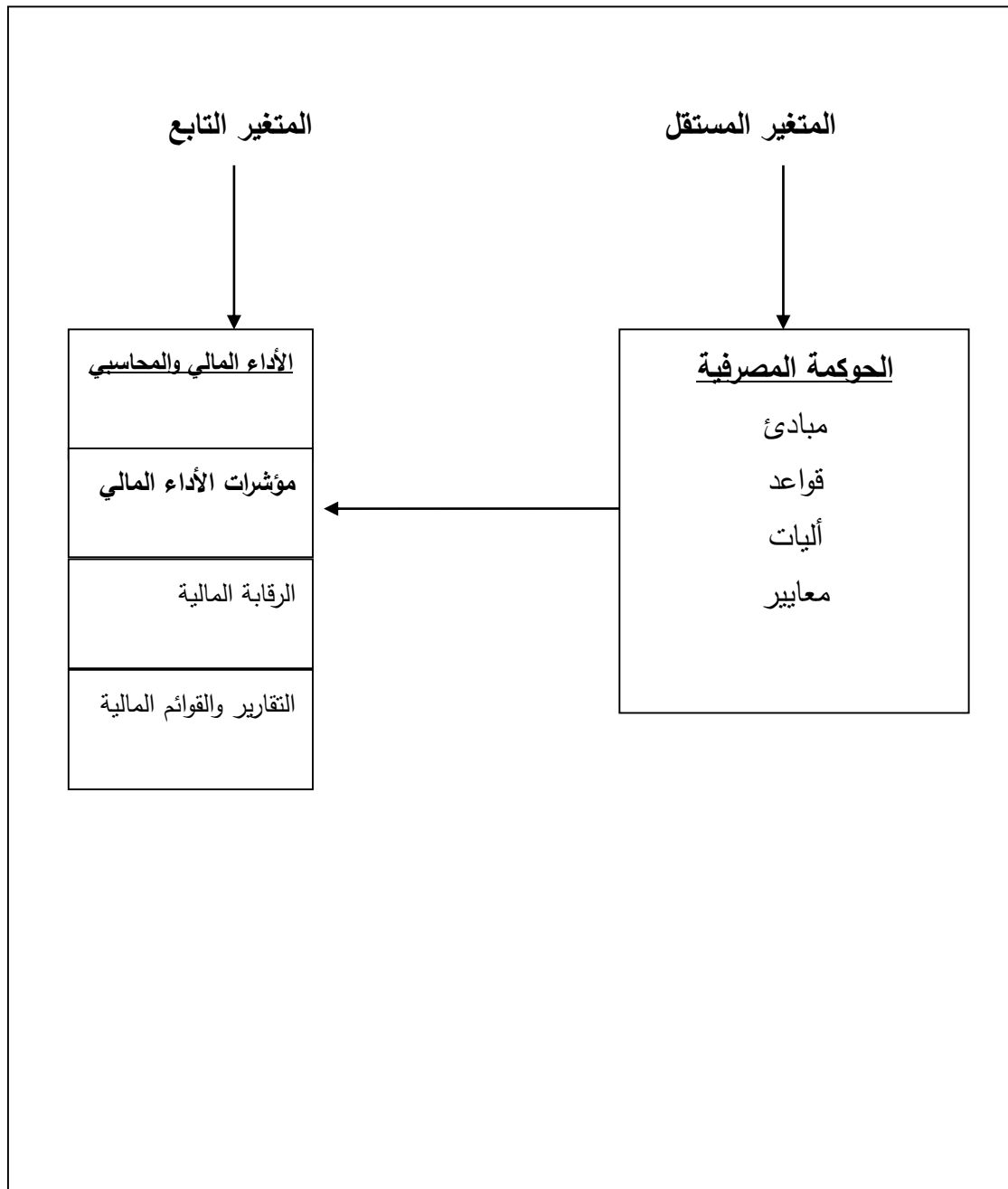
آليات الحوكمة: مجموعة من الوسائل التي يتم تصميمها وتنفيذها بهدف ترشيد وتوجيه ورقابة سلوك الإدارة العليا لاتخاذ القرارات ، التي تؤدي إلى تحقيق مصالح الملاك ومن ثم التخلص من حدة مشكلة الوكالة بين الإدارة على التوازن بين مصالح جميع الأعضاء في الشركة.

الأداء المالي : هو قدرة المؤسسة على الاستغلال الأمثل لمواردها ومصادرهما في الاستخدامات ذات الأجل الطويل والقصير من أجل تشكيل الثروة ، أو قدرة المؤسسة على إستخدام مواردها بطريقة مثلى لتحقيق أهدافها والتي تتمثل في تخفيض تكاليفها وزيادة إيراداتها.

التقارير المالية: هي وسيلة اتصال ما بين المنشأة والعالم الخارجي ووسيلة لتوصيل المعلومات التي تعد بواسطة المنشأة إلى المستفيدين ومنها قائمة الدخل وقائمة المركز المالي وقائمة التدفقات النقدية وقائمة الأرباح المحتجزة وتقرير مراقب الحسابات ،تقرير مجلس الإدارة ،تقرير الإدارة التنفيذية.

الرقابة المالية : هي مجموعة من العمليات تتخذ شكل قرارات أو إجراءات يكون من شأنها تحقيق هدف أو مجموعة أهداف واضحة ومحددة.

نموذج الدراسة :



المصدر : إعداد الباحثة

هيكل الدراسة :

يتكون البحث من مقدمة و خمسة فصول وخاتمة ، حيث يشمل الفصل الأول على الإطار النظري للحوكمة ويحتوي على ثلاثة مباحث ، تناول المبحث الأول مفهوم وأهمية وأهداف الحوكمة ، والمبحث الثاني محددات وآليات ومعايير تطبيق الحوكمة ، والمبحث الثالث الحوكمة المصرفية. وتناول الفصل الثاني الأداء المالي ويحتوي أيضاً على ثلاث مباحث ، تناول المبحث الأول مفهوم وأهمية وأهداف الأداء المالي ، المبحث الثاني مقومات تقويم الأداء والمبحث الثالث معايير ومؤشرات تقويم الأداء.

وتناول الفصل الثالث الأداء المحاسبي ويحتوي على ثلاث مباحث ، المبحث الأول نشأة وتطوير المحاسبة ، والمبحث الثاني مفهوم وأهمية وأهداف الأداء المحاسبي والمبحث الثالث الحوكمة المصرفية وعلاقتها بالأداء المالي والمحاسبي.

وتناول الفصل الرابع الدراسة التطبيقية ويحتوي أيضاً على ثلاث مباحث ، تناول المبحث الأول على نبذة تعريفية على عينة من المصارف التجارية السودانية (بنك الخرطوم ، فيصل الإسلامي ، الإسلامي السوداني، الادخار، النيلين) والمبحث الثاني الهياكل التنظيمية والمبحث الثالث الحوكمة في المصارف التجارية .

أما الفصل الخامس فهو الدراسة الميدانية ويحتوي ايضاً على ثلاث مباحث ، تناول المبحث الأول إجراءات الدراسة الميدانية والمبحث الثاني تحليل بيانات الدراسة والمبحث الثالث على اختبار الفرضيات .

وأخيراً الخاتمة وتشتمل على النتائج والتوصيات وقائمة المراجع والملاحق .

ثانياً : الدراسات السابقة :

فيما يلي استعراض مجموعة من الدراسات التي تتعلق بأحد أو بعض محاور موضوع هذه الدراسة وذلك حسب التسلسل التاريخي وهي :

(1) دراسة: عوض 2005م¹ :

تناولت الدراسة لجان المراجعة كأحد دعائم حوكمة الشركات تمثلت مشكلة الدراسة في مدي دوافع وانتشار مفهوم الحوكمة في السنوات الأخيرة في الدول المتقدمة وظهرت أهمية الدراسة في تزايد الاهتمام بموضوع حوكمة الشركات في السنوات الأخيرة من قبل الباحثين المهتمين في المنظمات الدولية حيث عقدت عدة مؤتمرات وندوات وورش عمل في الدول المتقدمة واستعراض وتحليل الجهود الدولية والإقليمية والمحلية وهدفت الدراسة إلى التعريف بمفهوم حوكمة الشركات وكيفية تطبيقية ودور لجان المراجعة كأحد دعائم تحقيق هذا المفهوم الجديد وعلاقة ذلك بالمراجعة الداخلية والخارجية مع التركيز على المملكة العربية السعودية، وقد بنيت الدراسة على عدد من الفرضيات أهمها هنالك علاقة ذات دلالة إحصائية بين حوكمة الشركات ولجان المراجعة، وتوصلت الدراسة الي عدد من النتائج منها أن العديد من دول العالم المتقدمة سارعت في تبني مفهوم حوكمة الشركات بعد الانهيارات التي حصلت لبعض الشركات العالمية الكبرى في الولايات المتحدة الأمريكية رغبة منها لتحسين الأداء المالي والإداري للشركات ومنع دخول المزيد من تلك الأزمات المالية المماثلة ويعزز الإفصاح والشفافية الأمر الذي يساعد على توفير بيئة جيدة لجلب الاستثمارات والمساعدة في محاربة الفساد ومنع الانهيارات والأزمات المالية، واوصت الدراسة بضرورة العمل على إنشاء مركز وطني تحت مسمى (المركز الوطني لحوكمة الشركات) يشترك في تكوينه ممثلون من ديوان المراجعة العامة والهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين وهيئة سوق العمل وإيجاد آلية واضحة ومحددة للأشراف ومتابعة تنفيذ الضوابط الجيدة لتشكيل لجان المراجعة في شركات المساهمة.

يتضح للباحثة أن هذه الدراسة ركزت على مفهوم حوكمة الشركات بالتركيز على لجان المراجعة كأحد دعائم حوكمة الشركات والرقابة على الشركات وأكدت على أهمية الأطراف الأخرى

¹- عوض بن سلامة الرحيل، لجان المراجعة كأحد دعائم حوكمة الشركات (جدة: جامعة الملك عبدالعزيز، مجلة الإقتصاد والإدارة، المجلد الثاني والعشرون، العدد الأول، 2005م).

كالمساهمين والموظفين والدائنين وتتفق مع دراسة الباحثة في أنها تناولت حوكمة الشركات وتختلف عنها في انها تشتمل على الحوكمة المصرفية والأداء المالي والمحاسبي.

(2) دراسة: محمد 2005م¹

تناولت الدراسة تفعيل الآليات المحاسبية لحوكمة الشركات من خلال استخدام القيد بالبورصات المالية تمثلت مشكلة الدراسة في تعدد العلاقات التأثيرية بين الآليات المختلفة لتطبيق حوكمة الشركات ومدى امكانية تفعيل الآليات المحاسبية لحوكمة الشركات من خلال القيد بالبورصات المالية المصرية وهدفت الدراسة الي تحديد الأهمية النسبية للآليات المحاسبية لحوكمة الشركات كمحور ارتكاز للآليات المختلفة وتقييم الآليات المحاسبية لحوكمة الشركات بجمهورية مصر العربية ودراسة امكانية تفعيل الآليات المحاسبية للحوكمة في البيئة المصرية من خلال استخدام قواعد القيد بالبورصات المالية وبنيت الدراسة على عدد من الفرضيات أهمها أسلوب دراسة الحالة وتوصلت الدراسة الي عدد من النتائج منها يمكن تفعيل الآليات المحاسبية لحوكمة الشركات بتحقيق المزيد من التفعيل وذلك من خلال معالجة أسباب عدم التزام بعض الشركات باستخدام تلك الآليات وتفعيل آليات المعايير المحاسبية اللازمة للوفاء بمتطلبات حوكمة الشركات في البيئة المحاسبية المصرية واوصت الدراسة بتفعيل الآليات الرقابية على انتاج المعلومات المحاسبية اللازمة للوفاء بمتطلبات حوكمة الشركات بالبيئة المحاسبية المصرية.

يتضح للباحثة أن هذه الدراسة ركزت على تعدد العلاقات التأثيرية بين الآليات المختلفة لتطبيق حوكمة الشركات وتتفق مع دراسة الباحثة في أنها تناولت حوكمة الشركات وتختلف عنها في أنها شاملة للحوكمة المصرفية والأداء المالي والمحاسبي.

(3) دراسة: سهير 2007م²

تناولت الدراسة أثر كفاءة نظام الرقابة الداخلية على الأداء المحاسبي في شركات التأمين تمثلت مشكلة الدراسة في أن ضعف نظام الرقابة الداخلية على الأداء المحاسبي يؤثر على النظام المحاسبي في اكتشاف الغش والأخطاء وعدم كفاية نظام الرقابة الداخلية يؤثر على كفاءة النظام المحاسبي ،وهدفت الدراسة إلي بيان أثر كفاءة نظام الرقابة الداخلية في تحسين الأداء المحاسبي

1- محمد أحمد العسيلي ،تفعيل الآليات المحاسبية لحوكمة الشركات من خلال استخدام القيد بالبورصات المالية (الاسكندرية : المؤتمر العلمي الخامس حوكمة الشركات وأبعادها المحاسبية والإدارية والإقتصادية، 2005م) .

2- سهير عوض قنديل ، أثر كفاءة نظام الرقابة الداخلية على الأداء المحاسبي في شركات التأمين (الخرطوم : جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا ،رسالة دكتوراة غير منشورة ،2007م) .

بالنسبة لقطاع شركات التأمين المساهمة وتحديد الأسس والمعايير التي من خلالها يتم قياس كفاءة الرقابة الداخلية في شركات التأمين المساهمة وبنيت الدراسة على عدد من الفرضيات منها هنالك علاقة ذات دلالة احصائية بين نظام الرقابة الداخلية والأداء المحاسبي في شركات التأمين وتوصلت الدراسة الى عدد من النتائج منها أن تطبيق اجراءات الرقابة الداخلية والإشراف على تطبيقها من قبل ذوي الخبرة والإدارات العليا يسهم في تقليل الغش والأخطاء وجود هيكل اداري واضح وأن التطبيق السليم للرقابة الداخلية يؤدي الى زيادة كفاءة الأداء وأوصت الدراسة بضرورة الاهتمام بعمليات الرقابة وتقويم الأداء الفعلي والاهتمام بالمفاهيم العلمية لاجهزة وأقسام الرقابة المالية الداخلية منها والعمل على تطبيق أسلوب المراجعة بمساعدة الحاسب الآلي من قبل ديوان المراجعة العامة والمراجعين القانونيين.

يتضح للباحثة أن هذه الدراسة ركزت على فعالية الرقابة الداخلية وأثرها في تحسين الأداء المحاسبي في شركات المساهمة وكيفية تطبيق اجراءاته وتتفق مع دراسة الباحثة في أنها تناولت الأداء المحاسبي وتختلف عنها في أنها شاملة للحوكمة المصرفية والأداء المالي والمحاسبي .

(4) دراسة Pamela Kent& Jenny Stewart (2008)م¹:

تمثلت مشكلة الدراسة في تبني الدول معايير التقارير المالية ودور حوكمة الشركات والإفصاح في التحول إلى تلك المعايير. وهدفت الدراسة إلى تقديم النموذج الأسترالي في تطبيق المعادل الأسترالي لمعايير التقارير المالية وذلك للدول التي تنوي تبني هذه المعايير. وتوصلت الدراسة لعدد من النتائج منها: أن عدد الجمل والعبارات لا يعتبر مقياس لجودة الإفصاح في المعلومات المحاسبية، كما أن اتباع سياسات محاسبية معينة لا يعتبر مقياساً جيداً لجودة الإفصاح في المعلومات المحاسبية. وأوصت الدراسة بإجراء دراسات مستقبلية عن العوامل التي تشرح لنا كمية ونوعية الإفصاح المتعلقة بالتحول إلى تطبيق معايير المحاسبة المالية الدولية وذلك لتلافي القصور في جودة الإفصاح في المعلومات المحاسبية.

اختلفت هذه الدراسة مع الدراسة الحالية في أنها ركزت على دور حوكمة الشركات والإفصاح في التحول إلى معايير المحاسبة والمراجعة الحالية وتركز الدراسة الحالية على الحوكمة المصرفية وأثرها على الأداء المالي والمحاسبي .

¹ Pamela Kent& Jenny Stewart,Corporate Governance and disclosures on the transition to international financial reporting standards,business paper,school of business band university,[\(http://epublicatons.bond.edu-au/business-pub/130\)](http://epublicatons.bond.edu-au/business-pub/130).(2008).

(5) دراسة: محمود 2008م¹

تناولت الدراسة إطار مقترح لتحسين جودة حوكمة الشركات تمثلت مشكلة الدراسة في مدى تقييم القواعد والمعايير المنظمة لتحسين حوكمة الشركات في مصر ومدى تطبيق مبادئ الحوكمة التي تساعد في وضع إطار لنظام حوكمة الشركات و هدفت الدراسة لوضع إطار لنظام حوكمة الشركات يمكن من خلاله تحسين الأداء والرقابة في إطار استراتيجية تضمن البقاء والاستمرار للشركة وتساهم في توفير انذار مبكر لما يحتمل حدوثه من أزمات ومن ثم وضع الحلول المناسبة لمواجهتها وتوصلت الدراسة الي عدد من النتائج منها وجود وجود دور فعال للإفصاح المحاسبي المحاسبي والشفافية في تطبيق مبادئ الحوكمة في مصر ومبدأ المعاملة العادلة المتساوية يؤثر بشكل ايجابي في تحسين أداء جودة حوكمة الشركات وتطوير متطلبات الإفصاح عن المعلومات المالية وغير المالية له أهمية في تفعيل دور لجان المراجعة في الشركات بالإضافة الي الدور الفعال كسوق المال في تفعيل الحوكمة وتحسينها .وأوصت الدراسة بضرورة تطبيق معايير المحاسبة والمراجعة بجانب التشريعات والقوانين واللوائح لضبط الأداء الإداري للوحدة الاقتصادية للوصول الى تحسين جودة حوكمة الشركات وجود لجنة المراجعة وتكون تابعة لمجلس الإدارة لمتابعة أداء الوحدة الاقتصادية وفعالية نظام التقارير وقدرته على تحقيق الشفافية وتوفير المعلومات الملائمة .

يتضح للباحث أن هذه الدراسة ركزت على العلاقة بين الآليات المختلفة لتحقيق حوكمة الشركات المتعلقة باعداد التقارير المالية وما يحقق الإفصاح والشفافية من أجل تحسين جودتها وتتفق مع دراسة الباحثة في تناولها لحوكمة الشركات وتختلف عنها في انها كانت شاملة للحوكمة المصرفية والاداء المالي والمحاسبي .

(6) دراسة: مصطفى 2008م²

تناولت الدراسة أهمية تطبيق معايير حوكمة الشركات لتفعيل نظم المراجعة الداخلية في المؤسسات العامة السودانية تمثلت مشكلة الدراسة في كيفية الحد من الفساد وسوء استغلال المال العام للمؤسسات لان ما تعكسه الأرقام الحقيقية التي وردت في تقرير المراجع العام تمثل مشكلة حقيقية لابد من التصدي لها بتحديد الوسائل واستنباط الأفكار ،هدفت الدراسة الي اعطاء فكرة عن

¹- محمود يوسف ابراهيم الكاشف ،اطار مقترح لتحسين جودة حوكمة الشركات (القاهرة :جامعة المنوفية ،كلية التجارة ،المجلة المصرية للدراسات المحاسبية ،المجلد الثاني والثلاثون ،العدد الثاني ،2008م) .

²- مصطفى نجم البشاري ، أهمية تطبيق معايير حوكمة الشركات لتفعيل نظم المراجعة الداخلية في المؤسسات العامة بالسودان (الخرطوم : مؤتمر المراجعة الداخلية الأول بالسودان ،مارس 2008م) .

خطورة حجم الفساد في المال بالقطاع العام السوداني واعطاء فكرة عن اجراءات المراجعة المتبعة وبنيت الدراسة على عدد من الفرضيات منها وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين معايير حوكمة الشركات ونظم المراجعة الداخلية وتوصلت الدراسة الي عدد من النتائج منها ضعف كفاءة نظم الرقابة الداخلية بالمؤسسات العامة وعدم ملائمة القوانين واللوائح والتشريعات المالية والإدارية في ظل التطورات التي حدثت في بيئة المؤسسات العامة وغياب الشفافية والمصداقية في التقارير المالية التي تقدمها مؤسسات الدولة وأن معظم مؤسسات القطاع العام لا تتبنى مبادئ ومعايير حوكمة الشركات عدا القطاع المصرفي والذي بدأ تطبيقية اعتبارا من العام 2005م وأوصت الدراسة بضرورة اعادة النظر في نظم الرقابة الداخلية وتعميمها بما يتوافق مع ظروف ودوافع تلك المؤسسات وضمان كفاءتها وفعاليتها واعادة النظر في القوانين والتشريعات المالية حتي تتميز بالوضوح والدقة والبساطة وتكوين لجنة قومية لدراسة ظاهرة الفساد في السودان .

يتضح للباحثه أن هذه الدراسة ركزت على الحوكمة الرشيدة ومعايير واجراءات المراجعة الداخلية وتتفق مع دراسة الباحثة في تناولها لحوكمة الشركات وتختلف عنها في أنها كانت شاملة للحوكمة المصرفية والأداء المالي والمحاسبي .

(7) دراسة: محمد 2009م¹

تناولت الدراسة دور حوكمة الشركات في تحقيق جودة المعلومات المحاسبية وانعكاساتها على سوق الأوراق المالية وتمثلت مشكلة الدراسة في العلاقة التي توجد بين تطبيق حوكمة الشركات والمعلومات المحاسبية ومدى تأثير هذه العلاقة على جودة هذه المعلومات ومدى تحقيق المفهوم الشامل لجودة المعلومات المحاسبية ليعكس مدى نجاح حوكمة الشركات في القضاء على المشاكل التي منها الوحدات الاقتصادية ويحقق مصالح الفئات المختلفة وهدفت الدراسة الي التعرف على ايجابيات ومزايا حوكمة الشركات وكيفية الاستفادة منها في تحسين جودة المعلومات المحاسبية وذلك بغرض اعادة الثقة فيها وصياغة الجوانب الفكرية لحوكمة الشركات والاستفادة منها في تطوير مفهوم جودة المعلومات المحاسبية وبنيت الدراسة على عدد من الفرضيات منها هنالك علاقة ذات دلالة إحصائية بين حوكمة الشركات وجودة المعلومات المحاسبية وتوصلت الدراسة إلي عدد من النتائج منها هناك علاقة بين المعلومات المحاسبية وتحقيق أهداف ومزايا من خلال الاعتماد على

¹ - محمد أحمد ابراهيم خليل ، دور حوكمة الشركات في تحقيق جودة المعلومات المحاسبية وانعكاساتها على سوق الأوراق المالية (القاهرة : جامعة الاسكندرية ، كلية التجارة ، مجلة كلية التجارة للبحوث العلمية ، المجلد الثاني ، العدد الثاني عشر ، 2009م) .

هذه المعلومات في ممارسة الرقابة وزيادة الثقة وتحقيق العدالة والشفافية ، وأوصت الدراسة بضرورة توفير المعلومات بمستوي الجودة الشاملة لتحديد مقومات الحوكمة ومحدداتها الخارجية والداخلية والتي يؤدي تحقيقها إلي إعادة ثقة المستثمرين ومختلف المستخدمين لها في القوائم والتقارير المحاسبية وفي الممارسة المحاسبية ككل .

يتضح للباحثة أن هذه الدراسة ركزت على دور الحوكمة في تحقيق جودة المعلومات المحاسبية وانعكاساتها على سوق الأوراق المالية وتتفق مع دراسة الباحثة في أنها تناولت حوكمة الشركات وتختلف عنها في أنها شاملة للحوكمة المصرفية والأداء المالي والمحاسبي.

(8) دراسة: محمد 2009م¹

تناولت الدراسة أثر حوكمة الشركات على نظم المعلومات المحاسبية وتمثلت مشكلة الدراسة في أن الأزمات المالية التي مرت بها العديد من الدول وجعلت كثير من المساهمين واثقين من توافر قدر ملائم من الطمأنينة تجاه المعلومات المحاسبية المنشورة ،هدفت الدراسة الي تحديد مفهوم وأهمية حوكمة الشركات وأثرها على جودة المعلومات المحاسبية وتوضيح دور حوكمة الشركات في الرقابة على نظم المعلومات المحاسبية وبنيت الدراسة على عدد من الفرضيات منها توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين حوكمة الشركات ونظم المعلومات المحاسبية وتوصلت الدراسة إلي عدد من النتائج منها أهمية الدور الذي تلعبه نظم المعلومات المحاسبية في الشركات المساهمة السودانية وينتج عنها تقارير وقوائم مالية تعبر بطريقة حقيقة وعادلة عن المركز المالي ونتائج الأعمال بالشركة وأن لجنة المراجعة باعتبارها آلية من أليات حوكمة الشركات تؤدي دورا مهما في تحسين مخرجات نظم المعلومات المحاسبية ووجود ارتباط قوي بين تطبيق حوكمة الشركات وجودة المعلومات المنشورة من قبل الشركات التي تداول أسهمها في سوق الخرطوم للأوراق المالية وأوصت الدراسة بتطوير مهنة المحاسبة والمراجعة في السودان لتواكب متطلبات العولمة.

يتضح للباحثة أن هذه الدراسة ركزت على أثر حوكمة الشركات على نظم المعلومات المحاسبية وتتفق مع دراسة الباحثة في تناولها لحوكمة الشركات وتختلف عنها في أنها كانت شاملة للحوكمة المصرفية والأداء المالي والمحاسبي.

¹- محمد خليل حامد ، أثر حوكمة الشركات على نظم المعلومات المحاسبية (الخرطوم :جامعة أمدرمان الإسلامية ،رسالة ماجستير غير منشورة ،2009م).

(9) دراسة: إبراهيم 2009م¹

تناولت الدراسة دور إدارات المراجعة الداخلية في تفعيل مبادئ الحوكمة وتمثلت مشكلة الدراسة في دور إدارات المراجعة الداخلية في تفعيل مبادئ الحوكمة في المصارف العاملة في فلسطين وهدفت هذه الدراسة الي التعرف علي الأسس والقواعد اللازمة لإقامة نظام محكم لأعمال المراجعة الداخلية وفقا لمتطلبات الحوكمة والوقوف على مدي تأثير الاستقلالية في إدارات المراجعة الداخلية في تفعيل مبادئ الحوكمة وبنيت الدراسة على عدد من الفرضيات منها وجود علاقة بين إدارات المراجعة الداخلية ومبادئ حوكمة الشركات وتوصلت الدراسة الي عدد النتائج منها أن المراجعة الداخلية تعتبر أهم أحد مكونات عناصر تطبيق الحوكمة في المصارف في فلسطين وتجسيد المراجعة الداخلية الفعالية المنشودة من تطبيق الحوكمة وذلك بتفعيل دور أصحاب المصالح في المصرف ضمانا لاستمرارية الحوكمة وتطبيقاتها داخل المصارف ، واوصت الدراسة بالعمل على زيادة الاهتمام بوظيفة المراجعة الداخلية وتفعيل دورها لما لها من أثر ايجابي في دعم تطبيقات الحوكمة واحكام الرقابة على مختلف جوانب الأداء المصرفي وضرورة تعميق المفاهيم والمبادئ التي قضت بها المعايير الدولية للمراجعة الداخلية لدي كافة المراجعين الداخليين من خلال عقد الدورات التدريبية.

ويتضح للباحثة أن هذه الدراسة ركزت على دور إدارات المراجعة الداخلية في تفعيل مبادئ الحوكمة وتتفق مع دراسة الباحثة في أنها تناولت الحوكمة وتختلف عنها في أنها شاملة للحوكمة المصرفية والأداء المالي والمحاسبي .

(10) دراسة: هاني 2009م²

تناولت الدراسة مدي تأثير تطبيق حوكمة الشركات على فجوة التوقعات في مهنة المراجعة في فلسطين ، وتمثلت مشكلة الدراسة في تأكيد عدد من الدراسات وجود توقعات مستخدمي تقرير مراجعي الحسابات وبين ما يقدمه مراجع الحسابات فعلا في تقريره الأمر الذي أدى إلي فقدان الثقة في المعلومات المالية التي يحتوي عليها تقرير المراجع ، وتتبع أهمية الدراسة من التأكيد على أهمية التوسع في تطبيق مفهوم حوكمة الشركات في البيئة الاقتصادية الفلسطينية والاستفادة منها في تطوير الممارسة المحاسبية وتطور مهنة المراجعة وتهدف الدراسة إلي دراسة إطار حوكمة الشركات

¹ - إبراهيم اسحق سمنان ، دور إدارات المراجعة الداخلية في تفعيل مبادئ الحوكمة (غزة : رسالة ماجستير غير منشورة ،كلية الدراسات العليا ،الجامعة الإسلامية ،2009م)

² - هاني محمد خليل ، مدي تأثير تطبيق حوكمة الشركات على فجوة التوقعات في مهنة المراجعة في فلسطين (غزة : رسالة ماجستير غير منشورة ،كلية التجارة ، قسم المحاسبة والتمويل ،2009م) .

ومدي تأثير تحديد وتوزيع المسؤوليات بين مختلف الجهات الإشرافية والتنظيمية والتنفيذية على فجوة التوقعات وبنيت الدراسة علي عدد من الفرضيات أهمها توجد علاقة ذات دلالة احصائية بين تطبيق مبدأ المساواة والمساهمين في تضيق فجوة التوقعات في مهنة المراجعة وتوصلت الدراسة الي عدد من النتائج أهمها اتفقت آراء مراجعي الحسابات والمستثمرين على أن تطبيق مبادئ حوكمة الشركات يحقق القدر الملائم من الثقة والطمأنينة لدي المستثمرين ومتخذي القرارات اعتمادا على التقارير المالية التي أعدت وروجعت وفقا لمبادئ حوكمة الشركات وأوصت الدراسة بعدد من التوصيات أهمها ضرورة التوسع في تطبيق مبادئ حوكمة الشركات وذلك لتفعيل الممارسة الجيدة لإدارة الشركات بما ينسجم مع المعايير والقواعد العالمية والعمل على إلزام شركات المساهمة بها لضمان تقديم تقارير مالية ذات شفافية وجودة محكومة بمعايير محاسبة ومراجعة مقبولة ومتعارف عليها .

ويتضح للباحثة أن هذه الدراسة ركزت على مدي تأثير تطبيق حوكمة الشركات على فجوة التوقعات في مهنة المراجعة وتتفق مع دراسة الباحثة في أنها تناولت حوكمة الشركات وتختلف عنها في أنها شاملة للحوكمة المصرفية والأداء المالي والمحاسبي .

(11) دراسة: عبدالوهاب 2010م¹

تناولت الدراسة دور حوكمة الشركات في زيادة الإفصاح المالي لتحديد أثره على جودة المعلومات المحاسبية و تمثلت مشكلة الدراسة في محاولة التعرف على امكانية التطبيق الفعال لحوكمة الشركات من خلال الإفصاح المحاسبي لتحسين جودة المعلومات المحاسبية وبيان أثر ذلك على سوق الخرطوم للأوراق المالية ،وهدفنا الدراسة إلي التعرف على دور حوكمة الشركات في الإفصاح المحاسبي للشركات المدرجة في سوق الخرطوم للأوراق المالية والتعرف على مبادئ حوكمة الشركات التي تؤثر على قدرة السوق في تحقيق السعر العادل ،واتبعت الدراسة على المنهج التاريخي والاستنباطي والاستقرائي والمنهج الوصفي التحليلي ،وتوصلت الدراسة على عدد من النتائج منها أن تطبيق حوكمة الشركات يساعد على وجود نظام محاسبي فعال يراعي مصالح جميع الأطراف في الشركة وأن الإفصاح المحاسبي المالي للشركات المسجلة بسوق الخرطوم للأوراق المالية غير كافي لضمان تطبيق السليم لحوكمة الشركات وأوصت الدراسة بوضع دليل لحوكمة

¹ عبدالوهاب موسي الجيلي محمد ، أثر حوكمة الشركات على درجة الإفصاح في البيانات المالية وتحقيق جودة المعلومات المحاسبية (الخرطوم : جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا ،رسالة دكتوراة غير منشورة ،2010م) .

الشركات المساهمة العامة المدرجة في سوق الخرطوم للأوراق المالية وتعديل قانون سوق الخرطوم للأوراق المالية ليوأكب متطلبات حوكمة الشركات .

يتضح للباحثة أن هذه الدراسة ركزت على دور حوكمة الشركات في زيادة الإفصاح المالي لتحديد أثره على جودة المعلومات المحاسبية وتتفق مع دراسة الباحثة في أنها تناولت حوكمة الشركات وتختلف عنها في أنها كانت شاملة للحوكمة المصرفية والأداء المالي والمحاسبي .

(12) دراسة: ابن خليفة 2010م¹

تناولت هذه الدراسة دور التدفقات النقدية في تقييم الأداء المالي للمؤسسة ، وتمثلت مشكلة الدراسة في السؤال الرئيسي ماهو دور قائمة التدفقات النقدية في تقييم الأداء المالي للمؤسسة وتهدف الدراسة ان قائمة التدفقات النقدية هي قائمة تعرض مصادر التدفقات النقدية الداخلة والخارجة وتهدف الى توفير المعلومات لمستخدمي القوائم المالية حول التغيرات الحاصلة في النقدية وما يعادلها للمؤسسة بواسطة جدول التدفقات النقدية الذي يصنفها بدورة الى ثلاث دورات رئيسية هي تشغيل واستثمار وتحويل وبنيت الدراسة على عدد من الفرضيات أهمها تساهم قائمة التدفقات النقدية في تقديم معلومات ذات خصائص نوعية تفيد في تقييم سيولة وربحية المؤسسة ، وتوصلت الدراسة الى عدد من النتائج أهمها أن قائمة التدفقات النقدية وبدون القوائم المالية الأخرى ليست كافية لتقديم المعلومات اللازمة للمستثمرين والدائنين والمستخدمين بمعنى أن قائمة التدفقات النقدية ليست بديلا عن القوائم المالية الأخرى ، وتوصي الدراسة بعدد من التوصيات أهمها اعداد عدد من القوائم المالية حتي تقدم معلومات كافية للمستثمرين ومستخدمي المعلومات المحاسبية .

يتضح للباحثة أن هذه الدراسة ركزت على دور التدفقات النقدية في تقييم الأداء المالي للمؤسسة وتتفق مع دراسة الباحثة في تناولها للأداء المالي وتختلف عنها في أنها كانت شاملة للحوكمة المصرفية والأداء المالي والمحاسبي .

(13) دراسة: بزقاري 2011م²

تناولت هذه الدراسة دور المعلومات المحاسبية في تحسين الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية ، وتمثلت مشكلة الدراسة في السؤال الرئيسي ماهو دور المعلومات المحاسبية في تحسين الأداء

¹ - بن خليفة حمزة ، دور التدفقات النقدية في تقييم الأداء المالي للمؤسسة (سكرة : جامعة محمد خيضر ، كلية العلوم والتجارية وعلوم التفسير ، رسالة ماجستير غير منشورة ، 2010م) .

² - بزقاري حياة ، دور المعلومات المحاسبية في تحسين الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية (الجزائر : جامعة محمد خيضر بسكرة ، رسالة ماجستير غير منشورة ، 2010م)

المالي للمؤسسة الاقتصادية ؟ وتهدف الدراسة الي محاولة توضيح مفهوم الأداء المالي ومؤشرات تقييمه ،وتتبع أهمية الدراسة من أهمية الأداء المالي للمؤسسة التي تسعى دوما لتحقيق مؤشرات مرتفعة ومهما تعددت أبعاد الأداء المالي الا أن الجانب المالي ينبغي ذو أهمية لان لا يمكن لأي مؤسسة العمل دون راس المال وبنيت الدراسة على عدد من الفرضيات أهمها تساعد المعلومات الموجودة في القوائم المالية في تحسين الأداء المالي للمؤسسة وتوصلت الدراسة الي عدد من النتائج منها المعلومات المحاسبية أصبحت تلقي اهتمام أكبر باعتبارها من الموارد الهامة حيث أن المؤسسات تتحصل عليها بجهد أقل وتكلفة أقل (مورد داخلي) والقوائم المالية هي من أهم هذه المعلومات باعتبارها المصدر الأساسي لتقييم الأداء المالي ويجب أن تتمتع بخصائص نوعية تساعد على اتخاذ القرارات المهمة لتحسين الأداء المالي وتوصي الدراسة بعدد من التوصيات أهمها تحسين سياسة التحصيل من العملاء وتخفيض قيمة ديون المحزونات .

يتضح للباحثة أن هذه الدراسة ركزت علي دور المعلومات المحاسبية في تحسين الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية وتتفق مع دراسة الباحثة في تناولها للأداء المالي وتختلف عنها في أنها تناولت الحوكمة المصرفية والأداء المالي والمحاسبي .

(14) دراسة: النور 2011م¹

تناولت الدراسة أثر تطبيق حوكمة الشركات في كفاءة الأداء في شركات المساهمة المدرجة في سوق الأوراق المالية تمثلت مشكلة الدراسة في التعرف الى حاجة شركات المساهمة العامة المدرجة في سوق الأوراق المالية للتطبيق السليم لأليات حوكمة الشركات وأن كثير منها يعاني من ضعف الشفافية والقصور في تطبيق الحوكمة ،وهدفت الدراسة الي التعرف على أثر التطبيق السليم لحوكمة الشركات في تحقيق الأهداف والخطط والاستراتيجيات وضمان سلامة اتخاذ القرارات ومحاربة الفساد وتوصلت الدراسة الي عدد من النتائج منها أن هناك تأثير ايجابي بين حوكمة الشركات في محاربة الفساد الإداري والمالي في شركات المساهمة العامة ،واوصت الدراسة بالاستمرار في تطوير نظام فعال لحوكمة الشركات وتفعيل دور لجنة المكافآت التي تساعد في تحديد مرتبات أعضاء مجلس الإدارة والمدراء التنفيذيين .

¹- النور على سعد النور ،أثر تطبيق حوكمة الشركات في كفاءة الأداء في شركات المساهمة المدرجة في سوق الأوراق المالية (الخرطوم : جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا ،رسالة دكتوراة في ادارة الأعمال غير منشورة ،2011م)

يتضح للباحثة أن هذه الدراسة ركزت على أثر تطبيق حوكمة الشركات على كفاءة الأداء في شركات المساهمة وتتفق مع دراسة الباحثة في تناولها لحوكمة الشركات وتختلف عنها في أنها شاملة للحوكمة المصرفية والأداء المالي والمحاسبي.

(15) دراسة: زاهر 2011م¹

تناولت الدراسة تقييم الأداء المالي للبنوك الإسلامية والتقليدية باستخدام المؤشرات المالية تمثلت مشكلة الدراسة أن بالرغم من التوسع والتطور السريع الذي مر به القطاع المصرفي الفلسطيني خلال العقد الماضي، إلا أن هذا القطاع واجه تحديات كبيرة خلال مسيرته، أدت إلي تراجع أدائه في بعض الأوقات وتحمله بعض الخسائر وكان أبرز تلك العقوبات التي فرضت عليه في بداية العام 2006م والتي أثرت بشكل مباشر وخطير على كافة أنشطة البنوك الإسلامية والتقليدية، وهدفت الدراسة على الوقوف على أهم المؤشرات المستخدمة في قياس وتقييم الأداء المالي للبنوك وتقييم الأداء المالي للبنوك الإسلامية والتقليدية باستخدام المؤشرات المالية وبنيت الدراسة على عدد من الفرضيات منها وجود علاقة بين الأداء المالي والمؤشرات المالية، وتوصلت الدراسة إلي عدد من النتائج منها انخفاض بعض مؤشرات السوق لدي البنوك الإسلامية مثل القيمة السوقية إلي القيمة الدفترية للسهم والربح لكل سهم مقارنة بمؤشرات البنوك التقليدية وربما يعود ذلك لحدثة البنوك الإسلامية وعدم وجود بنوك إسلامية رائدة في القطاع المصرفي الفلسطيني وأوصت الدراسة على ضرورة أن تعمل البنوك الإسلامية على استحداث أساليب استثمارية جديدة ومتنوعة في محاولة لزيادة معدلات إيراداتها التي تعتبر منخفضة نسبياً إذا ما قورنت بالبنوك التقليدية وذلك حتي تقوي على المنافسة في السوق وضرورة العمل على توسيع وتنويع الخدمات المصرفية التي تقدمها البنوك الإسلامية للعملاء لما ذلك من أثر على زيادة الإنتاج .

يتضح للباحثة أن هذه الدراسة ركزت على تقييم الأداء المالي للبنوك الإسلامية والتقليدية باستخدام المؤشرات المالية وتتفق مع دراسة الباحثة في أنها تناولت الأداء المالي وتختلف عنها في أنها كانت شاملة للحوكمة المصرفية والأداء المالي والمحاسبي.

¹- زاهر صبحي بشناق ، تقييم الأداء المالي للبنوك الإسلامية والتقليدية باستخدام المؤشرات المالية (غزة : رسالة ماجستير غير منشورة ،الجامعة الإسلامية ،كلية التجارة ،2011م) .

(16) دراسة: عبدالمطلب 2012م¹

تناولت الدراسة نموذج مقترح لقياس أثر تطبيق حوكمة الشركات في كفاءة سوق الأوراق المالية تمثلت مشكلة الدراسة في محاولة التعرف على مدى ممارسة الشركات المساهمة العامة المدرجة في سوق الخرطوم للأوراق المالية لتطبيق قواعد اليات حوكمة الشركات المتعارف عليها دوليا وأثرها على كفاءة سوق الأوراق المالية ، وهدفت الدراسة الي التعرف على سوق الأوراق المالية الكفاء وعلاقته بالمعلومات والممارسات المحاسبية الخاطئة والتعرف على مستوى تطبيق الشركات المدرجة في سوق الخرطوم للأوراق المالية وقواعد وأليات حوكمة الشركات توصلت الدراسة إلي عدد من النتائج منها أن هناك حاجة الى تطبيق قواعد حوكمة الشركات في بيئة الأعمال السودانية وبنيت الدراسة على عدد من الفرضيات منها و تطبيق حوكمة الشركات يساعد على رفع كفاءة سوق المال من خلال توفيرها لمجموعة من القواعد الأخلاقية والمهنية ،وأوصت الدراسة بالتزام حوكمة الشركات المساهمة العامة في السودان بالإفصاح عن بعض البنود للوفاء بمتطلبات قاعدة الإفصاح من منظور حوكمة الشركات وهي الإفصاح عن نتائج تقويم الأداء المالي وتنبؤات الأرباح المستقبلية يتضح للباحثة أن هذه الدراسة ركزت على نموذج لقياس أثر حوكمة الشركات في كفاءة سوق الأوراق المالية وتتفق مع دراسة الباحثة في تناولها لحوكمة الشركات وتختلف عنها في أنها كانت شاملة للحوكمة المصرفية والأداء المالي والمحاسبي .

(17) دراسة: طلحة 2012م²

تناولت هذه الدراسة أثر تطبيق حوكمة الشركات على جودة المعلومات المحاسبية ، وتمثلت مشكلة الدراسة في انهيار الكثير من الوحدات الاقتصادية قد أدى الي ضياع حقوق أصحاب المصالح بها وبصفة خاصة المستثمرين الحاليين كما أدى الي فقد ثقة المستثمرين المرتقبين في المعلومات المحاسبية التي تتضمنها التقارير والقوائم لهذه الوحدات ،وتتبع أهمية الدراسة من في ابراز الدور المهم والملائم لتشجيع تطبيق مبادئ حوكمة الشركات المدرجة في السوق مما يتطلب توفير الثقة والإفصاح لكل من المستثمرين والمساهمين ، وتهدف هذه الدراسة الي محاولة التعرف علي انعكاسات جودة المعلومات المحاسبية والتي تم تحقيقها في ظل حوكمة الشركات وتوصلت

1- عبدالمطلب عثمان مسعود دليل ، نموذج مقترح لقياس أثر تطبيق حوكمة الشركات في كفاءة سوق الأوراق المالية (الخرطوم :جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا ،رسالة دكتوراة ، 2012م)

2- طلحة أحمد ، أثر تطبيق حوكمة الشركات علي جودة المعلومات المحاسبية (كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التيسير ، رسالة ماجستير غير منشورة 2012م)

الدراسة الي عدد من النتائج أهمها أن العمل على تحديث الأطر القانونية والتنظيمية يوفر الحماية اللازمة للمستثمرين وأوصت الدراسة بعدد من التوصيات منها العمل على بذل المزيد من الجهود والمتابعة للمستجدات المتعلقة بتطبيق قواعد الحوكمة في الشركات بهدف تنمية الوعي والدور الإستشاري في المجتمع .

تختلف هذه الدراسة عن الدراسة الحالية في انها تناولت أثر تطبيق حوكمة الشركات على جودة المعلومات المحاسبية وتتفق مع دراسة الباحثة في تناولها لحوكمة الشركات وتختلف عنها في تناولها للحوكمة المصرفية والأداء المالي والمحاسبي .

(18) دراسة: Fares Jamil Al.sufy-etal (2013م) ¹ :

تكمن مشكلة الدراسة في عدة تساؤلات منها: هل هناك معيار أو قاعدة تلزم الشركات بتطبيق مبادئ الحوكمة؟ وهل عدم إلمام مستخدمي البيانات المالية بالتعرف على مبادئ حوكمة الشركات يؤثر على جودة التقارير المالية؟. وهدفت الدراسة إلى التعرف على مفهوم حوكمة الشركات ودور المحاسبين والمراجعين في التطبيق السليم لمبادئ الحوكمة. وتوصلت الدراسة لعدد من النتائج منها: أن وجود وعي كامل في أوساط مصممي ومستخدمي البيانات المالية بمفهوم مبادئ حوكمة الشركات يؤدي إلى جودة التقارير، وأن تطبيق مبادئ حوكمة الشركات يزيد ثقة المستثمرين في التقارير المالية. أوصت الدراسة بضرورة وجود وعي تام في أوساط مصممي ومستخدمي البيانات المالية بمفهوم مبادئ حوكمة الشركات وأسس تطبيقها بعمان، والتطبيق الفاعل لمبادئ حوكمة الشركات مع التأكد من جودة التقارير المالية.

يتضح أن هذه الدراسة تختلف عن الدراسة الحالية في أنها ركزت على أثر حوكمة الشركات على جودة التقارير المالية وتركز الدراسة الحالية على الحوكمة المصرفية وأثرها على الأداء المالي والمحاسبي .

(19) دراسة: محمد 2013م ²

تناولت هذه الدراسة حوكمة الشركات ودورها في الحد من ممارسات إدارة الأرباح تمثلت مشكلة الدراسة في أن معظم أسباب تلك الانهيارات لكثير من الشركات العالمية تتعلق بتلاعب الإدارة

¹ Fares Jamil Alsufy-etal: corporate Governance and its impact on the quality of accounting shareholding comparies listed in Aman financial market-jordan,international journal of humanites and social science,vol.3.,no.5March2013.

² - محمد أحمد محمد علي ،حوكمة الشركات ودورها في الحد من ممارسات إدارة الأرباح (الخرطوم: كلية الدراسات العليا ، جامعة النيلين ،رسالة ماجستير غير منشورة ،2013م)

بالتقرير المالي والممارسات المضللة لإدارة الأرباح لذلك فقد كثرت التساؤلات عن مدي فعالية حوكمة الشركات وألياتها المطبقة على مستوى سوق الخرطوم للأوراق المالية والدور الذي يمكن أن تقوم به للحد من ممارسات ادارة الأرباح ،وهدفت الدراسة الي التعرف على مدي اهتمام شركات المساهمة السودانية بممارسة ظاهرة إدارة الأرباح ومدي فعالية حوكمة الشركات وألياتها في الحد من هذه الممارسة وبنيت الدراسة على عدد من الفرضيات منها هنالك علاقة ذات دلالة احصائية بين حوكمة الشركات وادارة الأرباح وتوصلت الدراسة إلي عدد من النتائج منها أن تعدد بدائل القياس في الفكر المحاسبي يساعد على عمليات تزايد إدارة الأرباح كذلك يساعد التطبيق السليم لحوكمة الشركات في الحد من حرية الإدارة في اختيار وتنظيم السياسات المحاسبية البديلة ،وأوصت الدراسة باهتمام الهيئات المهتمة بتنظيم مهنة المحاسبة والمراجعة بالممارسات المهنية بيئية الأعمال السودانية لتحديد بدائل القياس المحاسبي وإلزام الشركات المساهمة السودانية بتطبيق مبادئ وقواعد حوكمة الشركات وذلك للحد من حرية الإدارة واختيار السياسات المحاسبية البديلة .

يتضح للباحثة أن هذه الدراسة ركزت على حوكمة الشركات ودورها في الحد من ممارسات إدارة الأرباح وتتفق مع دراسة الباحثة في أنها تناولت حوكمة الشركات وتختلف عنها في أنها كانت شاملة للحوكمة المصرفية والأداء المالي والمحاسبي .

(20) دراسة: حسين 2013¹

تناولت هذه الدراسة فعالية الأداء المحاسبي في ظل النظام المحاسبي المالي وتمثلت مشكلة الدراسة في السؤال الرئيسي ما مدي مساهمة النظام المحاسبي في تفعيل الأداء المحاسبي للمؤسسة الوطنية للجيوفيزياء ؟ وتهدف الدراسة الي ابراز مفهوم كل من الأداء المحاسبي ونظام المعلومات المحاسبي وفعاليته والتعريف بالنظام المحاسبي المالي ، وبنيت الدراسة على عدد من الفرضيات أهمها إصلاح النظام المحاسبي الجزائري كفيل بتحسين الأداء المحاسبي في المؤسسة الوطنية ، وتوصلت الدراسة الي عدد من النتائج يعتبر نظام المعلومات المحاسبي البنية الأساسية للمؤسسة الوطنية التي يعتمد عليها تقديم الصورة الصادقة والحقيقة عن الوضع المالي للمؤسسة وتصميم نظام معلومات محاسبي مبني على أسس ومبادئ سليمة يسمح بتوليد معلومات ذات مصداقية وملائمة لجميع الأطراف من أجل اتخاذ القرارات اللازمة ، وتوصي الدراسة بعدد من التوصيات منها التزام

¹- حسين منصوري ، فعالية الأداء المحاسبي في ظل النظام المحاسبي المالي (الجزائر : رسالة ماجستير غير منشورة ، جامعة قاصدي مرياح ، ورقلة ، 2013م) .

المؤسسة بالإفصاح عن القوائم المالية وفق ما حدده النظام المحاسبي المالي وهي الميزانية وحساب النتائج وتغيرات حركة الأموال وضرورة تحديث الأطر التشريعية للقوانين التجارية والجبائية لتناسب مع النظام المحاسبي المالي .

يتضح للباحثة أن هذه الدراسة ركزت على فعالية الأداء المحاسبي في ظل النظام المحاسبي المالي وتتفق مع دراسة الباحثة في أنها تناولت الأداء المحاسبي وتختلف عنها في أنها كانت شاملة للحوكمة المصرفية والأداء المالي والمحاسبي .

(21) دراسة: جنة 2014م¹

تناولت الدراسة نظام الرقابة الداخلية وأثره في حوكمة الشركات تمثلت مشكلة الدراسة في الأسئلة التالية : ماهو دور نظام الرقابة الداخلية في الإفصاح والشفافية؟ وماهو دور نظام الرقابة الداخلية في تفعيل مسؤوليات مجلس الإدارة ؟ وهدفت الدراسة إلي بيان دور نظام الرقابة الداخلية في تفعيل الإفصاح والشفافية حول موضوعية التقارير المالية ومعرفته في تفعيل مسؤوليات مجلس الإدارة وبنيت الدراسة على عدد من الفرضيات منها هنالك علاقة ذات دلالة احصائية بين نظام الرقابة الداخلية وحوكمة الشركات وتوصلت الدراسة إلي عدد من النتائج منها أن نظام الرقابة الداخلية يساعد في قيام الشركة بالإفصاح عن المعلومات المالية وغير المالية في وقت واحد لكافة المستخدمين ويتم الاسترشاد بنظام الرقابة الداخلية في عمل مجلس الإدارة للتأكد من سلامة الأنظمة المالية والمحاسبية لتوفير الثقة في بيانات القوائم المالية ،وأوصت الدراسة بضرورة أن تفصح الشركة عن المعلومات المتعلقة بمسؤوليتها الاجتماعية والبيئية لإظهار نظام الرقابة الداخلية في تفعيل الإفصاح والشفافية وأن يساعد نظام الرقابة الداخلية مجلس الإدارة في القيام بعمله ضمن خطة استراتيجية شاملة للإشراف والرقابة يتضح للباحثة أن هذه الدراسة ركزت على نظام الرقابة الداخلية وأثره في حوكمة الشركات وتتفق مع دراسة الباحثة في تناولها لحوكمة الشركات وتختلف عنها في أنها كانت شاملة للحوكمة المصرفية والأداء المالي والمحاسبي.

(22) دراسة:أمنية2014م²

تناولت الدراسة دور ركائز حوكمة الشركات في الحد من ممارسات المحاسبة الإبداعية ،وتمثلت مشكلة الدراسة في السؤال الرئيسي التالي : ماهو دور ركائز حوكمة الشركات في الحد من

¹ - جنة آدم اسحق حران ، نظام الرقابة الداخلية وأثره في حوكمة الشركات (الخرطوم : جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا ،رسالة دكتوراة في المحاسبة والتمويل ، غير منشورة ،2014م)

² امنية فداوي ،دور ركائز حوكمة الشركات في الحد من ممارسات المحاسبة الإبداعية (الجزائر : رسالة دكتوراة غير منشورة ،جامعة باجي مختار ،2014م)

الممارسات الإبداعية ؟ وتتبع أهمية الدراسة من أهمية وخطورة التلاعب المحاسبي في البيانات المالية عن طريق المحاسبة الإبداعية وكذا تواطؤ بعض مراجعي الحسابات مع إدارة بعض الشركات لتحقيق دوافعها الخاصة على حساب مصلحة ملاكها وعدم فعالية نظام حوكمتها في التصدي لمثل هذه الممارسات وتهدف الدراسة إلى اختيار مدي الدور الذي تلعبه إدارة المخاطر كركيزة من ركائز حوكمة الشركات في الحد من ممارسات المحاسبة الإبداعية في الشركات المساهمة الفرنسية المسجلة بمؤشر sbf250 خلال الفترة من 2007 إلى 2009م وبنيت الدراسة على عدد من الفرضيات منها توجد مؤشرات ذات دلالة احصائية على جودة ركائز حوكمة الشركات المساهمة الفرنسية المسجلة بمؤشر sbf250، وتوصلت الدراسة إلى عدد من النتائج منها تعتبر حوكمة الشركات نظاما رقابيا فعالا من خلاله يمكن حل مشكلة الوكالة وذلك بالحد من هيمنة الإدارة ومحاولتها في تحقيق أغراض ذاتية على حساب مصلحة المساهمين بحيث يسعى النظام إلى تحقيق الإفصاح والشفافية والعدالة وحماية أصول الشركة ، وأوصت الدراسة بتفعيل ركيزة إدارة المخاطر من خلال إنشاء خلية مختصة بدراسة محيط الشركة وتحديد مخاطرها مع الأخذ بعين الاعتبار خطر المحاسبة الإبداعية ووضع الاستراتيجية اللازمة لتفادي الوقوع فيها.

يتضح للباحثة أن هذه الدراسة ركزت على دور حوكمة الشركات في الحد من ممارسات المحاسبة الإبداعية وتتفق مع دراسة الباحثة في تناولها لحوكمة الشركات وتختلف عنها في أنها شاملة للحوكمة المصرفية والأداء المالي والمحاسبي .

(23) دراسة: وسيم 2014م¹

تناولت الدراسة أثر تطبيق مبادئ الحاكمية المؤسسية على تقييم الأداء المالي ، وهدفت هذه الدراسة إلى التعرف على مفهوم الحاكمية المؤسسية ومبادئها والوقوف على درجة استخدامها في المؤسسات الأردنية وتحليل أثر تطبيق مبادئ الحاكمية المؤسسية على تقييم الأداء المالي للشركات الإنشائية ، وتوصلت الدراسة إلى عدد من النتائج منها وجود أثر لتطبيق مبادئ الحاكمية المؤسسية في تقييم الأداء المالي للشركات الإنشائية المدرجة في بورصة عمان ، وأوصت الدراسة بضرورة تحسين مستوى مبدأ الحاكمية في الشركات الإنشائية وخاصة مبدأ الإفصاح والشفافية فكلما كانت

1- وسيم عبدالله صالح، أثر تطبيق مبادئ الحاكمية المؤسسية على تقييم الأداء المالي (عمان: رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الزرقاء، 2014م)

المعلومات واضحة وكافية يؤدي ذلك الي عدم وجود اعاقات في القدرة السوقية وزيادة تكلفة راس المال كما يساعد في تحسين فهم الجمهور لهيكل الشركة وجوانب أدائها .

يتضح للباحثة أن هذه الدراسة ركزت على أثر تطبيق مبادئ الحاكمة المؤسسية على تقييم الأداء المالي وتتفق مع دراسة الباحثة في تناولها للأداء المالي وتختلف عنها في أنها كانت شاملة للحوكة المصرفية والأداء المالي والمحاسبي .

(24) دراسة: سحر 2014م¹

تناولت الدراسة دور الآليات المحاسبية لحوكة الشركات في تضيق فجوة التوقعات في المراجعة ، وتمثلت مشكلة الدراسة في كيفية استخدام الآليات المحاسبية لحوكة الشركات في تضيق فجوة توقعات المراجعة ، وهدفت الدراسة إلي اختيار الآليات المحاسبية للحوكة في الحد من فجوة توقعات مستخدمي القوائم المالية ودراسة الحوكة واختبار أثرها في الحد من فجوة التوقعات ، واعتمدت الدراسة على استخدام المنهج الاستنباطي والاستقرائي ، وتوصلت الدراسة إلي عدد من النتائج منها : أن فجوة التوقعات ضارة بالمهنة والمجتمع وقيام المراجع الداخلي بمراجعة وتقييم وملاءمة إجراءات المحاسبة عن الأصول وملاءمة الرقابة المحاسبية المالية يحد من فجوة التوقعات وتنسيق العمل بين المراجعين الداخليين والخارجيين يؤدي إلي تضيق فجوة التوقعات ، وأوصت الدراسة بضرورة استبعاد فكرة تعارض مصالح الفئات المعنية بالشركة وإنشاء هيئة لسوق المال لرقابة سوق الخرطوم للأوراق المالية ورقابة أداء شركات المساهمة العامة، وقيام الشركات المدرجة بسوق الخرطوم للأوراق المالية بتطبيق الحوكة بهدف الحد من فجوة التوقعات في المراجعة .

يتضح للباحثة أن هذه الدراسة ركزت على دور الآليات المحاسبية لحوكة الشركات في تضيق فجوة التوقعات في المراجعة وتتفق مع دراستي في تناولها لحوكة الشركات وتختلف عنها في أنها كانت شاملة للحوكة المصرفية والأداء المالي والمحاسبي .

(25) دراسة: عمر 2015م²

تناولت هذه الدراسة آليات حوكة الشركات ودورها في زيادة جودة التقارير المالية تمثلت مشكلة الدراسة في أن حوكة الشركات لها أبعاد عديدة منها الأبعاد الإدارية والتي هي حلول معظم

¹ - سحر محمود عبدالله محمد علي ، دور الآليات المحاسبية لحوكة الشركات في تضيق فجوة التوقعات في المراجعة (الخرطوم: رسالة ماجستير غير منشورة كلية الدراسات العليا ، جامعة النيلين ، 2014م) .

² عمر مصطفى الأمين عبدالله ، آليات حوكة الشركات ودورها في زيادة جودة التقارير المالية (الخرطوم :رسالة ماجستير في المحاسبة ، غير منشورة ،كلية الدراسات العليا ،جامعة النيلين ،2015م) .

الإداريين ولم تحظ أليات الحوكمة بالاهتمام وانعكاساتها في زيادة جودة التقارير المالية والحاجة إلي إطار شامل ومتكامل لحوكمة الشركات يتم من خلاله زيادة جودة التقارير المالية ،وهدفت الدراسة إلي معرفة أليات حوكمة الشركات وعلاقتها بجودة التقارير المالية واعتمدت الدراسة على استخدام المنهج التاريخي والوصفي التحليلي ،وتوصلت الدراسة إلي عدد من النتائج منها :أن الالتزام بتطبيق معايير المراجعة الداخلية يزيد من جودة التقارير المالية وأن الاداء الفعال للمراجعين الداخليين يعزز من زيادة جودة التقارير المالية وأن التزام المراجع الخارجي بمعايير المراجعة الدولية يعمل على زيادة جودة التقارير المالية ، وأوصت الدراسة بتفعيل دور المراجعة الداخلية لدورها المهم في زيادة جودة التقارير المالية وتمتع لجنة المراجعة بالاستقلالية والخبرة العلمية .

يتضح للباحثة أن هذه الدراسة ركزت على أليات حوكمة الشركات ودورها في زيادة جودة التقارير المالية وتتفق مع دراسة الباحثة في تناولها لحوكمة الشركات وتختلف عنها في أنها كانت شاملة للحوكمة المصرفية والأداء المالي والمحاسبي .

(26) دراسة: توفيق 2015م¹

تناولت هذه الدراسة دور المؤشرات المالية في تقييم الأداء المالي لشركة البوتاس العربية تمثلت مشكلة الدراسة في أن المؤشرات المالية تعد من الأدوات الهامة التي تستخدم في تحليل القوائم المالية لاسيما وأن لها قدرة عالية على تسليط الضوء على جوانب مالية معتمه لا يمكن رؤيتها على حقيقتها من خلال الاكتفاء بقراءة الأرقام المطلقة ومن أجل تعزيز قدرة المؤشرات المالية على تقييم الأداء المالي للشركة ،وتهدف الدراسة إلي التعرف على مدي امكانية استخدام النتائج التي يتوصل اليها من خلال المؤشرات المالية للتعبير عن مستوي الأداء المالي للشركة وبيان مدي اعتماد الشركة على المؤشرات المالية التي لها علاقة وثيقة بتقييم الأداء المالي وإبراز دور المؤشرات المالية في تقييم الأداء المالي ،وأنتبعت الدراسة على المنهج التاريخي والاستقرائي والاستنباطي وتوصلت الدراسة إلي عدد من النتائج منها :أن نتائج مؤشرات السيولة تقيّد بأن الشركة تتمتع بقدرة عالية على تغطية التزاماتها قصيرة الأجل الأمر الذي ترتب عليه تعطيل جزء من النقدية وشبه نقدية والاحتفاظ بهامش أمان في الأصول المتداولة على حساب التوسع في الأصول الثابتة المنتجة وبالتالي الحرمان من فرص زيادة الإنتاج وأن نتائج مؤشرات الربحية تشير إلي تراجع نسبة الأرباح

¹- توفيق سميح محمد الأغوات ،دور المؤشرات المالية في تقييم الأداء المالي لشركة البوتاس العربية (عمان : رسالة ماجستير غير منشورة ،جامعة الإسراء ،كلية العلوم الإدارية والمالية ،2015م).

نتيجة الظروف الاقتصادية التي مرت بها الشركة بسبب انخفاض أسعار بيع البوتاس عالميا ،وأوصت الدراسة بإعادة النظر بالهيكل التمويلي المالي والاستخدام الأمثل للرافعة المالية بما يحقق التوازن بين حجم المديونية والظروف الاقتصادية والبعد عن الاحتفاظ بالسيولة النقدية العالية ومحاولة ايجاد التوازن بمستوي السيولة بما يلبي حاجة الشركة الفعلية .

يتضح للباحثة أن هذه الدراسة ركزت على دور المؤشرات المالية في تقييم الأداء المالي وتتفق مع دراسة الباحثة في تناولها للأداء المالي وتختلف عنها في أنها كانت شاملة للحوكمة المصرفية والأداء المالي والمحاسبي .

(27) دراسة: معيزي وزبير 2015م¹

تناولت هذه الدراسة تطبيق مبادئ وآليات الحوكمة وأثره على تقييم الأداء المالي للمصارف وتمثلت الدراسة في تطبيق الحوكمة ضرورة ملحة في البنوك فما أهمية تطبيق مبادئها وكيف يمكن أن ينعكس ذلك على أدائها وتكمن أهمية الدراسة في تحديد أهمية الحوكمة وضرورة إرساء مبادئها من جهة أخرى وذلك على مستوي البنوك ومعرفة انعكاس تطبيق الحوكمة في تقييم الأداء المالي للبنوك وهدفت الدراسة إلي معرفة كيف يمكن لمبادئ الحوكمة أن تؤثر على الأداء المالي للبنك وبنيت الدراسة على عدد من الفرضيات منها يتضمن بنك البركة أعضاء مجلس الإدارة على درجة عالية من الكفاءة والإستقلالية وتوصلت الدراسة الي عدد من النتائج منها أنه يوجد اهتمام من طرف بنك البركة بمجلس الإدارة من خلال تفعيل دورة عبر تحديد المهام والمسؤوليات وضمان استقلاليته وتوصلت الدراسة إلي عدد من التوصيات منها ضرورة ارساء الحوكمة وإدارة المخاطر بكفاءة عالية من خلال المراجعة المستمرة والفعالية والتمتع بأخلاقيات المهنة .

تختلف هذه الدراسة عن الدراسة الحالية في أنها ركزت على تطبيق مبادئ وآليات الحوكمة وأثره على تقييم الأداء المالي للمصارف وتتفق مع دراسة الباحثة في تناولها للحوكمة والأداء المالي وتختلف عنها في أنها كانت شاملة للحوكمة الشركات والأداء المالي والمحاسبي .

¹- معيزي احلام وزبير عياش ، تطبيق مبادئ وآليات الحوكمة وأثره على تقييم الأداء المالي للمصارف (الجزائر : مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية ، العدد الثاني والعشرين ، 2015م)

(28) دراسة: صلاح 2016م¹

تناولت هذه الدراسة تطبيق معايير المحاسبة الدولية وأثرها في تقييم الأداء المالي للمؤسسات غير الربحية ، وهدفت الدراسة الي التعرف على المفاهيم المختلفة لمعايير المحاسبة الدولية ودراسة ضيق الأداء المالي للمنظمات غير الربحية ، واعتمدت الدراسة على المنهج الاستقرائي والاستنباطي والتاريخي ، وتكون مجتمع الدراسة من 85 عينة من الموظفين والاداريين بجامعة السودان المفتوحة ، وتوصلت الدراسة الي عدد من النتائج منها الالتزام الضعيف بالمعايير المحاسبية في جامعة السودان المفتوحة كما أن الأداء المالي بالجامعات مازال يتم بطريقة تقليدية متوارثة ، كما أوصت الدراسة بعدد من التوصيات منها ضرورة تطبيق معايير المحاسبة الدولية والسعي نحو سودة المعايير لتتوافق مع البيئة الاقتصادية السودانية وضرورة وضع سياسات واجراءات تلزم المنظمات غير الربحية بتطبيق معايير المحاسبة الدولية .

تختلف هذه الدراسة عن الدراسة الحالية في أنها ركزت علي تطبيق معايير المحاسبة الدولية وأثرها في تقييم الأداء المالي للمؤسسات غير الربحية وتتفق معها في تناولها للأداء المالي بينما ركزت الدراسة الحالية على الحوكمة المصرفية وأثرها على الأداء المالي والمحاسبي .

(29) دراسة: أبوبكر 2016م²

تناولت هذه الدراسة أثر فاعلية الرقابة المالية على تقييم الأداء المالي للبنوك التجارية السودانية، وهدفت الدراسة الي معرفة كفاءة وفعالية النظام الرقابي المتبع ببنك الخرطوم ودوره في تقييم الأداء المالي ومعرفة مدي مساهمة نظام الرقابة المالية في المحافظة على أموال العملاء بالبنك ، واعتمدت الدراسة على المنهج التاريخي والاستنباطي والاستقرائي والوصفي التحليلي ، وتكون مجتمع الدراسة من 80 فرد من الموظفين ببنك الخرطوم ، وتوصلت الدراسة الي عدد من النتائج منها اهتمام الإدارة العليا بالبنك بالتقارير الرقابية مما أسهم في رفع كفاءة الأداء وتميز النظام الرقابي المتبع بالشفافية وأن النظام المحاسبي المعمول به يساعد في تنفيذ المعاملات المالية بشكل سليم بدون ثغرات، وأصت الدراسة بعدد من التوصيات منها على الإدارة العليا بالبنك الإبقاء على الكوادر ذات الخبرة العالية وزيادة الإهتمام بالحوافز لرفع كفاءة وفعالية الأداء والتركيز على زيادة الجرعات التدريبية الداخلية والخارجية لتطوير الأداء .

¹ - صلاح شيخ ادريس إبراهيم تطبيق معايير المحاسبة الدولية وأثرها في تقييم الأداء المالي للمؤسسات غير الربحية (السودان : رسالة دكتوراة غير منشورة ، كلية الدراسات العليا ، جامعة شندي ، 2016 م)

² - أبوبكر عثمان محمد عثمان ، أثر فاعلية الرقابة المالية على تقييم الأداء المالي للبنوك التجارية السودانية (السودان : رسالة دكتوراة غير منشورة ، كلية الدراسات العليا ، جامعة شندي ، 2016م)

تختلف هذه الدراسة عن الدراسة الحالية في أنها تناولت اثر فاعلية الرقابة المالية على تقويم الأداء المالي للبنوك التجارية السودانية بينما ركزت الدراسة الحالية على الحوكمة المصرفية وأثرها على الأداء المالي والمحاسبي.

(30) دراسة: حجاج 2017م¹

تناولت هذه الدراسة أثر الاستثمار في تكنولوجيا المعلومات والاتصال على الأداء المالي، وهدفت الدراسة إلي معرفة الآثار التي ينجم عنها استثمار المؤسسات البترولية في تكنولوجيا المعلومات والاتصال على أدائها المالي ومعرفة طريقة تيسير هذه الاستثمارات داخل المؤسسات ،واعتمدت هذه الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي ومنهج دراسة الحالة ،وتكون مجتمع الدراسة من عينة من المؤسسات البترولية من 2010 الي 2014م ،وتوصلت الدراسة الي عدد من النتائج منها أن الأداء المالي كان ولا يزال محل اهتمام الباحثين والأكاديميين وأن تيسير تكنولوجيا المعلومات والاتصال داخل المؤسسات يلعب دورا مهم في تحديد نوع الأثر الذي ينشأ على مستويات أدائها لان التسعير الغير كفء حتما سيؤدي الي نتائج غير مرغوب فيها ، وأوصت الدراسة بعدد من التوصيات منها تأهيل اليد العاملة المستخدمة لتكنولوجيا المعلومات والاتصال لتفادي اخذ فترات طويلة لاستيعاب هذه التقنية وعدم استغلالها .

تختلف هذه الدراسة عن الدراسة الحالية في أنها تناولت أثر الاستثمار في تكنولوجيا المعلومات والاتصال على الأداء المالي وتتفق معها في تناولها للأداء المالي بينما ركزت الدراسة الحالية على الحوكمة المصرفية وأثرها على الأداء المالي والمحاسبي.

(31) دراسة: عمر 2017م²

تناولت هذه الدراسة أثر تطبيق مبادئ حوكمة الشركات في تعزيز موثوقية التقارير المالية الصادرة عن الشركات الصناعية المساهمة في سوق عمان المالي ، وتمثلت مشكلة الدراسة في الأزمات المالية المتعاقبة بما فيها الأزمة المالية العالمية التي حدثت في العام 2008م الي تدني الثقة التي يوليها المساهمون وغيرهم من أصحاب المصالح في التقارير المالية التي تصدرها الشركات المساهمة ، وهدفت الدراسة الي تحديد الآليات المستخدمة في تطبيق مبادئ الحوكمة في الشركات الصناعية من أجل تحسين المعلومات المحاسبية التي تحتويها التقارير المالية الصادرة

¹ - حجاج نفيسة ، أثر الإستثمار في تكنولوجيا المعلومات والاتصال على الأداء المالي (الجزائر : رسالة دكتوراة غير منشورة ،كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ،جامعة قاصدي مرباح ورقلة ،2017م) .

² - عمر يوسف عبدالله الحباري، أثر تطبيق مبادئ حوكمة الشركات في تعزيز موثوقية التقارير المالية الصادرة عن الشركات الصناعية المساهمة في سوق عمان المالي (عمان: رسالة ماجستير غير منشورة ،كلية الأعمال ،جامعة الشرق الأوسط،2017م).

عنها والتعرف على أثر تطبيق اليات الحوكمة في تخفيض المخاطر التي تواجهها الشركات الصناعية ،وتتبع أهمية الدراسة من أنها تأتي في مرحلة تتصاعد فيها ظاهرة الفساد المالي والإداري في الشركات المساهمة العامة والتي تنعكس سلبا ليس على مصالح المساهمين وأصحاب المصالح فحسب بل على المجتمع بشكل عام وبنيت الدراسة الي عدد من الفرضيات منها هل توجد فروقات معنوية ذات دلالة احصائية بين أثر أليات تطبيق نظام الحوكمة في تعزيز موثوقية التقارير المالية للشركات الصناعية المساهمة المدرجة في سوق عمان المالي ، الي عدد من النتائج منها أن عنصر الشفافية والافصاح في التقارير المالية المنشورة الصادرة عن تلك الشركات يحظى باهتمام كبير من عالم الأعمال مثل الهيئة العامة للأوراق المالية ومراقبة الشركات والبنك المركزي ، وأوصت الدراسة بعدد من التوصيات منها زيادة العمل على اعتماد قواعد الحوكمة الارشادية الخاصة بمبدأ الإفصاح والشفافية في الشركات المساهمة العامة الأردنية وذلك لأهميتها في الحصول على تقارير مالية تتصف بالثقة والمصادقية .

تختلف هذه الدراسة عن الدراسة الحالية في تناولت أثر تطبيق مبادئ حوكمة الشركات في تعزيز موثوقية التقارير المالية الصادرة عن الشركات الصناعية المساهمة في سوق عمان المالي وتتفق معها في تناولها لحوكمة الشركات بينما ركزت الدراسة الحالية على الحوكمة المصرفية وأثرها على الأداء المالي والمحاسبي

(32) دراسة: إشراقة 2018م¹

تناولت هذه الدراسة أثر الإفصاح المحاسبي في التطبيق الفعال لحوكمة الشركات في البنوك السودانية، تمثلت مشكلة الدراسة في أن عدم الإفصاح المحاسبي يعيق التطبيق الفعال لحوكمة الشركات في البنوك السودانية التي تتطلبها الظروف الاقتصادية مما يعود بالضرر على بعض المساهمين وأصحاب المصالح وذلك لزيادة مخاطر التعثر المالي ، واعتمدت الدراسة على المنهج الاستنباطي والاستقرائي والتاريخي، وهدفت الدراسة إلي معرفة العلاقة بين الإفصاح المحاسبي والتطبيق الفعال لحوكمة الشركات في البنوك السودانية والتأكد من أن نظام حوكمة الشركات الجيد يقلل من مخاطر التعثر المالي في البنوك السودانية ، وتوصلت الدراسة الي عدد من النتائج منها أن الإفصاح المحاسبي في التطبيق الفعال لحوكمة الشركات يعمل على دعم ثقة المستثمرين في

¹ - إشراقة مهدي محمد عدلان، أثر الإفصاح المحاسبي في التطبيق الفعال لحوكمة الشركات في البنوك السودانية (السودان: رسالة دكتوراة غير منشورة، كلية الدراسات العليا، جامعة شندي، 2018م)

مصدقية القوائم المالية وأن يعمل على دعم ثقة المستثمرين وأن تطبيق حوكمة الشركات هو الحل الفعال لضمان حقوق أصحاب المصالح في الشركات وخاصة المستثمرين ، وأوصت الدراسة بعدد من التوصيات منها اصدار دليل معايير حوكمة الشركات والزام شركات المساهمة العامة والبنوك السودانية ومكاتب المراجعة للعمل بها وعلى الهيئات المنظمة للشركات المساهمة في زيادة الدور الرقابي على البنوك من خلال إلزامها بتطبيق لائحة حوكمة الشركات وذلك بإيجاد آلية واضحة للإشراف والمتابعة بتنفيذ ضوابط حوكمة الشركات.

ويتضح للباحثة أن هذه الدراسة ركزت على أثر الإفصاح المحاسبي في التطبيق الفعال لحوكمة الشركات في البنوك السودانية وتتفق مع دراسة الباحثة في تناولها لحوكمة الشركات وتختلف عنها في أنها كانت شاملة للحوكمة المصرفية والأداء المالي والمحاسبي .

(33) دراسة: مليكة وجميلة 2018 م¹

تناولت الدراسة نظام الرقابة الداخلية ودورها في رفع كفاءة الأداء المحاسبي في المؤسسة الاقتصادية، وتمثلت مشكلة الدراسة في السؤال الرئيسي ما مدي مساهمة نظام الرقابة الداخلية في بنك الفلاحة والتنمية الريفية وما تأثيره في الرفع من كفاءة الأداء المحاسبي ؟، وتكمن أهمية الدراسة من أنه محاولة منا لإبراز نظام الرقابة الداخلية كنظام رقابي وهدفت الدراسة إلي محاولة الإلمام بالإطار النظري لكل من نظام الرقابة الداخلية والأداء المحاسبي في المؤسسة الاقتصادية ، وتوصلت الدراسة إلي عدد من النتائج منها عمل نظام الرقابة الداخلية داخل أي مؤسسة على حماية الأصول والموارد وإكتشاف حالات الغش والأخطاء ومحاولة تصحيحها ونظام الرقابة الداخلية له دور في التقليل من الوقوع في الأخطاء المحاسبية ، وأوصت الدراسة بعدد من التوصيات منها يجب على البنك المحافظة على سلامة المعلومات المحاسبية والمالية وهذا بتكثيف نظام الرقابة الداخلية وإتباع سياسات وإجراءات صارمة لتجنب الغش والاختلاسات .

تختلف هذه الدراسة في أنها تناولت نظام الرقابة الداخلية ودورها في رفع كفاءة الأداء المحاسبي في المؤسسة الاقتصادية وتتفق معها في تناولها للأداء المحاسبي بينما ركزت الدراسة الحالية على الحوكمة المصرفية وأثرها على الأداء المالي والمحاسبي.

¹- مليكة جبار و جميلة حمو على ،نظام الرقابة الداخلية ودورها في رفع كفاءة الأداء المحاسبي في المؤسسة الاقتصادية (الجزائر : رسالة ماجستير غير منشورة ،كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ،جامعة أحمد دراية أدرار ،2018م).

(34) دراسة: غروي 2022م¹

تناولت الدراسة نظام دور لجان المراجعة في تحسين الأداء المحاسبي المالي بالمؤسسة الاقتصادية، وتأتي أهمية الدراسة من لتأكيد ضرورة تطبيق مفهوم لجان المراجعة سواء في القطاع العام أو الخاص مع بيان الاستفادة من لجان المراجعة في تطوير الممارسات المحاسبية وتطوير مهنة المراجعة ستحقق جودة المعلومات المحاسبية على قرارات المستثمرين وحركة الأسواق المالية كنظام رقابي وهدفت الدراسة إلي التعرف على إيجابيات ومزايا لجان المراجعة وكيفية الاستفادة منها لتحسين جودة المعلومات المحاسبية والأداء المحاسبي وذلك بغرض زيادة الثقة فيها ،وتوصلت الدراسة إلي عدد من النتائج منها هنالك ضرورة للتكوين الإلزامي للجان المراجعة حتي يمكن تحديد خصائص تلك اللجان الواجب توافرها في أعضائها، واوصت الدراسة بعدد من التوصيات منها ضرورة التدريب المستمر لأعضاء لجان المراجعة لمتابعة المستجدات والتطورات الحديثة .

تختلف هذه الدراسة في أنها تناولت دور لجان المراجعة في تحسين الأداء المحاسبي المالي بالمؤسسة الاقتصادية تتفق معها في تناولها للأداء المحاسبي بينما ركزت الدراسة الحالية على الحوكمة المصرفية وأثرها على الأداء المالي والمحاسبي .

¹ - غروي خالد ، دور لجان المراجعة في تحسين الأداء المحاسبي المالي بالمؤسسة الاقتصادية (الجزائر :كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ،جامعة الجزائر ،رسالة دكتوراة ،2022م) .

المبحث الأول

مفهوم وأهمية وأهداف الحوكمة

تمهيد :

تعد الحوكمة من المفاهيم الحديثة التي حظيت باهتمامات كبيرة في السنوات الأخيرة عبر استخدامها في تحقيق الجودة والتميز في الأداء ، وهي المصدر أو المرجعية التي يستند إليها في حكم الشركة أو الوحدة وهي متطلبات الإدارة الرشيدة في الشركات والمؤسسات في مختلف دول العالم واحدي آليات استكمال عمليات الإصلاح الإداري وقد زاد الاهتمام بمفهوم الحوكمة في العديد من الاقتصاديات المتقدمة والناشئة خلال العقود القليلة الماضية، وخاصة في أعقاب الانهيارات الاقتصادية والأزمات المالية التي شهدتها عدد من دول شرق آسيا وروسيا والولايات المتحدة التي فجرها الفساد الإداري والمالي وسوء الإدارة بين المديرين التنفيذيين في الشركات ، مما أدى إلي صعوبة جذب المستويات الكافية من رأس المال التي كان أهم أسبابها عدم الإفصاح الكامل في التقارير المالية للعديد من الشركات عن المعلومات التي يحتاجها إليها مستخدمو هذه التقارير حيث عزتها العديد من الدراسات إلي ضعف هيكل الحوكمة.

أولاً : مفهوم الحوكمة :-

يعتبر لفظ الحوكمة مستحدثاً في قاموس اللغة العربية ، فهو لفظ مستمد من مصطلح "الحكومة " وهو ما يعني الانضباط والسيطرة والحكم بكل ما تعنيه من معاني الكلمة ، وعلية يتضمن لفظ الحوكمة العديد من الجوانب منها "الحكمة " وما تقتضيه من التوجيه والإرشاد ، "الحكم" وما يقتضيه من السيطرة على الأمور بوضع الضوابط والقيود التي تتحكم في السلوك ، " والاحتكام " ما يقتضيه من الرجوع إلي مرجعيات أخلاقية وثقافية وإلي خبرات تم الحصول عليها من خلال تجارب سابقة و"التحاكم " طلباً للعدالة خاصة عند إنحراف سلطة الإدارة العليا وتلاعبها بمصالح المساهمين.¹

وأيضاً يعود لفظ مصطلح الحوكمة الى كلمة إغريقية قديمة تعبر عن قدرة ركبان السفينة ومهاراته في قيادة السفينة وسط الأمواج والأعاصير ، وما يمتلكه من قيم وأخلاق نبيلة وسلوكيات

¹ - مصطفى سليمان ، حوكمة الشركات ودور أعضاء مجالس الإدارة والمديرين التنفيذيين (الإسكندرية : الدار الجامعية ، 2008) ص 14.

نزيهة في الحفاظ على أرواح وممتلكات الركاب وحمايته للأمانات وايصالها لأصحابها ودفاعا عنها ضد القراصنة ¹.

أما اصطلاحاً فلا يوجد تعريف موحد لمصطلح متفق عليه بين كافة الاقتصاديين ،المحليين ،الأكاديميين والقانونيين ويرجع ذلك إلي تداخله في العديد من الأمور التنظيمية والاقتصادية والمالية والاجتماعية للشركات ، وهذا الاختلاف انسحب على الترجمة العربية حيث أطلق عليها عدة تسميات مثل : حوكمة الشركات الإدارة الرشيدة ، الإدارة الحكيمة ،الإجراءات الحاكمة ،حكم الشركات ،حكمانية الشركات بالإضافة إلي عدد من البدائل مثل : أسلوب ممارسة سلطة الإدارة بالشركة ، أسلوب الإدارة المثلي ،القواعد الحاكمة للشركات ، الإدارة النزيهة وغيرها ،وفيما يلي أهم المفاهيم المرادفة لحوكمة الشركات كما وردت في بعض الدراسات : ²

1- أنها مرادف لمفهوم "الإجراءات الحاكمة" بالشركات لضمان تحقيق التوازن في حقوق أصحاب المصالح المتعارضة .

2- أنها بديل لمفهوم "التحكم في المنشأة" لأغراض إحكام الرقابة على مديري منظمات الأعمال من قبل مقدمي الأموال لضمان عدم قيام إدارة هذه المؤسسات باستغلال أموالها ذاتياً.

3- أنها تقابل "الحكم المؤسساتي " باعتبارها مجموعة من العلاقات بين إدارة الشركة ومجلس إدارتها ومساهميها ، بل وكل المهتمين بشؤونها.

وعند استعراض المقترحات الموضوعية تم استبعاد "حكم الشركات" لما للكلمة من دلالة على أن المؤسسات هي الحاكمة أو الفاعلة ،كما تم استبعاد "حاكمة" لما قد يحدثه استخدامها من خلط إحدى النظريات الإسلامية المسماة "نظرية الحاكمة " التي تتطرق للحكم والسلطة السياسية للدولة .

وقد راي البعض أن "حوكمة الشركات" هي الأقرب لأنها تحافظ على "جذر" الكلمة ، وقد إقترح هذا المصطلح من قبل الأمين العام لمجمع اللغة العربية ، وقد استحسن عددا من متخصصي اللغة العربية ومنهم مركز دراسات اللغة العربية بالجامعة الأمريكية بالقاهرة هذا المصطلح.³

ويمكن صياغة مفهوم حوكمة الشركات من خلال النقاط التالية : ⁴

1 - طارق عبد العال ، حوكمة الشركات ، (القاهرة : الدار الجامعية للنشر ،2005م) ص 15.
2 - علي أحمد زين ومحمد حسني عبدالجليل ، مبادئ وممارسات حوكمة الشركات ،ندوة حوكمة الشركات العامة والخاصة من أجل الإصلاح الإقتصادي والهيكلية (القاهرة : منشورات المنظمة العربية للتنمية الإدارية ،2009م) ص 73.
3 - عدنان عبد المجيد عبد الرحمن قباچه ، أثر فاعلية الحاكمة المؤسسية على الأداء المالي للشركات المدرجة في سوق فلسطين للأوراق المالية (جامعة عمان : أطروحة دكتوراة الفلسفة في التمويل غير منشورة ،كلية الدراسات الإدارية والمالية العليا ،2008م) ص 33-34.
4 - عادل عبد الرحمن محمد ، دراسة تحليلية وتطبيقية لمفهوم الحوكمة وامكانية تطبيقية في الشركات المساهمة العاملة في البيئة المصرية (كلية تجارة بنها : مجلة الدراسات والبحوث التجارية ، العدد الأول ،2003م) ص 399.

1. ان هذا الأسلوب ليس بالحديث كما ذكر البعض وانما ظهر في السبعينات مع ازدياد قضايا الغش والفسل في التقارير المالية .
- 2- إن سبب الاهتمام بالرقابة على الشركات نابع من انفصال الملكية عن الإدارة وبالتالي ظهور مشكلة الوكالة .
- 3- هنالك عامل مشترك في فشل العديد من الشركات الأمريكية وبالتالي انهيارها وهو عدم الإفصاح عن العلاقات والارتباطات مع الأفراد ذوي العلاقة مع الشركة .
- 4- يؤدي الإلزام بتطبيق هذا المفهوم إلي زيادة جودة الإفصاح والشفافية في القوائم المالية الأمر الذي يؤدي الى تطوير نموذج المالية ومعالجة مشكلة المصادقية وتعقد المعايير المحاسبية .
- 5- إن انهيار الشركات الأمريكية العملاقة مثل انرون ورلدكم ومكتب المراجعة أرثر اندرسون ، كان وراء اهتمام العديد من الدول في أوروبا وأمريكا وأسيا بالاهتمام بوسائل الرقابة على الشركات المساهمة.

ثانيا : الأطراف المعنية بتطبيق مفهوم حوكمة الشركات :

يمكن تقسيم الأطراف الرئيسية المعنية بتطبيق مفهوم حوكمة الشركات إلي اربعة أطراف وذلك من خلال جهة الإشراف والرقابة مثل هيئة سوق المال ، وهذه الأطراف تتأثر وتتوثر في التطبيق السليم لمفهوم الحوكمة وتحدد إلي درجة كبيرة مدي النجاح أو الفشل في تطبيق القواعد وذلك على النحو التالي :¹

- 1/ المساهمون : يلعب المساهمون دورا هاما في تطبيق مفهوم الحوكمة من خلال اختيارهم لمجلس إدارة فعال يستطيع أن يتولى المسؤولية الكاملة ، حيث يتولى المجلس تعيين مديرين تنفيذيين لديهم الكفاءة والخبرة وعلى معرفة وثيقة بالمخاطر التي تتعرض لها الشركة .
- 2/ مجلس الإدارة : وهم يمثلون المساهمين وأصحاب المصالح، ويقوم مجلس الإدارة باختيار المديرين التنفيذيين الذين يوكل إليهم سلطة الإدارة اليومية لأعمال المصرف، بالإضافة للرقابة على أدائهم، كما يقوم برسم السياسات العامة للمصرف وكيفية المحافظة على حقوق المساهمين .
- 3/ الإدارة : وهي المسؤولة عن الإدارة الفعلية للمصرف وتقديم التقارير الخاصة بالأداء إلي مجلس الإدارة، كما تعتبر المسؤولة عن تعظيم أرباح المصرف وزيادة قيمتها بالإضافة إلي مسئوليتها تجاه الإفصاح والشفافية في المعلومات التي تنشر للمساهمين.

¹ - محمد مصطفى سليمان ، دور حوكمة الشركات في معالجة الفساد المالي والإداري (القاهرة : الدار الجامعية للنشر ، 2009م) ص 17.

4/ أصحاب المصالح : وهم مجموعة من الأطراف الذين تربطهم مصالح مع المصرف مثل الدائنين والموردين والعملاء والعمال والموظفين، ويجب ملاحظة أن هؤلاء الأطراف يكون لديهم مصالح قد تكون متعارضة ومختلفة في بعض الأحيان، فالدائنون يهتمون بمقدرة المصرف على السداد، في حين يهتم العمال والموظفين بمقدرة المصرف على الاستمرار.

مما سبق تلاحظ الباحثة: أن مجلس الإدارة هو أهم من الأطراف التي يقع على عاتقها تطبيق الحوكمة ورسم السياسات العامة لحماية حقوق المساهمين .

ثالثاً : تعريف الحوكمة :-

وقد قدمت منظمة التعاون والتنمية والتعاون الاقتصادية تعريفاً لحوكمة الشركات على أنها " الإجراءات والعمليات التي يتم من خلالها توجيه ومراقبة منظمات الأعمال " ¹ وعرفت أيضاً بأنها " مجموعة من القوانين والأنظمة واللوائح والإجراءات التي تمكن الشركة من تعظيم قيمتها وربحيتها على المدى الطويل بشكل يصب في صالح المساهمين وأصحاب المصالح " وعرفت أيضاً " بأنها الإطار الذي يتضمن النظم والقواعد والممارسات السوقية التي تحدد طريقة اتحاد الشركات " .

تعريف القانون البلجيكي لحوكمة الشركات:

أن حوكمة الشركات هي مجموعة من القواعد والسلوكيات التي تدار الشركات ويتحكم فيها طبقاً لها ، ويحقق نموذج جيد لحوكمة الشركات هدفة بأن يحافظ توازن سليم بين الملكية والإدارة وكذلك التوازن بين الأداء والالتزام .

وعرفت أيضاً " هي عبارة عن مفهوم يتضمن مجموعة من الإجراءات لتنظيم درجة الشفافية والرقابة على الأداء المالي والإداري في الشركات بما يعزز مصالح المساهمين والوضع المالي للشركة " ²

وعرفت أيضاً " هي مجموعة القواعد التي تجري بموجبها إدارة الشركة داخلياً ، لما يتم وفقاً لإشراف مجلس الإدارة على الشركة بهدف حماية المصالح والاستثمارات المالية للمساهمين الذين يقيمون على بعد آلاف الأميال من الشركة ، وتتضمن الحوكمة الجيدة وجود شفافية وهذه الشفافية هي جوهر ولب الحوكمة " ³ .

¹- علاء رزق ، المحاسبة في حوكمة الشركات (القاهرة : المكتبة العصرية للنشر والتوزيع ، 2013م) ص 195.
²- وابل على الوابل ، كارثة إنهيبار بعض الشركات العالمية العملاقة من منظور محاسبي ، مجلة المحاسبة ، الجمعية السعودية للمحاسبين ، العدد 39 ، 2002م ص 4 .
³- عبيد سعد المطيري ، هل يعيد الثقة في الشركات العامة ، مجلة المحاسبة ، الجمعية السعودية للمحاسبين ، العدد 34 ، ص 12 .

وعرفها Demirag : " هي مجموعة من العلاقات التعاقدية التي تربط بين إدارة الشركات والمساهمين وأصحاب المصالح فيها ، وذلك عن طريق الإجراءات والأساليب التي تستخدم لإدارة شئون الشركة وتوجيه أعمالهم من أجل ضمان تطوير الأداء والإفصاح والشفافية والمساءلة بها وتعظيم فائدة المساهمين على المدى الطويل ومراعاة مصالح الأطراف المختلفة " ¹.

وعرفت الحوكمة بأنها مجموعه من القواعد والسياسات والتوجيهات يتم وضعها تحت إشراف مجلس الإدارة بالمنشأة من خلال قيادة بالتوجيه والمراقبة لحماية حقوق المساهمين وأصحاب المصالح .

ومن خلال التعريفات السابقة تتضح عدة معاني أساسية للحوكمة أهمها : ²

1. مجموعة من الانظمة الخاصة بالرقابة على أداء الشركات .
2. تنظيم العلاقات بين مجلس الإدارة والمديرين والمساهمين وأصحاب المصالح.
3. وجوب أن تدار الشركات لصالح المساهمين والمستثمرين .
4. مجموعة من القواعد التي يتم بموجبها إدارة الشركة والرقابة عليها وفق هيكل معين ومنظم يتضمن توزيع الحقوق والواجبات بين المشاركة في إدارة الشركة مثل مجلس الإدارة والمديرين التنفيذيين .
5. مجموعة من المفاهيم والأهداف والإدارة والرقابة والتي تتضمن حوافز مناسبة لمجلس الإدارة والإدارة العليا .

رابعا: الاتجاهات الفكرية التي تناولت تعريف حوكمة الشركات :

(1) الاتجاه التنظيمي :

حوكمة الشركات هي عبارة عن نظام ، حيث جاء في لسان العرب بأن النظام أو النظم هي التأليف ، نظمه ينظمه نظاماً ونظمت اللؤلؤ أي جمعت في السلك ، ومنه نظمت الشعر ، ونظم الأمر على المثل وكل شيء قرننه بأخر أو ضمت بعضه الي بعض ³.

أي أن نظام حوكمة الشركات هو الذي يدير الشركة ويتحكم في أعمالها واستراتيجيتها التي تحقق للشركة أكبر ربحية وأقل خسائر وذلك من خلال التحكم في أعمال الشركة المالية والتشغيلية .

¹- هوام جمعة وآخرون ، الشفافية والإفصاح في إطار حوكمة الشركات ، (جامعة عنابة : الملتقى الدولي حول حول الحوكمة وأخلاقيات الأعمال في المؤسسات، 2009م) ص 20.

²- طارق عبد العال إدارة المخاطر ، إدارات ، شركات ، بنوك (الإسكندرية : الدار الجامعية للنشر والتوزيع ، 2007م) ص 37.

³- ابن منظور ، لسان العرب (بيروت : دار لسان العرب ، دت) ص 140.

(2) الاتجاه الرقابي :

حيث أن حوكمة الشركات تعني بمراقبة أداء إدارة الشركة وأداء نظامها الإداري وعدم تضارب المصالح بين إدارة الشركة وبين مجلس الإدارة .

ورقابة مجلس الإدارة والإفصاح عن جميع المعاملات التي ذات علاقة بين أعضاء مجلس الإدارة والشركة والإفصاح عن رواتب ومكافأة كبار التنفيذيين المساهمين ، وكذلك الرقابة على أداء الشركة التشغيلي والاستثماري والتمويلي والتأكد السليم لجميع القرارات التشغيلية والمالية التي تصب في مصلحة الشركة وليس في مصلحة أحد أعضاء مجلس الإدارة .

خامسا : أهمية الحوكمة :

أثارت الحوكمة اهتمام الباحثين والمساهمين وغيرهم من أصحاب المصالح ، وذلك نتيجة لحالات الفشل والإفلاس المالي لكثير من الشركات الكبرى في الولايات المتحدة وانهيار الأسواق في دول شرق آسيا .

ومن خلال دراسة الأسباب التي أدت لحدوث هذا الفشل المالي والإداري تبين أن انعدام الحوكمة يمكن القائمين من الداخل سواء كانوا مجالس إدارة ام موظفين عموميين من تفضيل مصلحتهم الشخصية على حساب مصلحة المساهمين والدائنين وعامة الجمهور، فقد أصبح المستثمرون يبحثون عن الأسواق المالية والمصارف التي تطبق مبادئ الحوكمة ، فأصبحت الأسواق التي تتطبق مبادئ الحوكمة محط أنظار وجذب للمستثمرين ، بسبب أنهم ليس على استعداد لتحمل نتائج سوء الإدارة والفساد المالي والإداري فأخذو يطالبون بالحوكمة قبل أن يقوموا باتخاذ قرار تمويل ودعم للشركات .

تتبع أهمية الحوكمة بأنها تكون في شكل الإفصاح عن المعلومات المالية والتي تعمل على تخفيض تكلفة رأس المال ، كما أنها تساعد على جذب الاستثمارات سواء اجنبية ام محلية ، وبناءً على ذلك فإن الحوكمة تعتمد على التعاون بين القطاعين العام والخاص لخلق نظام لسوق تنافسية في مجتمع ديمقراطي يقوم على أساس القانون ¹.

¹ - محمد نجيب صادق ، دور حوكمة الشركات في معالجة الفساد ، وجهة نظر محاسبية (عمان : جامعة الزيتونة الأردنية ، 2006م) ص 57.

وتظهر أهمية حوكمة الشركات فيما يلي :¹

- 1- محاربة الفساد الداخلي في الشركات وعدم السماح بوجود أو استمراره ، بل القضاء عليه من خلال ترسيخ دعائم الإدارة الجيدة وتوفير الشفافية والمساءلة
- 2- تحقيق ضمان السلامة والصحة والنزاهة والاستقامة لكافة العاملين في الشركة بدءاً من مجلس الإدارة والمديرين التنفيذيين .
- 3- تقليل الأخطاء إلي أدنى قدر ممكن ، بل استخدام النظام الوقائي الذي يمنع حدوث هذه الأخطاء وبالتالي تجنب الشركة تكاليف وابعاء هذه الأخطاء .
- 4- تحقيق الاستفادة القصوى والفعالية من نظم المحاسبة والرقابة الداخلية خاصة فيما يتعلق بعمليات الضبط الداخلي .
- 5- تحقيق أعلى قدر للفاعلية من مراجعي الحسابات الخارجيين خاصة وأنهم على درجة مناسبة من الاستقلالية .

يري البعض أن حوكمة الشركات تتجلى أهميتها في العناصر التالية :-

1. تطبيق قواعد الحوكمة الجيدة والسليمة تؤدي إلي تحسين أداء السهم وتعظيم الربحية ،وبحافظ على مصالح المستثمرين ويولد الثقة لديهم .
2. تعظيم ثروة الملاك وتدعيم تنافسية الشركات في أسواق المال العالمية .
3. تطبيق قواعد الحوكمة الجيدة يعطي للشركات قدرة أكبر في الحصول على التمويل اللازم ويخفض تكلفة راس مال الشركة .
4. يعتبر التطبيق الجيد لآليات حوكمة الشركات ،أحد الحلول الممكنة لمشكلة الوكالة وتخفيض تكاليفها .
5. تساهم حوكمة الشركة الجيدة على جذب الاستثمارات سواء محلية أو أجنبية ومكافحة الفساد الذي يعيق نمو الشركات .
6. تؤسس حوكمة الشركات الكثير من المبادئ والمعايير المهمة في عالم الأعمال مثل المسؤولية الاجتماعية وأخلاقيات الأعمال .

¹ - رزاز العياشي وشرق سمير ، حوكمة الشركات ، المفهوم ، الخصائص ، الركائز ، والأهمية الاقتصادية ، (الجزائر: الملتقي الوطني الثالث حول سبل تطبيق الحكم الراشد بالمؤسسات الاقتصادية الوطنية، 2007م) ص 16.

سادساً : الأبعاد المختلفة لحوكمة الشركات : -

حوكمة الشركات هي مفهوم متعدد الأبعاد ، وذلك كما يلي :

(1) البعد الإشرافي :

تعني الحوكمة من خلال هذا البعد دعم وتفعيل الدور الإشرافي لمجلس الإدارة على أداء الإدارة التنفيذية ، والأطراف ذات المصلحة ومن بينهم أقلية المساهمين وأكدت هيئة الإشراف والرقابة على سوق الأوراق المالية الأمريكية في توصياتها بشأن تحسين مستوي حوكمة الشركة بأن يتسع ويتنوع نطاق الدور الإشرافي لمجلس الإدارة ليشمل متابعة إجراءات إدارة الخطر لحماية حقوق المساهمين

(2) البعد الرقابي :

تعني الحوكمة من خلال ذلك البعد دعم وتفعيل الرقابة سواء علي المستوي الداخلي أو الخارجي للشركة ،فعلي المستوي الداخلي فان تدعيم وتفعيل الرقابة يكون معنياً بتفعيل نظم الرقابة الداخلية ونظم إدارة الخطر والمراجعة الداخلية، أما على المستوي الخارجي فإن تدعيم وتفعيل الرقابة يكون معنياً بالقوانين واللوائح وقواعد التسجيل في البورصة وإتاحة الفرصة لحملة الأسهم والأطراف ذات المصلحة في الرقابة .

(3) البعد الإستراتيجي :

تعني الحوكمة من خلال ذلك البعد التركيز على صياغة استراتيجيات الأعمال والتشجيع على التفكير الاستراتيجي ، حيث يتولى مجلس الإدارة صياغة استراتيجية الشركة .

(4) البعد الأخلاقي : يعني البعد الأخلاقي للحوكمة العمل على خلق وتحسين البيئة الرقابية بما تشمله من قواعد أخلاقية ونزاهة وامانة ، ونشر ثقافة الحوكمة على مستوي إدارات الشركات وبيئة الأعمال بصفة عامة .

(5) الإتصال وحفظ التوازن :تعني الحوكمة من خلال من خلال ذلك البعد العمل على تصميم وتنظيم العلاقات بين الشركة ،حيث يجب أن يحكم الإخلاص العلاقة بين الشركة وحملة الأسهم ،بينما تحكم العدالة علاقة الشركة بالعمالة ،ويجب أن يحكم الإلزام علاقة الشركة بالهيئات والمنظمات الحكومية .

(6) نظام المساءلة : حيث تعني الحوكمة من خلال ذلك البعد الإفصاح عن أنشطة وأداء الشركة والعرض أمام المساهمين وغيرهم ممن يحق لهم مساءلة الشركة ، وفي إطار مفهوم الحوكمة فإن الأطراف التي يجب مساءلتها هي مجلس الإدارة ،الإدارة التنفيذية ،والمراجعين المستقلين ، أما

الأطراف التي يحق لها قانونياً المساءلة فهي كافة الأطراف المهمة بالشركة وجوانب المساءلة يجب أن تشمل تقييم مدي التزام كل طرف من الأطراف بدورة في التطبيق الجيد لمبادئ الحوكمة.

(7) الإفصاح والشفافية : تعني الحوكمة من خلال البعد تعزيز الإفصاح والشفافية عن كافة جوانب الشركة .

مما سبق تلاحظ الباحثة أن حوكمة الشركات هي متعددة الأبعاد من حيث دعم وتفعيل الدور الإشرافي لمجلس الإدارة على أداء الإدارة التنفيذية ودعم وتفعيل نظام الرقابة وتنظيم العلاقات بين الشركات والإفصاح والشفافية عن أنشطة وأداء الشركة للعرض أمام المساهمين .

العوامل المحددة لأهمية الحوكمة :-

تتمثل العوامل المحددة لأهمية حوكمة الشركات في الآتي :

1. تيسير الحصول على التمويل (أسهم ،سندات ، قروض) بتكلفة أقل.
2. تعزيز ثقة الجمهور في النظام المصرفي والمحافظة عليها.
3. حماية حقوق المودعين والمساهمين.
4. إنشاء أنظمة فعالة في إدارة مخاطر الجهاز المصرفي.
5. التزام البنوك بتطبيق معايير الحوكمة يساهم في تشجيع الشركات التي تقتض منها على تطبيق قواعد الحوكمة والتي من أهمها الإفصاح والشفافية والإدارة الرشيدة مما يؤدي إلي انخفاض درجة المخاطر عند تعاملها مع البنوك والإقلال من التعثر المالي
6. زيادة الجذب للاستثمارات والشركات الأجنبية .
7. زيادة القيمة السوقية للشركات .
8. تحسين درجة الثقة مع الأطراف المتعاملة مع الشركة .
9. تقليل مخاطر الأزمات المالية للشركة وللاقتصاد ككل .
10. تضيق الخناق على الفساد بالشركات وخارج الشركات.
11. دعم الدور الاجتماعي للشركات .

سابعاً : قواعد الحوكمة :-

لتحقيق أهداف الحوكمة ، لابد من توافر قواعد راسخة تساهم في إقامة نظام سليم يعزز فرص النجاح والإصلاح الاقتصادي والتنظيمي للشركات .

فقد وضعت منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية مجموعة من الإرشادات والمعايير عرفت باسم (قواعد حوكمة الشركات) ، وأصبح تطبيق هذه القواعد وسيلة لتعزيز الثقة في الشركات المدرجة بالسوق المالي مؤشراً على المستوي التي وصلت إليه إدارة الشركات من التزام مهني بقواعد الحوكمة من حيث الإدارة والشفافية والمحاسبة ووجود إجراءات الحد من الفساد .¹

وبناءً على ما تقدم تم تقسيم القواعد الخاصة بحوكمة الشركات الى ست مجموعات رئيسية وهي:²

1- توافر إطار فعال لحوكمة الشركات :

تكمن أهمية وجود إطار فعال لحوكمة الشركات في تشجيع رفع مستوى الشفافية والكفاءة وتحديد المسؤوليات بوضوح عن الإشراف والرقابة وإلزام الجميع بتطبيق القانون ، ويتم ذلك من خلال تطوير هيكل حوكمة الشركات مع مراعاة تأثيرها على الأداء بالإضافة إلى تحقيق النزاهة والكفاءة في الأسواق.

2- حماية حقوق المساهمين :

لما كانت الأسواق المالية تسعى إلى تجميع المدخرات الصغيرة وتوجيهها إلى تمويل نشاط الشركات ، وإن نجاح السوق تكمن في قدرته على إستقطاب المستثمرين مما يضمن سيولة السوق المالي . لذلك تركز قواعد الحوكمة على حماية حقوق المساهمين من خلال وضع الضوابط والآليات التي تحقق للمساهمين التمتع بحقوق الملكية ، وكذلك الوجوب الإفصاح عن هيكل رأس المال .

3- المعاملة العادلة للمساهمين :

تعتبر المساواة في معاملة المساهمين من اهم ضوابط الحوكمة ، بما في ذلك حقوق الأقليات وحقوق المساهمين الأجانب وحصول المساهمين على تعويضات في حالة تعرض حقوقهم للمخاطر.

4- دور الأطراف ذات المصلحة بالنسبة للقواعد المنظمة للحوكمة:

للقوف على دور أصحاب المصالح لمساهمتهم في إيجاد طرق مختلفة بتأمين تدفق رأس المال الخارجي والداخلي إلى الشركات في شكل حقوق ملكية أو ائتمان ، ويتم ذلك وفقاً للآتي:³

¹ - نور الدين مزياني ، دراسة نظرية تحليلية لدور التدقيق الداخلي في عملية حوكمة الشركات ، (الجزائر : مجلة العلوم الاقتصادية والتيسير والعلوم التجارية ، العدد الرابع ، 2010م) ص 173.

² - سميحة فوزي ، حوكمة الشركات والنمو الاقتصادي مع التطبيق على مصر ، المؤتمر العربي الأول حول التدقيق في إطار حوكمة الشركات (القاهرة : المنظمة العربية للتنمية ، 2008م) ص 17.

³ - محمد طارق يوسف ، حوكمة الشركات والتشريعات اللازمة لسلامة التطبيق ، ندوة حوكمة الشركات العامة والخاصة من أجل الإصلاح الاقتصادي (القاهرة : المنظمة العربية للتنمية الإدارية ، 2006م) ص 123.

1. ضرورة احترام أصحاب المصالح التي يحميها القانون .
2. إتاحة الفرصة لأصحاب المصالح للحصول على تعويض مناسب عند انتهاك حقوقهم .
3. العمل على تطوير اليات مشاركة العاملين في تحسين الأداء .
4. السماح لذوي المصالح بالاتصال بمجلس الإدارة للتعبير عن مخاوفهم تجاه التصرفات غير القانونية والمنافية لأخلاقيات المهنة
5. تصميم هيكل كفاء للحماية من الإعسار والتطبيق الفعال لحقوق المساهمين .

ثامناً : نظريات الحوكمة :-

الشركات كمفهوم لم تظهر كما هي عليه الآن ، وإنما نشأت من خلال عدة نظريات فسرت ضرورة وجودها بالشركات لتتلافى النقائص التي كانت تحكم عمل المديرين ، وطبيعة العلاقة بين مالك الشركة ومديرها .

ومن أهم النظريات التي أدت إلي وجود وأهمية الحوكمة بالشركات هي ثلاث نظريات هي :

1) نظرية الوكالة :

تعتبر نظرية الوكالة هي مركز تحليل الشركة التي تنتج بين المديرين والمساهمين ، فالمفهوم القانوني لنموذج حوكمة الشركات جاء في عقد الوكالة "Contrat mandat" والذي يقابل المصطلح الإنجليزي (agency) وهذا يفسر النموذج الذي يدعى نظرية الوكالة (theorie dagence) .

أول من أدخل مفهوم الوكالة في الميزان المالي هما جنسن وماكلين في العام 1976م ، وتنص نظرية الوكالة الشركة على أنها مجموعة من العلاقات التعاقدية ، ويمكن تعريف الوكالة بأنها عقد يقوم بموجبة واحد أو أكثر من الأفراد (الموكل) بتعيين واحد أو أكثر (الوكيل) لكي ينجز بعض الأعمال والخدمات نيابة عنه ، وهنا يقوم الموكل بتفويض الوكيل باتخاذ بعض القرارات.¹

فروض نظرية الوكالة :

تقوم نظرية الوكالة على مجموعة من الفروض ومن أهمها:

- أ- يتميز كل من الموكل والوكيل بالرشد الاقتصادي .
- ب- اختلاف اهداف كل من الموكل والوكيل .

¹ - نورالدين مزياني ، مرجع سابق ، ص176.

ج- التباين في المخاطرة التي يتعرض لها كل من المؤكل والوكيل نتيجة لاختلاف الخلفية العلمية والعملية لكل منهم .

ونتجت مشكلة الوكالة عن الآتي: ¹

أ- عدم قدرة المؤكل على إحكام الرقابة على أداء الوكيل .

ب- عدم تماثل المعلومات لكل من المؤكل والوكيل ، حيث أن الإدارة (الوكيل) لديها معلومات أكثر من الملاك(المؤكل).

(2) نظرية الصفقات :

تسمى نظرية الصفقات بنظرية (COASE) وهي من النظريات الأولى التي فسرت تكاليف الصفقات وتطرت الي"لو كان يمكن جمع كل المشاركين في الاقتصاد معاً وتم تعيين حقوق الملكية الأولية الخاصة بكل الوحدات ذات القيمة الاقتصادية" .

كما دعا منظري في "الاقتصاد من تكاليف الصفقات" الى توحيد المعاملات وطرحوا السؤال الاتي: ماهي درجة نزاهة المعاملات داخل الشركة ، ولتحقيق ذلك ينبغي تنظيم المعاملات والصفقات من خلال الإدارة .

(3) نظرية التجدر :

تفترض هذه النظرية أن الفاعلين في الشركة يطورون استراتيجياتهم للحفاظ على مكانتهم بالشركة ،والعمل على حرمان المنافسين من الدخول إليها ، وهذا يسمح لهم بالرفع من سلطتهم ومن مساحة إدراكهم لما يجري بالشركة ، خاصة الذين يمكنهم استعمال موارد المؤسسة من أجل التجدر والرفع من قدرتهم وسلطتهم والحصول على مزايا أخرى (حرية النشاط ،الحماية أثناء العمل والمكافآت) .

تاسعاً : ضوابط الحوكمة :

إن الهدف من أليات وضوابط الحوكمة هو التقليل من أوجه القصور التي تنشأ عن المخاطر الأخلاقية ، ورصد سلوك المديرين حيث يقوم طرف ثالث مستقل بمراقبة دقة المعلومات التي تقدمها الإدارة للمستفيدين .

¹- عماد أحمد الشرع ، دور الحوكمة في تعزيز الثقة والمصداقية في التقارير المالية ، دراسة ميدانية على الشركات المساهمة الكويتية ،(سوريا: جامعة دمشق ، رسالة ماجستير غير منشورة ،2008م) ص 25.

ويعتبر التزام بنظام الرقابة الداخلية المرجعية الرئيسية لتحديد هذه الضوابط ومن الأمثلة على ذلك ما يلي: ¹

1. الرصد من جانب مجلس الإدارة ،حيث يتمتع بالصلاحيات اللازمة في إدارة الشركة ضمن القانون ، ومن الجهة القادرة على رصد أداء المديرين التنفيذيين في أداء أعمالهم وتوفير الضمانات اللازمة للمستثمرين.

2. الحرص على وجود رقابة داخلية تمارس ضمن ضوابط محددة من خلال الأنظمة والتعليمات التي يقوم بها التدقيق الداخلي والخارجي ، بإشراف مباشر من لجنة التدقيق ويعطي الثقة بالالتزام إدارات الشركة وموظفيها بالتعليمات مما يزيد من الثقة في التقارير المالية .

وهناك بعض الضوابط الخارجية تتمثل في مصلحة أصحاب المصلحة الخارجيين ممن يمارسون الرقابة غير المباشرة على الشركة والنظم التي تحكمها منها المنافسون ،الدائنون ،المساهمون من خلال حقهم على المعلومات والبيانات المالية ، والضغط الإعلامية ،والمعاملون في الأسواق المالية .

ويمكن القول أن شركات المساهمة العامة هي سجل مفتوح للعديد من الجهات الرقابية سواء كانت مباشرة أو غير مباشرة .

عاشراً : وضع حوكمة الشركات موضع التطبيق :

المبادئ العشرة لضمان فعالية حوكمة الشركات:²

1. تفعيل رقابة أصحاب المصلحة على أعمال المنشأة .
2. ضمان تقارير للاستخدام العام ملائمة وموثوقة وكافية.
3. تجنب السلطة المطلقة في الإدارة العليا في المنشأة .
4. تكوين متوازن لمجلس الإدارة.
5. ضمان وجود عناصر قوية ومستقلة بمجلس الإدارة.
6. وجود مجلس إداري قوي ومشارك بفعالية .
7. ضمان فعالية الرقابة على الإدارة من قبل مجلس الإدارة .
8. ضمان الكفاءة والالتزام .

1 - أمين السيد أحمد لطفي ، تفعيل آليات المراجعة في محاربة الإحتيال والفساد (الإسكندرية : الدار الجامعية للنشر ،2014م) ص286.
2 - طارق عبد العال حماد ، مرجع سابق ، ص ص 28-29.

9. تقدير ورقابة المخاطر .

10. تواجد قوي للمراجعة .

الحوكمة وانفصال الملكية :-

لقد ارتبطت الحوكمة بمفهوم انفصال الملكية عن الإدارة والتي تسمى (نظرية الوكالة) وبسبب كبر حجم الشركات وتعقد عملياتها ، أصبحت الكثير من العلاقات المتعددة في الشركة مثل علاقة الوكالة بين الملاك والإدارة وبين الملاك والمراجع الخارجي وبين الملاك والمساهمين والمقرضين وغيرهم .

ومن هنا تسعى حوكمة الشركات إلي ضمان الانضباط السلوكي والتوازن في تحقيق مصالح جميع الأطراف ، وكيفية الرقابة الفعالة وإدارة المخاطر ، كما أن الأخطار التي حدثت لبنك بارنج وما حدث لشركة أنرون ليست هي فقط التي أبرزت أهمية الحوكمة ، بل كان هناك فجوة كبيرة بين أداء الشركات وما يحصل عليه المديرين من مكافآت ، إضافة إلي إساءة استخدام خيارات الأسهم التي يقصد بها منح أعضاء الإدارة الحق في شراء عدد من أسهم الشركة.¹

الحادي عشر : دور الشركات المتعثرة في الاهتمام بالحوكمة :

لقد لعبت الشركات العالمية التي أفلست دوراً هاماً في الاهتمام بالحوكمة ، حيث تبين أن أحد أهم الأسباب التي دعت المنظمات العالمية بالاهتمام بحوكمة الشركات هو إفلاس أكبر الشركات العالمية والتي كانت سببها عدم تطبيق حوكمة الشركات .²

حيث تعد فضيحة شركة إنرون للطاقة الأمريكية وشركة وورلدكوم إلي إصدار قانون ساربا نزاكسلي ، كما أدت فضيحة شركة Maxwdi الإنجليزية ، كما أدت الأزمات النقدية العنيفة في دول جنوب شرق آسيا إلي تطبيق مبادئ مجموعة دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD) والتي سوف نوضحها بالتفصيل كالآتي : -

¹- خلف الله عبد الله الوردات ، الإتجاهات الحديثة في التدقيق الداخلي ، المؤتمر العربي الأول حول التدقيق الداخلي في إطار حوكمة (القاهرة : الشركات المنعقدة 24-25 سبتمبر 2005م) ص 9.

²- خالد أمين عبد الله ، الإفصاح ودوره في تنشيط التداول في أسواق راس المال العربية ، العدد 92 ، ص 38.

1/ بنك بارنج :

تم تعيين نيكولاس ليسون في بنك بارنج ليتولى مسئولية تصميم وإدارة عقود المشتقات وذلك في العام 1922م فرع البنك في سنغافورة ، ولقد بدأ نشاطه بعمليات من المفترض انها محدودة المخاطر.¹

وقام بعمليات المراجعة بين العقود المستقبلية على مؤشر نيكي ومؤشر أوساكا الذي يتداول في بورصة سنغافورة وهما مؤشران لسوق طوكيو ، فقد كان نيكولاس يبيع عقود مستقبلية على مؤشر نيكي عندما ترتفع أسعارها ، ويقوم في نفس الوقت بشراء عقود على مؤشر أوساكا . ولقد وقع زلزال في اليابان في وقت كان نيكولاس قد اشترى قدر هائلاً من العقود المستقبلية الذي انخفضت قيمته الى نسبة 10% ، وأملا في تعويض الخسائر لكن لم تسر الأمر بشكل مرضي الا أن هناك جريمة قد وقعت وتعرض بسببها البنك لمخاطر الإفلاس فضلاً عن سمعته التي تأثرت . وتمكن نيكولاس من إخفاء خسائره عن رؤسائه والتي أخذت في الزيادة حتى بلغت (610) مليون دولار أمريكي فماذا كان سيحدث لو أن أحد متطلبات الحوكمة المتمثلة في الإفصاح ، فقد توفرت لعمليات البنك وأيضا البنوك اليابانية التي قدمت لها القروض لتغطية خسائره .

2/ شركة أنرون :

في العام 2001م جاء ترتيب شركة أنرون كسابع أكبر شركة من حيث الربحية في الولايات المتحدة الأمريكية ، حيث بلغت القيمة السوقية للشركة ما يزيد عن (60) بليون دولار غير أنها في نفس العام انهارت وتعرضت للإفلاس .

حيث اعتبرت هذه الحالة أكبر حالة إفلاس في التاريخ لشركة أمريكية ، فماذا حدث ؟ لقد لعبت شركة أنرون دور صناع السوق في عقود المشتقات المتداولة في الأسواق غير المنظمة ، أي العقود المتداولة خارج البورصة في الوقت الذي لم تكن فيه مطالبة بالإفصاح عن حجم المخاطرة.² إضافة إلى ذلك ازدياد اعتماد الشركة على العمليات المقيدة خارج الميزانية التي يصعب اكتشافها وهي تعتبر احدي الثغرات المالية والمحاسبية التي استفادت منها الشركة ، وايضا علاقة شركة أنرون مع شركة ارثر أندرسون في تقديم خدمات استشارية لا علاقه لها بمراجعة الحسابات مقابل حصولهم

¹ - منير هندي ، الفكر الحديث في التحليل المالي وتقييم الأداء مدخل حوكمة الشركات (الإسكندرية : المعارف للنشر ، 2009م) ص 210.

² - نبيل حمادي ، التدقيق الخارجي كآلية لتطبيق حوكمة الشركات (الجزائر : وحدة الدار البيضاء ، رسالة ماجستير غير منشورة ، 2008م) ص 45.

على مكافآت لإغماض أعينهم عن المخالفات ، فالشركة لم تكن تحقق أرباح بل كانت تحقق خسائر وذلك عن طريق إظهار أرباح وهمية في القوائم المالية .

و في العام 2006م تم إحالة كبار المسؤولين التنفيذيين ورئيس المحاسبين إلي المحكمة ،وقد احتوت لائحة الاتهام على (53) تهمة من أبرزها الاحتيال على البنوك وتزويدها ببيانات غير صحيحة والتلاعب في سعر السهم اضافة الي تهمة غسل الأموال، لو كانت الشركة تطبق حوكمة الشركات وتم الإفصاح عن جميع العمليات التي تتم بين كبار التنفيذيين ¹.

3/ شركة ووردلكوم :

بدأت الشركة نشاطها في مدينة جاكسون بولاية مسيسيبي في عام 1983م تحت مسمي شركة الخدمات المحدودة للاتصالات ، وفي عام 1989م اندمجت الشركة مع مؤسسة الشركات المتميزة وتحولت إلي شركة عامة وتم قيدها في البورصة وفي العام 1995م تحول إسم الشركة الي (إل دي إس) للاتصالات العالمية (LDDS sworld com) ².

منذ بداية العام 1999م استخدمت الشركة حيل محاسبية لإخفاء مركزها المالي وإعطاء المميزات والمكافآت للمدير التنفيذي بهدف رفع سعر السهم وهو ما حقق الثراء للمدير التنفيذي ، وفي العام 2001م بدأت لجنة الأوراق المالية والبورصة الأمريكية في إجراء التحقيقات التي كشفت عن أن الشركة قد ضخمت أصولها بقيمة (11) بليون دولار ، وفي العام 2002م تقدمت شركة وردلكوم بطلب الحماية مستفيدة من الفصل الحادي عشر من قانون الإفلاس الذي يعطيها الحق في إعادة الهيكلة ، وبعدها غيرت الشركة اسمها الي (إم سي اي) ونقلت مقرها من وولاية المسيسيبي الى ولاية فرجينيا .

وفي العام 2005م أدين المدير التنفيذي للشركة بتهمة الاحتيال وتقديم وثائق غير صحيحة وحكم عليه بالسجن 25 عاما ، ويعود سبب كل هذه المشاكل إلي عدم الإفصاح والشفافية والتي تعتبر من أهم الركائز التي تعتمد عليها حوكمة الشركات ، ولم تطبيق الحوكمة بالشكل المطلوب لما حدث مثل هذا التلاعب والإحتيال .

¹- محسن أحمد الخضيرى ، حوكمة الشركات (القاهرة : مجموعة النيل العربية ، 2006م) ص 176 .
²- أمين السيد أحمد لطفي ، المراجعة وحوكمة الشركات (الإسكندرية : الدار الجامعية ، 2010م) ص 220 .

4/ شركة Parmalat الإيطالية :

أفلسست شركة الأغذية الإيطالية العملاقة Parmalat في العام 2003م ، بعد أن أدى تخلفها عن سداد قيمة السندات ، وبدأت التحقيقات في الأوضاع المالية للشركة وسرعان ما اكتشف المحققون أن مديري الشركة كانوا يخترعون أصولاً ويزورون الحسابات لمدة 15 عاماً . وكان المراجع الخارجي للشركة هو المسؤول عن الغش عندما أقترح على الشركة تقييم بعض أعمالها حتي يمكن الاستمرار للحفاظ على عملاء الشركة .¹

خلاصة المبحث :

تناولت الباحثة في هذا المبحث مفهوم الحوكمة والأطراف المعنية بتطبيق الحوكمة والاتجاهات الفكرية لتعريف الحوكمة وأهمية الحوكمة والأبعاد المختلفة للحوكمة والعوامل المحددة لأهمية الحوكمة ومبادئ ضمان فعالية حوكمة الشركات وقواعد الحوكمة ونظريات الحوكمة وضوابط الحوكمة ودور الشركات المتعثرة بأهمية الحوكمة .

¹ - هاني محمد خليل ، مدي تأثير تطبيق حوكمة الشركات على فجوة التوقعات في مهنة المراجعة في فلسطين (غزة : كلية التجارة ، الجامعة الإسلامية ، رسالة ماجستير غير منشورة ، 2009م) ص 97.

المبحث الثاني

محددات وأليات ومعايير تطبيق الحوكمة

تمهيد:

لكي تتمكن الشركات والدول من الاستفادة من مزايا تطبيق مفهوم حوكمة الشركات ، وحتى يحقق نظام الحوكمة هدفه الرئيسي والمتمثل في إرساء مبادئ الحوكمة بفعالية ، لذلك يجب أن تتوفر مجموعة من المحددات والعوامل التي تختلف كن دولة لأخري بحسب اختلاف النظم السياسية والاقتصادية والقانونية ، ولتتم العملية الرقابية لهذا النظام لابد أن تدخل مجموعة من الأليات والركائز الأساسية ، والتي تشمل على الرقابة والإفصاح وإدارة المخاطر والتي من خلالها يمكن الحكم على نظام الحوكمة المطبق.¹

أولاً: المحددات الأساسية لنظام حوكمة الشركات:

لكي تتمكن الشركات من الاستفادة من مزايا تطبيق قواعد حوكمة الشركات ، يجب أن تتوفر مجموعة من المحددات التي تضمن التطبيق السليم لحوكمة الشركات ، وتشمل هذه المحددات نوعين هما :

1) المحددات الخارجية :

تشمل المحددات الخارجية القوانين المنظمة للنشاط الاقتصادي للدولة والذي يعمل من خلال الشركات وقد يختلف من دولة لأخري مثل :²

أ- القوانين واللوائح التي تنظم العمل بالأسواق مثل قوانين الشركات وقوانين العمل ، وقوانين الاستثمار ورأس المال .

أ- كفاءة الأجهزة الرقابية مثل هيئات سوق المال وذلك بإحكام الرقابة على الشركات والتحقق من دقة وسلامة البيانات .

ب- توفير التمويل اللازم للمشروع ، من خلال وجود نظام مالي جيد يشجع الشركات على التوسع والمنافسة .

¹ - امنية فداوي ، دور ركائز حوكمة الشركات في الحد من ممارسات المحاسبة الإبداعية (الجزائر : رسالة دكتوراة غير منشورة ، جامعة باجي مختار ، 2014م) ص 56.

² - مها محمود رمزي ، الشركات المساهمة ما بين الحوكمة والقوانين والتعليمات ، حالة دراسية للشركات المساهمة العمانية (دمشق : مجلة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية ، المجلد رقم 24 ، العدد الأول ، 2008م) ص 94 .

ج- دور المؤسسات غير الحكومية في ضمان التزام أعضائها بالنواحي السلوكية والمهنية والأخلاقية.

(2) المحددات الداخلية :

تشمل المحددات الداخلية القوانين واللوائح داخل الشركة ، وتتضمن وضع هياكل إدارية سليمة توضح كيفية اتخاذ القرارات داخل الشركة ، وتوزيع المسؤوليات والواجبات بين الأطراف المعنية بتطبيق الحوكمة .

وفي ضوء ما سبق نجد أن المحددات سواء كانت داخلية او خارجية فإنها تتأثر بمجموعة عوامل أخرى مرتبطة بالنظام الاقتصادي والاجتماعي والوعي عند أفراد المجتمع ¹.
مما سبق تلاحظ الباحثة أن محدّدات الحوكمة منها محدّدات خارجية هي مجموعة من القوانين واللوائح المنظمة لنشاط الشركة وذلك من خلال كفاءة الجهاز الرقابي وتوفير التمويل اللازم ومدي الالتزام بسلوكيات وأخلاق العمل أما المحددات الداخلية هي تهتم بكافة الإجراءات داخل الشركة .
ثانياً : أليات حوكمة الشركات :-

هي مجموعة من الوسائل التي يتم تصميمها وتنفيذها بهدف ترشيد وتوجيه ورقابة سلوك الإدارة العليا لاتخاذ القرارات ، التي تؤدي إلى تحقيق مصالح الملاك ومن ثم التخلص من حدة مشكلة الوكالة بين الإدارة على التوازن بين مصالح جميع الأعضاء في الشركة ².
وايضاً يقصد بها هي " الطرق والأساليب التي تستخدم للتعامل مع مشاكل الوكالة التي تنشأ بين الإدارة وحملة الأسهم وبين الأقلية من حملة الأسهم وبين الأغلبية المسيطرة منهم " ³.
وتعرف ايضا "هي القواعد أو الإجراءات اللازمة للتأكد من أن نظام الحوكمة الخاص بالشركة يطبق فعلاً وفقاً للمبادئ المنصوص عليها" ⁴.

1- طارق عبدالعال حماد ، مرجع سابق ، ص 69.

2- امنية فداوي ، مرجع سابق ، ص 86.

3- محمد آدم أبكر ، إطار علمي مقترح لاستخدام المعلومات المحاسبية في تحقيق الشفافية وحوكمة الشركات ، دراسة تحليلية على شركات المساهمة العامة السودانية (الخرطوم : دكتوراة في المحاسبة ، غير منشورة ، جامعة النيلين ، 2008م) ص 42.

4- عباس حميد التميمي ، أليات حوكمة الشركات ودورها في الحد من الفساد المالي والإداري في الشركات المملوكة للدولة ، بحث مقدم على الموقع WWW nazah iq search web muhashe 2 doc ، عمان : 2005م ص 7.

يمكن تقسيم آليات الحوكمة الي :

1- الآليات الخارجية لحوكمة الشركات :

تمثل آليات الحوكمة الخارجية الرقابة التي يمارسها أصحاب المصالح الخارجين على الشركة والضغوط التي تمارسها المنظمات الدولية وتتمثل هذه الآليات فيما يلي :

أ. منافسة سوق المنتجات (الخدمات):

تعد منافسة سوق الخدمات أحد الآليات المهمة لحوكمة الشركات ويؤكد على هذه الأهمية كل من "هيس وأمبافيو Hess \$Impavido " وذلك من خلال أنه "إذا لم تقم الإدارة بواجباتها بالشكل الصحيح (أو أنها غير مؤهلة) ، فسوف تفشل في منافسة الشركات التي تعمل في نفس حقل الصناعة وبالتالي ستتعرض للإفلاس " .

ب. الاندماجيات والاكستاب :

هما تعدان من الأدوات التقليدية لإعادة الهيكلة في قطاع الشركات في اتحاد العالم ، ويشير كل من وكيديا John Kedia إلي وجود العديد من الأدبيات والأدلة التي تدعم وجهة النظر التي تري أن الاكستاب آلية مهمة من آليات الحوكمة في الولايات المتحدة الأمريكية على سبيل المثال . وبدونة لا يمكن السيطرة على سلوك الإدارة بشكل فعال ، أما في الشركات المملوكة للدولة فتشير منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية ، إلي أن الحكومة الصينية على سبيل المثال قد استفادت من هذه الآلية ، وذلك بعد إعطاء هذه الشركات قدراً من الاستقلالية في اتخاذ القرارات .

ج. المراجعة الخارجية :

تمثل المراجعة الخارجية عملية الرقابة والفحص المنتظم والمستقل للبيانات والقوائم والسجلات والفعالية لأي منشأة ، ومن خلال عملية المراجعة يقوم المراجع بجمع الأدلة والقرائن وتقييمها لإبداء الرأي الفني من خلال تقريره ومن ثم توصيل نتائج هذا التقييم لأصحاب المصالح داخل المنشأة وخارجها.

أن المراجع الخارجي يمثل حيز الزاوية للحوكمة الجيدة للشركات المملوكة للدولة ، بحيث تساعد هذه الشركات على تحقيق المساءلة والنزاهة وتحسين العمليات فيها وغرس الثقة بين أصحاب المصالح والمواطنين بشكل عام .

ويؤكد معهد المدققين الداخليين في الولايات المتحدة الأمريكية على أن دور المراجع يعزز مسؤوليات الحوكمة في الإشراف والتبصر والحكمة ، وينصب الإشراف على التحقق ما إذا كانت الشركات المملوكة للدولة وما هو مفروض ويفيد في اكتشاف والإداري .

أما التبصر يساعد متخذي القرارات ، وأخيراً تحدد الحكمة الاتجاهات والتحديات التي تواجهها الشركة ولإنجاز كل دور من هذه الأدوار يستخدم المراجعون الخارجيون التدقيق المالي وتدقيق الأداء والخدمات الاستشارية .

د. التشريع والقوانين :

نجد أن هذه الآليات تشكل وتؤثر تأثير مباشر في عملية الحوكمة ، فقد فرض قانون "Sarbanes –Oxliy Act" متطلبات جديدة على الشركات المساهمة العامة تتمثل في زيادة عدد أعضاء مجلس الإدارة المستقلين ، وتقوية إشراف لجنة المراجعة على عملية إعداد التقارير المالية، والطلب من المدير التنفيذي ومديري الشؤون المالية الشهادة على صحة التقارير المالية وعلى نظام الرقابة الداخلية .

هـ. آليات حوكمة خارجية أخرى :

هنالك آليات حوكمة خارجية أخرى تتضمن المحليين الماليين وبعض المنظمات الدولية فعلى سبيل المثال "تمارس منظمة الشفافية العالمية ضغوط هائلة على الحكومات والدول من أجل تحسين النظم المالية والمحاسبية ، وفي قطاع البنوك تمارس لجنة بازل ضغطاً من أجل ممارسة الحوكمة فيها .

2- الآليات الداخلية لحوكمة الشركات :

تتضمن آليات حوكمة الشركات الداخلية على أنشطة وفعاليات الشركة ، واتخاذ الإجراءات اللازمة لتحقيق أهداف الشركة ويمكن تصنيف حوكمة الشركات الداخلية إلى ما يأتي :¹

أ. مجلس الإدارة : يذكر كل من "هارينتو وسيني Harianto Singh" الناشطين في مجال حوكمة الشركات والباحثين يعدون مجلس الإدارة أهم أداة لمراقبة سلوك الإدارة ، ويحمي رأس المال المستثمر في الشركة من سوء الاستعمال من قبل الإدارة ، وذلك من خلال صلاحياته القانونية في تعيين وإعفاء ومكافأة الإدارات العليا .

¹ - فهم سلطان محمد الحاج ، آليات حوكمة الشركات ودورها في تضيق فجوة التوقعات في المراجعة في الشركات المساهمة العامة السودانية (الخرطوم: جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا ،مجلة العلوم الإنسانية والإقتصادية ،العدد الأول ،2012م) ص ص 42-43.

ولكي يتمكن مجلس الإدارة في الشركة المملوكة للدولة من القيام بواجباته في التوجيه والمراقبة ، يلجأ إلي تأليف مجموعة من اللجان أبرزها ما يأتي :

ب. لجان المراجعة :

بعد الإنهيارات المالية في كبري شركات العالم بالولايات المتحدة الأمريكية وإصدار قانون "ساربانيس أوكسلي Sarbanes Oxliy" في العام 2002م ، ألزم هذا القانون جميع الشركات بتشكيل لجنة للمراجعة وتكون منبثقة من مجلس الإدارة وتقتصر عضويتها على أعضاء مجلس الإدارة والذين تتوافر لديهم الاستقلالية والخبرة في مجال المحاسبة والمراجعة .¹

إن منهج العمل في المراجعة يضع التزامات على مهنة المراجعة ويعتمد هذا المنهج على مفهوم المخاطر ومفهوم حوكمة الشركات معاً، وكذلك التخطيط للمراجعة يتطلب فهم نشاط العمل والبيئة التي يعمل فيها بما يضمن ذلك أسلوب إدارة الشركة وكيفية تطبيق معايير الحوكمة .

أن تحسين أليات المراجعة ورفع كفاءتها يؤدي إلي تحسين صورة الشركات أمام الراي العام ، وتعميق ثقة الجمهور فيها ومن ثم تفعيل نظام حوكمة الشركات والوفاء بحاجة المستثمرين .²

تلعب لجنة المراجعة دوراً حيويًا في زيادة فعالية حوكمة الشركات ، حيث تعمل على تحقيق ضمان جودة التقارير المالية وتضفي عليها مزيداً من الثقة عن طريق الدور الذي تمارسه في الإشراف على عملية المراجعة الداخلية .

ج. لجنة المكافآت :

توصى أغلب الدراسات الخاصة بحوكمة الشركات والتوصيات الصادرة عن الجهات المختصة بأنه يجب ان تشكل لجان المكافآت من أعضاء مجلس الإدارة غير التنفيذيين ، وذلك لضمان تعزيز مصالح الشركة في الأمر البعيد من خلال جذب المهنيين من ذوي الكفاءات العالية .

د. لجنة التعينات :

تقوم هذه اللجنة بوضع المهارات والخبرات المطلوبة ،وتوافرها لدي أعضاء مجلس الإدارة والموظفين المطلوبين ، وتضع أليات شفافة للتعين ،بما يضمن الحصول على أفضل المرشحين المؤهلين .

¹ - إبراهيم عبدالرحمن ، بعد إفلاس الشركات العالمية ،ماذا عن مستقبل لجان المراجعة (الرياض :، مجلة المحاسبة ،الجمعية السعودية للمحاسبين ،العدد 34 ،2002م) ص ص 17-18 .

² - عوض بن سلامة الرحيلي ، لجان المراجعة كأحد دعائم حوكمة الشركات ، (جدة :مجلة جامعة الملك عبدالعزيز ، العدد الأول ، 2008 م) ص198 .

هـ. المراجع الداخلي :

المراجعة الداخلية هي ذلك النشاط المستقل والموضوعي ، والذي من خلاله يقوم المراجع الداخلي بتقييم الرقابة على عمليات الشركة من خلال عملية رقابية منتظمة تتم من خلالها السيطرة على المخاطر وتؤدي وظيفة المراجعة الداخلية دوراً مهماً في عملية الحوكمة وذلك من خلال الأنشطة التي ينفذونها بزيادة المصداقية والعدالة وتحسين سلوك الموظفين العاملين في الشركات .¹

سادساً: مقومات فاعلية قواعد حوكمة الشركات :-

يحتاج كل نظام إلي ركائز قاعدية يقوم عليها ، ونظام الحوكمة يقوم على مجموعة من الركائز التي تكفل للشركة تحقيق أهدافها بإعتبارها شخصية معنوية مستقلة تسعى للمنافسة وهذه المقومات هي :²

أ- وجود قوانين وتشريعات تعني بحقوق المساهمين ، كحق التصويت وانتخاب مجلس الإدارة والمدقق الخارجي .

ب- وجود لجنة تدقيق داخل شركات المساهمة العامة يتمتع أعضائها بالاستقلالية وبمؤهلات عالية وخبرة جيدة.

ج- وجود عمليات حوكمة فعالة داخل الشركة تعمل على تنظيم الاجتماعات والاتصالات بين الإدارة والإدارة التنفيذية والموظفين .

د- وجود أنظمة إدارية داخلية على درجة عالية من الكفاءة والفعالية مثل نظام شؤون الموظفين ، حيث يعمل نظام الإفصاح على توفير المعلومات والإيضاحات لأصحاب المصالح .

هـ- تحديد صلاحيات ومسؤوليات كل عضو في الشركة وإجراء المعالجة الدائمة مما يسهل على جميع المتعاملين داخل الشركة معرفة حدود عملهم وما هو مطلوب منهم من أجل خدمة الشركة وتحقيق أهدافها .

سابعاً : حوكمة الشركات في بيئة الأعمال الدولية :-

من الطبيعي أن يكون هناك اختلاف في تطبيق قواعد الحوكمة حسب النظام المعمول به في كل دولة ، حيث تتباين ممارسات الحوكمة بين الشركات ، وتختلف تبعاً للظروف ، إلا أنه رغم تلك الاختلاف يجب أن تكون قواعد حوكمة الشركات مرنة ومتطورة .

¹ - طارق عبدالعال حماد ، مرجع سابق ، ص 69.

² - ماجد إسماعيل أبوحماد ، أثر تطبيق قواعد الحوكمة على الإفصاح المحاسبي وجودة التقارير المالية (غزة : الجامعة الإسلامية ، كلية التجارة ، رسالة ماجستير غير منشورة ، 2009م) ص ص 49-50.

ففي المملكة المتحدة على سبيل المثال نشأة وتطور مفهوم الحوكمة وسار ببطء داخل الشركات سواء كانت مسجلة لأسهمها ببورصة الأوراق المالية أم لا ، وأدت المشاكل المالية المترتبة على قيام بعض الشركات بإخفاء معلومات وبيانات مالية في الحسابات والقوائم المالية المقدمة للمساهمين والتي انتشرت في بداية التسعينات .

وفي العام 1993م ظهر تقرير روتمان Rutteman الذي أوصي بأنه يجب على الشركات المقيدة بالبورصة أن يتضمن تقريرها الإفصاح عما إذا كانت الرقابة الداخلية التي تقوم الشركة بتطبيقها للمحافظة على أصولها قد تم إنجازة بصورة كافية وفي العام 1995م ظهر قانون Greenbury والذي أهتم بموضوع المكافآت والمزايا التي يحصل عليها أعضاء مجلس إدارة الشركات .

وفي العام 1998م ظهر الكود الموحد والذي أشتمل على جميع التوصيات التي تتضمنها التقارير السابقة لها ، وأصبح هذا الكود من ضمن متطلبات القيد في بورصة الأوراق المالية في لندن ، والذي تم تعديله في العام 2003م ليشمل على أفضل الممارسات في ضوء الإنهيارات المالية التي حدثت في الولايات المتحدة .

أما بالنسبة للدول العربية فقد أصبحت العديد من هذه الدول في السنوات الأخيرة بتطبيق مفهوم حوكمة الشركات ، وقد تم تنظيم العديد من المؤتمرات في العديد من الدول العربية التي تناولت مفهوم وقواعد حوكمة الشركات، وأوصت بضرورة تطبيق مبادئ وقواعد للحوكمة تتماشى مع الظروف الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والثقافية لكل دولة من الدول العربية .

ومن ضمن المبادرات التي قدمت لإرساء قواعد حوكمة الشركات صدر تقرير عن المنتدى الثاني لحوكمة الشركات الذي عقد في بيروت في يونيو من العام 2004م بعنوان "حوكمة الشركات المفتاح الرئيسي لتحديث الدول في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا" .

ثامناً : معايير تطبيق حوكمة الشركات:-

تتبع الشركات الكبرى مبادئ حوكمة الشركات وفقاً للقوانين المعمول بها وتنفذاً لهذا النهج ، تضع الشركة الإطار العام لمعايير الحوكمة التي ستتبعها في هذا المجال والتي لا تزال تعتبر حديثة إلى حد ما في بعض البلدان .

إن معايير حوكمة الشركات قد تختلف من شركة إلى أخرى ومن نشاط إلى آخر ومن حجم إلى آخر وأنه لا يوجد نموذج ثابت للشركات لتنفيذه حرفياً وأن هناك نوعاً من السيولة والانفتاح فيما

يتعلق بالمكانة والالتزام بحوكمة الشركات وهناك معايير أساسية ومفصلة يجب إتباعها وتوجيهها كحد أدنى من أجل تصنيف الشركة أنها ملتزمة باتباع المعايير المطلوبة في تطبيق الحوكمة السليمة .

ولابد من توفير وإعداد وصياغة نظام أو لائحة حوكمة الشركة للشركة ، وتعتبر هذه اللائحة الوثيقة القانونية الأساسية التي تنظم حوكمة الشركات في الشركة المعنية ويجب أن تتضمن هذه الوثيقة القانونية لمحة موجزة عن الشركة وأهدافها والصلاحيات القانونية المطلوبة لتحقيق هذه الأهداف ، ويشمل ذلك الإشارة إلي الجهات القانونية التي تراقب وتشرف على الشركة والأساس القانوني لهذا الحق مع بيان جميع أنشطة الشركة واستراتيجيتها المستقبلية وغيرها وكيفية تنفيذها ، بالنسبة للشركة ، فالمجتمع الذي تعمل فيه له حق عليها ، وبالتالي فإن معايير الحوكمة تتطلب توفير القدرات التي تمكن الشركة من تلبية المتطلبات الرئيسية تجاه المجتمع من أجل تحقيق المساهمة الاجتماعية للشركة ، ومن تحقيق هذه المساهمة يذهب جزء من الائتمان إلي الشركة .¹

أكدت الدراسات الحديثة أن هنالك مجموعة من المؤشرات التي يتم بموجبها قياس مدي فاعلية الحوكمة وبصفة خاصة في الأسواق الاستثمارية المختلفة ومن خلال مجموعة معايير تعكس وتوضح بصفة عامة القيم التي تسود وتؤثر على حوكمة الشركات .²

وأن الحوكمة لها عدة معايير يتم استخدامها للحكم على تواجدها ومدي تطبيقها وتتمثل هذه المعايير فيما يلي :³

أولاً : معايير منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية:

يتم تطبيق الحوكمة وفق عدة معايير توصلت إليها منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية في عام 1999م، علماً بأنها أصدرت تعديلاً لها عام 2004م وتتمثل في الآتي:

1. مدي وجود بيان بالتشريعات والقوانين واللوائح : وتتضمن هذه القوانين واللوائح أفضل أساليب ممارسة سلطة الإدارة في مجالس إدارة الشركات ، وهل من السهل الحصول عليها وهل نصوصها واضحة وسهلة الفهم أم هناك تعارضاً وتضارباً وعدم توافق بينها وبين التشريعات الأخرى.

1 - عدنان بن حيدر ، حوكمة الشركات ودور مجالس الإدارة (الكويت : إصدار اتحاد المصارف العربية، 2007م) ص 23.

2 - أمير فرج يوسف ، حوكمة الشركات (الإسكندرية : دار المطبوعات الجامعية ، 2004م) ص 55.

3 - عمر عيسى فلاح ، أثر تطبيق حوكمة الشركات على أداء شركات الخدمات المساهمة العامة الأردنية (الأردن: رسالة ماجستير غير منشورة ، الجامعة الهاشمية ، 2013م) ص 45.

2. مدي المشاركة لغير المديرين التنفيذيين : وذلك في صنع القرارات وتوجيه مسار العمل وفي تحديد مجالات النشاط ،حيث أن يوفر أداة جيدة للتوجيه والرقابة وتحسين الإشراف ، وتحقيق مزيد من الشفافية فضلاً عن أن هذه المشاركة ستوضح الحقائق وتظهرها وتعمل على معالجة أي قصور وإصلاح أي خطأ قد يحدث للشركة .

3. مدي وجود فصل بين السلطات : وذلك بالفصل وتقسيم العمل والأدوار بين مجلس الإدارة والمسؤول التنفيذي الرئيسي ، ومدي توافقه أو اتساقه مع احتياجات ومتطلبات مصالح العمل ومصالح أصحاب رؤوس الأموال المستثمرة في الشركة .

4. مدي وجود لجان رئيسية متخصصة تابعة لمجلس الإدارة : هذه اللجان تتناول الأعمال التي تحتاج إلي بحث ومدي أهمية تطبيق الجديد في تكنولوجيا الإنتاج والتسويق والتمويل ،والكوادر البشرية بما يدعم كفاءة الشركة وقدرتها على تحقيق أهدافها التي تسعى إليها.

5. مدي ودرجة الإفصاح عن مرتبات ومكافآت كبار المديرين : أن كل ما يتصل بهذه المكافآت من إنجازات وأعمال تم القيام بها ، ومن ثم الحكم على مدي كفاءة مجلس الإدارة ،ومدي إمكانية استمرار أعضاء المجلس في شغل هذه المناصب أو القيام بإحلال أفراد آخرين محلهم لتحقيق نتائج أفضل .

ثانياً : معايير لجنة بازل للرقابة المصرفية العالمية :

وضعت لجنة بازل في العام 1999م إرشادات خاصة بالحوكمة في المؤسسات المصرفية

والمالية، تركز على النقاط التالية:

1- قيم الشركة وموثيق الشرف للتصرفات السليمة وغيرها من المعايير للتصرفات الجيدة والنظم التي يتحقق باستخدامها تطبيق هذه المعايير .

2- إعداد استراتيجية الشركة إعداد جيد ، والتي بموجبها يمكن قياس نجاحها الكلي ومساهمة الأفراد في ذلك.

3- التوزيع السليم للمسؤوليات ومراكز اتخاذ القرار متضمناً تسلسلاً وظيفياً للموافقات المطلوبة من الأفراد للمجلس.

4- وضع آلية للتعاون الفعال بين مجلس الإدارة ومدققي الحسابات والإدارة العليا.

5- توافر نظام ضبط داخلي قوي يتضمن مهام التدقيق الداخلي والخارجي وإدارة مستقلة للمخاطر عن خطوط العمل مع مراعاة تناسب السلطات مع المسؤوليات.

6- مراقبة خاصة لمراكز المخاطر في المواقع التي يتصاعد فيها تضارب المصالح، بما في ذلك علاقات العمل مع المقترضين المرتبطين بالمصرف وكبار المساهمين والإدارة العليا أو متخذي القرارات الرئيسية في المؤسسة.

7- الحوافز المالية والإدارية للإدارة العليا التي تحقق العمل بطريقة سليمة، وأيضاً بالنسبة للمديرين أو الموظفين سواء كانت في شكل تعويضات أو ترقية أو عناصر أخرى.

8- تدفق المعلومات بشكل مناسب داخليا أو إلى الخارج.

ثالثاً : معايير مؤسسة التمويل الدولية:

وضعت مؤسسة التمويل الدولية التابعة للبنك الدولي عام 1003 موجهات وقواعد ومعايير عامة تراها أساسية لدعم الحوكمة في المؤسسات على اختلافها ، سواء كانت مالية أو غير مالية، وذلك على مستويات أربعة كالتالي:

1. الممارسات المقبولة للحكم الجيد.

2. خطوات إضافية لضمان الحكم الجيد الجديد.

3. إسهامات أساسية لتحسين الحكم الجيد محليا.

4. القيادة العليا.

رابعاً : معايير الحوكمة للمؤسسات والإدارات العامة :

تعتبر قواعد حوكمة المؤسسات العامة مكملة للقواعد والنصوص التي تحكم هذه الشركات في ظل القوانين واللوائح المنظمة لها، وقد تم الاقتداء بمبادئ منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية OECD لحوكمة الشركات المملوكة للدولة بوصفها مرجعاً عند وضع مبادئ الحوكمة لشركات قطاع الأعمال العامة في أي دولة.

وتنقسم هذه المبادئ إلى ست مجموعات:

1. التأكيد على وجود إطار تنظيمي وقانوني فعال للمؤسسات والادارات العامة.

2. اعتماد وحدات للمراجعة الداخلية.

3. المعاملة المتساوية لحملة الأسهم (الملاك مساهمة الدولة أو الأفراد) .

4. العلاقات مع الأطراف ذات المصالح من خلال تفعيل وحدات للمراجعة الداخلية في كافة ادارات الدولة.

5. الشفافية والإفصاح من خلال تفعيل عمل الاجهزة الرقابية (ديوان المحاسبة . مجلس الخدمة المدنية ، التفتيش المركزي ، واي أجهزة رقابية اخرى) .

6. مسؤوليات مجالس إدارة المؤسسات العامة لقد حرصت كافة الدول المتقدمة على تأكيد نجاح برامج الحوكمة ، وبالتالي فالحوكمة تكاد تكون مرتبطة باتجاهات واهتمامات كل دولة وباهتمامات حاملي أسهم الشركات فيها، ولكنها تظل مجموعة القيم والمبادئ والمثل العليا التي لا يختلف عليها أحد في أي مكان في العالم بصفة عامة وعالم المال والأعمال بصفة عامة .¹

خامساً :النماذج الدولية لحوكمة الشركات :²

تختلف نماذج حوكمة الشركات باختلاف طبيعة البلدان التي تطبق مفهوم الحوكمة ، حيث يختلف كل بلد من حيث الظروف الاقتصادية والتشريعية والسياسية والاجتماعية ،كما تختلف طبيعة العلاقة بين المنشأة والفئات المختلفة من أصحاب المصالح ، وأشارت المعايير الاستراتيجية لحوكمة الشركة أنه لا يوجد نموذج واحد لها ، وطبقا لمبادئ منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية وحتى تكون قادرة على مواجهة المنافسة الشديدة الحالية ، أن تقوم بابتكار وتهيئة ممارسات خاصة بها لحوكمة الشركات بما يساعدها على الاستجابة للطلبات الجديدة للعملاء ، واقتناص الفرص المتاحة أمامهم. ويوجد عالمياً ثلاث نماذج رئيسية لتطبيق نظام الحوكمة منها :

1/ النموذج الخارجي لحوكمة الشركات :

يسمى بالنموذج الانجلوساكسوني ويتصف بمجموعة من الخصائص يمكن تلخيصها كما يلي:-³

أ- يطبق هذا النموذج في العديد من البلدان على رأسها المملكة المتحدة ،والولايات المتحدة الأمريكية ،بالإضافة إلى أستراليا ونيوزيلندا وكندا وجنوب أفريقيا.

ب- يقوم هذا النموذج على افتراض بأن حوكمة الشركات تستخدم لحماية مصالح واهتمامات حملة الأسهم سواء كانوا أفراد أو حملة أسهم ، ويعتبر حملة الأسهم هم الفئة الوحيدة ذات المصلحة التي تسعى الشركة لتحقيق مصالحهم والتي لها القدرة للتأثير على قرارات الإدارة .

ج- يتميز هذا النوع بتشتت الملكية ، ويكون الصراع بين مصالح كل من المديرين وحملة الأسهم ، بحيث يمتاز هيكل الملكية للشركات بأنه موزع على عدد كبير من المساهمين وتوفر الحماية للأقلية

1 - النشرة الاقتصادية ، أسلوب ممارسة سلطات الإدارة الرشيدة في الشركات: حوكمة الشركات(الجزائر: العدد الثاني، المجلد السادس والخمسون، د.ت ص 21.

2 - محمد طارق يوسف ، حوكمة الشركات والتشريعات اللازمة لسلامة التطبيق ، ندوة حوكمة الشركات العامة والخاصة من أجل الإصلاح الاقتصادي والهيكل (القاهرة : المنظمة العربية للتنمية الإدارية ، 2006م) ص 22.

3 - محمد مصطفى سليمان ، حوكمة الشركات ودور أعضاء مجالس الإدارة والمديرين التنفيذيين (الإسكندرية : الدار الجامعية ، 2008م) ص 37.

من حملة الأسهم ، وكذلك وجود القوانين التي تضع حدود لنسبة ملكية المستثمر الفرد في أسهم الشركة مما يمنع تجاوز الحدود.

د- يعتمد هذا النموذج بشكل أساسي على مجلس الإدارة وخاصة الأعضاء المستقلين لإتمام عملية الرقابة على الإدارة التنفيذية وتقييم الأداء الإداري بموضوعية.

هـ- يقوم بإدارة هذا النموذج مجلس إدارة واحد مسؤول عن اتخاذ القرارات التنفيذية والقيام بدور رقابي عليها.

و- يعتمد الملاك في هذا النموذج على آلية ربط المكافآت والتعويضات بأداء المديرين للعمل على تحقيق مصالحهم ورغبات حملة الأسهم.

2/ النموذج الداخلي لحوكمة الشركات :

يختلف هذا النموذج عن النموذج الخارجي بمجموعة من الخصائص ويندرج تحت إطار هذا النموذج عدد من النماذج منها :¹

النموذج الألماني لحوكمة الشركات ويتميز بالخصائص التالية :

أ. يرتبط بنظرة شمولية أي يسعى إلى شمول أهداف ومصالح الفئات المختلفة لأصحاب المصالح ومصالح حملة الأسهم ، ويتم تطبيق هذا النموذج في العديد من الدول مثل ألمانيا وسويسرا والنمسا.

ب. يتكون المجلس الإداري من أعضاء يمثلون الموظفين وحملة الأسهم ، ويفترض هذا النموذج أن تعظيم الثروة من خلال التناغم بين رأس المال والعمالة .

ج. تحتوي ملكية الشركات التي تنتمي لهذا النموذج على كل من أموال الملاك والديون لتمويل عمليات الشركات ، ويعتبر كل من المستثمر والبنك من أبرز المساهمين في هذه الشركات بنسبة تصل إلى 47%.

د. يعتبر أسلوب ربط المكافآت بالأداء غير شائع الاستخدام في النموذج الألماني ولا يستخدم إلا في نطاق ضيق.

النموذج الياباني لحوكمة الشركات : ويتميز بعدد من الخصائص:

أ- يعتبر حملة الأسهم والموظفين والبنوك وكبار العملاء من الفئات في هذا النموذج.

ب- يتفق مع النموذج الألماني من حيث قوة التأثير على الإدارة وتعتبر البنوك مصدر تمويلي عن طريق توفير القروض .

¹ - جون سوليفان ، أخلاقيات العمل ، المكون الرئيسي لحوكمة الشركات (القاهرة : مركز المشروعات الدولية الخاصة ، 2006م) ص 9.

ج- يعتمد على مجلس إدارة واحد لإدارة الشركات اليابانية ، فالهيكل الياباني مبني على أربعة عناصر هي الجمعية العمومية ،مجلس الإدارة والمديرين ومكتب المراجعة ولكل منهم مجموعة مسؤوليات ، فالمسئولية الرئيسية لمجلس الإدارة هي اتخاذ القرارات أما مسؤولية المديرين هي تنفيذ القرارات التي أقرها مجلس الإدارة أما وظيفة مكتب المراجعة فهي الإشراف على أنشطة كل من مجلس الإدارة والمديرين .

د- تعتبر آلية السوق للرقابة على الشركات آلية غير نشطة في هذا النموذج بالإضافة إلي أنه لا يعتمد على أسلوب ربط المكافاة بالأداء.

3/ النموذج الهجين لحوكمة الشركات :

يسمي بالنموذج اللاتيني وتعتبر كل من فرنسا اسبانيا وإيطاليا من أشهر البلدان تطبيقا لهذا النموذج ويتميز بعدد من الخصائص منها:-

أ- تعتبر حملة الأسهم هم الفئة الأكثر تأثيراً على مجلس إدارة الشركات وتعديل تشكيل هذه المجالس يشترط إجماع 50% على الأقل من المساهمين .

ب- تمتاز الشركات التي تخضع للنموذج اللاتيني أنها تحتوي على مجلسين للإدارة (مجلس إشرافي ،ومجلس تنفيذي) فالشركات يمكنها أن تختار ما بين أن يقوم بإدارتها مجلس إدارة واحد .

ج- يتميز بوجود شركات تخضع لسيطرة الحكومة وشركات تخضع للملكية العائلية .

د- تعتبر آلية السوق للرقابة على الشركات وتستخدم بشكل ضئيل فنسبة تركيز في فرنسا بنسبة 48% ، بينما يصل إلي 87% في إيطاليا .

هـ- يتميز بأسلوب ربط مكافآت الإدارة العليا بالأداء بأنه محدود الاستخدام ، ففرنسا هي الدولة الوحيدة التي تعتمد على أسلوب ربط مكافآت الإدارية العليا بالأداء.

جدول رقم (1/1) مقارنة بين النماذج الدولية لحوكمة الشركات :

اللاتيني	الياباني	الألماني	الخارجي	
المنظمة مجتمع يحتوي على العديد من الفئات والأطراف ذات المصالح	المنظمة مجتمع يحتوي على العديد من الفئات والأطراف .	تحقيق مصالح الفئات مثل الموظفين والمقرضين .	تحقيق اكبر قدر من الأرباح بالشكل الذي يساعد على تعظيم ثروة الملاك	هدف الشركة
حملة الأسهم	الموظفين وكبار العملاء والبنوك .	الموظفين والبنوك	حملة الأسهم	الفئة ذات التأثير على إدارة الشركة
يسمح القانون الفرنسي بوجود مجلس إدارة واحد لإدارة الشركات	يعتمد على مجلس إدارة واحدة لإدارة الشركة	يعتمد على مجلسين للإدارة	يعتمد هذا النموذج على مجلس إدارة واحدة لإدارة الشركة .	مجلس إدارة الشركات
ألية غير نشطة	ألية غير نشطة	ألية غير نشطة	ألية نشطة	وجود السوق الكفاء للرقابة على الشركات
بشكل عام لا يتم ربط مكافآت الإدارة العليا بالأداء باستثناء فرنسا .	لا يعتمد على ربط المكافآت الخاصة بالإدارة العليا بالأداء .	لا يعتمد هذا النموذج على ربط مكافأة الإدارة العليا .	ترتبط مكافأة الإدارة العليا بشكل أساسي بالأداء ومقدار النجاح المحقق .	مكافأة الإدارة التنفيذية

المصدر : بهاء الدين سمير علام ، أثر الآليات الداخلية لحوكمة الشركات على الأداء المالي للشركات المصرية (القاهرة : بحث مقدم بكلية التجارة ، 2009م) ص 18.

تناولت الباحثة في هذا المبحث المحددات الداخلية والخارجية للحوكمة والآليات الداخلية والخارجية للحوكمة ومقومات فاعلية قواعد الحوكمة ، وحوكمة الشركات في بيئة الأعمال الدولية ومعايير تطبيق الحوكمة ومعايير لجنة بازل ومبادئ الحوكمة والنماذج الدولية للحوكمة و المقارنة بين النماذج الدولية للحوكمة.

المبحث الثالث

حوكمة المصارف

تمهيد :

تعتبر المؤسسة المصرفية أحد أهم أجزاء النظام المالي ، وإن استقرار هذا النظام مرتبط ارتباطاً وثيقاً بتحقيق الاستقرار في النظام المصرفي ، وهنالك العديد من الأسباب التي سببت عدم استقرار النظام المصرفي ومنها عولمة الأسواق المالية وظهور الكثير من الابتكارات المالية التي أدت إلي الحد من جدوي أو فعالية الأدوات التقليدية والوسائل الحديثة الهامة التي تهدف إلي الحفاظ وضمان الاستقرار في النظام المالي ككل وأدي ذلك إلي إتباع نظرة عملية عن كيفية تطبيق الحوكمة في قطاع البنوك لتفادي هذه الأزمات وتحقيق أداء جيد باعتباره الحكم السليم والجيد في المؤسسات المالية .

كما أن التطور الذي شهده قطاع البنوك في شتي الميادين كاستخدام وسائل الإعلام الألي المتقدمة ، دفع إلي زيادة وتنوع الخدمات التي تقدمها هذه البنوك كما أدي إلي تعقيد العمليات البنكية التي تقوم بها الأمر الذي مكنها من تحقيق عوائد مرضية بأقل قدر ممكن من المخاطرة .

أولاً: - تعريف حوكمة المصارف :

نظراً لخصوصية المصارف عن غيرها من الشركات ، فإنها تتميز بأسلوب حوكمة خاصة بها ، ولقد تعددت تعريفات الحوكمة المصرفية ومنها:

يمكن تعريفها على "أنها مجموعة من الإجراءات والأساليب الخاصة التي توضح آلية تسيير مجلس الإدارة والمديرين التنفيذيين لمختلف نشاطات المصرف وشؤونه (تحديد الأهداف الاستراتيجية للمصرف ومتابعة سير العمليات اليومية للبنك والتأكد من سير أنشطة البنك تبعاً للوائح والقوانين والقيام بمسؤولياته تجاه أصحاب المصلحة بصورة كاملة " .¹

كما أن الحوكمة في المصرف تعني " مراقبة الأداء من قبل مجلس الإدارة والإدارة العليا ، وحماية حقوق المودعين والمساهمين والاهتمام بعلاقة هؤلاء بالأطراف الخارجية والتي تتحدد من خلال الإطار التنظيمي وسلطات الهيئة الرقابية " .

كما تعني أيضاً "هي مراقبة الأداء من قبل مجلس الإدارة والإدارة العليا والإدارة العليا للبنك وحماية حقوق حملة الأسهم والمودعين بالإضافة إلي الاهتمام بعلاقة هؤلاء بالأطراف الخارجية والتي تحدد

¹ - محمد مصطفى سليمان ، حوكمة الشركات ومعالجة الفساد المالي والإداري (الإسكندرية : الدار الجامعية ، 2008م) ص 17 .

من خلال الإطار التنظيمي وسلطات الهيئة الرقابية وتطبق الحوكمة المصرفية على البنوك العامة والبنوك الخاصة والمشاركة".

ولقد عرفت لجنة بازل للرقابة المصرفية حوكمة البنوك على أنها "الطريقة التي تدار بها أعمال وشؤون البنك من قبل إدارته العليا ،لما في ذلك كيفية قيامه بما يلي:-¹

1. وضع استراتيجية البنك وأهدافه.
 2. تحديد احتمال تعرض البنك إلي مخاطر.
 3. إنجاز عمليات البنك اليومية .
 4. حماية مصالح المودعين وتلبية التزامات المساهمين مع الأخذ بعين الاعتبار مصالح أصحاب المصلحة الآخرين.
 5. موازنة أنشطة البنك مع التوقعات التي سيعمل بطريقة أمنه وسليمة لإنجازها مع السلامة والامتثال للقوانين واللوائح المعمول بها.
- وعرفت الباحثة أن الحوكمة المصرفية هي عبارة عن الطريقة الصحيحة والإدارة الرشيدة في إدارة شؤون البنك وهذا من أجل حماية المصرف من أي مخاطر قد يتعرض إليها وحماية مصالح المودعين والدور الجيد الذي يؤديه مجلس الإدارة والإدارة العليا في تحقيق أهداف المصرف .

ثانياً : أهمية الحوكمة في البنوك:

تعتبر الحوكمة أحد أكثر العناصر أهمية للوصول لنظام مصرفي جيد وفعال ،وتتمثل أهمية حوكمة المصارف من خلال النقاط التالية:-²

1. الحفاظ على الجهاز المصرفي والمحافظة عليها .
2. تعزيز ثقة الجمهور في النظام المصرفي والمحافظة عليها.
3. حماية حقوق المودعين والمساهمين .
4. تنمية الاستثمار وتشجيع تدفقه وبالتالي تنمية المدخرات والأرباح .
5. إنشاء أنظمة فعالة في إدارة الجهاز المصرفي .
6. الحفاظ على الاستقرار المالي والاقتصادي بشكل عام .

¹ - سدره أنيسة ،حوكمة البنوك في ظل الأزمة المالية العالمية الراهنة (الجزائر : المجلة الجزائرية للعلوم والسياسات الاقتصادية ،2013م)ص81.
² - ريم عمري والطبيب لحليح ،الحوكمة المصرفية في ظل التحولات العالمية (جامعة الأخوة :مجلة العلوم الإنسانية ،العدد 2015م) ص 247.

7. إلزام البنوك بتطبيق معايير الحوكمة يساهم في تشجيع الشركات التي تقتض منها على تطبيق قواعد الحوكمة والتي من أهمها الإفصاح والشفافية والإدارة الرشيدة مما يؤدي إلى انخفاض درجة المخاطر عند تعاملها مع البنوك والإقلال من التعثر المالي.
 8. تيسير الحصول على التمويل (أسهم، سندات، قروض) بتكلفة أقل.
 9. زيادة الجذب للاستثمارات والشركات الأجنبية.
 10. زيادة القيمة السوقية للشركات.
 11. تحسين درجة الثقة مع الأطراف المتعاملة مع الشركة.
 12. تقليل مخاطر الأزمات المالية للشركة وللاقتصاد ككل.
 13. تضيق الخناق على الفساد بالشركات وخارج الشركات.
 14. دعم الدور الاجتماعي للشركات.
- وتزداد أهمية الحوكمة في البنوك مقارنة بالمصارف الأخرى نظراً لطبيعتها الخاصة حيث أن إفلاس المصارف لا يؤثر على فقط على الأطراف ذوي العلاقة بين العملاء ومودعين ومقرضين، ولكن يؤثر أيضاً على استقرار المصارف الأخرى من خلال مختلف العلاقات الموجودة بينهما، وتحقق الحوكمة العديد من المزايا المرتبطة بالأداء المصرفي والمحافظة على أمواله مما يعزز الاستقرار المالي ثم الاستقرار الاقتصادي¹.
- و نجد أهمية كبيرة في تطبيق الحوكمة في الجهاز المصرفي وهناك مجموعة من العناصر الأساسية التي يجب توفرها لدعم تطبيق سليم للحوكمة داخل الجهاز المصرفي كما يلي:²
- 1- وضع أهداف استراتيجية ومجموعة القيم والمبادئ التي تكون معلومة لكل العاملين في المؤسسة المصرفية.
 - 2- وضع وتنفيذ سياسات واضحة للمسؤولية في البنك.
 - 3- ضمان كفاءة أعضاء مجلس الإدارة وإدراكهم للدور المنوط بهم في عملية الحوكمة، وعدم خضوعهم لأي تأثير سواء داخلية أو خارجية.
 - 4- ضمان توفر مراقبة ملائمة بواسطة الإدارة العليا.

1 - علي خمالي، دراسات متقدمة في المصارف التجارية (سوريا: جامعة تشرين، قسم العلوم المالية والمصرفية، 2017م) ص12.

2 - مريم هاني، نحو تفعيل دور الحوكمة المصرفية في التقليل من الفساد في القطاع الجزائري (الجزائر: مجلة ميلاف للبحوث والدراسات، العدد الرابع 2016) ص225.

5- الاستفادة الفعلية من العمل الذي يقوم به المراجعون الداخليون والخارجيون في إدراك أهمية الوظيفة الرقابية التي يقومون لها.

6- ضمان توافق نظام الحوافز مع أنظمة المصرف وأهدافه واستراتيجية البيئة المحيطة.

7- مراعاة الشفافية عند تطبيق الحوكمة.

8- دور السلطات الرقابية.

ثالثاً : أهداف الحوكمة المصرفية :-

تهدف حوكمة المصارف إلي ضبط وتوجيه الممارسات الإدارية والمالية والفنية واحترام الضوابط والسياسات المرسومة ، وتتناول الممارسة السليمة للقواعد وتساعد على جذب الاستثمارات وزيادة القدرة التنافسية ومحاربة الفساد بكل صورة سواءاً كان إدارياً أو مالياً أو محاسبياً ، وتدعيم استقرار أسواق المال وتحسين الاقتصاد وذلك من خلال ما يلي :¹

(1) التأكيد على الإلزام بأحكام القانون والعمل على ضمان مراجعة الأداء المالي ووجود هياكل إدارية تمكن من محاسبة الإدارة أمام المساهمين مع تكوين لجنة مراجعة من غير أعضاء مجلس الإدارة ، تكون لها مهام واختصاصات وصلاحيات عديدة تحقق رقابة مستقلة .

(2) تدعيم عنصر الشفافية في كافة المعاملات وعمليات الشركة وإجراءات المحاسبة والمراجعة المالية بالشكل الذي يمكن من ضبط عناصر الفساد في أي مرحلة .

(3) تحسين كفاءة استخدام موارد الشركة وتعظيم قيمتها السوقية ، والقدرة على جذب مصادر التمويل المحلية والعالمية اللازمة للتوسع والنمو .

(4) ضمان التعامل بطريقة عادلة بالنسبة لأصحاب المصالح في حالة تعرض الشركة للإفلاس .

(5) زيادة الثقة في الاقتصاد القومي وتعميق دور سوق المال وزيادة قدرته على تنمية المدخرات ورفع معدلات الاستثمار .

(6) الإشراف على المسؤولية الاجتماعية للشركة .

(7) خفض تكلفة رأس مال الشركة وضمان إستمراريتها .

(8) تساعد الحوكمة على الحد من الهروب ومكافحة الفساد الإداري والمالي .

(9) تحقيق إمكانية المنافسة في الأجل الطويل .

1- عدنان بن حيدر بن درويش ، حوكمة الشركات ودورة مجلس الإدارة (الكويت : اتحاد المصارف العربية ، 2007م) ص2

(10) تحقيق العدالة والتركيز على الإفصاح والشفافية وحق المساءلة والعمل على التأكيد على كفاءة ونزاهة أعضاء مجلس الإدارة .

(11) منع المتاجرة بالسلطة في الشركات .

(12) منع تعرض الوحدة الاقتصادية للكوارث .

(13) وضع منظومة للمحاسبة والمساءلة لجميع الأطراف المرتبطة بالوحدة الاقتصادية .

(15) تجنب حدوث مشاكل محاسبية ومالية ،بما يعمل على استقرار نشاط الشركات.¹

مما سبق تلاحظ الباحثة أن الأهداف الموضوعية تتطلب مجلس إدارة قوي لتحقيقها ومراقبة الأداء والإشراف الدقيق واستخدام الأسلوب الناجح لممارسة السلطة لكي تحارب الفساد بكافة جوانبه في المصرف وتعميق ثقافة الإلزام بالمبادئ والمعايير الموضوعية .

ثالثاً : أطراف الحوكمة المصرفية :-²

1. المساهمون : وهم يقومون بتقديم رأس المال من خلال ملكيتهم للأسهم في المصرف مقابل الحصول على أرباح مناسبة لاستثماراتهم بالإضافة إلى تعظيم قيمة الشركة على المدى البعيد ،وهم من يملكون الحق في اختيار أعضاء مجلس الإدارة المناسبين لحماية حقوقهم .

2. مجلس الإدارة : ويترأسه رئيس يتم انتخابه من قبل أعضاء المجلس وهم الذين يقومون باختيار المديرين التنفيذيين والذين يوكل لهم سلطة الإدارة اليومية لأعمال المصرف ،ويرسمون السياسات العامة وألية المحافظة على حقوق المساهمين والرقابة على أدائهم .

ومما تقدم يتبين لنا أن هؤلاء الأطراف يتأثرون بالتطبيق الصحيح للحوكمة والذي ينعكس على نجاح أو فشل المصرف ،فإذا كان هناك تطبيق سليم من قبل مجلس الإدارة فإن أصحاب المصالح من عملاء وموظفين سوف يستفيدون من تطبيق الحوكمة التي تحقق العدالة على مختلف النواحي .

رابعاً : ركائز الحوكمة المصرفية :-

1/ السلوك الأخلاقي : إن هذا المرتكز يشير إلى البيئة الأخلاقية والقيم الخاصة التي يتم تعميمها على المصارف ،والتي تحدد النطاق المناسب لإجراء الحوار الصريح في الوقت الصحيح لحل المشكلات ،والتي تمنع التربح الوظيفي أي الرشوة وتعارض المصالح وتسريب بيانات العملاء ،ويعد هذا المرتكز غاية الأهمية في بناء إطار الحوكمة المؤسسية .

1 - أمال محمد إبراهيم ، دور المراجعة الداخلية في دعم فاعلية حوكمة الشركات ،(جامعة بنها: مجلة الدراسات والبحوث التجارية ، كلية التجارة ، العدد الثاني، 2005م) ص 25.

2 - محمد مصطفى سليمان ،مرجع سابق ،ص30.

2/ الرقابة والمساءلة: إذ يتحتم وضع إطار فعال للتقارير المالية حتي تكتمل أحكام الرقابة الفاعلة على أداء المصارف بشرط أن يتسم هذا النظام بالشفافية والإفصاح وأن يوفر المعلومات المناسبة، ومن الجدير بالذكر أن الرقابة ليست الرقابة الداخلية (النظم والقوانين) وليست فقط الخارجية (المراجعين الخارجيين) بل هناك أطراف تسهم بشكل أساسي في عملية الرقابة ومنها (البنك المركزي والغرف التجارية والبورصة وهيئة سوق المال).

3/ إدارة المخاطر: إن تطور النظام المصرفي في بداية الثمانيات أدّى إلي تعرض البنوك إلي درجات عالية من المخاطر، الأمر الذي أستوجب تشكيل إدارة للمخاطر التي يتعرض لها المصرف والتي تعد من أهم ركائز الحوكمة المصرفية

الأطراف الداعمة لحوكمة المصارف:-

1. وضع أهداف استراتيجية ومجموعة القيم التي تكون معلومة لجميع العاملين في المصرف.
2. ضمان كفاءة أعضاء مجلس الإدارة .
3. ضمان توافق أنظمة الحوافز مع أنظمة المصرف.
4. وضع وتنفيذ سياسات واضحة للمسئوليات في المصرف.

خامساً : مبادئ حوكمة المصارف:-

لقد حاز موضوع الحوكمة في البنوك والمؤسسات المالية على قدر كبير من اهتمام السلطات الرقابية والمنظمات الدولية، وقد أصدرت هيئات عالمية مبادئ دولية تتضمن معايير للحكم الراشد في المؤسسات المالية والمصرفية تتمثل عموماً في:

(1 المبادئ الصادرة عن لجنة بازل للرقابة المصرفية : أصدرت لجنة بازل تقرير عن تعزيز الحوكمة في البنوك عام 1999م ثم أصدرت نسخة معدلة منه عام 2005م وفي فبراير 2006م أصدرت نسخة معدلة تتضمن مبادئ الحوكمة في المصارف وتتمثل في :¹

أ- يجب أن يكون مجلس الإدارة مؤهلين تماماً لمراكزهم وأن يكونوا على دراية تامة بالحوكمة وبالقدرة على إدارة العمل بالبنك ، ويكون أعضاء مجلس الإدارة مسؤولين بشكل تام عن أداء البنك وسلامة الموقف المالي وعن صياغة استراتيجية العمل بالبنك وسياسة المخاطر وتجنب تضارب المصالح .

¹ - محمد زيدان ، أهمية إرساء وتعزيز مبادئ الحوكمة في القطاع المصرفي بالإشارة إلي البنوك الجزائرية (الجزائر : مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التيسير ، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التيسير ، جامعة الشلف ، العدد التاسع، 2009م) ص ص 17 ، 18 ، 19.

ب- يجب أن يوافق ويراقب مجلس الإدارة على الأهداف الاستراتيجية بالبنك وقيم ومعايير العمل أخذاً في الاعتبار مصالح حملة الأسهم والمودعين وأن تكون هذه القيم سارية في البنك ،كما يجب أن يتأكد مجلس الإدارة من أن الإدارة التنفيذية تطبق السياسات الاستراتيجية للبنك وتمنع الأنشطة والعلاقات والمواقف التي تضعف الحوكمة وأهمها تعارض المصالح.¹

ج- يجب على مجلس الإدارة أن يضع حدوداً واضحة للمسؤوليات والمحاسبة في البنك لأنفسهم وللإدارة العليا والمديرين والعاملين وأن يضع هيكل إداري يشجع على المحاسبة ويحدد المسؤوليات .
د- يجب أن يتأكد المجلس من وجود مبادئ ومفاهيم للإدارة التنفيذية تتوافق مع سياسة المجلس وأن يمتلك المسؤولين بالبنك المهارات الضرورية لإدارة أعمال البنك وأن تتم الأنشطة بالبنك وفقاً للسياسات والنظم التي وضعها مجلس الإدارة وفقاً لنظام الرقابة الداخلية.

هـ- يجب على مجلس الإدارة أن يقر باستقلال مراقبي الحسابات وبوظائف الرقابة الداخلية باعتبارها جوهرية لحوكمة المصارف وبغرض تحقيق عدد من وظائف الرقابة بغرض اختيار وتأكيد المعلومات التي يتم الحصول عليها من الإدارة عن عمليات وأداء البنك ،الإدارة العليا للبنك يجب أن تقر بأهمية وظائف المراجعة والرقابة الفعالة الداخلية والخارجية لسلامة البنك في الأجل الطويل.

و- يجب أن يتأكد مجلس الإدارة من أن سياسات الأجور والمكافآت تتناسب مع ثقافة وأهداف واستراتيجية البنك في الأجل الطويل وأن ترتبط حوافز الإدارة العليا والمديرين التنفيذيين بأهداف البنك في الأجل الطويل.

ز- يجب أن يتمتع البنك بالشفافية وهذا للحوكمة الفعالة والسليمة.

ح- يجب أن يتفهم أعضاء المجلس والإدارة العليا هيكل عمليات البنك والبيئة التشريعية التي يعمل في إطارها .

سادساً :الأطراف الرئيسية الفاعلة في نظام الحوكمة المصرفية:-

الأدوار الخاصة بالفاعلين الداخليين : يتمثل الفاعلون الداخليون للحوكمة البنكية في الأطراف الأتية ذكرهم:²

1- إلهام مقداد وهناء طراد ،أثر تطبيق الحوكمة في القطاع المصرفي وفق مقررات لجنة بازل (تبسة : جامعة العربي التبسي : رسالة ماجستير غير منشورة 2016م) ص 13.

2 - فاطمة الزهراء نوي ، أثر تطبيق الحوكمة المؤسسية على تحسين أداء البنوك التجارية (سكرة : جامعة محمد خيضر ، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ،رسالة دكتوراة غير منشورة،2016م) ص 111.

1- المساهمون (حملة الأسهم) :يلعب المساهمون دوراً هاماً في مراقبة الأداء البنوك كونهم يوفرون رأس المال الضروري ويملكون سلطة قوية فلهم صلاحية تعيين أو فصل مجلس الإدارة كما أنه لا يمكن إتمام بعض الصفقات إلا بمرافقتهم.

2- أصحاب المصالح : هم الأطراف الذين لهم علاقة بالبنك وليس أن يكونوا من حملة الأسهم مثل المودعين عملاء البنك ،العمال والموظفين داخل البنك الموردين ،المساهمين الحاليين والمتوقعين ،المستثمرين ومؤسسات المجتمع المدني بصفة عامة ومن اهتماماتهم الأولي ازدهار البنك لان ذلك يحقق لهم مصالحهم.

3- مجلس الإدارة :يترأس مجلس الإدارة رئيس يتم انتخابه من طرف أعضاء هذا المجلس الذي عليه أداء بعض المهام التي تمكن من تفعيل نظام الحوكمة داخل البنك ،منها وضع الاستراتيجيات وتوجيه الإدارة العليا ،وضع سياسات التشغيل ،تحمل المسؤولية ،التأكد من سلامة موقف البنك . يقوم المجلس بتكوين لجان لمساعدته على التأكد من سلامة إدارة البنك ومن بين هذه اللجان الأكثر تواجد في كل البنوك هي:

أ. اللجنة التنفيذية : يترأسها الرئيس التنفيذي وأعضائها من كبار المديرين في البنك ،مهمتها الأساسية تتمثل في التعامل مع المواضيع ذات الأثر الفعال في استراتيجية البنك وليس لها أي تدخل في اختصاص أي لجنة أخرى .

ب. لجنة التدقيق والمراجعة: هي لجنة مستقلة مهمتها الرئيسية تتمثل في المشاركة في إعداد التقارير المالية وعملية المراجعة الداخلية والتأكد من الإلزام بتطبيق القوانين واللوائح وهي تعمل بشكل أساسي مع المراقبين والمشرفين.

ج. إضافة إلي لجان أخرى : متخصصة تشكلها البنوك مثل لجنة الأجور والمكافآت ولجنة التعينات ولجنة إدارة المخاطر.

د. الإدارة التنفيذية :يترأس المدير التنفيذي الذي تتمثل مهمته في التعاون مع فريق الإدارة في إدارة النشاطات والعمليات اليومية للبنك بالطريقة التي تتماشى مع السياسات الموضوعة مع مجلس الإدارة.

هـ. المراجعين الداخليين :لهم دور هام جداً في تقييم عملية إدارة المخاطر عن طريق قيامهم بكشف ومنع حالات الغش والتزوير وضمانهم لنزاهة ودقة التقارير المالية .

الأدوار والمسؤوليات الخاصة بالفاعلين الخارجيين:

يمكن تقسيم الأطراف الخارجيين الذين لهم دور فعال في نظام الحوكمة في البنوك إلى قسمين: -¹

1/ الإطار القانوني والتنظيمي والرقابي : يعتبر الإطار القانوني عنصراً هاماً وحيوي داخل البنك، بالإضافة إلى الدور الرقابي للبنك المركزي و الذي يحول الإطار العام له من السيطرة المطلقة إلى العمل على تشجيع إتباع السلوك الصحيح، إضافة إلى تغيير دور الجهة الرقابية من التحكم في توجيه الائتمان إلى ضمان سلامة الجهاز البنكي، من أجل هذا قامت لجنة بازل بالإشراف والرقابة البنكية من خلال اتفاقيتها بوضع مجموعة من الضوابط المحكمة فيما يتعلق بكفاية رأس المال، تركيز القروض، إقراض الأطراف ذات الصلة والأطراف ذات العلاقة بالبنك (أصحاب المصالح) تكوين المخصصات وتحصيل المدفوعات المستحقة، الإجراءات الخاصة بجدولة الديون، متطلبات السيولة والاحتياطي .

2/ دور عامة الجمهور: لهم دور فعال في تطبيق الحوكمة لان على المتعاملين في السوق تحمل ما عليهم من مسؤوليات فيما يتعلق بالقرارات الخاصة باستثماراتهم، وحتى يستطيعوا فعل ذلك هم بحاجة لتوفر كل من الشفافية والإفصاح في كل المعلومات المالية وتقارير التحليل المالي، ويمكن تقسيمهم إلى :

أ- المودعين : دورهم الأساسي يتمثل في الرقابة على أداء الجهاز المصرفي وفي قدرتهم على سحب مدخراتهم في حالة ما إذا رأوا أن البنك أصبح يجازف بتحمل مخاطرة كبيرة.

ب- شركات التصنيف والتقييم الائتماني : هي مؤسسات تساعد على دعم الإلزام في السوق تقوم بالتأكد من توفر المعلومات الضرورية لصغار المستثمرين الأمر الذي يزيد من درجة الشفافية في المعلومات ودعم حماية المتعاملين في السوق.

د- وسائل الإعلام: تساعد على نشر المعلومات اللازمة ورفع كفاءة العنصر البشري ومراعاة مصالح الفاعلين الآخرين في السوق إضافة إلى تأثيرهم على رأس المال وذلك لقيامها بممارسة ضغوطات على البنك تجبره على ذلك.

¹ - عائشة الكوزاني وصفية يوسف، دور الحوكمة في إعداد الموازنة العامة للدولة (الجزائر: جامعة أحمد دراية -أدرار، رسالة ماجستير غير منشورة 2015م) ص14.

سابعاً : دور الرقابة كآلية للحوكمة في المصارف :-

تتبع أهمية الإشراف والرقابة على البنوك من أهمية الدور الذي تلعبه هذه المؤسسات في الحياة الاقتصادية للدول ،وقد اتسع نشاط الإدارة العامة وازداد حجم المال العام مع تطور وظيفة الدولة في المحافظة على الأمن الداخلي والخارجي ،ولما كانت الرقابة ذات الصلة بالإدارة وما تقوم به الدولة من رقابة مالية فإن ازدياد حجم المال واتساع نشاط الدولة يتطلب المزيد من الرقابة المالية الفعالة الترتكف المحافظة على النظام المالي.¹

أهمية الرقابة المصرفية :

تتأكد السلطة الشرعية لأي بنك مركزي من خلال تحكمه وسيطرته على نشاطات البنوك ومختلف مؤسسات الوساطة المصرفية العاملة ضمن الجهاز المصرفي ،وتتجسد هذه السلطة من خلال وظيفته الرقابية الإشرافية على أعمال هذه المؤسسات ومن المهم تحديد إطار تحديد إطار هذه الوظيفة من خلال إعطاء دور الرقابة على أعمال البنوك وإبراز أهميتها.

الحديث عن الرقابة المصرفية يلزمنا التوقف أولاً عند مفهوم الرقابة بشكل عام من حيث يوجد اتفاق عام على تعريف الرقابة وهي "على أنها تتمثل في التحقق ما إذا كان كل شيء يحدث وفقاً للخطة المستخدمة وللتعليمات الصادرة وللمبادئ التي تم إعدادها ومن أهدافها توضيح الضعف والأخطاء بغرض منع تكرارها.²

إن وجود رقابة مصرفية جيدة يؤدي بمرور الوقت إلى :

1. دعم النظم المصرفية الوطنية .
2. الإسهام في تحقيق أكبر قدر من الاستقرار المالي.
3. الحد من التعرض للصدمات الخارجية .

ثامناً: الرقابة المالية :

تعد الرقابة المالية جزءاً من الإدارة المالية للدولة والتي تتضمن مجموعة من الإجراءات المحاسبية والتدقيقية في مجال الأداء والعلاقات المالية ،من خلال نظام متكامل للمعلومات المالية والسلوكية من أجل رفع مستوى الأداء المالي للدولة عبر المراجعة المستمرة للنتائج المالية لأعمالها ومقارنتها

1 - سميرة عبد الحق ، أثر تطبيق مبادئ الحوكمة في تحسين أداء البنوك التجارية الجزائرية (الجزائر : جامعة محمد بوضياف مسيلة ،كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير ،رسالة ماجستير ، 2017م)ص 12.

2 - دريسي إسماعيل محمادي عبدالكريم ،واقع الرقابة المصرفية في الجزائر مع المعايير العالمية (الجزائر ،كلية العلوم الاقتصادية والتسيير وعلوم التجارية ،تخصص مالية ،رسالة ماجستير غير منشورة،2015م) ص6.

مع النتائج المرغوب بها ،وتحليل الاسباب ومعرفة المعوقات التي حالت دون تطابق النتائج الفعلية مع النتائج المستهدفة، واتخاذ الإجراءات اللازمة لتصحيح مسارات الأداء المالي والإدارة المالية وتجنبها الوقوع في الأخطاء مستقبلاً.¹ كانت الرقابة في بداية نشأتها مجرد رقابة شكلية على الإنفاق العام تهدف إلى التأكد من صحة الإنفاق والالتزام بالمشروعية القانونية لعمليات الصرف ،ثم ما لبثت أن شملت عمليات تحصيل الإيرادات العامة .²

تعريف الرقابة المالية :

الرقابة لغة هي المحافظة والانتظار ، فالرقيب يعني (الحافظ أو المنتظر) أما اصطلاحاً فقد تعددت تعريفات الباحثين للرقابة بشكل عام ،ومنها الرقابة المالية ،ويرجع السبب في ذلك إلى الوظيفة التي تقوم بها الرقابة المالية والأهداف التي يجب تحقيقها والأجهزة التي تقوم بها.³ الرقابة المالية هي مجموعة من العمليات تتخذ شكل قرارات أو إجراءات يكون من شأنها تحقيق هدف أو مجموعة أهداف واضحة ومحددة ،وتأسيساً على ذلك تقسم الرقابة إلى ثلاثة أنواع :

- 1- الرقابة المالية: وغرضها المحافظة على الأموال العامة من سوء التصرف، وذلك عن طريق التأكد من إتباع إجراءات العمل وقواعده المحددة من قبل الدولة.⁴
- 2- الرقابة على الأداء: وغرضها تحقيق الأهداف الموضوعية ،وعدم الانحراف عن معدلات الأداء المنصوص عليها في الخطة الموضوعية من قبل الدولة .⁵
- 3- الرقابة على الكفاية :وغرضها التعرف إلى فرض تحسين معدلات الأداء المرسومة ،وما سيتبع ذلك من إدخال التعديلات في الخطة الموضوعية من قبل الدولة .⁶

أهداف الرقابة المالية:-⁷

1. التحقق من أن جميع الإيرادات العامة في الدولة قد حصلت وأدخلت في ذمتها وفقاً للقوانين واللوائح والأنظمة السارية .
2. التحقق من أن النفقات العامة كافة قد تمت وفقاً لما هو مقرر له ومن حسن استخدامها الأموال العامة في الأغراض المخصصة لها.

1 - محمد العموري ،الرقابة المالية العليا (بيروت :منشورات الحلبي الحقوقية ،2005م) ص 83.
2 - حسين محمد سمحان وآخرون ،المالية العامة من منظور إسلامي (عمان: دار الصفا للنشر والتوزيع ،2010م) ص196 .
3 - السيد خليل هيكل ،الرقابة على المؤسسات العامة (القاهرة: مكتبة أنكلو المصرية ،د.ت) ص88.
4 - عوف محمد الكفراوي ،الرقابة المالية بين النظرية والتطبيق (الإسكندرية: مطبعة الانتصار، 1998م) ص17.
5 - عبد السلام بدوي ،الرقابة على المؤسسات العامة (القاهرة: مكتبة أنكلو المصرية ،د.ت) ص 90.
6 - عبد الله طلبة ،الإدارة العامة (دمشق: جامعة دمشق، 1994م) ص 254.
7 - محمد العموري ، الرقابة على تنفيذ الموازنة الموسوعة القانونية المتخصصة (دمشق: هيئة الموسوعة العربية ،2011م) ص287.

3. مراجعة القوانين والأنظمة واللوائح المالية ، والتأكد من سلامتها للتطورات التي تحدث ، وتحليلها واقتراح إجراء التعديلات التي تساعد على تحقيق أهداف الرقابة المالية .
4. الكشف عن أية أخطاء أو انحرافات أو مخالفات تحدث من الأجهزة الحكومية إلى أفضل السبل ، وتحليلها ودراسة أسبابها .
5. العمل على ترشيد الإنفاق العام لتحسين إجراءات الأعمال المالية وتطويرها.
6. زيادة قدرة الأجهزة الحكومية وفعاليتها على تحقيق الأهداف العامة للدولة بأعلى درجة من الكفاءة والاقتصاد.
7. التأكد من القيود والسجلات والبيانات والتقارير المالية ممسوكة ومعدة بالطريقة الصحيحة التي تحددها اللوائح والأنظمة التي تحكم ذلك.
8. متابعة تنفيذ الخطط الموضوعة وتقييم الأداء في الوحدات للتأكد من أن التنفيذ يسير وفقاً للسياسات الموضوعة .
9. التنبؤ بالأخطاء والانحرافات قبل وقوعها وتحديد المسؤول عنها.

أنواع الرقابة المالية :-

1. الرقابة المحاسبية : يقصد بها مراجعة الدفاتر المحاسبية والمستندات وتدقيقها والتعرف على مدى مطابقتها للاعتمادات المرصودة في الموازنة العامة ، والتأكد من سلامة الإجراءات المتبعة والتحقق من صحة تطبيق القوانين واللوائح وتعليمات وزارة المالية بتنفيذ الموازنة.¹
2. الرقابة الاقتصادية : بدأ ظهور هذا النوع من الرقابة بعد الحرب العالمية الثانية بسبب زيادة نطاق الحاجات العامة ، وبالتالي زيادة حجم النفقات العامة وعدم قدرة الإيرادات العامة على تلبية تمويل تلك النفقات .²
3. الرقابة الذاتية: وهي الجزء من الرقابة الداخلية التي تمارس داخل الجهة العامة المنفذة ذاتها بعدها المسؤولة عن التنفيذ ، وذلك بغرض التأكد من أن العمل يسير وفقاً لما تم التخطيط له ، والكشف الفشل أو النجاح وذلك بحسبانها الجهة المسؤولة عن عملها .³
- تقوم جهات الرقابة المالية بتنفيذ مهامها بطرق مختلفة ، وتنتم الرقابة بإحدى الأساليب التالية :-⁴

1 - زينب حسين عوض الله ، مبادئ المالية العامة (الإسكندرية :الدار الجامعية ،1998م) ص 486.

2 - يوسف شباط ،المالية العامة (دمشق : كلية الحقوق ،1995م) ص 235.

3 - محمد العموري ، الرقابة على تنفيذ الموازنة ،الموسوعة القانونية المتخصصة (دمشق : هيئة الموسوعة العربية ،2011م) ص16.

4 - فوزت فرحات ، المالية العامة والإقتصاد المالي (بيروت : منشورات الحلبي الحقوقية ،2001م) ص 250.

أ- الرقابة الشاملة : وفقاً لهذا الأسلوب تتولي جهات الرقابة إجراء رقابة عامة وتفصيلية على جميع المعاملات المالية التي تمارسها الجهات الخاضعة للرقابة .

ب- الرقابة الانتقالية : وفقاً لهذا الأسلوب يتم اختيار عينة من بين المعاملات المالية المراد مراقبتها ، وفحص تلك العينة كونها نموذجاً قياسيماً للأعمال المالية الخاضعة للرقابة ، ويتم اختيار العينة إما بشكل عشوائي أو بشكل إحصائي منظم تبعاً لنوع المعاملات.

ج- الرقابة المستمرة : يتضح أسلوب الرقابة المستمرة في الرقابة الداخلية التي يمارسها محاسب الإدارة ، حيث يتم الفحص والمراقبة بشكل دائم ومستمر للمستندات والقيود الحسابية للجهة الخاضعة للرقابة طوال العام.

د- الرقابة الدورية : تتم هذه الرقابة على فترات دورية خلال السنة ، كأن تقوم أجهزة الرقابة الخارجية بمراجعة دورية لبعض الوحدات الخاضعة للرقابة ، أو في حالة جرد المخازن والعهد في فترات تحددها الإدارة.

هـ- الرقابة المفاجئة : حيث تتولي جهة الرقابة إجراء رقابة مباغطة تستهدف موضوعاً أو موضوعات معينة نتيجة أخبار مسبقة أو مخالفة مالية أو بناء على طلب جهات مسؤولة .

تاسعاً : المخاطر المصرفية ودور الحوكمة في مواجهتها :-

شهد القطاع المصرفي تغيرات هائلة والتي حدثت إثر التقدم والابتكارات المالية وتحرير سوق المال مما نتج عنه زيادة المنافسة بين المصارف والمؤسسات المالية وارتفاع المخاطر التي تهدد العمليات المالية والمصرفية ، مع زيادة هذه المخاطر تعددها كان لازماً على المؤسسات المالية والمصرفية الالتفات نحو إدارة المخاطر من خلال ابتكار اساليب وتقنيات مالية جديدة للتقليل منها والتحكم فيها أو التحوط منها.

وتعد المخاطرة المصرفية متلازمة مع جميع عمليات المصارف ونشاطاتها سواء كانت هذه العمليات طويلة أو قصيرة الأجل ، وأن هذه المخاطر قد تؤثر على تحقيق أهداف المصرف واستمراريته ، وأن الخطر البنكي مهما كان هيناً إن لم يسيطر عليه البنك قد يسبب الإفلاس وتتمثل المخاطر فيما يلي:-

1/ المخاطر المالية :

أ. خطر الائتمان (الإقراض): تعد خسائر الائتمان أمر وارد الحدوث كنتيجة لعملية الإقراض ، وأن كل مصرف يتحمل درجة من الخطر في منحة الائتمان ، وأن هذا الخطر يعني تخلف العميل عن

الدفع أو عجزه عن السداد أو خسارة كلية أو جزئية لأي مبلغ مقرض إلى الطرف المقابل ،فكلما استحوذ المصرف على أحد الأصول المربحة فإنه بذلك يتحمل مخاطرة عجز المقرض عن الوفاء برد أصل الدين وفوائده حسب المواعيد المحددة .

ب. خطر انعدام السيولة :وهو خطر الندرة في الموارد المالية لدى المصرف في أزمة نقص الموارد المالية ،مما ينتج عنه عدم القدرة على الوفاء بالتزامات المستحقة ويحدث ذلك لعدة أسباب منها إتباع المصرف لسياسة انتمائية غير عقلانية تؤدي إلى عدم توافق زمني بين أجال الاستحقاق للقروض الممنوحة وأجال استحقاق الودائع لدى البنك ، ويتحقق هذا الخطر بمجرد نقص السيولة في البنك.

ج. خطر سعر الفائدة : هو الخطر المحتمل الحالي أو المستقبلي المؤثر سلباً على إيرادات المصرف ورأسماله الناتج عن التقلبات المعاكسة في سعر الفائدة ،فخطر سعر الفائدة الكبير يمكن أن يشكل تهديداً كبيراً لقاعدة الأرباح ورأس المال بالنسبة للمصرف

د. خطر سعر الصرف: هي المخاطر الحالية والمستقبلية التي قد تتأثر بها إيرادات المصرف ورأسماله نتيجة للتغيرات في حركة سعر الصرف وينتج عن عملية سعر الصرف العديد من المخاطر تؤثر على المصرف وعلى المستثمرين.

2/ المخاطر المتعلقة بالمصرف:

أ- مخاطر السعر (التغير المحتمل في أسعار العملات خلال الفترة المحتفظ بها)

ب- خطر عدم فهم المتعاملين للدور المسموح لهم داخل البنك وتطوير الاستثمارات بالعملات الأجنبية.

ج- مخاطر متعلقة بالعمل : إن خطر سعر الصرف المرتبط بتقلب أو تدهور قيمة أرصدة البنوك من العملات الأجنبية ونجد أن العمل هو الذي يتحمل بالدرجة الأولى مسؤولية التعامل مع هذه المخاطر.

د- مخاطر السوق :ويقصد به الخسائر الناتجة عن الحركات المعاكسة في أسعار ومعدلات السوق المالية (أسعار الأصول ومعدلات الفائدة) كما يتجلى خطر السوق في انحرافات غير ملائمة للقيم السوقية والمتمثلة في سعر الفائدة ومؤشرات البورصة وسعر الصرف.

3/المخاطر غير المالية :

- وهي لا تتعلق بالعمليات المالية التي يمارسها البنك أو الخدمات البنكية التي يقدمها وتقسم إلى:
1. المخاطر العملية :وهي المخاطر الناجمة عن ضعف الرقابة الداخلية أو في الأشخاص والأنظمة أو حدوث ظروف خارجية وتؤدي جميعها إلى خسائر غير متوقعة .
 2. المخاطر الاستراتيجية :هي تلك المخاطر الحالية والمستقبلية التي يكون لها تأثير على إيرادات المصرف وعلى رأس ماله بسبب اتخاذ قرارات خاطئة أو التنفيذ الخاطئ للقرارات وعدم التجاوب الملائم مع التغيرات في القطاع المصرفي .
 3. مخاطر السمعة : هي التي تنشأ بسبب شيوع رأي عام سلبي تجاه المصرف إثر العديد من الأسباب كعدم تلبية طلبات السحب المقدمة من أصحاب الحسابات الجارية ، وعدم تقديمه للخدمات الإلكترونية بسرية وأمان كافيين أو ارتباط المصرف بأعمال مشبوهة كغسيل الأموال.
 4. مخاطر قانونية : وهي الناتجة عن مخالفات إدارات المصارف للتشريعات والتعليمات الصادرة عن السلطة التنفيذية (المصرف المركزي) والتي تنظم إجراءات مزاولة المهنة الصرافة أو عمليات التحويل الخارجي أو الإخلال بنسب كفاية رأس المال أو يكون الإخلال بنسبة السيولة والتوظيف ، وينتج عنها عقوبات قد تصل إلى حد وضع المصرف تحت الحراسة القضائية والمطالبة بالتصفية
 5. مخاطر التزوير والتزيف والجرائم: وهي المخاطر التي يواجهها المصرف من قبل الموظفين والعملاء والمدراء والتي من شأنها أن تضعف المركز المالي للمصرف ، كما تعتبر الاختلاسات النقدية من أكثر نماذج الاختلاس شيوعاً بين الموظفين أما خسائر العمليات الناتجة عن التزوير تتمثل في تزوير الشيكات المصرفية أو الأوراق المالية القابلة للتداول مثل خطابات الضمان.

استراتيجيات إدارة المخاطر:-

إن وضع الاستراتيجيات تعتبر إحدى التقنيات التي تمكن إدارة المصرف للحد أو التقليل من الآثار السلبية للمخاطر وهي كالآتي:-

1. استراتيجية تجنب المخاطرة .
2. استراتيجية تحديد المخاطرة.
3. استراتيجية نقل المخاطرة.
4. استراتيجية التنويع.

وللتمكن من تنفيذ عملية إدارة المخاطر بالصورة الفعالة والصحيحة لابد من تحديد الخطوات العملية لإدارة المخاطر:

1- تحديد المخاطر

2- تقييم المخاطر.

3- الاستجابة للمخاطر.

4- التوثيق .

تناولت الباحثة في هذا المبحث تعريف الحوكمة المصرفية وأهميتها وأهدافها ، وركائز الحوكمة المصرفية والأطراف الداعمة للحوكمة المصرفية ،المبادئ الصادرة من لجنة بازل للرقابة المصرفية والأدوار والمسؤوليات الخاصة بالفاعلين الخارجيين ،ودور الرقابة كآلية للحوكمة في المصارف ،وأهمية الرقابة المصرفية وتعريف وأهداف الرقابة المالية وأنواعها والمخاطر المصرفية ودور الحوكمة في مواجهتها .

المبحث الأول

مفهوم وأهمية وأهداف الأداء المالي

تمهيد :

يعد مفهوم الأداء عموماً والأداء المالي خصوصاً من أكثر المفاهيم الإدارية ، إذا ينطوي على العديد من المواضيع الجوهرية المتعلقة بنجاح أو فشل اي شركة لذا فإن الأداء ليس بمفهوم جديد على ساحة الأدبيات الإدارية والدراسات المحاسبية ، ولقد سعت الشركات حديثاً وقديماً إلى تحقيق أهدافها المتمثلة بالكفاءة والفعالية التي تمت صياغتها ، ويحضر الأداء المالي في الشركات والمؤسسات بكافة أنواعها باهتمام متزايد من قبل الباحثين والمستثمرين لان الأداء المالي الأمثل هو السبيل الوحيد للحفاظ على البقاء والاستمرارية ، ويعتبر الأداء المالي من المقومات الرئيسية للشركات ، حيث يوفر نظام متكامل للمعلومات الدقيقة والموثوق بها لمقارنة الأداء الفعلي لأنشطة الشركات من خلال مؤشرات محددة لتحديد الانحرافات عن الأهداف المحددة ، وتقييم الأداء عملية شاملة تخص كل الأفراد العاملين في المؤسسة مهما كان موقفهم في الهيكل التنظيمي وهذا يشعر الجميع بالعدالة .¹

أولاً : مفهوم الأداء :-

الأداء في اللغة هو "الفعل والعمل ، ويقال أدي العمل إذ قضاة وعملة"² وهو "الفعل والعمل ويقال أدي العمل : قضاة وأنجزه ، وأدي الشيء : قام به ، وأدي الدين : قضاة ، وأدي الصلاة : قام بها لوقتها ، وأدي الشهادة أدلي بها ، وأدي إليه الشيء أوصله إليه " .³ لا يوجد اتفاق بين الباحثين بالنسبة لتعريف مصطلح الأداء ويرجع هذا الاختلاف إلى تباين وجهات نظر المفكرين والكتاب في هذا المجال وعرف بأنه " المخرجات أو الأهداف التي يسعى النظام إلى تحقيقها ، ويعرف أيضاً بأنه "قدرة المؤسسة على الاستمرارية والبقاء محققة التوازن بين رضي المساهمين والعمال " .⁴

ويعتقد البعض أن الخلاف حول مفهوم الأداء ينبع من اختلاف المعايير والمقاييس التي تعتمد في دراسة الأداء وقياسه والتي يستخدمها الباحثون مع القول أن هذا الاختلاف إنما يعود لتنوع

1 - صلاح الدين السيبي ، نظم المحاسبة والرقابة وتقييم الأداء في المصارف والمؤسسات المالية (لبنان : دار الوسام للطباعة والنشر ، 1998م) ص 65.

2 - لويس معلوف اليسوعي ، المنجد في اللغة والإعلام (بيروت : دار المشرق ، 1986م) ص 363.

3 - إبراهيم مصطفى وآخرون ، المعجم الوسيط (القاهرة : مطبعة مصر ، ب ت) ص 10.

4- توفيق محمد عبد المحسن ، تقييم الأداء (بيروت : دار النهضة العربية ، 1997م) ص 3.

أهدافه واتجاهات الباحثين في دراساتهم ، كما يعرف الأداء أيضاً " بأنه مركز ذو مسؤولية مما يعني الفعالية والإنتاجية التي تبلغ بهما هذا المركز لأهدافه والفعالية تحدد أي مستوى تحقق فيه الأهداف و الإنتاجية وتقرن النتائج المتحصل عليها بالوسائل المستخدمة في ذلك " ، ويعرف أيضاً بأنه " عمل الأشياء الصحيحة بطريقة صحيحة ، ويعبر عن إمكانية المنظمة في تحقيق ما تصبو إليه من أهداف بعيدة الأمد باستخدام مجموعة من المؤشرات بهدف تحديد مدي كفاءة النشاط عن فترة زمنية محددة " .

وأيضاً يعرف بأنه " نتائج المخرجات التي يتم الحصول عليها عن العمليات والمنتجات فهو يعبر عن المخرجات أو الأهداف التي يسعى النظام إلى تحقيقها" . ويعرف الأداء المالي بأنه "هو قدرة المؤسسة على الاستغلال الأمثل لمواردها ومصادرهما في الاستخدامات ذات الأجل الطويل وذات الأجل القصير من أجل تشكيل الثروة ، أو قدرة المؤسسة على استخدام مواردها بطريقة مثلى لتحقيق أهدافها والتي تتمثل في تخفيض تكاليفها وزيادة إيراداتها" .

وتعرف الباحثة الأداء المالي هو "يميل لعمل الإدارة المالية وجميع خطواتها ومتطلباتها والتحقق من أداء المنشأة ومدي قدرتها على تحقيق أهدافها على أكمل وجه".
ثانياً : أهمية الأداء المالي :-

يركز الأداء المالي على استخدام نسب بسيطة بالاستناد إلى مؤشرات مالية يفترض بأنها تعكس إنجاز الأهداف الاقتصادية للمنشأة ، ويعد الأداء المالي بأنه وصف وضع المنشأة الآن ، وتحديد الاتجاهات التي استخدمتها للوصول إلى آلية من خلال دراسة المبيعات ،الإيرادات ، الموجودات ، المطلوبات ، وصافي الثروة ويعكس كفاءة السياسة المالية للمنشأة ¹ .

حيث تتبع أهمية الأداء المالي من خلال الآتي :-

1. متابعة ومعرفة نشاط المنشأة وطبيعته .
2. متابعة ومعرفة الظروف الاقتصادية المحيطة .
3. المساعدة في إجراء عملية التحليل والمقارنة وتقييم البيانات المالية .
4. المساعدة في فهم التفاعل بين البيانات المالية .

¹ - محمد محمود الخطيب ، الأداء المالي وأثره علي عوائد أسهم الشركات المساهمة (عمان: دار الحامد للنشر والتوزيع ، 2010م) ص 54.

وقد أجمع الباحثين على أن الأداء المالي يعتمد كمفهوم على عملية التحليل المالي التي تعرف بأنها سلسلة من الاساليب المالية التي يمكن استخدامها لتحديد قوة المنشأة وضعفها ، وتستخدم النسب المالية بصورة رئيسية في هذا التحليل من أجل مقارنة الأداء الماضي بالأداء الحالي والمتوقع ومعرفة نواحي الاختلاف .

ويؤدي التحليل المالي إلى تعظيم قيمة المنشأة وضروري للتعرف على المركز المالي الحالي ، والتحليل المالي يعد أداة للكشف عن مواطن القوة والضعف في المركز المالي وفي السياسات المالية التي تؤثر على الربحية والكشف عن مواطن القوة يتيح للإدارة فرصة استغلالها ، ويرى البعض أنه دراسة الأداء الماضي للمنشأة وتقييم ظروفها الحاضرة ومن ثم التنبؤ بإمكانية تحقيق أهدافها المرغوبة في المستقبل ، وبعد ذو أهمية قصوي لعملية التخطيط المالي للمنشأة .

ثالثاً : تقييم الأداء المالي :-

عملية تقييم الأداء المالي للمنشأة تعنى "تقديم حكماً له قيمة على إدارة الموارد الطبيعية والمادية والمالية المتاحة للمؤسسة وذلك لخدمة رغبات أطرافها المختلفة " ¹ . ويهدف تقييم الأداء في مجال البنوك التجارية إلى قياس مدي كفاءتها في استخدام الموارد المتاحة لها. ²

أما على المستوى الاستراتيجي فإن تقييم الأداء هو تشخيص لنقاط القوة والضعف بحيث يساهم هذا التشخيص في بناء وصياغة مخطط إدارة أصول وخصوم المصرف. ³ ويعرف أيضاً هو الدراسة وتحليل أداء العامل لعملة وملاحظة سلوكه وتصرفاته أثناء العمل وذلك للحكم على نجاحه ومستوي كفاءته للقيام بأعماله الحالية والحكم على إمكانية النمو وتقديم الفرد في المستقبل ، وتحمله لمسؤوليات أكبر وترقيته لوظيفة أخرى. ⁴ أي تقييم الأداء المالي هو قياس النتائج المرجوة أو المنتظرة على ضوء معايير محددة سلفاً لتحديد ما يمكن قياسه ، ومن مدي تحقيق الأهداف لمعرفة الفعالية ، وتحديد الأهمية النسبية بين النتائج والموارد المستخدمة مما يسمح بالحكم على درجة الكفاءة. ⁵

1 - السعيد فرحان جمعة ، الأداء المالي لمنظمات الأعمال (التحديات الراهنة) (الرياض : دار المريخ للنشر ، 2000م) ص 38.

2 - صلاح الدين حسن السيبي ، نظام المحاسبة والرقابة وتقييم الأداء في المصارف والمؤسسات المالية (بيروت: دار الؤسم للطباعة والنشر ، 1996م)

ص42.

3 - أبو الفتوح على فضالة ، التحليل المالي وإدارة الأموال (القاهرة: دار الكتب العلمية للنشر والتوزيع ، 1999م) ص276.

4 - صلاح الدين عبد الباقي ، إدارة الموارد البشرية (القاهرة: الدار الجامعية للنشر ، 1999م) ص288.

5 - أمين السيد أحمد لطفي ، التحليل المالي لأغراض تقييم ومراجعة الأداء والاستثمار في البورصة (الإسكندرية : الدار الجامعية ، 2006) ص 70.

تكم أهمية تقييم الأداء المالي في الآتي : ¹

1. تساعد على توجيه الإدارة العليا إلى المراكز المسؤولة والتي تكون أكثر حاجة إلى الإشراف .
2. يقوم على ترشيد الطاقة البشرية في المنشأة حيث يتم إبراز العناصر الناجحة وتتميتها ، وكذلك إبراز العناصر غير المنتجة التي يتطلب الأمر الاستغناء عنها .
3. مساعدة المسؤولين على اتخاذ القرارات التي تحقق الأهداف من خلال توجيه نشاطاتهم نحو المجالات التي تخضع للقياس والحكم .

رابعاً : أهمية عملية تقييم الأداء المالي:

يبرز دور أي مؤسسة في المجتمع حول الاستخدام الأمثل للسيولة لتحقيق فوائد ايجابية من الارباح في سبيل تشكيل الثروة ومن ثم تعظيم القيمة السوقية ، والتي بدورها تعمل على تعظيم عائد حملة الأسهم إذا كانت المؤسسة مدرجة في البورصة ولا يتأتى ذلك إلا من خلال تحقيق أقصى الإيرادات بأقل مخاطرة .²

وتهدف المؤسسات الاقتصادية بصفة عامة إلى تحقيق الربح ، لذا فتقييم الأداء المالي يعتبر أداء رئيسية لازمة لإجراء الرقابي في المؤسسة فهو يظهر عن طريق تصحيح وتعديل الاستراتيجية والخطة الموضوعية وترشيد استخدامات الموارد المتاحة ، وهذا يساهم في بقائها في بيئة تنافسية وهي تركز على المصادر التمويلية والاستثمارية لها .³

ويتوقف أداء أي مؤسسة على توضيح ما يلي:-⁴

1. يجب النظر إلى الأداء المستقبلي كمعيار وحيد للحكم .
 2. هل يمكن التنبؤ بالأداء المستقبلي ؟ إذا كان بنعم أيمن التوقع على دراسة ميدانية ؟ .
- وتتمثل الجوانب الرئيسية لتقييم الأداء المالي في قدرة التمويل ونسبة التغطية وتحقيق هامش الأمان والتوظيف الكفاء للأموال .

1 - عبد المحسن توفيق ، تقييم الأداء (القاهرة : مطبعة الأخوة الأشقاء للطباعة ، 1998م) ص 3.

2 - رسمية قرباقس ، أسواق المال (القاهرة : الدار الجامعية للنشر ، 1999م) ص 353.

3 - السعيد فرحان جمعة ، مرجع سابق ، ص 41.

4 - سمية قرباقس ، مرجع سابق ، 376.

خامساً : أهداف تقييم الأداء المالي :-

تحتوي عملية تقييم الاداء المالي لدي البنك بالعديد من الأهداف :-

- 1- يبين تقييم الأداء المالي في البنوك التجارية قدرة البنك تنفيذ كل ما تم تخطيط له من أهداف من خلال مقارنة النتائج المحققة مع المستهدفة منها وكشف عن الانحرافات ،مما يعزز أداء البنوك التجارية بمواصلة البقاء والاستمرار في العمل .
- 2- يظهر تقييم الأداء المركز الاستراتيجي التجاري ضمن إطار البيئة التي يعمل بها .
- 3- معرفة سلامات لسياسات الاستراتيجيات خلال السنة المالية .
- 4- متابعة تنفيذ الأهداف للبنك التجاري المحددة مسبقاً ،الأمر الذي يتطلب متابعة تنفيذ الأهداف المحددة كماً ونوعاً .
- 5- التحقق من تنفيذ الأهداف تتضمنها الخطط الموضوعة من طرف البنك التجاري في الوقت المحدد

6- إبراز مدي القدرة على استيعاب الخسائر الناتجة على الاستثمار في الأصول.

7- الكشف عن مواطن الضعف والخلل في نشاط البنك التجاري .

الجهات المستفيدة من تقييم الأداء المالي :

هنالك العديد من الجهات المستفيدة من الأداء المالي فيما يلي : ¹

(1) الإدارة : من الطبيعي أن يرغب المديرون بمقارنة أدائهم خلال السنوات الماضية مع أهداف الربحية ، فالإدارة تقوم بتحديد أهداف الشركة من خلال الحصة السوقية والنمو في قيمة المبيعات أو الوحدات والعائد على الاستثمار ، ويهتم بذلك المعلومات بشكل كبير المدراء ضمن المستوى الإداري الأعلى ، حيث يملكون مصادر عديدة للحصول على هذه المعلومات بشكل خاص من تقارير الشركة المالية السنوية (الميزانية العامة وحساب الأرباح والخسائر).

(2) حملة الأسهم العادية : وهم يقتسمون الي ثلاث فئات :-

أ. حملة الأسهم الذين يمتلكون وجهة نظر قصيرة الامد وهم يتطلعون إلي تعظيم الإيراد المالي وتوزيعه عليهم .

¹ - فلاح حسن ومؤيد عبدالرحمن ، إدارة البنوك ،مدخل كمي واستراتيجي معاصر (عمان: دار وائل للنشر ،2005م) ص ص

ب. حملة الأسهم الذين يمتلكون وجهة نظر طويلة الأمد وهم يهتمون باحتجاز الربح لتحقيق النمو المستقبلي في الإيرادات وتعظيم رأس المال .

ج. حملة الأسهم الذين يمتلكون وجهة نظر مستقبلية وهم يختبرون قدرة الشركة على تحقيق الأرباح والعوائد والمخاطر للبدائل الاستثمارية .

(3 حملة الأسهم الممتازة : وهم يتطلعون إلى استقرار الأرباح بمستوي معين بحيث يوفر تغطية ملائمة لمقسوم الأرباح .

(4 حملة السندات : مثل الأفراد والمؤسسات المالية الذين يركزون على مستوى الأرباح المالية والمستقبلية واقتراض المؤسسة للموجودات لتغطية ديونهم .

(5 مانحي الائتمان : وهم يتحققون من التغيرات الرئيسية التي تطرأ على ممتلكات المؤسسة أي يتأكدون من مدي كفاية الموجودات المتاحة في توفير الضمانات لمطالبهم.

(6 المحللون الماليون ،الاستثماريون ،المضاربون في سوق بورصة الأسهم: وهؤلاء جميعاً ينصب اهتمامهم على مقارنة تقسيم أسهم المؤسسة بموجب كشف المركز المالي مع تقسيمها في سوق الأوراق المالية .

(7 اتحادات التجارة : وهم يقارنون بين اتجاهات أرباح الإداريين وحملة الأسهم وبين ما يتقاضاها أعضاء النقابة من الأجور .

خامساً: أهداف الأداء المالي :

إن التطرق بالدراسة لأهداف المنشأة في عملية تقييم أدائها أمر ضروري لا يمكن الاستغناء عنه ، إذا نجد أن معظم طرق تحديد مؤشرات ومعايير التقييم تتطلب تحديد الأهداف ، وبصفة عامة يمكن حصر الأهداف التي تسعى المنشأة لتحقيقها في الأهداف التالية : -

1. السيولة واليسر المالي ،والمردودية إنشاء القيمة وهذا يعتبر هدفاً جديد فرضته الوضعية الراهنة للمحيط الخارجي للمنشأة ثم التوازن المالي وتقيس السيولة بالنسبة للمنشأة في قدرتها على مواجهة التزاماتها القصيرة أو تعني قدرتها على التمويل بسرعة الأصول المتداولة .

2. التوازن المالي :ويعتبر التوازن المالي هدفاً مالياً تسعى الوظيفة المالية لبلوغه لأنه يمس باستقرار المنشأة المالية ، ويمثل التوازن المالي في لحظة معينة التوازن بين المدفوعات والمتحصلات أو بصفة عامة بين استخدامات الأموال ومصادرها ¹.

¹ - عبد العزيز النجار ، أساسيات الإدارة المالية (الإسكندرية : المكتب العربي الحديث للنشر ، 2007م) ص 87.

ومما سبق يظهر التوازن المالي يساهم في توفير السيولة واليسر المالي للمنشأة وتكمن أهميته في الآتي :-¹

- 1- تأمين تمويل احتياجات الاستثمارات بأموال دائمة .
- 2- ضمان تسديد جزء من الديون أو كلها في الأجل القصير وتدعيم اليسر المالي .
- 3- الاستقلال المالي للمنشأة اتجاه الغير .
- 4- تخفيض الخطر المالي الذي تواجهه المنشأة .
- 5- المردودية : كمفهوم عام نزل على قدرة الوسائل على تحقيق النتيجة والوسائل التي تستعمل وتتمثل في الراس المال الاقتصادي .
- 6- إنشاء القيمة : إنشاء القيمة للمساهمين ، تعني القدرة على تحقيق مردودية مستقبلية كافية من الأموال المستثمرة حالياً ، والمردودية الكافية هي تلك التي لا تقل عن المردودية التي بإمكان المساهمين الحصول عليها في استثمارات أخرى ذات مستوى خطر ومماثل ، وإنشاء القيمة يعتبر معياراً حديثاً على عكس المردودية التي تعتبر معيار تقليدي يكشف عن قدرة المنشأة على إثراء أصحاب المنشأة.

وهناك أيضاً عدد من الأهداف منها :-²

- 1) متابعة تنفيذ الشركة المحددة الأمر الذي يتطلب متابعة تنفيذ الأهداف المحددة ضمن الخطة المرسومة والمحدد لها ، ويتم ذلك بالاستناد إلى البيانات والمعلومات المتوافرة على سير الأداء.
- 2) قياس مدي نجاح الشركة من خلال سعية لمواصلة نشاطه بغية تحقيق أهداف ، وتوفر المعلومات لمختلف المستويات والجهات خارج الشركة .
- 3) الكشف عن مواطن الخلل والضعف في نشاط المصرف وإجراء تحليل شامل لها مع بيان مسبباتها وذلك بهدف وضع الحلول اللازمة لها وتصحيحها والعمل على تلافيها مستقبلاً .
- 4) توفير البيانات والمعلومات الإحصائية عن نتائج تقييم الأداء في الشركات إلى الأجهزة الرقابية ، مما يسهل عملها ويمكنها من إجراء المتابعة الشاملة المستمرة لنشاط المصرف لضمان تحقيق الأداء الأفضل والمتناسق.

¹ - عادل عشي ، الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية (الجزائر : رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية الحقوق والعلوم الاقتصادية ، 2000م) ص 47.

² - أبو الفتوح على فضالة ، التحليل المالي وإدارة الأموال (عمان : دار الكتب العلمية للنشر والتوزيع ، 1996م) ص 23.

5) تقديم قاعدة بيانات ومعلومات عن أداء الشركة ، تسهم في وضع السياسات والدراسات والبحوث المستقبلية التي تعمل على تحسين أنماط الأداء ورفع كفاءته .

سادساً : العوامل المؤثرة على الأداء المالي:

تواجه معظم الشركات والمؤسسات خلال قيامها بنشاطها عدة مشاكل وصعوبات قد تعوقها في أداء وظائفها ، مما يدفع بالمسيرين إلى البحث عن مصادر هذه المشاكل وتحليلها واتخاذ القرارات التصحيحية وهذا ما تهدف إليه عملية تقييم الأداء المالي ، حيث تعمل على تشخيص الوضعية المالية لمعرفة أهم المشاكل والبحث عن أسبابها ومن أهم هذه العوامل :

العوامل الداخلية المؤثرة على الأداء المالي :

هي تلك العوامل التي تؤثر على أداء الشركة والتي يمكن التحكم فيها والسيطرة عليها بالشكل الذي يساعد على تعظيم العائد وتقليل التكاليف ومن أهم هذه العوامل نجد :

1- الرقابة على التكاليف .

2- الرقابة على تكلفة الحصول على الأموال ،بالإضافة إلى تأثير مؤشرات خاصة بالرقابة ،حيث تهدف الى رقابة تجاه المصروفات خلال الفترات المالية المختلفة ومن أهم هذه المؤشرات ما يلي :

أ. نسبة الفوائد المدفوعة للأصول المنتجة وتحسب كالآتي : (إجمالي الفوائد + إجمالي الأصول المنتجة) * 100 حيث أن : إجمالي الأصول المنتجة = إجمالي القروض + الاستثمارات في الأوراق المالية والسندات الحكومية ، وتبرز هذه النسبة قدرة الشركة على رقابة سلوك هذه الفوائد المدفوعة وقدرتها على زيادة الأصول المنتجة .

ب. نسبة الفوائد المدفوعة على الودائع : وتحسب كالآتي = (اجمالي الفوائد المدفوعة + اجمالي ودائع العملاء والمستحق للمصاريف) * 100.¹

¹ - مطر محمد ، الاتجاهات الحديثة في التحليل المالي والائتماني :الأساليب والأدوات والاستخدامات العملية (عمان : دار وائل للنشر ،2006م) ص 164.

العوامل الخارجية المؤثرة على الاداء المالي : 1

تواجه العديد من المؤسسات مجموعة من التغيرات التي تؤثر على أدائها المالي ،حيث لا يمكن لإدارة المؤسسة السيطرة عليها وإنما يمكنها توقع النتائج المستقبلية لهذه التغيرات وتشمل هذه العوامل:

أ- التغيرات العلمية والتكنولوجية المؤثرة على نوعية الخدمات.

ب- القوانين والتعليمات التي تطبقها المؤسسات .

ج- السياسات المالية والاقتصادية للدولة .

سادساً : المصادر اللازمة لعملية تقييم الأداء:

يمكن تحديد مصادر البيانات والمعلومات والإحصاءات التي يعتمد عليها في عملية تقييم الأداء وذلك من خلال الآتي : -

1. القوائم المالية والمرفقات : وتتضمن مجموعة معلومات متكاملة تتضمن قائمة المركز المالي وقائمة الدخل ،والكشوفات التحليلية المساعدة لها.

المؤشرات التاريخية للقوائم المالية والتي تحتاجها عملية تقييم الأداء لأغراض الدراسة والتحليل.

2. الموازنة التخطيطية وهي البرنامج أو الخطة الشاملة لنشاط الوحدة الاقتصادية لفترة زمنية مقبلة.

3. التقارير الدورية : سواء كانت تقارير داخلية أو خارجية ،حيث تشكل البيانات الواردة فيها قاعدة معلوماتية مهمة في تقييم الأداء .

4. الاستبانات التي تجريها الوحدة الاقتصادية: بغرض التعرف على جانب أو أكثر من جوانب نشاطها ، حيث يتوفر بذلك معلومات مفيدة لأغراض تقييم الأداء .

5. الزيارات الميدانية : التي تقوم بها الإدارة العليا في الوحدة الاقتصادية أو مدراء الأقسام فيها.

6. البيانات والمعلومات الإحصائية على نشاط الوحدات الاقتصادية .²

¹ -حمزة بن خليفة حمزة ، دور قائمة التدفقات النقدية في تقييم الأداء المالي للمؤسسة (الجزائر : رسالة ماجستير غير منشورة ، جامعة محمد خيضر ، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية ،2012م) ص 70.

² - زاهر صبحي بشناق ،تقييم الأداء المالي للبنوك الإسلامية والتقليدية باستخدام المؤشرات المالية (غزة: رسالة ماجستير غير منشورة ، الجامعة الإسلامية ،كلية التجارة ،2011م) ص ص 22- 23.

مما سبق تلاحظ الباحثة أن عملية تقييم الأداء المالي تتمحور في العديد من الخطوات للوصول أداء مالي جيد وذلك من خلال البيانات والتقارير الدورية و الموازنات التخطيطية وختاماً بالاستبانة التي تجربها الوحدة المعنية لتحسين الأداء في المنشأة .

سابعاً : مراحل تقييم الأداء المالي :-

إن عملية تقييم الأداء المالي عملية معقدة تتدخل فيها عوامل عديدة وتتوخى من ورائها تحقيق أهداف عديدة على درجة كبيرة من الأهمية ، الأمر الذي يتطلب من القائمين عليها تخطيطاً جيداً ، وإتباع خطوات منطقية متسلسلة لكي تحقق الأهداف المنشودة ويمكن استعراض خطوات تقييم الأداء في التالي :-

1) مرحلة التخطيط والإعداد و التحضير :¹

يجب التحضير المسبق لعملية تقييم الأداء من حيث التعرف على طبيعة العمل المراد تقييمه ، والتعرف على الهيكل التنظيمي للوحدة لمعرفة خطوط الاتصال وبالتالي متابعة المسؤوليات وإعداد أدوات التقييم وتحديد المراكز المسؤولة عن عملية التقييم .

2) عملية تحديد الأهداف :-

يعرف المعيار بأنه الهدف الذي سيتم مقارنته بالإجراءات والنتائج اللاحقة ، فمن خلال المعايير يمكن مراقبة أداء الوحدة بطريقة كفوء وتساعد في التعرف على الأداء الفعلي للوحدة ، ويجب إعداد المعايير التي تمثل الأداء المرغوب أو المستهدف الذي تسعى في الوصول إليه.

3) مرحلة قياس الأداء الفعلي : -²

تستوجب عملية تقييم الأداء إجراء المسح الميداني الشامل للوحدة بغرض التعرف على سائر العمليات والمراحل التي تقوم بها الوحدة ، وعادة ما يتم قياس الأداء الفعلي من خلال استخدام النظم المحاسبية والأساليب الإحصائية للحصول على البيانات والمعلومات ، ويجب توافر افراد مدربين للقيام بهذه الأعمال مع ضرورة استخدام الأساليب الحديثة وسرعة عرض نتائج قياس الأداء على المختصين ، إذ أن لعامل السرعة أثر في فاعلية النظام الرقابي .

¹ - خالد عبد الرحيم مطر ، إدارة الموارد البشرية (عمان : دار الحامد ، 1999م) ص 112.

² - عرفة متولي ، إدارة الأفراد والعلاقات الإنسانية (القاهرة : دار أبو المجد للطباعة ، 1989) ص 387.

4) مرحلة تحليل البيانات وتصحيح الانحرافات :

إن اتخاذ القرار لتصحيح إحراف ما ، يتوقف على البيانات والمعلومات المتاحة عن الأهداف المحددة مسبقاً وقياس الأداء الفعلي ومقارنة ذلك الأداء المحقق بالهدف المخطط ، فإن تحليل الانحراف وبيان أسبابه يساعدان على تقدير الموقف واتخاذ القرار المناسب الذي يجب أن يكون في الوقت المناسب ومحددأ بوضوح نوع التصحيح المطلوب، أخذاً في الاعتبار جميع الظروف المحيطة بالقرار .

5) مرحلة تقارير الأداء :

بعد الانتهاء من عملية تقويم الأداء فإن الأمر يتطلب إعداد تقرير شامل يتضمن النتائج التي تم الوصول إليها ،مع بيان الانحرافات في الأداء وموقعها والمسئول عنها وما هي الا طريقة لمعالجتها. تناولت الباحثة في هذا المبحث مفهوم الأداء والأداء المالي وأهمية الأداء المالي، وتقييم الأداء المالي وأهداف تقييم الأداء المالي والجهات المستفيدة من عملية تقييم الأداء والعوامل الداخلية والخارجية للأداء المالي والمصادر اللازمة لعملية التقويم ، واستعرضت أيضاً مراحل تقويم الأداء المالي مرحلة التخطيط والتحضير وقياس الأداء الفعلي وتحليل البيانات لتصحيح الانحرافات وتقارير الأداء .

المبحث الثاني

مقومات تقويم الأداء

تمهيد:

هو مجموعة الدراسات التي ترمي إلى التعرف على مدي قدرة وكفاءة الوحدة الاقتصادية من إدارة أنشطتها في مختلف جوانبه الإدارية والإنتاجية والتقنية والتسويقية والتخطيطية ، خلال فترة زمنية محددة ومدي مهارتها في تحويل المدخلات أو الموارد إلى مخرجات بالنوعية والكمية والجودة المطلوبة وبيان مدي قدرتها في تطوير كفاءة الوحدة الاقتصادية فترة بعد أخرى إضافة إلى درجة نجاحها في التقدم .

يعتبر تقييم أو قياس أداء الشركات أحد العناصر الأساسية لنظام الرقابة الإدارية ، وأكثر مهام المحاسبة الإدارية أهمية وأكثرها صعوبة لذا فإن النظام الفعال لقياس أداء العمليات التشغيلية يجب أن يتضمن مؤشرات أساسية للأداء ، وهي مقاييس تتولي دراسة نشاط الشركة ككل من وجهة نظر الزبائن بهدف توفير تغذية عكسية لمساعدة أعضاء الشركة على تحديد القصور وفرص التحسين وتساعد مقاييس الأداء الجيدة على تطابق أهداف الوحدات الفرعية مع الأهداف الاستراتيجية للشركة ، ومن ثم يجب أن يتضمن نظام قياس الأداء كلا من مقاييس الأداء المالية وغير المالية .

إن ربط مقاييس الأداء باهتمامات الزبائن ، وإن كان يحتل الأولوية دائما في الشركات إلا أن ذلك يجب ألا يكون على حساب متطلبات أصحاب جهات أخرى لهم علاقة بالشركة مثل المستثمرين والدائنين والمقرضين والموردين ، ولذلك يجب تحديد مقاييس الأداء على أساس تحقيق أهداف الشركة ، والتي تمثل مجموعة من العناصر (الجودة ، الوقت ، تخفيض التكاليف ، خدمة العملاء) التي تؤدي في النهاية إلى استمرار الشركة في تحقيق أرباح على المدى البعيد .

أولاً : مفهوم تقويم الأداء :-

يعرف تقويم الأداء بأنه " عملية تهدف للحصول على حقيقة شيء ما ، فهي عملية منظمة تهدف إلى مدي قياس كفاءة وفعالية الأفراد في العمل ، من أجل مساعدة الإدارة على اتخاذ القرارات المختلفة التي تساعد الإدارة على تقويم الأداء " ، كما يري البعض بأنه " عبارة عن عملية ودراسة متعمقة ، الهدف منها مساعدة متخذ القرار لتحديد الاختيار أو البديل الأفضل والمناسب بين البدائل المتاحة"¹.

¹ - عبد العزيز مصطفى عبد الكريم ، دراسة الجدوى وتقييم المشروعات (الموصل: الحامد للنشر والتوزيع ، 2003م) ص 16 .

وأيضاً يعرف بأنه " فحص تحليلي شامل لطرق التشغيل المختلفة مع استخدام الموارد البشرية والمادية أحسن استخدام وبأقل تكلفة واكبر عائد مما يؤدي إلي تحقيق الأهداف المرسومة " وأيضاً يعرف بأنه " أداة تستخدم للتعرف على نشاط المشروع مستهدفاً قياس النتائج المتحققة ومقارنتها بالأهداف المخططة مسبقاً ، وأن عملية تقويم الأداء تتعلق بتقييم الأهداف المحددة ، ومدي كفاءة المشروع في استخدام موارده المتاحة استخدام أمثل ، وحتى يتم تقويم الأداء بصورة صحيحة لابد أن يتم توفير البيانات والمعلومات الكافية والدقيقة لكافة الأنشطة والجوانب المختلفة للمشروع التي يراد قياس أدائها ، ولابد أن تكون عملية تقويم الأداء واضحة ومبسطة وشاملة لكل نشاطات المشروع ."¹

ثانياً : أهمية تقويم الأداء :-

لقد حظي تقويم الأداء أهمية كبيرة في الدول المتقدمة ، لما يليه من دور في الاستخدام الأمثل للموارد والتوزيع الأمثل للموارد المتاحة ، وتظهر أهمية تقويم الأداء في المفاضلة بين عدة مشروعات مقترحة ووصولاً الي اختيار البديل أو المشروع الأمثل والذي يتضمن تحقيق الأهداف المحددة ، وهذا التقويم يتطلب أموالاً ضخماً ، لذلك عندما يتخذ قرار معيناً لابد أن يراعي عملية التكلفة ، لذلك لابد أن يستند القرار على دراسة عملية تشمل كافة المشروعات المقترحة ، ومن كافة الزوايا سواء كانت مالية أو اقتصادية أو فنية ، حتي يمكن الوصول إلي قرار سليم سواء استثماري أو خلافة ، وتعتبر عملية تقويم الأداء ذات أهمية بالغة للعديد من الأطراف التي تتأثر بهذا الأداء سواء كانت أطراف داخل المنشأة أو خارجها ، وتكون عملية تقويم الأداء ذات أبعاد مختلفة بعضها مالي والآخر غير مالي ، وبعضها يرتبط بالأجل القصير وبعضها يرتبط بالأجل الطويل، وتتباين هذه الأبعاد بتباين أهمية تقويم أداء المنشأة بالنسبة لكل طرف من الأطراف التي تتأثر بهذا الأداء على النحو التالي:²

1. بالنسبة لإدارة المنشأة : يوضح تقويم الأداء مدي سير المنشأة في الاتجاه الصحيح نحو النمو والتطور ، كما أن مقاييس الأداء تفيد الإدارة في رقابة وإعادة توجيه الأقسام والإدارات خاصة في الأجل القصير ، كما أن تقويم الأداء يساعد على اتخاذ القرارات التي تحقق الأهداف من خلال توجيه نشاطهم نحو المجالات التي ستخضع للقياس والحكم .

1 - حمزة محمد الزبيدي ، التحليل المالي وتقويم الأداء والتنبؤ بالفشل (عمان : مؤسسة الوراق ، 2000 م) ص 69.

2 - خالد عبد المنعم زكي وسمية أمين على ، المراجعة الإدارية وتقويم الأداء (القاهرة : مركز جامعة القاهرة للتعليم المفتوح ، 2014م) ص 96.

2. بالنسبة للعاملين في المستويات الإدارية المختلفة : تعتبر نتائج تقييم الأداء على أساس تحديد الحافز سواء كان إيجابياً أو سلبياً ، وعلى أساس هذه النتائج يتعرف كل مسئول على أدائه ومدي تنطابقه مع الخطط والبرامج مما يحفز على تنمية الرقابة الذاتية لديه.

3. بالنسبة للأطراف الخارجية من مستثمرين وعملاء وأجهزة حكومية : تتمثل عملية تقييم أداء المنشأة مطلباً هاماً لأنها توضح لهم مدي مناسبة العائد المحقق ، وترشدهم في مجال قياس قيمة المنشأة ومدي تقدمها بما يرشد قراراتهم في التعامل معها ، ويعطي صورة عن مدي كفاءتها وفعاليتها في تحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية التي تدخل في نطاق مسئوليتها ، ويعتمد تقييم الأداء على مقارنة نتائج التنفيذ الفعلي بعضها البعض ، ويتم هذا النوع من التقييم على أساس المقارنة الزمنية أو المكانية بهدف اكتشاف الانحرافات وتحليلها .

مما سبق تلاحظ الباحثة أن عملية تقييم الأداء تسعى للوصول إلي نتيجة لخدمة عدد من الأطراف منها إدارة المنشأة حيث يوضح لها مدي سير العمل واستمراره في الأجل الطويل أما بالنسبة للعاملين يعمل تقييم الأداء على تنمية الرقابة الذاتية لكافة العاملين ، أما بالنسبة للأطراف الخارجية من مستثمرين وعملاء وحدات حكومية تساهم عملية التقييم في اتخاذ قراراتهم من خلال العائد الذي تم تحقيقه .

يساعد تقييم الأداء على الآتي :-

1. توجيه العاملين في أدائهم لأعمالهم .
2. توجيه إشراف الإدارة العليا .
3. توضيح سير العمليات الإنتاجية للمنشأة وتذليل الصعوبات التي تعترضها .
4. تحقيق التنسيق بين كافة أوجه نشاطات المنشأة وكافة الإدارات والمستويات .

ثالثاً : أهداف عملية تقييم الأداء :

إن الهدف الرئيسي من عملية التقييم هو تحسين الأداء وتطويره ، و أن التحقق من عملية التقييم هدفها الرئيسي من خلال تحقيق مجموعة من الأهداف الفرعية :

- 1- التزويد بالمعلومات : إن عملية تقييم الأداء تزود الإدارة بالمعلومات الموضوعية عن النتائج التي تحققها الإدارة التنفيذية ، وتزويدها بالمعلومات الضرورية لوضع السياسات المستقبلية المتعلقة بالتدريب والترقية وغيرها .

2- ترشيد عملية التخطيط : ويتم ذلك من خلال تزويد عملية التخطيط والجهات القائمة عليها بالبيانات المتعلقة بنتائج التنفيذ ومستوي كفاءة التنفيذ ،ومعوقات عملية التنفيذ وسبل علاجها على نحو يضمن تطوير وتحسين مستوى أداء الوظيفة التخطيطية نفسها.

3- ترشيد القرارات الإدارية : ويتم ذلك من خلال الآتي :

أ. إن عملية التقويم توفر للإدارة البيانات اللازمة التي تمكنها من تنفيذ النشاط خطوة بخطوة ،على نحو يكفل تصحيح مسار النشاط في الوقت المناسب.

ب. ضمان حسن استخدام وإدارة الموارد البشرية والمادية وبحث الأسباب التي أدت إلي مظاهر الهدر والإسراف في الموارد.

ج. إلغاء التحيز والمحسوبيات عند اتخاذ القرارات الإدارية ، وتجنب التأثير السلبي الناتج عن ذلك ، والذي يخلق نوعاً من علاقات التوتر بين الرؤساء والمرؤوسين ويتم تحقيق ذلك من خلال الاعتماد على معايير تقييم موضوعية

د. تشجيع تقويم الأداء الداخلي : إن عملية التقويم التي تقوم بها هيئات الرقابة الخارجية لها دوراً كبيراً في تشجيع إدارة المنشآت على ممارسة تقويم الأداء الذاتي أو الداخلي وتساعد الموظفين في إدراك نقاط القوة والضعف لديهم وكيفية تحسين مستوى الأداء العام للمنشأة التي يعملون فيها.

هـ. بيان الأهمية الاقتصادية : إن عملية التقويم تساعد في معرفة أهمية النشاط أو القطاع موضوع التقييم ، وتبين مدى مساهمة هذا القطاع في تحقيق أهداف التنمية على الصعيد الوطني.

و. إرساء مبدأ المساءلة : إن عملية تقويم الأداء المالي والإداري تعد الأساس الذي ينبنى عليه مبدأ المساءلة ، واعتبار أن هنالك علاقة قوية بين المساءلة والفساد الإداري ، ففي الحالات التي يغيب فيها نظام المساءلة تشجع على حدوث الفساد الإداري .

رابعاً: مقومات الأداء الجيد :-

يقصد بمقومات الأداء الجيد مجموعة من الخصائص والمتطلبات التي يلزم توفرها للحكم على مدى جودة وكفاءة أداء المنظمة وهذه المقومات هي :-

1- الإدارة الاستراتيجية : هي ذلك الأسلوب الذي من خلاله تقوم الإدارة العليا ببناء استراتيجيات المنظمة لتحديد التوجيهات طويلة الأجل ، وتحقيق الأداء من خلال التصميم الجيد لكيفية التنفيذ المناسب والتقييم المستمر للاستراتيجيات الموضوعية .

2- الشفافية : هي الحق في الوصول للمعلومات ،ومعرفة أليات اتخاذ القرار المؤسسي وحق الشفافية مطلب ضروري لوضع معايير أخلاقية وميثاق عمل مؤسسي لما تؤدي إليه من الثقة والمساعدة في اكتشاف الأخطاء.

3- إقرار مبدأ المساءلة الفعالة : وممارسته فعلياً من الإدارات كمبدأ مكمل لتقييم الأداء ، فالموظف الذي يعطي مسؤوليات وصلاحيات أداء وظيفة محددة يكون مسؤولاً عن أداء المهام ، فعند استخدام المساءلة كألية لتقييم الأداء يكون التركيز على كل من مستوي الأداء الذي تحققه ومدي فعالية نظام المساءلة الذي تم إتباعه في ظل توفر عناصر تطبيق المساءلة الفعالة .

4- تطوير النظم المحاسبية : إذ أن وجود نظام محاسبي سليم ومتطور يمكن من الحصول على البيانات المالية والمحاسبية السليمة التي تعتبر إحدى مرتكزات رقابة الأداء ، كما أنه يساهم في بيان مدي تقيد الأجهزة الحكومية بالقواعد التشريعية المطبقة ، ويسهل عمليات التدقيق والرقابة التي تمارسها الجهات المختصة ، هذا إلي جانب استخدام هذه النظم في إعداد الموازنات الخاصة بتلك الأجهزة لتزويد متخذي القرار بالبيانات والمعلومات اللازمة للحكم على كفاءة استخدام الموارد المادية والبشرية المتاحة لتحقيق الأهداف .

خامساً : خصائص عملية تقويم الأداء : ¹

تختلف عملية تقويم الأداء من مؤسسة لأخرى ، ومن قسم لآخر ويرتبط تقويم الأداء بالمؤسسات المتنوعة بوحدها وأقسامها والأفراد الذي يعملون فيها ، وإن عملية تقويم الأداء تتصف بالخصائص والسمات الآتية :

1. إن عملية تقويم الأداء وظيفة من وظائف الإدارة وليست وظيفة بذاتها ، مما يعني أنها يمكن مباشرتها بصفة متفردة بذاتها ويترتب على كونها وظيفة أنها ليست سلطة قائمة بذاتها بمعنى أنها لا تمتلك التنفيذ ، وإنما تستهدف القيام على ما يجري في المجال الإداري بقصد التأكد من أنه يسير وفقاً لمرسوم .

2. تتعلق عملية تقويم الأداء بالمستقبل ، فهي لا توجد إلا إذا وجد نشاط تراقبه .

3. إن عملية تقويم الأداء عملية دائمة ومستمرة ومتحركة ، يقصد بها الوقوف على مدي ارتقاء أداء الوحدة الاقتصادية على مدار الفترات الزمنية المختلفة.

¹ - أحمد محمد موسي ، مؤشرات تقييم الأداء في قطاع الأعمال (القاهرة : دار النهضة العربية ، 1972م) ص 39.

4. إن عملية تقييم الأداء عملية شاملة ، ويعني الشمول عرض اقتصادها على نشاط دون آخر واقتصادها على مرحلة دون أخرى.

5. إن عملية تقييم الأداء تعبر عن فكرة نسبية أو مقارنة وتعني نسبة عملية تقييم الأداء أنها لا تخرج عن كونها أسلوب لتقدير موقف يتم دراسته بهدف معين ، فتقويم أي نشاط يسعى للتعرف على مدى تحقيق هذا النشاط للهدف أو الأهداف التي نشأ من أجلها.

ومن الضروري توفير شروط معينة على عملية تقييم الأداء وأهمها:

أ- أن تكون عملية التقييم موضع اهتمام الإدارة العليا بالمنظمة وأن تكون مقتتعة بفائدتها.

ب- أن توضع تعليمات واضحة ومفصلة وتوزع على العاملين بالمنشأة.

ج- أن تكون عملية التقييم مفهومة للعاملين على مختلف مستوياتهم .

د- أن تكون هنالك معايير ثابتة على كيفية القيام بعملية التقييم.

هـ- أن يدرب المشرفين على كيفية القيام بعملية التقييم.

و- أن تستخدم قوائم خاصة كتقويم كفاءة الأفراد بحيث يراعي في تصميمها وإعدادها الدقة والتنسيق واحتوائها على معلومات كافية لتقدير كفاءة الفرد.

ز- المعرفة التامة بمتطلبات المنشأة من تنفيذ وتشغيل .

ح- تحديد العمليات التي سوف تقوم بها المنشأة والطاقة الإنتاجية لها .

ي- قابلية قياس تكاليف المنشأة لأنها أساس التقييم .

ط- قياس مخرجات المنشأة من السلع والخدمات التي يقدمها بوحدات نقدية.

سادساً :خطوات تقييم الأداء :-

يمكن تلخيص عملية تقييم الأداء المالي بالخطوات الآتية :-

1. جمع المعلومات الضرورية :تعد المعلومات موردا من الموارد الأساسية في عملية التسيير بمختلف مستوياته ،فلا يمكن أن يوجد تخطيط دون معلومات ، ولا يمكن أن يكون اتخاذ القرار دون توفر معلومات ولا يمكن أن تكون رقابة دون معلومات.

2. قياس الأداء الفعلي : هي المرحلة الثانية من عملية التقييم ،من خلالها تتمكن المنشأة من قياس كفاءتها وفعاليتها والعقبة التي يمكن مواجهتها في هذه المرحلة هي كماهي المعايير والمؤشرات التي يتم اللجوء إليها .

3. مقارنة الأداء الفعلي بمستويات الأداء المرغوب : بعد أن تكون المؤسسة قد انتهت من مرحلة قياس الأداء الفعلي تشرع في المرحلة الموالية والمتمثلة مقارنة أدائها المحقق بالأداء المرغوب.
4. الحصول على مجموعة القوائم المالية السنوية حيث إن خطوات الأداء المالي وإعداد الموازنات والقوائم المالية والتقارير السنوية المتعلقة بأداء الشركات خلال فترة زمنية معينة .
5. دراسة الانحراف وإصدار الحكم :إن عملية المقارنة تفصح عن ثلاث نقاط هي : انحراف موجب ،سليبي انحراف معدوم ،فالأول في صالح المنشأة كارتفاع الأرباح ، ارتفاع حصة السوق انخفاض التكاليف أما الانحراف الثاني فهو ضد المنشأة ،أما الانحراف الثالث فليس له تأثير على نتائج المنشأة وفي الحقيقة الأمر عملية التحليل تمكن المؤسسة من معرفة مصدر أدائها هو أداء داخلي أو خارجي.
6. احتساب مقاييس مختلفة لتقييم الأداء مثل نسب الربحية والسيولة والرفع المالي وتتم بإعداد واختيار الأدوات المالية التي تستخدم في عملية تقييم الأداء المالي .
7. دراسة وتقييم النسب ، وبعد استخراج النتائج يتم معرفة الانحرافات والفروقات ومواطن الضعف بالأداء المالي الفعلي من خلال مقارنته بالأداء المتوقع أو مقارنته بأداء الشركات التي تعمل في نفس القطاع .
8. وضع التوصيات الملائمة معتمدين على عملية تقييم الأداء المالي من خلال النسب ،بعد معرفة أسباب هذه الفروق وأثرها على الشركات للتعامل معها ومعالجتها.
- سابعاً : أسس وعناصر تقويم الأداء:**
- من أهم الأسس التي يعتمد عليها في تقويم أداء المشروعات هي :
- أ- لابد أن تقوم عملية تقويم الأداء على إيجاد نوع من التوافق بين المعايير التي تتضمنها تلك العملية وبين أهداف المشروعات المقترحة.
- ب- لا بد ان تتضمن عملية تقويم الأداء تحقيق مستوي معين من التوافق بين هدف المشروع وخطة التنمية القومية حتى لا يتم التعارض بينها .
- ج- حتي يتم نجاح عملية تقويم الأداء لابد من توافر المعلومات والبيانات الدقيقة التي تساعد في تحقيق الأهداف .

عناصر تقويم الأداء :-

تأتي أهمية التقويم من الحكم على مدي كفاءة الأداء في المنشأة ، ومدي قدرة الإدارة بمختلف مستوياتها في استخدام الموارد المتاحة للاستخدام الأمثل للموارد ، وذلك باكتشاف أي انحرافات أو فروق بين ما هو مخطط مسبقاً وما هو منفذ فعلاً ، سواء كانت انحرافات موجبة أو سالبة أي التعرف على مناطق القوة والضعف ، والعمل على معالجتها أو تقليلها بقدر المستطاع مما يحقق تقليل التكاليف ورفع الكفاءة مما يؤدي إلي تحقيق الأرباح وهو أحد أهداف المنشأة .

وتتمثل عناصر تقويم الأداء في ثلاثة عناصر أساسية هي :-¹

(1) الفعالية :- يقصد بها فحص مدي تحقيق النتائج أو الأهداف المرجوة ، ويتم ذلك بمراقبة تقويم الأداء والاستخدام الأمثل وتحقيق الأهداف .

(2) الكفاءة : يقصد بها فحص العلاقات بين المخرجات من السلع والموارد التي استخدمت من أجل إنتاجها ، وتحديد مدي الانتفاع من الموارد المستخدمة سواء كانت بشرية أو مادية .

(3) الاقتصاد : يقصد به استخدام الموارد بأقل تكلفة ممكنة مع الأخذ في الاعتبار الجودة المناسبة أي بمعنى لا تكون تقفل التكلفة على حساب الجودة .

المبادئ العلمية لتقويم الأداء :

- هنالك مجموعة من المبادئ لتقويم الأداء يجب مراعاتها عند التقييم سواء كان على مستوى المنشأة أو الوحدة أو القطاع القومي بغض النظر عن نوع النشاط وتتمثل هذه المبادئ في الاتي :-
- 1- لشمول : يجب أن تكون عملية تقويم الأداء شاملة لكافة أنشطة المنشأة وكافة مستويات النشاطات ، ويجب أن لا تنحصر في نشاط معين ، وتشمل جميع جوانب الأداء المختلفة سواء كانت اقتصادية أو اجتماعية أو إدارية أو فنية .
 - 2- المرونة والوضوح : يجب أن تكون عملية تقويم الأداء مستقرة لفترات طويلة حتي يتم تقويم الأداء ، ويجب أن تكون واضحة ومرنة مع كافة ظروف وحالات المنشأة ، ومواكبة التطورات العلمية والاكتشافات الحديثة .
 - 3- الدورية : يجب أن تتسم عملية تقويم الأداء بصورة دورية ومنتظمة وقصيرة ، حتى يتم معالجة الانحرافات في وقت مبكر حتى لا تحدث خسائر كبيرة للمنشأة

¹ - تاج الدين محمد فيروز ، تقويم الأداء في القطاع الاقتصادي (الخرطوم : جي تاون ، 2001م) ص ص 29-30.

- 4- أن تؤدي عملية تقييم مراجعة الأداء إلى تحقيق أهداف المنشأة بأقل تكلفة وأكبر عائد ممكن .
- 5- أن يتم مقارنة العائد بالتكلفة مع أن يكون العائد من تقييم الأداء أكبر من تكلفته مع مراعاة التكلفة والنفع.

6- أن تتبنى عملية تقييم الأداء على أسس موضوعية في كافة المقاييس والمفاهيم.

ثامناً: اتجاهات تقييم الأداء :

وهناك اتجاهين لتقييم أداء المنظمات :

1) الاتجاه التقليدي (المحاسبي) لتقييم الأداء :

يرى العديد من الباحثين أن النموذج المحاسبي يتمتع بمزايا عديدة منها أن يتوافق مع المبادئ المحاسبية وسهول الاستخدام ، وهذا النوع من التحليل يستخدم في القوائم المالية التي يتم إعدادها على مدار الزمن أو مقارنتها مع منافسيها ، وأنه من الصعب الاعتماد على هذا النموذج في حالة تقييم أداء المنظمة من وجهة نظر تعظيم ثروة الملاك ، فمقاييس الأداء المحاسبية لا تعني وجود قيمة للمالكين ، وذلك بعدم وجود علاقة مؤكدة بين هذه المقاييس وبين تقييم الأداء في السوق المالية¹.

2) الاتجاه الحديث لتقييم الاقتصادي:

ظهرت الحاجة إلى استخدام مقاييس أداء جديدة لتقدم معلومات مباشرة حول كيفية قيام المنظمة بالمساهمة في تعظيم الثروة للمالكين ، حيث يبنى الدخل الاقتصادي على فرضية أساسية للنظرية المالية ، مفادها أن المستثمر الرشيد يقوم بتقييم سهم الشركة التي يريد الاستثمار فيها بناءً على التدفقات النقدية المستقبلية التي يمكن أن يحصل عليها من السهم.²

الأمر الذي أدى إلى الاهتمام بالقيمة الاقتصادية المضافة وتعتمد مراحل قياس أداء المؤسسات غير الهادفة إلى الربح إلى مدخلين هما :-

أ. المدخل التنظيمي : ينصب الاهتمام هنا على الوحدات التنظيمية والإدارية ، كما تحديدها في البناء التنظيمي ، وطبقاً لكيفية أدائها لنشاطها ، وأسلوب إعداد تقاريرها وإظهار نتائج نشاطها ، وينظر إلى التنظيم على أنه مجموعة من الأقسام والدوائر التي يتم فحصها وقياس أدائها يعني التقييم لأداء التنظيم ككل .

1 - علاء فرحان طالب ، الحوكمة المؤسسية والأداء المالي والإستراتيجي (عمان: دار صفاء ، 2011م) ص 70.

2 - محمد حكمت ، الإدارة المالية الحديثة والمتقدمة (عمان: زمزم ناشر ونوزعون ، 2015م) ص 50.

ب- المدخل الوظيفي : يهتم بدراسة وفحص الأنشطة الرئيسية في المؤسسة ووظائفها وتتبع هذه الوظيفة من كيفية أدائها هو الأساس في تقييم كفاءة كل مؤسسة ويعتبر التأكد من فعالية الأداء ويعني تقييمياً لأداء المنشأة ككل .

تاسعاً: المشكلات التي تواجه عملية تقويم الأداء :-

عند القيام بعملية تقويم الأداء يقابل القائم بالعملية عدة مشكلات وصعوبات نتيجة نقص بعض البيانات والمعلومات اللازمة للإجراء عملية التقويم ، وتتمثل أهم هذه المشكلات فيما يلي :-
قصور نظم المعلومات في بعض المنشآت : يعتبر وجود نظام متكامل للمعلومات الفنية والاقتصادية والمالية والإدارية إحدى الركائز التي تقوم عليها عملية تقويم الأداء ، ففي بعض الشركات لا يوجد لديها نظام للمعلومات ، وترجع قصور مشكلة نظم المعلومات في بعض المنشآت إلي ما يلي :¹

أ- ضعف الرقابة الداخلية ، وخصوصاً ما يتعلق بعمليات الشراء والتخزين والإنتاج والتحصيل ومراقبة العاملين .

ب- قصور نظم التكاليف المطبقة وعدم تكاملها ، بالإضافة إلي عدم تطبيق نظرية القياس الحدي للتكاليف الفعلية .

ج- عدم وجود نظام للمحاسبة الإدارية في معظم المنشآت ، إما بسبب حداثتها أو لعدم الإيمان بجودها .

د- صعوبة قياس وتحديد بعض معايير الاداء في بعض الأنشطة الاقتصادية.

خلاصة البحث :

تناولت الباحثة في هذا البحث مفهوم وأهمية وأهداف تقويم الأداء و الأطراف التي تخدمها عملية تقويم الأداء ، مقومات وخصائص تقويم الأداء ،خطوات واسس تقويم الأداء ، وعناصر التقويم والمبادئ العلمية للتقويم والاتجاهات التقليدية (المحاسبية) والاتجاه الحديث لتقويم الأداء والمشكلات التي تواجه نظم المعلومات في بعض المنشآت.

¹ - بسيوني محمد البرادعي ، تنمية مهارات المديرين في تقييم أداء العاملين (القاهرة : إيتراك للنشر والتوزيع ،2008) ص 40.

المبحث الثالث

معايير ومؤشرات تقويم الأداء

تمهيد:

المعايير والمؤشرات من أهم أدوات تقويم الأداء والمستخدمة في عمليات المقارنة مع الأداء الفعلي لتحديد مستوى كفاءة الأداء ، وهناك عدد من المعايير التي تم وضعها من قبل كثير من الباحثين والمحليين المالين والتي يمكن استخدامها في عملية تقويم الأداء وتمثل النسب المالية ، ونسب النشاط ، ونسب السيولة ولهذه المؤشرات والمعايير شروطها التي يجب موافقتها لطبيعة عمل المنشأة وملائمتها للأداء المراد قياسه .

أولاً : مفهوم معايير تقويم الأداء :-

عرفت معايير تقويم الأداء بأنها " أدوات قياس ذات مواصفات محددة ، تتطوي على التنفيذ وتتعلم بالمستقبل ولا تخرج عن كونها مؤشرات للحكم على كفاية نتائج التنفيذ لأوجه النشاط بالوحدة الاقتصادية لأنها أساس مقارنة الأداء الفعلي بالمخطط " .¹

وكذلك عرفت بأنها " أدوات كمية هي التي توفر مؤشر أداء المنشأة بناءً على العمليات المحددة والنشاط والمهام حسب المخرجات المتوقعة منها " .²

وأيضاً عرف المعيار بأنه " عبارة عن قيمة أو صفة متميزة تستخدم لقياس المنهج أو الخاصية من حيث الكم والكيف والنوع والتكلفة لتنفيذ الأهداف والبرامج المنشودة خلال فترة زمنية " .

ثانياً : أنواع المعايير :-

هنالك عدة معايير أساسية تستخدم لقياس وتقويم الأداء وتتمثل فيما يلي:-

(1) المعايير الاجتماعية: حيث أن كل وظيفة أو نشاط لابد أن يكون لها أثر واضح على المجتمع الذي يؤدي فيه هذه الوظيفة أو النشاط ومن أهم المعايير الاجتماعية ما يلي :

أ- ما إذا كانت التقارير المالية يتم التقرير عنها وفقاً لسياسة الإفصاح .

ب- ما إذا كان يتوافر في التجهيزات المتعلقة بالإنتاج درجة أمان مناسبة من المخاطر .

ج- ما إذا كانت سياسات الأجور بالشركة تتسم بالاعتدال .

د- ما إذا كانت سياسات التوظيف التي تتبناها الإدارة تتسم بالعدالة .

1 - أسامة الحارس ، المحاسبة الإدارية (عمان: دار الحامد للنشر ، 2004م) ص 428.

2 - شريف مازون ، مؤشرات الأداء الأساسية (القاهرة : المنظمة العربية للتنمية الإدارية ، 2005م) ص 85.

(2) المعايير الاقتصادية : ومن أمثلة المعايير الاقتصادية ما يلي :¹

أ- ما إذا كانت عوامل النشاط تستخدم استخداماً اقتصادياً ولا يوجد بها إسراف أو مبالغة .

ب- ما إذا كانت الأنظمة الموضوعة تتسم بالمرونة أم أنها ليست مرنة مما يؤدي الى تعقيد العمل.

ج- ما إذا كانت الشركة قادرة على مواجهة شدة المنافسة ولديها القدرة على البقاء في دنيا الأعمال.

(3) المعايير القانونية : تتمثل في القوانين والتعليمات التي تصدرها الهيئة والمنظمات الحكومية

والإطار الذي يجب أن تعمل في حدوده جميع الوحدات الاقتصادية ، مما يعني أنه يجب أن تتمشي

سياسات وخطط الشركات مع تلك القوانين ومن أمثلة المعايير القانونية ما يلي :-

أ- قوانين العمل والعاملين .

ب- توزيعات الأرباح في الشركات المختلفة .

ج- الالتزام بسياسات التسعير .

د- الالتزام بالإجراءات واللوائح الداخلية للشركة وغيرها.

(4) معايير تتعلق بالمهارة الإدارية : هي المعايير التي تستخدم للتأكد من مدي التوافق للسياسات

والإجراءات المنفذة مع التخطيط المستهدف مثل ما يأتي:

أ- ما إذا كان الإنتاج الفعلي يتطابق مع خطط الإنتاج المحددة مقدماً من حيث الجودة والكمية

والتكاليف .

ب- ما إذا كانت سياسات الشراء والتخزين التي تتبعها الإدارة تتسم بالكفاءة والفعالية

وأيضاً يمكن التمييز بين نوعين من المعايير هما :²

1. المعايير المثالية : هي المعايير التي تفترض الظروف المثالية للإنتاج عند أقصى كفاءة للتشغيل

بدون أعطال ، أو توقف لألات ، أو أخطاء من العاملين كما تستدعي جهداً مميزاً من العمال الذي

يمكن التوصل إليه باستخدام العمال المهرة ذو الكفاءة العالية والعاملين بجهدهم المميز طيلة الوقت

، ولا شك أن هذه الافتراضات مثالية نظرية غير قابلة للتحقيق في معظم الأحيان ، ومن هنا فإن

المعايير المثالية قد تؤدي إلي مشاكل سلوكية لدي العاملين وتولد شعوراً بالإحباط لعدم التمكن من

الوصول إليها في معظم الأحيان وتجاهلها وتطبيقها من قبل العاملين .

¹ - خالد عبد المنعم زكي وسمية أمين على ، المراجعة الإدارية وتقييم الأداء (القاهرة : مركز جامعة القاهرة للتعليم المفتوح ، 2014) ص 102 .

² - أبوبكر عثمان محمد ، أثر فاعلية الرقابة المالية على تقييم الأداء المالي للبنوك التجارية السودانية ، أطروحة دكتوراة (شندي: جامعة شندي ، كلية الدراسات العليا والبحث العلمي، 2016م) ص 121 .

2. **المعايير العادية الطبيعية :** هي معايير ممكنة وقابلة للتحقيق ، تأخذ الظروف المتوقعة للتشغيل ، وتسمح بالضياح الطبيعي ، وتتخذ هذه المعايير عادة كأساس للحوافز التشجيعية والمكافآت للعاملين بعد استشاراتهم بوضعها .

3. **المعايير التاريخية :** تستمد هذه المعايير من أداء المؤسسة أو البنك في الماضي اذا تمكن المحلل المالي فيها من حساب المؤشرات المالية من القوائم المالية للسنوات السابقة ، لغرض الرقابة الأداء من قبل الإدارة العليا والمالية والكشف عن مواطن الضعف والقوة لكي تتم معالجتها .

4. **المعايير القطاعية :** هي معايير للأداء مستمدة من القطاع المصرفي الذي ينتمي إليه البنك ، وهي تشير إلى معدل أداء مجموعة من البنوك في القطاع.

5. **المعايير المستهدفة :** هي معايير تعمل إدارة البنك على بلوغها من خلال استراتيجياتها وسياساتها وخططها وموازناتها ، ويعني الابتعاد عنها أو عدم تحقيقها انحرافاً عن الأداء المطلوب ، ولابد من تشخيص مسبباته ومعالجتها ، وقد تستمد المعايير المستهدفة من معايير الأداء القطاعي¹.

6. **المعايير المطلقة :** تعبر المعايير المطلقة عن المعايير السائدة المتعارف عليها في حقل التحليل المالي ، التي يمكن إستخدامها بغض النظر عن نوع المؤسسة ونوع الصناعة والظروف السائدة ، قد يعكس بعضها تقاليد أو تشريعات سائدة ، وبعضها ناشئ عن معايير دولية يتم إعدادها وتنتشر تدريجياً وتقاس بها النسبة ذات العلاقة في منشأة معينة مثل نسب السيولة.

وترجع الأهمية الأساسية للمعايير لأنها:

أ- توفر وسيلة موثوق بها لتقييم الأداء لقطاع الأعمال .

ب- تعمل على تحسين التخطيط الاستراتيجي وتوفر تقييماً لنقاط القوة والضعف للمنشأة ،

ج- تحدد أهداف الأداء التي تعبر نقطة تحدي (مثالية) وتحفز على الأداء الأفضل .

ثالثاً : مواصفات معايير الأداء :-

لابد أن تتصف معايير الأداء بعدة مواصفات تتمثل في الآتي :-²

1 - زاهر صبحي بشناق ، تقييم الأداء المالي للبنوك الإسلامية والتقليدية باستخدام المؤشرات المالية (غزة : رسالة ماجستير غير منشورة ، الجامعة الإسلامية ، كلية التجارة ، 2011م) ص ص 31-32.

2 - محمد صالح الحناوي و نهال فريد مصطفى ، الإدارة المالية والتحليل المالي للمشروعات الأعمال (القاهرة : المكتب الجامعي الحديث ، 2008م) ص 85.

1. أن تتبع المعايير من فهم عميق للمشكلات محل الدراسة وأن تكون بسيطة قدر المستطاع وواضحة وقابلة للقياس .
 2. أن تكون المعايير عملية قابلة للتطبيق من حيث توفير جميع البيانات ، وأن تجمع بين الكفاءة والفعالية وكفاءة استخدام الموارد وإنجاز النتائج المرغوبة .
 3. أن تكون على درجة عالية من قياس المستويات المتعددة ، وتكون متسلسلة وقليلة العدد حتي يتمكن متخذ القرار من متابعتها باستمرار .
 4. أن يتم مشاركة جميع المستويات الإدارية في إعداد المعايير والمؤشرات حتي يتم تسهيل وتقبل وتفهم الجميع ، ويستطيعوا تنفيذه بسهولة ، ولابد من الاعتماد على ذو الخبرة والكفاءة من هذه المعايير .
 5. الاعتماد على البيئة الداخلية والخارجية المحيطة بالمنظمة في التوصل إلي معايير الأداء التي تعكس رسالة ورؤية المنشأة والأهداف العامة التي تسعى لتحقيقها ، بمعنى أن لا تعتمد على المعايير الجاهزة ، بل يجب أن تخرج المعايير من داخل المنشأة لتعكس الواقع والظروف والملازمات الخاصة بها .
 6. أن يكون المعيار مقياساً صادقاً لمدي فعالية استخدام موارد الوحدة الاقتصادية .
 7. أن يكون المعيار حساساً للتغير في الأداء بحيث يعكس مدي قوة واتجاه هذا التغير ، ويجب أن تتوفر فيه خاصية التحفيز الي تغير مستوي الأداء .
 8. عند وضع معايير الأداء لا بد من فحص وتحليل البيانات المحاسبية لاستبعاد وتأثير العوامل التي تخرج عن نطاق سير الوحدات الاقتصادية .
 9. أن يسمح للمعيار بمقارنة أداء الوحدة الاقتصادية حالياً بأدائها في فترات سابقة وكذلك مقارنة الأداء بأداء وحدات أخرى .
- رابعاً : مؤشرات تقويم الأداء :-

يعتبر قياس الأداء في المنشآت الحديثة جزء لا يتجزأ من النجاح الإداري والتقني خلال قياس مؤشرات الأداء والتعرف على مدي نجاح تحقيق الأهداف .

ويعتبر مؤشر تقييم الأداء عاملاً مساعداً في مقدار التقدم المتحقق نحو تحقيق أهداف المنشأة ، وهي مقاييس مالية تستخدم للمساعدة في التأكد من أن المنشأة نجحت في تحقيق أهدافها ، وتعتبر مؤشرات الأداء هي إحدى تقنيات قياس نجاح أداء المنظمات المستخدمة مع برامج الجودة وتطوير

المنشأة ، ويتم تحديد مؤشرات الأداء بناءً على معايير تحددها طبيعة مهام ونشاطات المنشأة سواء كانت خدمية أو زراعية .

خامساً : أنواع مؤشرات تقييم الأداء :

1- المؤشرات الشخصية والموضوعية : هي المؤشرات التي ترتبط أو ترجع إلى تصورات وتقييمات الأفراد الذين هم في علاقة مع المنشأة ، أما المؤشرات الموضوعية هي التي يمكن أن تولد تناقض لدي الأطراف المعنية ، أي أنها تؤدي إلى نفس النتيجة مهما كان المقيم ومثال ذلك مؤشرات الإنتاجية وعدد حوادث العمل داخل المنشأة.¹

2- المؤشرات النوعية : وهي المؤشرات التي يصعب قياسها في أغلب الحالات ومن أمثلتها رضا العاملين عن ظروف العمل ، القدرة على الاتصال ، ورضا العملاء عن خدمات المنشأة .

3- المؤشرات الكمية : تعتبر من المؤشرات المستنتجة من تحليل القوائم المالية ومن أهم الأدوات المستخدمة في تقييم الأداء وعند دراستها لابد من مراعاة الجوانب الآتية :

أ. أن تعطي المؤشرات المالية مدلولاً منطقياً في تفسيرها وتطبيقها .

ب. أن لا يتم الاعتماد على مؤشر واحد في تقييم الأداء مهما تكن أطراف ذلك المؤشر

ج. أهمية وجود ارتباط بين الهدف من التقييم والمؤشرات المالية المستخدمة فمقارنة أي رقم بغيره من القوائم المالية تعد نسبة ليس لها معني ولكن مهارة المقوم أو المحلل تظهر في اختبار المؤشرات الأكثر ملائمة وتعبيراً لأغراض التقييم .

د. أن المؤشرات المالية في حد ذاتها ليست ذات فائدة كبيرة ما لم تكن مقرونة بمعايير أو نسب معيارية .

4- مؤشرات الأداء المالي المبنية على الربح المحاسبي : تعد مؤشرات الربحية من أهم المؤشرات التي يعتمد عليها المحللون الماليون ومستخدمي القوائم المالية في تقييم أداء المنشأة ، وتسعي الوحدات الاقتصادية في ضوء تحقيق أعلى معدل ممكن لهذه المؤشرات في ضوء تحقيق الأهداف الأخرى مثل السيولة وغيرها .²

¹ - محمد فرح عبد الحليم ، التمويل والإدارة المالية (ب م : ب ن ، 2003م) ص 36.

² - عبدالعزيز عبدالرحيم على سليمان ، التمويل والإدارة المالية في منشآت الأعمال (ب م : ب ن ، 2004م) ص 71.

إلا أن الاعتماد على هذه المؤشرات على الأرباح المحاسبية المعدة وفقاً لأساس الاستحقاق فقط ، يجعل النظام المحاسبي وما يقدمه من معلومات للمستخدمين وأن هنالك العديد من الانتقادات وأوجه القصور يتم توجيهها إلي الأرباح المعدة وفقاً للأساس الاستحقاق المحاسبي . ونتيجة لزيادة اهتمام إدارة المنشأة بتقييم الأداء فقد شاع استخدام مقاييس الأداء المبنية على الربح المحاسبي وتشمل المقاييس التالية :¹

1. هامش مجمل الربح :

هو نسبة مجمل الربح إلي صافي المبيعات ، وكلما زادت هذه النسبة مقارنة بالمنافسين ، فإن ذلك يعني كفاءة عمليات التشغيل وذلك لان نسبة تكلفة المبيعات إلي صافي المبيعات أقل من المنافسين.

$$\text{هامش مجمل الربح} = \frac{\text{مجمّل الربح}}{\text{صافي المبيعات}}$$

2. هامش صافي الدخل :

هو نسبة صافي الدخل إلي المبيعات ، وتبين هذه نسبة قدرة الشركة على تحقيق ربح نتيجة للمبيعات وأن هامش مجمل الدخل قد يكون مرتفعاً ، بينما هامش صافي الدخل منخفضاً ، وذلك لان المبيعات لا تشمل التكاليف الإضافية من تكلفة التسويق والمصاريف الإدارية وفوائد القروض ، وفي هذه الحالة يكون مؤشراً على نجاح المنشأة في الأنشطة الأساسية ، بينما فشل المنشأة في النواحي الأخرى بمعنى وجود تكلفة إضافية محملة على مصاريف المنشأة ولا علاقة له بتكلفة المنتج الأساسية ، ويتم حساب هامش صافي الدخل كما يلي :-

$$\text{هامش صافي الدخل} = \frac{\text{صافي الدخل}}{\text{صافي المبيعات}}$$

3. معدل العائد على الأصول :

هو نسبة صافي الدخل إلي إجمالي الأصول (أي مجموع الأصول المتداولة الثابتة) يمكن استخدام إجمالي الأصول أو متوسط إجمالي الأصول .

$$\text{معدل إجمالي الأصول} = \frac{\text{صافي الدخل}}{\text{متوسط إجمالي الأصول}}$$

¹ - محمد الفيومي محمد وآخرون ، المحاسبة الإدارية الاستراتيجية (القاهرة : المكتب الجامعي الحديث ، 2004 م) ص 71.

وهذا المعدل يقيس قدرة المنشأة على استثمار الأصول التي يمتلكها من معدات ومباني وأراضي ومخزون ، فإن مقارنة هذه النسبة بين شركتين يعملان في مجالين مختلفين لا يعطينا مؤشر عن فشل أو نجاح الشركة ، ولكن يمكننا من مقارنة قيمة هذا المؤشر لنفس المؤشر عاماً بعد عام أو تقارن بالشركات المماثلة من حيث طبيعة النشاط لنفس العام .

1) مؤشرات الأداء المالي المبنية على التدفق النقدي :

نتيجة للقصور في القوائم المالية التقليدية (قائمة المركز المالي وقائمة الدخل) نشأت الحاجة إلي سد القصور في هذه القوائم ، ولتحقيق أهداف المحاسبة المالية التي حددها مجلس معايير المحاسبة المالية (FASB) ، كما أن اتباع الأساس النقدي يؤدي إلي تجنب المشاكل المحاسبية الناتجة عن تطبيق قواعد الاستحقاق وتعد معلومات التدفقات النقدية الخاصة بالشركة مؤشراً جيداً وملائماً بمفردها أو مصاحبة لغيرها من المعلومات المالية الأخرى ، وتساعد الدائنين والمستثمرين على تقييم تلك المنشأة وتحليل درجة الخطر الخاصة بها ، وذلك بجانب تمكنهم من التنبؤ بالمدفوعات المتوقع سدادها.

عند تحديد المؤشرات المناسبة للحكم على الأداء ويفضل أن تكون قليلة العدد ولكن ذات دلالة أهمية أن تتوفر فيها شروط منها ما يلي :¹ - أ- أن تتوفر للمقياس القدرة على وصف العوامل المتشابكة التي تتداخل معاً لتشكيل المقياس النهائي.

ب- أن يتم اختيار مؤشرات الأداء على أساس التفهم السليم والتحديد الواضح لأهداف ووظائف الوحدة الاقتصادية .

نماذج قياس الأداء المالي :-

استخدمت عدة نماذج لتقييم أداء المصارف التجارية لكونها عملية شاملة تستفيد منها إدارة المصارف وجميع الجهات المراقبة وجميع الجهات المراقبة منها :-

القوائم المستعملة في تقييم الأداء :-

إن وسائل التحليل التي يعتمد عليها البنك المركزي في عملية تقييم الأداء ،الميزانية وجدول حسابات النتائج (قائمة الدخل) ويمكن توضيح عناصرها كالآتي:-²

1 - محمد صالح الحناوي ، مرجع سابق ، ص ص 58- 59.

2 - عادل عشي ،الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية ،قياس وتقييم (سكرة :جامعة محمد خيضر،مذكرة ماجستير غير منشورة ،2002م) ص24.

أ) **الميزانية** :تقدم ميزانية البنك معلومات مقارنة لما يمتلكه البنك من أصول ،والمبالغ التي يكون مديناً بها وحقوق الملكية وذلك في تاريخ معين ،ويسمح التحليل الشامل للمركز المالي للبنك لكل من المحليين والمديرين بالتعرف علي مدي مقارنة المركز المالي للبنك والمكانة التي يحتلها وفقاً لما هو مقدر له ،وكذلك مقارنة بالبنوك الأخرى المماثلة بالإضافة إلي تمكين الإدارة من تقييم التأثير المحتمل للأحداث الخارجية (مثل تغير أسعار الفائدة ،التغيرات في السياسات المنظمة لعمل البنك ،دخول منافس جديد ،تطوير خدمات مصرفية جديدة).

ب- **جدول حسابات النتائج** :تمكن قائمة الدخل للبنوك التجارية الطبيعة المالية لأعمال هذه البنوك ،فمعظم مصادر الأموال تأتي من الودائع والاقتراض ويسدد البنك مقابل ذلك فوائد ، كما يوجه البنك معظم استخدامات أمواله نحو الإقراض والاستثمارات في الأوراق المالية ويحصل مقابل ذلك على إيرادات الفوائد ،وعلى هذا فإن الفوائد المحصلة عن القروض واستثمارات الأوراق المالية هي التي تحقق أكبر قدر من العوائد .¹

ج- **نموذج القيمة المضافة** : مفهوم القيمة المضافة :مع التطور الذي شهدته النشاط المصرفي أصبح نموذج العائد على الحقوق الملكية لا يفي بغرض كثير من البنوك خاصة الأمريكية ،حيث ظهرت مفاهيم جديدة تعالج نقاط ضعف التي ارتبطت بطرق التقييم التقليدية منها نموذج القيمة الاقتصادية المضافة ،وهي النتيجة الاقتصادية التي حققتها المؤسسة بعد دفع مجموع الأعباء على الأموال المستثمرة ،ويمكن الحصول على القيمة المضافة من جهتين إما عن طريق الفرق النتيجة الصافية للعمليات بعد الضريبة وتكاليف الأموال المستثمرة أو عن طريق الفرق بين المردودية للأموال المستثمرة .²

مفهوم نموذج Camel : يتمثل هذا النموذج في مجموعة من المؤشرات التي يتم من خلالها تحليل الوضعية المالية لأي مصرف ومعرفة درجة تصنيفه ، وتعتبر هذه الطريقة إحدى الوسائل الرقابية المباشرة التي تتم عن طريق التفتيش الميداني ،حيث عملت السلطات الرقابية في أمريكا على الأخذ بمعيار Camel والاعتماد عليه في اتخاذ القرارات من خلال ستة مؤشرات تتمثل أساساً في العناصر التالية :-

1 -طارق عبدالعال حماد ،تقييم أداء البنوك التجارية "تحليل العائد والمخاطر (الإسكندرية: الدار الجامعية للنشر ،2001م) ص69.

2 - محمد جموعي قرشي ،تقييم أداء المؤسسات المصرفية (الجزائر:مجلة الباحث ورقلة ، العدد 3 ، 2004م) ص90.

معانيها	الكلمات
Capital Adequacy	كفاية رأس المال
Asset Quality	جودة الأصول
Management Quality	جودة الإدارة
Earning Management	إدارة الربحية
Lidity Position	درجة السيولة
Sensitivity to Market Risk	الحساسية اتجاه مخاطر السوق

المصدر: اعتماد شوقي بورقبة ، طريقة Camel في تقييم البنوك الإسلامية (سطيف :جامعة العلوم الاقتصادية ،د.ت) ص 3.

سادساً : التحليل بالنسب (المؤشرات) المالية :-

إن التحليل المالي بالنسب لم ينتشر انتشارا واسعا الا بعد الكساد الكبير الذي اجتاح العالم في نهايات العقد الثاني من القرن العشرين ، ومن ذلك التاريخ والتحليل المالي بالنسب أصبح هو الأداة الرئيسية الموجودة بين أيدي المحللين الماليين والتي تستخدم إلى جانب الادوات الأخرى في فهم أرقام القوائم المالية وبالتالي قياس وتقييم الأداء المالي للمنشأة واتخاذ قرار التمويل أو الاستثمار المناسب ، وهناك عدد من المزايا تمتع بها هذه الأداة مقارنة مع غيرها من الأدوات وهي :-¹

أ- سهولة احتساب النسب المالية .

ب- المظهر الكمي للنسب والذي يمكن تفسيره واستعماله في المقارنة .

ج- مساعدتها في الكشف عن المعلومات التي لا تكشفها القوائم المالية.

النسب المالية :

تعرف النسب المالية بأنها "علاقة تربط بين بندين أو أكثر من بنود القوائم المالية ، وقد تتواجد البنود التي تدخل في اشتقاق النسب المالية القائمة على المالية نفسها ، كما تتواجد هذه البنود على قائمتين ماليتين".

¹ - محمد شيخ وأخرون دور النسب المالية في تقييم أداء المشروع الاقتصادي ، دراسة تطبيقية على الشركة العربية السورية للصناعات الإلكترونية (جامعة تشرين : مجلة جامعة تشرين للدراسات والبحوث العلمية ، العدد الثاني ، 2007م) ص ص 131-132.

كما تعرف أيضاً بأنها " ايجاد علاقة حسابية نقدية بين متغيرين إحداهما بسيط والآخر مقام ، يمثل كل منها فقرة أو مجموعة من الحسابات الختامية (قائمة المركز المالي وقائمة الدخل) فالأرقام التي ترد في الحسابات الختامية قد لا تعني شيئاً ، ولا تفصح بوضوح عن الوضع المالي وشكل الأداة في منشأة الأعمال ، مما يستدعي ربطها بعضها البعض بشكل نسبي للحصول على نتائج ذات مضمون محدد يفيد في عملية تقييم الاداء.

وعرفت أيضاً " هي دراسة علاقة بين متغيرين احدهما يمثل البسط والآخر يمثل مقام ، أي دراسة علاقة بين قيمة عنصر وعنصر آخر في القوائم المالية بهدف إخفاء دلالات ذات مغزي على البيانات المالية الواردة بهذه القوائم وتفسيرها بشكل جيد للحصول على نتائج محددة ، تساعد على تقييم أداء الشركة واتخاذ القرارات الإدارية".¹

أهمية النسب المالية :

تهتم غالبية المنشآت والإدارات ومكاتب الاستشارات والمحاسبون بالنسب المالية باعتبارها إحدى أدوات قياس الأداء وتتلخص أهمية النسب المالية في الآتي :²

- أ. تحديد مدي قدرة المنشأة على مواجهة الالتزامات الجارية .
- ب. قياس درجة نمو المنشأة والكشف عن مواطن القوة والضعف .
- ج. توفير البيانات والمعلومات اللازمة لاتخاذ القرارات ورسم السياسات وإعداد الموازنات التقليدية.
- د. قياس الفعالية الكلية للمنشأة ومستوي أدائها .
- هـ. قياس الفعالية التي تحصل عليها المنشأة باستغلالها لمختلف موجوداتها لتحقيق الربحية .

تتفاوت أهمية النسب المالية من وجهة نظر مستخدمي البيانات المالية وذلك وفق الغرض من استخدام هذه النسب ، وتم تقسيم الأهمية من وجهة نظر المستخدمين إلى الآتي :

- و. الأهمية النسبية من وجهة نظر المقرضين : حيث أن هؤلاء المستخدمين يهتمون بثلاث أنواع من النسب المالية وهي بالترتيب نسب النشاط ، ثم نسب السيولة ثم نسب الربحية .
- ز. الأهمية النسبية المالية من وجهة نظر المستثمرين : حيث أن هؤلاء المستخدمين يقدمون الأهمية القصوى لنسب الربحية على حساب غيرها ثم نسب النشاط ثم نسب السيولة .

1 - محمود عبدالحليم الخلايلة ، التحليل المالي بإستخدام البيانات المحاسبية (عمان : مطابع الدستور التجارية ، 2004م) ص 234.

2 - مجيد محمود جعفر ، تقويم الأداء في الوحدات الإقتصادية بإستخدام النسب المالية (عمان : دار المناهج للنشر والتوزيع ، 2010م) ص 67.

أهداف النسب المالية : 1

- أ- فهم البيانات الواردة في القوائم المالية وذلك لمساعدة الإدارة في اتخاذ القرارات.
- ب- تخفيض الحجم الكبير من البيانات المالية إلي عدد قليل ومفيد من المؤشرات المالية ذات المدلول الواضح.

عيوب النسب المالية : 2

- يوجد بعض القصور في النسب المالية يمكن أن تفقد هذه النسب قوتها في التحليل أهمها :
 - أ. إن النسب المالية تعتمد على مدي سلامة الأرقام الواردة في القوائم المالية والتقارير المالية .
 - ب- صعوبة تحديد الأسس التي يتم عليها مقارنة النسب المالية .
 - ج- اختلاف التعريفات الخاصة ببنود قائمة المركز المالي وقائمة الدخل من منشأة لأخرى ، مما يجعل تفسيرات النسب في كثير من الحالات غير واضحة.

الأطراف المستفيدة من التحليل المالي:

هنالك أطراف عديدة يمكن أن تستفيد من التحليل المالي ويمكن تقسيمها إلي :-

1) إدارة المنشأة : وهي تستخدم التحليل المالي في مجالات :

أ- قياس مدي نجاح الإدارة .

ب- تقييم أداء الأقسام والإدارات الداخلية .

ج- ترشيد القرارات .

د- التخطيط الجيد للمستقبل .

2) ملاك المنشأة والمستثمرون المحتملون :حيث يهتم الملاك بالتأكد من :-

أ- مدي سلامة المركز المالي للمنشأة في الأجل القصير والطويل.

ب- تعاظم العائد على الأموال المستثمرة .

ج- كفاءة إدارة المنشأة وصحة تصرفاتها.

3) دائنو المنشأة والبنوك : حيث يهتم هؤلاء أساساً بالهيكل الخاص بالسيولة بالمنشأة وتشكيلة رأس

المال المملوكة والمقترضة أو ما يعرف بهيكل رأس المال وذلك للتأكد من :

أ- سلامة المركز المالي في الأجل القصير والطويل .

1 - محمد عطية مطر ، الإتجاهات الحديثة في التحليل المالي والإئتمان (عمان : دار وائل للنشر والتوزيع ، 2006م) ص 176.

2 - أيمن الشنطي وآخرون ، مقدمة في الإدارة والتحليل المالي (عمان : دار البداية ناشرون وموزعون ، 2010م) ص 90.

- ب- التطورات المتوقعة لنشاط المنشأة في المستقبل .
- ج- القدرة على الوفاء بالالتزامات في مواعيدها المقررة .
- 4) الأجهزة الحكومية : حيث تهتم أساساً بالتأكيد من :
- أ- قوة المنشأة وقدرتها على الاستمرار باعتبارها وحدة في البناء الاقتصادي.
- ب- قدرة المنشأة على الوفاء بالتزاماتها تجاه الدولة .
- ج- المحافظة على أموال الغير تجاه المنشأة .

سابعاً: المؤشرات المالية (النسب) :

تعد النسب المالية محاولة جادة لإيجاد العلاقة بين البسط والمقام بين كل بند من بنود قائمة المركز المالي أو قائمة الدخل أو الأثنين معاً ، الأمر الذي يساعد مختلف الأطراف على الفهم الأفضل لحقيقة الأداء المالي للشركة.

ومن النسب المالية المستخدمة في التحليل المالي هي :- ¹

1) مؤشرات السيولة :

تعرف السيولة بأنها قدرة المنشأة على سداد التزاماتها قصيرة الأجل ويمكن قياسها بعدد من النسب منها :-

أ- **نسبة التداول** : تستخدم نسبة التداول لتحديد المدي الذي يمكن فيه تغطية الالتزامات قصيرة الأجل بواسطة الأصول التي يمكن تحويلها إلى نقدية في مواعيد تتفق مع تواريخ استحقاق هذه الالتزامات أو تقيس إلى أي مدي يمكن ان تنخفض قمة الأصول المتداولة عند تحويلها إلى نقدية وذلك قبل أن تصبح المنشأة غير قادرة على سداد التزاماتها المتداولة .

$$\text{نسبة التداول} = \frac{\text{الأصول المتداولة}}{\text{الالتزامات المتداولة}}$$

وتتضمن الأصول المتداولة النقدية والذمم والاستثمارات قصيرة الأجل والمخزون أما الالتزامات المتداولة تتضمن عادة حسابات الموردين وأوراق الدفع قصيرة الأجل والمستحقات الجارية للقروض طويلة الأجل والمصروفات المستحقة .

ب- **نسبة السيولة السريعة** : السيولة لا تعني فقط تحويل الأصل إلى نقد وإنما تحويله إلى نقد دون خسارة ، لان السيولة ينبغي أن ترتبط بالربحية ، وتقاس سيولة الشركة بمدي قدرتها على تسديد

¹ - خالد وهيب الراوي ، التحليل المالي للقوائم المالية والإفصاح المحاسبي (عمان : دار المسيرة للنشر والتوزيع ، 2000 م) ص 243.

التزاماتها القصيرة الأجل في الوقت المناسب، والملاءمة المالية للمؤسسة في الأمد القصير تبين مدى تغطية الخصوم المتداولة بالأصول المتداولة، ويمكن لهذه المؤسسة تحويل هذه الأصول إلى نقد في فترة زمنية مساوية لاستحقاق الخصوم المتداولة، وأن عدم توفر السيولة الكافية يعني احتمال الخطر التمويلي وبالتالي تدهور ترتيبها الائتماني، مثل السيولة النقدية، و نسبة السيولة القانونية .

$$\text{نسبة السيولة السريعة} = \frac{\text{الأصول المتداولة} - \text{المخزون} - \text{المصروفات المقدمة}}{\text{الالتزامات المتداولة}}$$

ج- نسبة السيولة النقدية : وتعتبر هذه النسبة من أكثر نسب السيولة تحفظاً وتستخدم في حالة ما إذا كانت الذمم أيضاً بطيئة الحركة وتحتاج لفترة تزيد عن السنة لتحصيلها وتحسب نسبة السيولة النقدية بالمعادلة :

$$\text{نسبة السيولة السريعة} = \frac{\text{النقدية} + \text{الاستثمارات قصيرة الأجل}}{\text{الالتزامات المتداولة}}$$

(2) مؤشرات النشاط :-

ربحية المنشأة تتوقف على كفاءتها في إدارة أصولها ،ويؤثر دوران الأصول بصفة مباشرة على الدورة التشغيلية ،ويقصد بالدورة التشغيلية للمشروع الوقت اللازم لتحويل النقدية إلى بضاعة ثم إلى نقدية مرة أخرى ويسمي هذا الوقت بدورة التشغيل في الاستدلال على :

أثر النشاط على سيولة المشروع : إن الفترة اللازمة لتحويل المخزون وحسابات المدينين إلى نقدية ،تؤثر بصفة مباشرة على موقف النقدية المتاحة للمنشأة .

أثر النشاط على ربحية المشروع : إن الفترة اللازمة لتحويل النقدية إلى بضاعة (مشتريات) ثم إلى نقدية مرة أخرى (تخزين وتحصيل) تؤثر على الربحية الإجمالية للمشروع ويمكن توضيح ذلك بالمعادلة الآتية :

$$\text{إجمالي ربح المشروع المحقق عن الفترة} =$$

$$(\text{الربح المحقق في كل دورة تشغيلية} \times \text{عدد الدورات التشغيلية خلال الفترة})$$

غالباً ما يثار مثال تاجر الذهب وتاجر البقالة لتوضيح أهمية الدورة التشغيلية ،فالربح الذي يحققه تاجر الذهب على قطع البيع هو 300جنيه مثلاً ،بينما يحقق تاجر البقالة ربحاً قدرة جنيهات واحداً على القطعة ،وبينما يبيع تاجر الذهب 5 مرات (قطع) خلال الفترة فيحقق بذلك ربحاً إجمالياً =

$$1500 = 5 \times 300 \text{ جنيه}$$

فإن تاجر البقالة يبيع 2000 مرة (أي 2000 قطعة) وبذلك يحقق ربحاً قدرة =
 $2000 \times 1 = 2000$ جنيه

هو ما يزيد على ربح تاجر الذهب ، ويرجع ذلك لكثرة مرات المبيعات (الدورات التشغيلية) أي ما يسمى بمعدل دوران رأس المال بالنسبة لتاجر البقالة.

(3) مؤشرات الحماية : 1-

تهدف هذه النسب إلي تحليل هيكل رأس المال ، ودراسة العلاقة بين مصادر التمويل المختلفة والأموال المستثمرة في المشروع وتشتمل هذه النسب على : -

1. نسبة الديون إلي إجمالي الأصول (نسبة المديونية) : هذه النسبة تعطي للدائنين فكرة عن قدرة المنشأة على تحمل خسارة دون التعرض لحقوقهم ، وكلما انخفضت هذه النسبة كلما زادت "منطقة الأمان" بالنسبة للدائنين وتحسب كالآتي :-

$$\text{نسبة الديون إلي إجمالي الأصول} = \frac{\text{مجموع الديون (الالتزامات)}}{\text{إجمالي الأصول}}$$

وتأخذ هذه النسب أشكالاً أخرى مثل :

$$\text{نسبة المديونية} = \frac{\text{مجموع الديون}}{\text{حقوق الملكية}}$$

وكلما انخفضت هذه النسبة كلما زاد اطمئنان الدائنين إلي قدرة المنشأة على تغطية أموالهم فيها . وقد تأخذ هذه النسبة شكلاً عكسياً مثل :

$$\text{نسبة المديونية} = \frac{\text{حقوق المساهمين}}{\text{حقوق المساهمين + الالتزامات}}$$

وكلما ارتفعت هذه النسبة كلما زاد اطمئنان الدائنين إلي موقفهم المالي في المنشأة .

2. عدد مرات تغطية الفوائد : يقصد بهذا المؤشر التعرف على إمكانية الشركة في سداد تكلفة قروضها من إيراداتها السنوية ، ويقاس مدي إمكانية تغطية الفوائد وليس القرض نفسه وبحسب هذا المؤشر كالآتي :-

$$\text{عدد مرات تغطية الفوائد} = \frac{\text{الصافي الربح قبل الضرائب وقبل خصم فوائد القروض}}{\text{فوائد القروض والديون}}$$

1 - جمال الدين محمد وآخرون ، الإدارة المالية ، مدخل إتخاذ القرارات (الإسكندرية: المكتب العربي الحديث للنشر ، 2007م) ص 49.

وكلما زادت قيمة هذا المؤشر كلما زاد اطمئنان الدائنين على قدرة المنشأة على دفع الفواتير المستحقة لهم .

3. القيمة الدفترية للسهم : من أكثر المقاييس شيوعاً في الحياة العملية هو حساب القيمة الدفترية للسهم وتعتبر عن ما يخص السهم العادي من أصول المنشأة كما هي مثبتة في الدفاتر ، وتحسب القيمة الدفترية كالآتي :-

$$\text{القيمة الدفترية للسهم العادي} = \frac{\text{حقوق أصحاب الأسهم العادية}}{\text{مجموع الأسهم العادية المتداول}}$$

تناولت الباحثة في هذا المبحث مفهوم معايير مؤشرات الأداء المالي والمعايير الاجتماعية ،الاقتصادية والقانونية ومعايير تتعلق بالمهارة الإدارية والمعايير التاريخية والقطاعية والمستهدفة والمطلقة ومواصفات معايير الأداء وأنواع مؤشرات الأداء المالي منها الشخصية والموضوعية والنوعية الكمية ومؤشرات الأداء المالي المبنية على الربح المحاسبي والمؤشرات المبنية على التدفق النقدي والنسب المالية مفهومها وأهميتها وأهداف النسب المالية وعيوبها والأطراف المستفيدة من التحليل المالي .

المبحث الأول

نشأة وتطور المحاسبة

تمهيد:

المحاسبة تهتم بدراسة الأنشطة الاقتصادية سواء كانت تجارية أم صناعية أو مالية ، ولكي تسيير هذه المنشآت أنشطتها تحتاج إلي موارد مالية وبشرية ، ويتطلب الأمر أن يتم تخصيصها على استخداماتها البديلة بطريقة فعالة تحقق العائد الأفضل على الأموال المستثمرة ، وحتى يتم تخصيصها على أساس رشيد يجد متخذ القرار نفسه بحاجة إلي معلومات مالية وغير مالية ، تعطي معلومات عن الموارد الاقتصادية المتاحة وعن المخرجات أو النتائج المتوقعة تحقيقها ، وتحتاج الأطراف الداخلية مثل إدارة المنشأة والموظفين أو خارجها كالمساهمين والمستثمرين والمقرضين والموردين إلي معلومات متنوعة عن أنشطتها حتى تتمكن هذه الأطراف من تقييم أداء المنشأة قبل اتخاذ القرارات التي تعبر عن مصالحهم.

أولاً : نشأة وتطور المحاسبة :-

نشأت المحاسبة ونمت مع زيادة الحاجة لها ، وتطورت خلال السنوات العديدة عبر عصور مختلفة ، فالمحاسبة علم من العلوم الاجتماعية ظهرت لسد الحاجة المتنامية الناتجة عن التجمعات الإنسانية والعلاقات التي تنظم الفرد في المجتمع ¹.

ولما ظهرت النقود وأختفي نظام المقايضة وتعددت المبادلات التجارية وظهرت الحاجة إلي مسك الدفاتر ليسجل فيها قيمة السلع المتبادلة بدلاً عن تسجيل كمياتها ، ثم ظهر التعامل بالأجل في الحياة التجارية ، فأصبحت الحاجة ملحة للمحاسبة ووجد التاجر نفسه مضطراً إلي تسجيل المعاملات التي تتم بينه وبين الغير ².

ونلاحظ أن ظهور المحاسبة بدأ منذ فجر التاريخ ، وأخذت تتطور ووفق التطورات التجارية ، في حينما ظهر أول كتاب في المحاسبة على يد عالم الرياضيات الإيطالي لوفيا باشيلو عام (1494م) وضع فيه أساس المحاسبة العلمية ، وبين أنه علم له قواعده ومبادئه ، وبين طريقة تسجيل العمليات التجارية وتصنيفها وتلخيصها واستخراج نتائجها وبيان المركز المالي للمشروع ، وأخذ علم المحاسبة

1 - كمال الدين مصطفى ومحمد رشيد ، مبادئ المحاسبة المالية (القاهرة : دار المعرفة الجامعية ، 2000 م) ص 5.

2 - كمال نجاتي ، أصول المحاسبة في المشروعات الفردية (القاهرة : مكتبة الطليعة للنشر ، 1979م) ص 13.

بعد ذلك يتطور بشكل سريع حيث كتب العالم الإنجليزي (هيو ولد كاسل) في عام (1543م) كتاباً آخر في مسك الدفاتر ، وفي العام 1581م أسس أول معهد في مدينة البندقية بإيطاليا .¹

وخلال القرنين السابع عشر والثامن عشر ، نتج عن الثورة الصناعية تطور كبير في الحياة الاقتصادية ونمو المشروعات التجارية وظهور شركات الأشخاص بقصد الحصول على الأموال ، وترتب على نمو الصناعة وكثرت الاختراعات التي تلت الصناعة حتى عصرنا الحاضر وظهور الشركات العملاقة من صناعية وتجارية ومالية فتطورت المحاسبة نظرياً وعملياً لمسايرة التطورات الاقتصادية الكبيرة التي شقت طريقها ، فتعددت فروع المحاسبة ووسائلها وطرقها أغنت النظرية المحاسبية بالمفاهيم والفروض والمبادئ ثم تطورت إلى علم له مفاهيمه وقواعده وفروعه.²

نتيجة للمعلومات المتزايدة للمعلومات المالية وبعد ظهور العديد من المشروعات كبيرة الحجم والمؤسسات ، كل ذلك ساهم في تطور العملية المحاسبية ومن العوامل التي ساعدت على هذا التطور مايلي :-³

1. الثورة الصناعية : حصلت الثورة الصناعية في بريطانيا من منتصف القرن الثامن حتى أواسط القرن التاسع ، حيث تغيرت طريقة إنتاج السلع من الطريقة اليدوية إلى نظام التصنيع ، وأثرت الثورة الصناعية على المحاسبة بسبب حاجة مديري المصانع إلى تكلفة إنتاج سلعهم .
2. ظهور الشركات المساهمة : لقد خلقت الثورة الصناعية طلباً كبيراً بالنسبة للأموال اللازمة كرأس مال من أجل بناء المصانع وشراء المعدات والآلات ، الأمر الذي أدى إلى حاجة ماسة إلى رأس مال كبير لإقامة مثل هذه المشروعات الضخمة وظهور الشركات المساهمة ، حيث لا يستطيع فرداً أو عدة أفراد تأمين هذه المبالغ .
3. فصل ملكية المشروع عن إدارته : إن ضخامة حجم المشروعات التجارية أدى إلى زيادة وتعقيد عملياتها المالية والاقتصادية ، الأمر الذي أدى إلى إعداد التقارير المالية المفصلة عن أوجه نشاط المشروع وبيان أثار هذه العمليات على قائمة المركز المالي (الميزانية) وقائمة الدخل (نتيجة الأعمال

1- خالد أمين عبد الله وحزمة بشير أبو عاصي ، أساسيات المحاسبة وطرقها (عمان : دار وائل للطباعة والنشر ، 2001م) ص ص 3،4.

2 - جبريل كحالة وآخرون ، المحاسبة المالية (عمان : دار زهران للنشر والتوزيع ، 1997م) ص 19.

3 - نعيم دهمش وآخرون ، مبادئ المحاسبة ، الدورة المحاسبية (عمان : دار وائل للنشر ، 2004م) ص ص 8،9.

ثانياً : مفهوم المحاسبة :-

يطلق معظم الباحثين على المحاسبة لغة الأعمال (Business Language) لأنها التي تختص بتجميع البيانات الاقتصادية عن المنشأة بقصد توفير تقارير مالية تقدم للمستفيدين من خدماتها من أطراف داخلية أو خارجية المعلومات التي تلزم لاتخاذ القرارات المالية في المجالات المختلفة.¹ لقد وردت كلمة حساب في القرآن الكريم لتعبر عن مواضع متنوعة فتارة تعبر عن قياس أعمال العباد مثل قوله تعالى: (ونضع الموازين القسط ليوم القيامة، فلا تظلم نفس شيئاً وإن كان مثقال حبة من خردل أتينا بها وكفي بنا حاسبين) (أ) (سورة الأنبياء ، آية 47).

وتارة أخرى لتعبر عن القيم المادية والمعنوية في قوله تعالى: (والله يرزق من يشاء بغير حساب) (ب) (سورة البقرة ، آية 212) .

ومن ذلك يبدو أن الإسلام سبق ما يدعيه علماء العصر الحديث أنهم أئمة علم المحاسبة . وعلى الرغم من التاريخ العريق لعلم المحاسبة فإن الجدل لازال قائماً حول تعريف شامل لكافة جوانب المحاسبة ، فقد ظلت حتى وقت قريب تعرف بأنها المبادئ المتعلقة بتسجيل وتبويب وتلخيص البيانات واستخراج نتائج أعمال المنشأة وتصوير المركز المالي لها.

لقد تم تعريف المحاسبة ابتداءً بأنها هي (ما يقوم به المحاسب بعمله) ولكن هذا المفهوم أو التعريف البسيط تطور لاحقاً لتعرف المحاسبة بأنها هي (ما يجب أن يقوم المحاسب بعمله) ومن هذا التعريف الأخير، أي أن المحاسبة هي ما يجب أن يقوم به المحاسب برز التعريف الذي أصدره المعهد الأمريكي للمحاسبين القانونيين والذي يقول: بان المحاسبة هي (صناعة أو مهارة التسجيل والتبويب وتلخيص البيانات الخاصة بالعمليات المالية والأحداث في جزء منها على الأقل ،ومن ثم ترجمة هذه النتائج للجهات المختصة).²

المحاسبة من حيث طبيعتها تعرف بأنها علماً اجتماعياً نما وتطور عبر التاريخ معتمداً على فروع المعرفة الأخرى فاخذ منها أكثر مما أعطاه.³

كذلك عرفت المحاسبة بأنها نشاط خدمي يقوم على التسجيل تبويباً وتلخيصاً وتحليلاً للعمليات والفعاليات الاقتصادية ذات القيم المالية سواء التاريخية أو التنبؤية استناداً إلى فروض ومبادئ محاسبية لتزويد المستخدمين أصحاب المصالح بقوائم مالية ذات عرض عام إضافة إلى معلومات خاصة لمستخدمين معينين.⁴

1 - محمد مطر ،مبادئ المحاسبة المالية (عمان : دار وائل للنشر والتوزيع ، 2010م) ص 25.

2-محمد الأمين تاج الأصفياء ،نظرية المحاسبة ، (السودان: دار جامعة الجزيرة للطباعة والنشر ، 2011م) ص4

3- محمد عطية مطر وآخرون ،نظرية المحاسبة واقتصاد المعلومات، (عمان : دار حنين للنشر والتوزيع، 1996م) ص 17

4- رضوان حلوه حنان، تطور الفكر المحاسبي، مرجع سابق، ص206

تعتبر المحاسبة أحد أنظمة المعلومات الفرعية داخل الوحدة الاقتصادية والذي يتميز بمجموعة من الأهداف يسعى إلى تحقيقها للوفاء باحتياجات مجموعة معينة من مستخدمي المعلومات سواء داخل الوحدة الاقتصادية أو خارجها.¹

كما عرفت المحاسبة هي ذلك العلم الذي يتضمن دراسة المبادئ والأسس والمفاهيم التي يستند إليها في معالجة العمليات ذات القيم المالية في السجلات المحاسبية وذلك بتدوينها وتصنيفها ثم استخراج النتائج مع ما يؤيدها من تفسير.²

كذلك عرفت المحاسبة هي علم يشمل مجموعة القواعد والمبادئ والأسس للعمليات التجارية من حيث تسجيلها في دفتر اليومية وتصنيفها في دفتر الأستاذ وتلخيصها في كشف ميزان المراجعة واستخراج نتائجها في قوائم الحسابات الختامية وبيان المركز المالي للمشروع فيكشف الميزانية العمومية.³ أيضاً المحاسبة نظام يختص بتحليل وتسجيل وتبويب ثم تلخيص وتفسير العمليات المالية التي تحدث في الوحدة الاقتصادية وذلك بقصد تحديد نتيجة أعمال هذه الوحدة عن فترة مالية معينة وتحديد مركزها المالي في نهاية هذه الفترة.⁴

كذلك المحاسبة علم يشتمل على مجموعة من القواعد والمبادئ والأسس والنظريات التي تستخدم في تحليل وتسجيل وتبويب وتصنيف العمليات المالية من واقع مستندات مؤيدة لها وذلك بهدف التعريف في نهاية الفترة المالية على نتيجة أعمال المشروع من ربح أو خسارة ومعرفة مركزها المالي.⁵ وعرفت الباحثة المحاسبة بأنها مجموعة من المبادئ والقواعد تستخدم في تسجيل العمليات المالية بغرض معرفة نتيجة أعمال المنشأة من ربح أو خسارة من خلال إعداد مجموعة من القوائم (قائمة الدخل وقائمة المركز المالي) في نهاية السنة المالية .

ثالثاً : فروع المحاسبة :-

1. المحاسبة المالية :-

تعد المحاسبة المالية نقطة الانطلاق في علم المحاسبة وتعتبر أقدم فروع المحاسبة إذ تهتم بتحليل وتسجيل وتبويب وتصنيف العمليات المالية التي تتم في المشروع خلال فترة زمنية محددة غالباً ما تكون سنة وذلك بهدف التوصل في نهاية تلك الفترة إلى نتيجة أعمال المشروع ومما حققه المشروع من ربح أو خسارة.⁶

1 - محمد محمود عبد ربه ، المعايير المحاسبية المصرية ومشكلات التطبيق ، (الإسكندرية :الدار الجامعية، 2000م) ص 7

2 - نعيم دهمش وآخرون ،مبادئ المحاسبة، ط2 (عمان: دار وائل للنشر والتوزيع ، 2004م) ص 4

3 - خالد أمين عبد الله وحزمة بشير أبو عاصي ، أساسيات المحاسبة وطرقها ، مرجع سابق، ص 4

4 - محمد عطية مطر ، المحاسبة المالية ، ط2 (عمان: دار حنين فلاح ، 2000م) ص 20

5 - عبد الناصر إبراهيم ، أصول المحاسبة المالية ، (القاهرة :ب ن ، 1995م) ص 3

6- خالد أمين وآخرون ، أصول المحاسبة ، (عمان : مركز الكتب الأردني ، 1990م) ص 8

2. المحاسبة الإدارية:-

تلعب المحاسبة الإدارية دوراً بارزاً في توفير المعلومات اللازمة للإدارة لاتخاذ القرارات الإدارية المختلفة. فهي تعطي معلومات تفصيلية لإدارة المنشأة في الوقت الذي تريده الإدارة لاتخاذ القرارات اللازمة ويمكن أن تكون المعلومات مالية أو غير مالية. ولا تخضع معلومات المحاسبة الإدارية لأية قواعد محاسبية كما هو الحال في المحاسبة المالية التي تخضع للقواعد المحاسبية المقبولة قبلاً عاماً. وتعتمد المحاسبة الإدارية في تقديمها للمعلومات على الخبراء في مجالات المحاسبة والتسويق والتمويل والإدارة والإنتاج وغيرها. ولا يتم عادةً تدقيق هذه المعلومات المقدمة للإدارة من أية جهة خارجية محايدة.

وتجدر الإشارة إلى أن المحاسبة الإدارية تساعد المدراء وغيرهم من المسؤولين بداخل المنشأة على اتخاذ قرارات عديدة تقع ضمن مجالات التخطيط طويل الأجل والتنظيم والتوجيه وتوزيع الموارد وتقييم الانجاز والرقابة.¹

3. المحاسبة الحكومية :-

هي أحد فروع المحاسبة العامة وتستخدم لدى الحكومات للقيام بالمحاسبة على موارد واستخدامات الدولة. وتقترن المحاسبة الحكومية بالموازنة العامة للدولة وفي هذه الحالة يكون الصرف على أبواب وبنود الموازنة طبقاً لما تم تقديره في الموازنة العامة للدولة.

تم تعريف المحاسبة الحكومية بأنها فرع من فروع النظام المحاسبي العام تقوم على مجموعة من المبادئ والأسس العلمية والفنية الخاصة بتحديد وتسجيل وتبويب وتلخيص العمليات المالية المتعلقة بالنشاط الحكومي بهدف فرض الرقابة المالية والقانونية على إيرادات الدولة ونفقاتها والمساعدة في اتخاذ القرار وأعداد قوائم مالية تبين نتائج الوحدات الإدارية الحكومية والمركز النقدي للدولة في نهاية السنة المالية.²

4. محاسبة التكاليف:-

هي احد حقول المحاسبة القائمة على مجموعة من المبادئ والقواعد العلمية التي يهدف تطبيقها إلى تتبع وتسجيل وتصنيف وتلخيص وعرض وتفسير بيانات المواد والعمل وتكاليف التصنيع غير المباشرة الخاصة بالسلعة أو الخدمة .

لذلك نجد أن محاسبة التكاليف تمكننا من إيجاد تكلفة وحدة النشاط سواء كانت سلعة أو خدمة أو قسم أو طريقة... الخ فهي توفر معلومات مالية تساعد الإدارة في عملية التخطيط واتخاذ القرارات والرقابة كما تساعد في إعداد القوائم المالية.³

1 - أحمد حسن ظاهر ، المحاسبة الإدارية ، (عمان: دار وائل للطباعة والنشر، 2002م) ص3
2- عبد الرزاق قاسم الشحادة وآخرون ، المحاسبة الحكومية، (عمان : زمزم للطباعة والنشر ، 2011م) ص19
3 - عبدالحلم كراجه ، محاسبة التكاليف ، ط2(ب م: دار الأمل للنشر والتوزيع، 1998م) ص8

5. المحاسبة القومية :-

هي فرع من فروع المحاسبة الذي يهتم بقياس وتحليل وعرض الجوانب الاقتصادية للنشاط القومي بطريقة منظمة ومنطقية بحيث يمكن تقييم نتائج هذا النشاط على فترات دورية وبحيث يمكن توفير البيانات التحليلية اللازمة لإنجاز القرارات وترشيد السياسات القومية.¹

6. المحاسبة الضريبية:-

تعنى المحاسبة الضريبية بإعادة تحليل وعرض بيانات ومعلومات القوائم المالية وفقاً لإحكام القوانين الضريبية بهدف تحديد الربح الخاضع للضريبة. كذلك يبحث هذا الفرع المحاسبي في تحليل نواحي الخلاف بين المبادئ المحاسبية المتعارف عليها والقوانين والإحكام الضريبية من أجل تقريب وجهات النظر في القضايا المختلف عليها وعلى محاسب الضرائب أن يلم إلماماً كافياً بالقوانين الضريبية وبجميع التعليمات والتفسيرات الخاصة بتلك القوانين محاسبياً وضريبياً، إضافة إلى متابعته المستمرة للتعديلات في هذه القوانين ورصد أثارها على الأساليب المحاسبية لقياس الربح الدوري.²

رابعاً: علاقة المحاسبة بالعلوم الأخرى:-

علاقة المحاسبة بالإدارة:-

يعتبر علم الإدارة من أوثق العلوم صلة بعلم المحاسبة . فإذا كانت الإدارة تهتم بنشاط الأفراد والهيئات المختلفة وتقوم بترجمة هذا النشاط في شكل خطط وتقوم بتوجيه وتنظيم هذا النشاط وتحقيق الرقابة على تنفيذ هذه الخطط فإنها تحتاج إلى وسيلة تتأكد منها من تنفيذ الخطط التي تم أعدادها مقدماً بل وتحتاج أيضاً إلى البيانات والمعلومات التي سوف تقوم على أساسها بإعداد هذه الخطط وتصميمها والتي يتطلب فيها الدقة والموضوعية. وبالطبع فإن المحاسبة هي التي تقوم بتوفير هذه البيانات والمعلومات التي تساعد الإدارة على تخطيط الأنشطة المختلفة داخل المشروع وتحقيق الرقابة وبالتالي فإن المحاسبة هي بمثابة وسيلة إنذار مبكر لإدارة المشروع تقوم بكشف مواطن الضعف والقصور في المكان والوقت المناسب.³

علاقة المحاسبة بالاقتصاد:-

يهدف الاقتصاد كعلم إلى تحقيق الاستقلال الأمثل للموارد الاقتصادية المتاحة والتي تتصف بالندرة، ويحدد الاقتصاد أفضل السبل لتحقيق هذا الاستقلال الأمثل للموارد ،سواء في مجال تخصيص الموارد على أوجه الاستخدام أو في مجال إدارة هذه الموارد بعد تخصيصها أو في مجال توزيع الناتج من استقلال هذه الموارد. ويظهر ارتباط المحاسبة بالاقتصاد في ناحيتين الناحية الأولى أن المحاسبة تتبنى كثيراً من

1- حامد طلبية محمد أبو هبة ، أصول المحاسبة القومية ، (عمان: زمزم للطباعة والنشر والتوزيع ، 2011م) ص 16

2 -جبريل كحالة وآخرون، المحاسبة المالية، مرجع سابق، ص33

3- إسماعيل أحمد عصر، أصول المحاسبة المالية، (القاهرة: ب ن ، 2009م) ص 47، 48

المصطلحات والمفاهيم الاقتصادية وتستخدم العديد من أدوات التحليل الاقتصادي في بناء نموذج القياس المحاسبي، أما الناحية الثانية التي ترتبط فيها المحاسبة بالاقتصاد فتتخصص في قيام المحاسبة بتوفير المعلومات التي توضح الأداء الفعلي للمبادئ والمعايير الاقتصادية في التطبيق العملي ، ومن هذا الارتباط تتضح ضرورة وأهمية الارتباط بين دراسة المحاسبة والاقتصاد.¹

علاقة المحاسبة بالعلوم الهندسية :-

ترتبط المحاسبة خاصة في مجال محاسبة التكاليف والمحاسبة الإدارية بالعلوم الهندسية أن محاسبة التكاليف تهتم بتحقيق الرقابة على عناصر التكاليف ، وليس من الممكن تحقيق الرقابة على عنصر تكلفة الخامات دون الإلمام بعملية هندسة المنتج وهندسة العمليات الصناعية.

علاقة المحاسبة بالإحصاء :-

يشبه عمل المحاسب عمل الإحصائي من حيث جمع المعلومات وتسجيلها وتبويبها وتحليلها واستخراج نتائجها وعرضها ومقارنتها مع سنوات أخرى .

ويلجأ المحاسبون إلى أساليب إحصائية لمعرفة السجلات وخاصة إذا كانت البيانات كمية ومالية ومن هنا نلاحظ العلاقة بين المحاسبة والإحصاء .²

رابعاً: النظام المحاسبي:

يقصد به الهيكل أو التشكيلة أو الوحدة التي تتضمن مجموعة مترابطة من المستندات والدفاتر والسجلات والتقارير والقوائم المحاسبية ،ويمكن أن يكون هذا النظام إما بشكل اعتيادي مرئي وملمس كما هو الحال في النظام المحاسبي الذي يهيئ على الأساس اليدوي أو بشكل إلكتروني غير مرئي وغير ملموس كما هو الحال في النظام المحاسبي الآلي الإلكتروني باستخدام الحاسوب في إدخال البيانات وتشغيلها ومن ثم التقرير عنها .

ويستخدم النظام المحاسبي سواء بشكله المرئي أو غير المرئي نظام القيد المزدوج في إثبات وتسجيل العمليات والفعاليات التي يقوم بها المشروع ولذلك يمكن وصف النظام المحاسبي بأنه يضم ثلاث مراحل أساسية ،مدخلات البيانات ذات الصلة المالية ،معالجة البيانات بالتحليل والتبويب والتلخيص ومن ثم التقرير عن المعلومات عن طريق مخرجات النظام من تقارير وقوائم محاسبية .³

1- احمد محمد نور ،مبادئ المحاسبة المالية ، (الإسكندرية: الدار الجامعية ،2009م) ص 32، 33.

2- خالد أمين عيد الله وحزمة بشير أبو عاصي، أساسيات المحاسبة وطرقها ، مرجع سابق ، ص 6

3 - هادي رضا الصفار ، مبادئ المحاسبة المالية ،الأسس العلمية والعملية في القياس المحاسبي (عمان : دار الثقافة للنشر والتوزيع ،2011م) ص 85.

التعريف الشامل للنظام المحاسبي :-

النظام المحاسبي يشمل عمليات تسجيل وتبويب وتصميم المستندات والدفاتر وتحديد الإجراءات التي تتبع في جمع المعلومات المختلفة المتعلقة بالمعاملات المالية وطرق تسجيلها ووسائل الرقابة عليها وأساليب عرض نتائجها.¹

ويتألف النظام المحاسبي من مجموعه من المقومات منها :-

أ- المجموعة المستندي : وهي أدلة إثبات لحدوث العمليات المالية سواء كانت عمليات مالية داخلية بين أقسام المنشأة ، أو عمليات مالية خارجية بين المنشأة والغير مثل إيصالات تسلم النقدية وفواتير البيع للغير وكشوف الأجور والرواتب .

ب- المجموعة الدفترية : وهي الدفاتر التي يتم قيد العمليات المالية فيها من واقع المستندات المؤيدة لها ، ويتوقف عدد وأنواع الدفاتر والسجلات في كل منشأة على طبيعة عملياتها ، وتشمل المجموعة الدفترية في ظل نظام المحاسبة المالية على السجلات المحاسبية والتحليلية التالية :-

1. دفتر اليومية العامة.

2. دفتر اليومية المساعدة مثل دفتر يومية الخزينة ، دفتر يومية المشتريات الأجلة ، ودفتر يومية المصروفات النثريةالخ.

3. دفتر الأستاذ المساعد ، مثل دفتر مراقبة العملاء ، ودفتر أستاذ مراقبة الموردين ، ودفتر أستاذ مراقبة المواد.

4. دفتر الأستاذ العام وموازينة الرقابية.

5. الدفاتر التحليلية مثل دفتر المصروفات ، ودفتر تحليل ضريبة المبيعات المحصلة .

6. السجلات الرقابية مثل سجل الأصول الثابتة وسجل العهد وسجل التأمينات لدي الغير وسجل خطابات الضمان السارية .

ج- دليل الحسابات : هو عبارة عن جدول أو قائمة تضم أسماء جميع الحسابات التي وردت في العمليات المالية للمنشأة .

د- نظام الرقابة الداخلية: وهي نظم تكفل الرقابة على عمليات المنشأة بجميع جوانبها الإدارية والمالية للمحافظة على حقوق أصحاب المنشأة والمتعاملين معها .

1- سيد عطا الله السيد ، النظريات المحاسبية (عمان: دار الراجية للنشر والتوزيع ، 2009م) ص 23

هـ- المنفذون للنظام :وهم مجموعة المحاسبين الذين يتولون تنفيذ خطوات الدورة المحاسبية التي يتضمنها النظام المحاسبي في المنشأة ، ومتابعة إجراءاته الخاصة بالمحافظة على أصول المنشأة وتقييم أداء العاملين.

و- الآلات والأجهزة المساعدة: وهي من المقومات المادية في تنفيذ خطوات وإجراءات النظام المحاسبي ، حيث يتم استخدام الآلات لمعالجة البيانات المحاسبية التي انتهت أخيراً باستخدام الحاسب الإلكتروني.

خامساً : الدورة المحاسبية :-

تشتمل الدورة المحاسبية على مجموعة من الإجراءات التي تتبعها المحاسبة لغرض احتواء الأحداث والبيانات المالية التي تصل إلي النظام المحاسبي للمشروع باستخدام العناصر المكونة للنظام من دفاتر وسجلات وتقارير ،ولذلك فإن الدورة المحاسبية تتألف من مجموعة من الخطوات والإجراءات المعتمدة في إنجاز مهام وظيفة النظام المحاسبي ،ويمكن تبويب هذه الإجراءات إلي سبعة خطوات متتابعة تشمل على ما يلي :-

1. تحليل العمليات المالية.

2. التسجيل بدفتر اليومية .

3. الترحيل لدفتر الأستاذ.

4. ترصيد الحسابات .

5. إعداد ميزان المراجعة .

6. إقفال الحسابات.

7. إعداد الحسابات الختامية .

وعلى الرغم من أن القوائم المالية تعتبر الخطوة الأخيرة في الدورة المحاسبية لأنها تعتبر احد الأسس التي يتم استخدامها كمدخل لفهم الخطوات السابقة.

المعادلة المحاسبية :-

يمكن تقسيم الأحداث المحاسبية إلى قسمين: ما يملكه المشروع والتزاماته قبل الغير وتمثل الأصول الموارد التي يملكها المشروع أما الحقوق فتتمثل في الالتزامات التي على المشروع قبل الغير سواء الملاك أو الأطراف الأخرى (الدائنون) وهذه العلاقة تظهر كما يلي:-

الأصول = الحقوق وتقسم الحقوق عادةً إلى قسمين : حقوق الدائنون وحقوق الملاك.

وتظهر المعادلة المحاسبية وفقاً لهذا التقسيم كما يلي:-

الأصول = الالتزامات + حقوق الملكية . (1)

وهذه المعادلة يشار إليها بالمعادلة المحاسبية حيث مجموع الأصول يجب أن يعادل مجموع الالتزامات وحقوق الملكية. وتظهر الالتزامات قبل حقوق الملكية لأن حقوق الدائنون يجب أن تسدد أولاً قبل سداد حقوق الملاك. والمعادلة المحاسبية السابقة تنطبق على كافة أنواع المشروعات بصرف النظر عن حجم وطبيعة المشروع أو الشكل القانوني لها. (2)

الإثبات في اليومية:-

يتم تبويب وتجميع الآثار المختلفة على العناصر الأساسية في المنشأة (وهي الأصول، الالتزامات، حقوق الملكية) في الحسابات ويمثل الأستاذ العام تجميعاً لكل حسابات الأصول، الالتزامات حقوق الملكية، الإيرادات والمصروفات وتعتبر الحسابات على شكل T مناسباً لتوضيح أثر الصفقات على أحد بنود الأصول أو الالتزامات أو حقوق الملكية أو الإيرادات أو المصروفات. يستخدم دفتر اليومية أو (دفتر القيد الأولي) والشكل المبسط لدفتر اليومية، هو الإثبات التاريخي للصفقات والأحداث الأخرى معبراً عنها في صورة قيود مدينة ودائنة لحسابات معينة، حيث تعرف هذه باليومية العامة ، ويتم إدراج الجوانب المدينة أولاً ، تتبعها الجوانب الدائنة مع ترك مسافة بسيطة على أن يأتي شرح القيد بعد أسم آخر حساب دائن وقد يأخذ سطر واحد أو أكثر. ويستكمل عمود رقم صفحة الأستاذ عند ترحيل الحسابات وتأخذ اليومية العامة الشكل التالي:-³

جدول رقم (1/3) اليومية العامة

المبالغ بالدينار	مئة	له	البيان	رقم القيد	المستند	صفحة الأستاذ	التاريخ

المصدر: دونالد كيسو وجيري ويجانت ، المحاسبة المتوسطة ، (الرياض: دار المريخ للنشر، 1995م) ص 12

1- نعيم دهمش وآخرون، مبادئ المحاسبة ، مرجع سابق ، ص 51، 53
2- يونس حسن الشريف ، مبادئ المحاسبة، (بنغازي: جامعة قار يونس، 1990م) ص 9، 10
3- دونالد كيسو وجيري ويجانت ، المحاسبة المتوسطة ، (الرياض: دار المريخ للنشر، 1995م) ص 128

دفتر الأستاذ العام:-

على الرقم من كون دفتر الأستاذ العام دفترًا محاسبياً إلزامي إلا أنه شائع الاستعمال لارتباطه الوثيق في دفتر اليومية . إذ يعتبر دفتر الأستاذ العام هو الوعاء الذي من خلاله يتم تبويب العمليات المالية المحللة والمسجلة سابقاً ، إذ أن المحاسب يخصص صفحة مستقلة في هذا الدفتر لكل حساب من الحسابات الظاهرة في دفتر اليومية العامة وضمن هذه الصفحة يظهر كافة العمليات المؤثرة على هذا الحساب ويأخذ هذا الدفتر الشكل التالي :-

جدول رقم (2/3)

نموذج لصفحة دفتر الأستاذ العام

ح/.....

صفحة رقم (.....)

له					منه				
التاريخ	رقم صفحة دفتر اليومية	البيان	المبلغ		التاريخ	رقم صفحة دفتر اليومية	البيان	المبلغ	
			دينار	فلس				دينار	فلس

المصدر: عبد الناصر إبراهيم أصول المحاسبة المالية ، (القاهرة : ب ن، 1995م) ص 76

ميزان المراجعة:-

ويتم إعداد كشف ميزان المراجعة بعد الانتهاء من انجاز الحسابات في نهاية الفترة المالية، حيث يتضمن هذا الكشف مجموعة الحسابات التي يحتفظ بها النظام المحاسبي ولكافة أنواعها الحسابات الحقيقية من الأصول والالتزامات ورأس المال والحسابات الاسمية من حسابات المصروفات والإيرادات وحسابات المخزون التي تظهر في دفتر الأستاذ العام .

إعداد ميزان المراجعة:-

وهي عملية نقل كافة أرصدة الحسابات الظاهرة في سجل الأستاذ العام إلى كشف ميزان المراجعة. ويتم إعداد ميزان المراجعة أما على أساس مجاميع الحسابات ،أو على أساس الأرصدة للحسابات.

فميزان المراجعة بالمجاميع هو إدراج مجموع الجانب المدين ومجموع الجانب الدائن للحساب معاً في ميزان المراجعة ، وذلك لغرض إظهار حجم النشاط لكل نوع من الحسابات.

ميزان المراجعة بالمجاميع يظهر كما يلي:¹

جدول رقم (3/3)

ميزان المراجعة بالمجاميع للمشروع.....

للسنة المالية المنتهية في 13\12...

اسم الحساب	المبالغ بالدينار	
	مجاميع مدينة	مجاميع دائنة

المصدر: هادي رضا الصفار ، مبادئ المحاسبة المالية ، (عمان : دار الثقافة للنشر والتوزيع ، 2011م) ص 12.

ولابد من تطابق مجموع المبالغ المدينة مع الدائنة، وأيضاً تطابقها مع مجموع المبالغ في دفتر اليومية العامة للتأكد من صحة التسجيل وكذلك الترحيل في دفتر الأستاذ .

ميزان المراجعة بالأرصدة وهو كشف يبين أرصدة الحسابات المدينة والدائنة والظاهرة في دفتر الأستاذ، ولابد من تطابق الأرصدة المدينة مع الأرصدة الدائنة للتأكد من صحة الحسابات.²

ويمكن تصوير ميزان المراجعة بالأرصدة كما يلي :-³

جدول رقم (4/3)

ميزان المراجعة بالأرصدة للمشروع.....

للسنة المالية المنتهية في 31/12/....

أسم الحساب	المبالغ بالدينار	
	أرصدة مدينة	أرصدة دائنة

المصدر: هادي رضا الصفار ، مبادئ المحاسبة المالية ، (عمان : دار الثقافة للنشر والتوزيع ، 2011م)

¹- هادي رضا الصفار ، مبادئ المحاسبة المالية ، ط2(عمان : دار الثقافة للنشر والتوزيع ، 2011م) ص 94، 123

²-وليد ناجي الحياي، أصول المحاسبة المالية ، (الدنمارك : الأكاديمية العربية المفتوحة للنشر ، 2007م) ج 1 ، ص 258، 259

³- هادي رضا الصفار، مبادئ المحاسبة المالية ، مرجع سابق، ص 12

سادساً : الحسابات الختامية:-

1. حساب المتاجرة:-

هو حساب ختامي يعد في نهاية الدورة المحاسبية لاستخراج نتيجة البيع والتسويق للمنشأة ، وذلك عن طريق المقابلة بين المبيعات وتكلفة البضاعة المباعة، مما يظهر مجمل الربح التشغيلي، وذلك عندما تزيد إيرادات المبيعات على تكلفة هذه المبيعات ،أما إذا زادت تكلفة المبيعات عن طريق إيرادات المبيعات فالنتيجة هي مجمل خسارة وفي كلتا الحالتين يرسل رصيد حساب المتاجرة إلى حساب الأرباح والخسائر.¹

¹ - صالح عبد الله الرزق وعطا الله وراد خليل ، محاسبة التكاليف الفعلية ، (عمان: دار زهران، 1999م) ص 55

ويمكن تصوير حساب المتاجرة وفقا لهذا القياس كالآتي:-¹

جدول رقم (5/3)

ح/ المتاجرة عن السنة المنتهية في 12/31

منه			له		
كلي	جزئي	البيان	كلي	جزئي	البيان
××		المشتريات	××		المبيعات
		يخصم منها			يخصم منها
	×	مردودات المشتريات		×	مردودات المبيعات
××	×	مسحوبات المشتريات		×	مسحوبات المبيعات
××		+ مصروفات الشراء		×	مصروفات النقل للخارج
××		تكلفة المشتريات	××	×	عمولة وكلاء البيع
	×	تكلفة بضاعة أول المدة			صافي المبيعات
	×	(-) تكلفة البضاعة آخر المدة			
××		التغير في المخزون			
××		تكلفة المشتريات والبضاعة المباعة			
××		تكلفة التسويق			
××		تكلفة المبيعات			
××		مجمّل الربح (مرحل لحساب أ.خ)			
××			××		

المصدر: أحمد عمر بامشموس ، دراسات في محاسبة شركات التضامن ، (اليمن: دار الفكر المعاصر 1999م-2000م) ص 7

2. حساب الأرباح والخسائر:-

وهو حساب ختامي يعد في نهاية الدورة المحاسبية لقياس الربح والخسارة الصافية وذلك عن طريق مقابلة المصروفات التجارية مع الإيرادات المتحققة في نفس الوقت أخذين بعين الاعتبار مجمل الربح أو مجمل الخسارة فإذا زادت الإيرادات عن المصروفات فإن الزيادة تمثل صافي الربح وبالعكس فإذا زادت المصروفات عن الإيرادات فإن الزيادة تمثل صافي الخسارة ويرجل حساب الأرباح والخسائر إلى حساب رأس المال.²

¹ - أحمد عمر بامشموس ، دراسات في محاسبة شركات التضامن ، (اليمن: دار الفكر المعاصر 1999م-2000م) ص 88

² - صالح عبد الله الرزق وعطا الله وزاد خليل، محاسبة التكاليف الفعلية، مرجع سابق، ص 66

فيما يلي حساب الأرباح والخسائر: ¹

جدول رقم (6/3)
(حساب الأرباح والخسائر)

البيان	مبلغ جزئي	مبلغ جزئي	مبلغ جزئي	مبلغ كلي
الإيرادات				xxx
المبيعات			xxx	
(-) مردودات المبيعات			xxx	
خصم مسموح به				xxx
صافي المبيعات				
بضاعة أول المدة			xxx	
المشتريات		xxx		
(-) مردودات المشتريات	xxx			
خصم مكتسب	xxx			
صافي المشتريات		xxx		
+ مصاريف البيع		xxx		
مجمل الربح علي المبيعات				xxx
المصاريف التشغيلية				
المصاريف البيعية				
م. نقل		xxx		
م. إعلان		xxx		
مجموع المصاريف البيعية				xxx
مصاريف إدارية عمومية				
مجموع المصاريف الإدارية والعمومية				
مجموع المصاريف التشغيلية				
صافي الدخل				

المصدر: نعيم دهمش وآخرون، مبادئ المحاسبة (عمان: دار وائل للنشر والتوزيع، 2004) ص 45.

¹ - نعيم دهمش وآخرون ، مبادئ المحاسبة مرجع سابق ، ص 360

3. الميزانية العمومية:-

يمكن تعريف الميزانية العمومية بأنها : بيان يوضح الوضع المالي للمنشأة في أي لحظة زمنية معينة ، وقد يختلف الوضع بين فترة وأخرى.

ويظهر في الجانب الأيمن من الميزانية للشركة الموجودات بينما يوضح الجانب الأيسر المطلوبات وحقوق الملكية ، ولا بد من جانبي الميزانية أن يتوازنا وعلى النحو التالي :-
الموجودات = المطلوبات + حقوق الملكية

ويتم ترتيب الموجودات حسب سيولتها أي المدة الزمنية اللازمة لتحويلها إلى نقدية وحسب مجموعات كل مجموعة مكونة من البنود التي تتميز بصفات مشتركة فالموجودات المتداولة توضح أولاً في قائمة الميزانية مبتدئة بالنقد الجاهز ثم تليها الذمم المدينة ثم المخزون السلعي لان البضاعة في المخازن تحتاج لبعض الوقت لبيعها أي تحويلها إلى ذمم مدينة ومن ثم إلى نقدية تدخل إلى صندوق الشركة أو حساباتها الجارية في البنوك ويلي الموجودات المتداولة مجموعة أخرى هي الاستثمارات، ثم الموجودات الثابتة والموجودات الأخرى أما المطلوبات فهي موضحة بالترتيب الزمني الذي تدفع فيه، وتقسم المطلوبات إلى قسمين مطلوبات قصيرة الأجل وطويلة الأجل.¹

¹-علي عباس ،الإدارة المالية في منظمات الأعمال، (عمان: مكتبة الرائد العلمية ،2002م) ص ص 42، 43، 48.

فيما يلي نموذج لميزانية عمومية (قائمة المركز المالي):⁽¹⁾

جدول رقم (7/3)

قائمة المركز المالي في الفترة المالية المنتهية في 12/31.....

أصول ثابتة		××	رأس المال
الإيرادات والمعدات	××	××	+ أرباح
مخصص استهلاك أثاث	××	××	(-) المسحوبات
أصول متداولة		<u>×××</u>	الخصوم
بضاعة آخر المدة	××	××	دائنون
مدينون	××	××	أ.دفع
م.د.م.فيها	××	××	أرصدة دائنة أخرى
أوراق مالية	××	××	م. دعاية مستحقة
م. هبوط أسعار	××	××	مصرفات بيع
بنك	××	××	مهايا مستحقة
<u>خزينة</u>	<u>××</u>		
أرصدة مدينة أخرى			×××
إيرادات مالية مستحقة	××		
أدوات كتابية باقية	××		
تأمين حريق مقدم	<u>××</u>		<u>××</u>
		<u>×××</u>	<u>×××</u>

المصدر: حلمي محمود نمر ، المدخل في المحاسبة تطبيقات ، (القاهرة: دار النهضة العربية، 2004م)

¹- حلمي محمود نمر ، المدخل في المحاسبة تطبيقات ، (القاهرة: دار النهضة العربية، 2004م) ص 92

تناولت الباحثة في هذا المبحث نشأة وتطور المحاسبة ومفهومها وفروع المحاسبة المالية والإدارية والحكومية ومحاسبة التكاليف والمحاسبة القومية والمحاسبة الضريبية وأيضاً علاقتها بالعلوم الهندسية والإحصاء والاقتصاد والإدارة و النظام المحاسبي والدورة المحاسبية والمعادلة المحاسبية والإثبات في دفتر اليومية ودفتر الأستاذ العام وميزان المراجعة والحسابات الختامية (حساب المتاجرة، حساب الأرباح والخسائر والميزانية العمومية) .

المبحث الثاني

مفهوم وأهمية وأهداف الأداء المحاسبي

تمهيد:

يعد الأداء المحاسبي من المواضيع المهمة والحديثة في المنشأة ولأهميته من ناحية تخفيض التكاليف والذي يعتبر الهدف الرئيسي ويكون ذلك انطلاقاً من بيانات ومعلومات مدونة في السجلات المحاسبية.

فالأداء المحاسبي هو من أهم الوسائل التي تسمح باستخدام الأموال والموارد المتاحة بفعالية وكفاءة من خلال استخدام المعلومات المحاسبية والمتولدة من نظام محاسبي فعال، ويلعب دور رئيسياً في إدارة وتنظيم تدفق المعلومات ومعالجتها لتمثل في قوائم مالية داخل المنشأة والتي تمد مستخدميها بمعلومات مالية ومحاسبية يستخدمونها في اتخاذ قراراتهم في مختلف جوانب النشاط وفي الحكم على النظام المعتمد.

أولاً : تعريف الأداء :

يعرف الأداء على أنه " العمل الذي تكلف به المنظمة عاملاً معين وإعادة ما يحدد بكمية وينجز بمستوي جودة أي نوعية محددة وفق مقاييس تنسبها المنظمة ،ويؤدي بأسلوب أو بطريقة منهجية تضعها المنظمة كضوابط لنمطية الإنتاج وسلوك العاملين¹.

ويعرف كذلك على أنه " مجموعة من المتغيرات من حيث أداء العمل بفاعلية وكفاءة مع أحد أدنى من المعوقات والسلبيات الناجمة عن سلوكية العمل².

وهذا التعريف يدخل الفعالية والكفاءة كعنصرين مكونين للأداء:

الفعالية : تستخدم الفعالية لقياس قدرة الوحدة الاقتصادية على أهدافها المخططة ،وتعرف على أنها "العلاقة بين مخرجات مركز تكلفة معين وأهدافه ،فكلما زادت مساهمة المخرجات في تحقيق الأهداف المرسومة ،كلما أصبح المركز أو الوحدة الإدارية أكثر فعالية³.

الكفاءة : هي قدرة الوحدة الاقتصادية على تحويل عناصر المدخلات إلي مخرجات، ويمكن التعبير عنها بأفضل علاقة هندسية بين المدخلات والمخرجات⁴.

1 - مجيد الكرخي ، موازنة الأداء وأليات استخدامها في وضع وتقييم موازنة الدولة (عمان : دار المناهج للنشر والتوزيع ،2015م) ص 141.

2 - سهيلة محمد عباس ، و علي حسين علي ، إدارة الموارد البشرية (عمان: دار وائل للنشر والتوزيع ،2007م) ص 242.

3 - شقيري نور موسي وأسامة عزمي سلام ، دراسة الجدوى الاقتصادية وتقييم المشروعات الاستثمارية (عمان : دار المسيرة للنشر ،2009م) ص 273.

4 - عبدالحى مرعي وعطية عبدالحى ، المحاسبة الإدارية ، مفاهيم ، اتخاذ القرارات ، تخطيط ، رقابة ، تقييم الأداء (الإسكندرية : الدار الجامعية ،1997م) ص 37.

ويعرف الأداء المحاسبي هو " الوصول إلي أساس منهجي سليم يعمل على استخدام الأموال والموارد المتاحة بفاعلية وكفاءة ،وهذا من خلال حسن استخدام المعلومات المحاسبية داخل المؤسسة وما يساعدها في اتخاذ قراراتها وتحقيق أهدافها ¹.

ويقصد بالأداء المحاسبي الأهداف أو المخرجات التي يسعى النظام الى تحقيقها أو إنجاز الأهداف وتوجيه الموارد الإنتاجية في الاتجاه الصحيح لبلوغ تلك الأهداف التي قد تدور حول الإنتاجية ،القيمة المضافة ،العائد على الأموال المستثمرة ،الربحية والمسئولية الإنتاجية .

وتعرف الباحثة الأداء المحاسبي :هو يميل لعمل المحاسبة المالية وجميع خطواتها ومتطلباتها ومخرجاتها .

ثانياً : تقييم الأداء :

من الضروري أن تقوم الإدارة بتقييم الأداء للتعرف على درجة تحقيق الأهداف ومعدلات التشغيل الفعلية ،بغية التعرف على نقاط القوة والضعف وتحديد أسباب النجاح والفشل الذي يلحق بالمنشآت .

ويعرف تقييم الأداء على أنه " قياس أداء أنشطة الوحدة الاقتصادية مجتمعة بالاستناد على النتائج التي حققتها في الفترة المحاسبية ،بالإضافة إلي معرفة الأسباب التي أدت إلي تلك النتائج واقتراح الحلول اللازمة للتغلب على أسباب النتائج السلبية بهدف الوصول إلي أداء جيد في المستقبل ². ويعرف أيضاً على أنه " عبارة عن دراسة وتحليل جوانب القوة التي تكتنف إنجاز الأنشطة سواء على مستوى الفرد أو المنظمة أو أي جزء من أجزائها ،فتقييم الأداء يمكن المؤسسة من التأكد من مدى الاستغلال الكامل والأمثل للموارد المتاحة لديها من عناصر الإنتاج خاصة العمل ،ورأس المال من خلال مقارنة الأهداف المسطرة والمحقة " ³.

ويقصد بتقييم الأداء المحاسبي : هو قياس الأداء الفعلي ومقارنة النتائج المحققة بالنتائج المطلوب تحقيقها أو الممكن الوصول إليها حتي تتكون صورة حية ولما يحدث فعلاً ومدى النجاح في تحقيق الأهداف وتنفيذ الخطط الموضوعية بما يكفل اتخاذ الإجراءات الملائمة لتحسين الأداء حيث يمكن تقييم الأداء المحاسبي من خلال عرض مجموعة من المؤشرات المحاسبية كالتالي :-

¹ - نيفين عبدالقادر حمزة ،استخدام مدخل القيمة الاقتصادية المضافة في تقييم الأداء المحاسبي للشركات (مصر: كلية التجارة ،جامعة بورسعيد ،مذكرة ماجستير في المحاسبة ،2014) ص 23.

² - مجيد الكرخي ، مؤشرات الأداء الرئيسية (عمان : دار المناهج للنشر والتوزيع ،2015م) ص 47.

³ - فضيلة بوطورة ،دراسة وتقييم فعالية نظام الرقابة الداخلية في البنوك(الجزائر : جامعة محمد بوضياف ،مذكرة ماجستير في علوم التسيير ،2007م) ص54.

-العائد على الاستثمار :حيث يقيس هذا المعدل عائد الجنية المستثمر في المنشأة ،ويتم حسابة من خلال الصيغة التقليدية التالية :-

معدل العائد على الاستثمار = صافي الربح بعد الضريبة /إجمالي الأصول المستثمرة *100.

1. معدل دوران المخزون : وذلك لقياس عدد الممرات التي دارتها المستلزمات السلعية خلال العام ،ويتم الوصول إليه بنسبة تكلفة المستلزمات التي استخدمت في العمليات الإنتاجية إلي متوسط رقم المخزون من المستلزمات السلعية.

2. معدل دوران الأصول : حيث يقيس هذا المقياس عائد الجنية المستثمر في المنشأة ، سواء كان التمويل بالملكية أو المديونية ويتم حسابة كما يلي :-

معدل العائد على الأصول = (صافي الربح بعد الضريبة + الفوائد)/إجمالي الأموال المستثمرة *100.

3. وتعتبر عملية تقييم الأداء بالنسبة للمنشأة دراسة وتقييم نشاط المؤسسة لقياس النتائج المتحققة ومقارنتها بالأهداف المرسومة مسبقاً للوقوف على واقع أداء المنشأة ،والانحرافات التي قد تحصل بهدف اتخاذ الخطوات اللازمة لمعالجتها ، وعلية فإن العملية تستخدم للحكم على كفاءة أداء المنشأة في استغلال الموارد الاقتصادية ،وفي تحقيق الأهداف التي أقيمت من أجلها المنشأة .¹ تقييم الأداء يساعد على تحقيق مبدأ الاستمرارية للشركة من خلال اتخاذ الإجراءات التصحيحية .

أهمية تقييم الأداء:

1. تقييم الأداء السابق بانتظام لتحليل ما إذا كانت جميع الأهداف الاستراتيجية تتحقق ،وإذا كان هناك فرق بين القيم المخططة والمحقة يلزم إجراء المزيد من التحليلات .
2. حاجة أصحاب المصلحة المختلفون لمعلومات مختلفة عن اتخاذ القرارات.
3. يساعد على وضع خطة استراتيجية حقيقية ومفيدة لفترة أطول من الزمن.

ثالثاً: تقييم كفاءة الأداء المحاسبي :-

تعتمد عملية تقييم الأداء المحاسبي على اتجاهين أساسين هما الأداء المالي ويعتمد على مدخل تحليل القوائم المالية إضافة إلي الأداء التكاليف الذي يعتمد على مدخل محاسبة التكاليف في توليف مجموعة من المؤشرات والمعايير التي تعتمد عليها في الحكم على ضعف أو قوة النظام المحاسبي والنتيجة أساساً من مسك الدفاتر وهنالك عدة طرق لقياس الأداء المحاسبي منها :

¹ - مدحت القرشي ، دراسات الجدوى الاقتصادية وتقييم المشروعات الصناعية (الأردن : دار وائل للنشر والتوزيع ، 2009 م) ص50.

1. هامش الربح الإجمالي :يقيس النسبة المئوية لإجمالي الإيرادات المتبقية بعد طرح تكاليف البضائع المباعة.
 2. العائد على الأصول :يقيس ربحية أصول الشركة
 3. العائد على حقوق الملكية : يقيس العائد على ربحية أسهم الشركة.
 4. هامش صافي الربح: يقيس النسبة المئوية لإجمالي الإيرادات المتبقية بعد طرح جميع النفقات بما ذلك الضرائب والعوائد .
 5. التدفق النقدي التشغيلي : يقيس النقد الناتج عن عمليات الشركة.
 6. التدفق النقدي الحر : يقيس النقد المتاح للتوزيع على المساهمين أو إعادة الاستثمار في الأعمال.
 7. نسبة الدين إلى حقوق الملكية :يقيس هذا المبلغ مقدار الدين الذي تملكه الشركة مقارنة بحقوق الملكية.
 8. النسبة الحالية: تقيس قدرة الشركة على سداد ديونها قصيرة الأجل.
 9. النسبة السريعة: تقيس قدرة الشركة على سداد التزاماتها المباشرة
 10. ربحية السهم :تقيس ربحية الشركة على أساس كل سهم
- رابعاً :أهداف تقييم الأداء :-
- تستهدف عملية تقييم الأداء تحقيق ما يلي :-
- 1- الوقوف على مستوي إنجاز المؤسسة مقارنة بالأهداف المدرجة في خطتها الإنتاجية ،والكشف عن مواطن الخلل والضعف في نشاط المؤسسة وإجراء تحليل شامل لها وبيان مسبباتها وذلك به في وضع الحلول اللازمة لها وتصحيحها وتقاديرها مستقبلاً .
 - 2- الوقوف على مدي كفاءة استخدام الموارد المتاحة بطريقة رشيدة تحقق عائداً أكبر بتكاليف أقل ونوعية جيدة.
 - 3- تسهيل تحقيق تقييم شامل للأداء على مستوي الاقتصاد الوطني وذلك بالاعتماد على نتائج تقييم أداء لكل مؤسسة صناع قطاع وصولاً للتقويم الشامل.

4- تصحيح الموازنات التخطيطية ووضع مؤشراتنا في المسار الصحيح بما يوازن بين الطموح والإمكانات المتاحة حيث تشكل نتائج تقييم الأداء قاعدة معلوماتية كبيرة في رسم السياسات والخطط العلمية.¹

خامساً: أهمية تقييم الأداء المحاسبي :-

تقوم المؤسسات الاقتصادية على تنظيم مجموعة من الأفراد وتوجيه جهودها لتطبيق أهداف معينة، وعلى الرغم من أهمية الوظائف الإدارية وارتباطها ببعضها البعض إلا أن وظيفة تقييم الأداء أهمية خاصة ، لأنها تمكن من الاطمئنان على حسن استخدام الموارد المالية والبشرية وتوجيهها نحو تحقيق الأهداف المخططة .

إن تقييم الأداء يظهر مدي إسهام الشركة في تحقيق أكبر قدر من الإنتاج بأقل التكاليف والتخلص من عوامل الهدر والضياع في الوقت والجهد والمال ، ما يؤدي إلي خفض أسعار المنتجات ومن ثم تنشيط القدرة الشرائية وزيادة الدخل القومي بما يعود على المراجع والعامل والمستهلك بالفائدة.² لما تعرف عملية تقييم الأداء على أنها " تقييم نشاط الوحدة الاقتصادية في ضوء ما توصلت إليه من نتائج في نهاية فترة مالية معينة ، وهي تهتم أولاً بالتحقق من بلوغ الأهداف المخططة والمحددة مقدماً وثانياً بقياس كفاءة الوحدة في استخدام الموارد المتاحة سواء كانت موارد بشرية أو رأسمالية .

الجهات الرسمية المسؤولة عن تقييم الأداء المحاسبي :-

يمكن القيام بتقييم أداء المشروعات العامة عن جهتين هما :³

1. التقييم الخارجي للأداء : لابد من وجود وحدة مركزية متخصصة ومختصة بتقييم أداء المشروعات العامة وتتمثل هذه الوحدة ركناً أساسياً في نظام الرقابة على المشروعات العامة ، ويجب أن تكون مرتبطة عضوياً بأعلى سلطة تنفيذية مسؤولة عن الإشراف على هذه المشروعات .
2. التقييم الداخلي للأداء : يعتمد هذا التقييم في المشروعات العامة أساساً على ما هو متعارف عليه في المشروعات الخاصة بالتدقيق الداخلي بتدليل على فعالية المشروع في تحقيق أهدافه ، وكذا إظهار درجة الكفاءة الاقتصادية التي يستخدمها المشروع لموارده المتاحة ، وهذا نتيجة تعدد أهداف

¹ - نيفين عبدالقادر ، مرجع سابق ، ص 23.

² - عمر الفاروق زرقون ، انعكاس الإصلاح المحاسبي على الوظيفة المحاسبية في المؤسسة الاقتصادية (الجزائر : كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ، جامعة قاصدي مرباح - ورقلة ، 2011م) ص 39.

³ - مليكة جبار وجميلة حمو على ، نظام الرقابة الداخلية ودورها في رفع كفاءة الأداء المحاسبي في المؤسسة الاقتصادية (الجزائر : جامعة أحمد دراية أدرار رسالة ماجستير غير منشورة ، 2018م) ص 20.

المنشأة وتتووعها وضرورة ارتباط غرضها العام بتحقيق المصلحة العامة أساساً على خلاف المصلحة الخاصة الذي يكون هدفه أساساً الربح وتحقيق المصلحة الذاتية للمالكين .

سادساً: جودة المعلومات المالية والمحاسبية :-

تعتبر المحاسبة بصفة عامة نظاماً للمعلومات يتميز بقدرته على توفير المعلومات المحاسبية المتعلقة بالوحدة الاقتصادية ، حيث أصبحت هذه المعلومات ركيزة أساسية من ركائز صنع القرار سواء كان ذلك على المستوى الكلي لرسم السياسات على مستوى استراتيجيات الشركات . إن المعلومات المحاسبية الواردة في القوائم المالية تعتبر العصب الأهم لأي شركة عند اتخاذ القرارات ، حيث صحة هذه الأجهزة تتوقف على جودة المعلومات المحاسبية .

مفهوم جودة المعلومات المحاسبية :-

يقصد بها تلك الخصائص التي يجب أن تتسم بها المعلومات المحاسبية والمعبر عنها بالفائدة المرجوة من إعداد التقارير المالية في تفهم نوعية المعلومات التي تنتج عن تطبيق الطرق والأساليب المحاسبية البديلة .

كما تعد جودة المعلومات المحاسبية كمعيار يمكن على أساسه الحكم على مدى تحقيق المعلومات المحاسبية لأهدافها ، كما يمكن استخدامها كأساس المفاضلة بين الأساليب المحاسبية لغرض القياس والإفصاح المحاسبي في التقارير المالية ، مما يتيح اختيار أكثر للمعلومات لمساعدة المستخدمين الرئيسيين في ترشيد قراراتهم ، أي أن المعلومة الجيدة هي المعلومات الأكثر إفادة في مجال ترشيد القرارات .

وتعرف أيضاً أنها تعتبر الهدف الرئيسي الذي تسعى الشركات لتحقيقه إلا أنها تتأثر بمجموعة من المقومات والتي هي عبارة عن مجموعة من الأدوات والإجراءات المستخدمة في النظام المحاسبي لتحقيق أهدافه .

وعموماً تعني جودة المعلومات المحاسبية التي تتضمنها القوائم والتقارير المالية ما تحققه من منفعة للمستخدمين ، وذلك من خلال خلوها من التعريف والتضليل وأن تكون معدة في ضوء مجموعة من المعايير القانونية والرقابية والمهنية والفنية.

سابعاً: تقييم جودة المعلومات المحاسبية :-

إن المعلومات المحاسبية هي تلك البيانات التي يتم إعدادها أو إنتاجها لتصبح ذات نفع لمتخذ القرار ، ولكي تكون المعلومات ذات فائدة لمتخذ القرار لابد أن تكون على مستوى من الجودة ، وعلى

الرغم أنه لا يوجد تعريف محدد لجودة المعلومات لاختلاف وجهات النظر وأهداف منتجي ومستخدمي المعلومات نجد هنالك مفهومين لمصطلح الجودة وهما:

مصطلح الجودة بشكل عام يعني صلاحية الشيء للغرض الذي أعد من أجله أو مطابقة السلعة أو الخدمة للمواصفات المطلوبة، كما أن جودة الخدمة تعني ملاءمتها للغرض الذي تعد من أجله، وبذلك فالجودة مسألة نسبية وحدودها أن تكون الخدمة مقبولة من جانب العميل ومن حيث إشباعها لحاجته في حدود المقابل الذي يتحمله.¹

وتطور مفهوم الجودة عبر الزمن، فقد كان ينظر إليها البعض على أنها الكمال ولكن يعاب على هذا المفهوم أنه محدود الفائدة، وقد نظر إليها البعض الآخر على أنها شيء غير ملموس ومعنوي، ويعاب على ذلك أنه مفهوم غامض وغير واقعي، في حين نظر إليها آخرون على أنها درجة الملاءمة للاستخدام.²

وعليه فإن مفهوم جودة المعلومات المحاسبية يعني ما تمتع به هذه المعلومات من مصداقية وما تحققه من منفعة للمستخدمين، وأن تخلو من التحريف والتضليل وأن تعد في ضوء مجموعة من المعايير القانونية والرقابية والمهنية والفنية بما يساعد الهدف من تحقيقها.

ويمكن تحديد معايير عامة لقياس جودة المعلومات المحاسبية على النحو التالي:-³

1. المنفعة كمقياس لجودة المعلومات المحاسبية.
2. الفاعلية كمقياس لجودة المعلومات المحاسبية .
3. التنبؤ كمقياس لجودة المعلومات المحاسبية .
4. الكفاءة كمقياس لجودة المعلومات المحاسبية. الجهات الرسمية المسؤولة عن تقييم الأداء.

يمكن تقييم أداء المشروعات العامة عن جهتين هما:⁴

1- مركزية متخصصة ومختصة بتقييم أداء المشروعات العامة، وتمثل هذه الوحدة ركناً أساسياً في نظام الرقابة على المشروعات العامة، ويجب أن تكون مرتبطة عضوياً بأعلى سلطة تنفيذية مسؤولة عن الإشراف على هذه المشروعات.

1 - نعيم حسن دهن، القوائم المالية والمبادئ المتعارف عليها والمقبولة قبولاً عاماً (عمان: دار المطبوعات للنشر ودائرة المكاتب، 1995) ص 74.

2 - أحمد عبدالمولى الصباغ، الإطار العام لرقابة جودة عملية المراجعة، ورقة بحثية مقدمة إلى مؤتمر: مستقبل مهنة المحاسبة والمراجعة (القاهرة: كلية التجارة، جامعة القاهرة، 2003م) ص 2.

3 - عبدالناصر نور والفضل مؤيد، المحاسبة الإدارية (عمان: دار المسيرة للنشر والتوزيع، 2002م) ص ص 305 - 306.

4 - حي النجار، تقييم المشروعات وتحليل معايير ومؤشرات دراسات الجدوى وتقييم كفاءة الأداء (عمان: دار دجلة للنشر، 2010م) ص 414.

2- التقييم الداخلي للمشروعات :يعتمد في المشروعات العامة أساساً على ما هو متعارف عليه في المشروعات الخاصة بالتدقيق الإداري الداخلي بتدليل على فعالية المشروع في تحقيق أهدافه .

ثامناً :التقارير المالية :

في بداية ظهور المحاسبة كان ينظر للقوائم المالية بأنها تعبر تعبيراً كافياً عن الأحداث والعمليات المالية التي حدثت خلال الفترة المحاسبية ، حيث تعبر بوضوح عن واقع المؤسسة دون الحاجة إلي أي معلومات إضافية ولكن مع مرور الزمن والتطور الاقتصادي وتعدد العمليات الاقتصادية ، اتضح أن المعلومات الرقمية التي تعرضها القوائم المالية والمبنية على البيانات المدونة في السجلات المحاسبية يشوبها الكثير من القصور ، الأمر الذي لا يمكن قارئ القوائم المالية من فهمها دون فهم الافتراضات التي بنيت عليها والطرق التي أتبعت في قياسها .

وتضم التقارير المالية كافة المعلومات المعبرة عن نتائج الأعمال التي يحتم على المؤسسة تقديمها دورياً أو تقديمها طوعاً سواء كانت في شكل قوائم مالية أو غيرها من الأشكال الأخرى.¹

لذلك بدأ الاهتمام بالإفصاح عن بعض المعلومات الوصفية غير الرقمية المرتبطة بالمعلومات المالية التي تعرضها القوائم المالية وذلك في شكل هوامش وإيضاحات وملاحظات للقوائم المالية.

كما تشمل التقارير المالية الوسائل الأخرى لتوصيل المعلومات ذات العلاقة المباشرة أو غير المباشرة والتي يتم استخراج النظام المحاسبي ،وقد تشمل التقارير المالية معلومات مالية وغير مالية ونشرات وتقارير مجلس الإدارة والتنبؤات المالية والأخبار ذات الصلة بالشركة ووصف للخطط والتوقعات ، ومما سبق نستنتج أن مفهوم التقارير المالية أشمل وأوسع من مفهوم القوائم المالية ، بحيث يشمل أي معلومات ذات علاقة مباشرة أو غير مباشرة بالمعلومات التي يخرجها النظام المحاسبي ، كما أن القوائم المالية تمثل الجزء المحوري للتقارير المالية ،حيث تعتبر الوسائل الأساسية لتوصيل المعلومات المحاسبية للأطراف الخارجية .²

التقارير المالية وسيلة اتصال ما بين المنشأة والعالم الخارجي ووسيلة لتوصيل المعلومات التي تعد بواسطة المنشأة إلي المستفيدين ومنها قائمة الدخل وقائمة المركز المالي وقائمة التدفقات النقدية وقائمة الأرباح المحتجزة وتقرير مراقب الحسابات ،تقرير مجلس الإدارة ،تقرير الإدارة التنفيذية .

1 - محمد أحمد ويوسف عوض العدلي ، المحاسبة المالية (الكويت : ذات السلاسل ،1986م) ص42.

2 - طارق عبدالعال حماد ،التقارير المالية اسس الإعداد والعرض والتحليل وفقاً لأحدث الإصدارات والتعديلات في معايير المحاسبة الدولية والأمريكية والبريطانية والعربية والمصرية (الإسكندرية: الدار الجامعية ،2000م) ص207.

تاسعاً : أهمية التقارير المالية :-

1. تقديم المعلومات اللازمة لاحتياجات المستفيدين الرئيسيين التي تساعدهم على تقييم قدرة المنشأة على توليد التدفقات النقدية .
 2. القياس الدوري لدخل المنشأة .
 3. تقديم معلومات تساعد تقييم قدرة المنشأة على توليد التدفق النقدي حيث أن المنشأة مستمرة في نشاطها وتقسّم حياتها إلى فترات دورية لإعداد القوائم المالية .
 4. تقديم معلومات عن مصادر الأموال المتاحة للمنشأة وكيفية استخدام هذه الأموال.
 4. تقديم معلومات عن التدفقات النقدية من وإلى المنشأة كالقروض واستثمارات الملاك والتوزيعات .
- عاشراً : أهداف التقارير المالية :¹

- 1- يجب أن توفر التقارير المالية معلومات تكون مفيدة لكل من المستثمرين والدائنين الحاليين والمحتملين ومستخدمي المعلومات الأخرى في اتخاذ القرارات السليمة المتعلقة بالاستثمار أو الإقراض.
- 2- يجب أن توفر التقارير المالية معلومات مفيدة تساعد المستثمرين الدائنين الحاليين في تقييم قيمة ووقت عائد الاستثمار .
- 3- يجب أن توفر التقارير المالية معلومات عن الموارد الاقتصادية للوحدة .
- 4- يجب أن توفر التقارير المالية معلومات عن الأداء المالي للمنشأة خلال الفترة فالمستثمرون يستخدمون المعلومات عن الماضي في تقدير التوقعات عن المنشأة والظروف المستقبلية.
- 5- يجب أن تركز التقارير المالية على معلومات عن أداء المنشأة .
- 6- يجب أن توفر التقارير المالية معلومات عن كيفية حصول المنشأة على النقدية وكيفية استخدامها.
- 7- يجب أن توفر التقارير المالية معلومات عن كيفية قيام إدارة المنشأة بمسؤولياتها تجاه الملاك (حملة الأسهم) .
- 8- يجب أن توفر التقارير المالية معلومات مفيدة للمديرين وأعضاء مجلس الإدارة يمكن الاعتماد عليها في حالة اتخاذ القرار .

¹ - محمد سامي راضي ،تحليل التقارير المالية (الإسكندرية: دار التعليم الجامعي للنشر ،2016م) ص ص 27-28.

الحادي عشر : تطوير التقارير المالية :-

لقد شهدت السنوات الأخيرة تطوراً في التقارير المالية من حيث نوعيتها وكمية المعلومات التي تحتويها وطريقة عرض البيانات بها ، ويبدو أن هذا التطور جاء نتيجة زيادة حاجة المستفيدين للمعلومات سواء في الدرجة أو النوعية هذا من ناحية وأيضاً رغبة التنظيمات المهنية المسؤولة عن مهنة المحاسبة والمراجعة في الوفاء بمسؤولياتها المهنية والمتمثلة في الوفاء باحتياجات مستخدمي التقارير المالية .

1) التقارير القطاعية :

أدى عدم كفاية الإفصاح المحاسبي لمثل هذه الشركات متنوعة الأنشطة ،إلى إثارة العديد من المشاكل وبروز وتعارض المصالح بين معدي ومستخدمي القوائم المالية ،فبينما يرغب مدراء هذه الشركات في تجنب الإفصاح التفصيلي عن أنشطتها بدعوى عدم الإضرار بمركزها التنافسي . ويعني مفهوم الإفصاح القطاعي هو قيام الشركة بالإفصاح عن المعلومات الجوهرية المتعلقة بالقطاعات الرئيسية التي تتكون منها الشركة والتي تساعد مستخدمي القوائم المالية على تقييم قطاع رئيسي على حدة من حيث الربحية ودرجة المخاطرة المرتبطة وفرصة النمو الخاصة به .

2) التقارير المالية الدورية (المرحلية):-

يطلق اصطلاح التقارير المالية الدورية على التقارير المالية التي تتعلق بفترة زمنية تقل عن سنة والهدف الأساسي من إعدادها هو تقديم معلومات محاسبية في الوقت المناسب .

مشاكل إعداد التقارير المالية الدورية :¹

1. استخدام الشركات إجراءات محاسبية وأساليب تقديرية مختلفة عند إعداد هذه التقارير اعتماداً على اعتقاد فحوة أن أي خطأ في التقارير الدورية يمكن تصحيحه عند إعداد القوائم المالية السنوية
2. قد تكون نتائج العمليات التي تفصح عنها التقارير المالية الدورية غير قابلة للمقارنة على مدي السنة المالية بسبب التغلب في الإيرادات .
3. نظراً لطبيعة قصيرة الأجل لهذه التقارير فإن هناك جهات نظر تتعلق بالتقارير التي تعد خلال السنة هما:

¹ - محمد سامي راضي ، اثر الإفصاح عن الأداء الاجتماعي للوحدات الاقتصادية على قرارات منح القروض (جامعة عين شمس :كلية التجارة ،المجلة العلمية للإقتصاد والتجارة ،العدد الثاني ،1989)ص 841.

4. مدخل الاستقلالية : حيث تعتبر كل فترة دورية خلال السنة المالية كما لو كانت فترة محاسبية مستقلة ويجب أن تكون الفترة الزمنية قائمة بذاتها وما يترتب عليها من إتباع المبادئ.

5. مدخل التكاملية: تعتبر كل فترة دورية (مرحلية) لو كانت جزء مكمل للفترة السنوية وما يترتب على ذلك من المصروفات والإيرادات المستحقة المؤجلة والمخصصات تعالج باعتبارها جزءا من عمليات الفترة السنوية.

الإفصاح عن البيانات المالية الدورية :-

ينبغي الإفصاح عن التقارير المالية الدورية وذلك على النحو التالي :-

- 1- المبيعات أو إجمالي الإيرادات ،مخصص ضرائب الدخل ،البند الاستثنائية الأثر التراكمي الناتج عن تغيير المبادئ المحاسبية وصافي الدخل.
 - 2- ربحية السهم الأساسية والمخفضة .
 - 3- التغيرات الجوهرية التي طرأت على تقدير مخصص ضرائب الدخل.
 - 4- التخلص من أحد قطاعات الشركة والبند غير العادية .
 - 5- التغيرات في المبادئ المحاسبية والتقديرات .
 - 6- التغيرات الجوهرية في المركز المالي.
- (1) القوائم المالية المستقبلية (التنبؤية):**

تقوم على فرضية أن القوائم المالية التقليدية مثل قائمة الدخل وقائمة المركز المالي توفر معلومات تاريخية عن نشاط المنشأة ومركزها المالي في فترة معينة ولا تفيد بعض مستخدمي التقارير المالية الذين يهتمهم مستقبل المنشأة .

وبسبب هذه الفرضية ظهرت الدعوة في إنجلترا وأمريكا نحو توفير المعلومات المحاسبية المستقبلية وأهميتها في مساعدة متخذي القرار في الحكم على مستقبل المنشأة وتقديم معلومات مستقبلية للبنوك والدائنين عن الأعباء المالية التي ستتحملها المنشأة في المستقبل نتيجة حصولها على القروض .

وقد أوضح المجمع الأمريكي للمحاسبين القانونيين (AICPA) عن دليل إعداد التنبؤات المالية تعريف القوائم المالية المستقبلية كالتالي : " التنبؤات المالية عبارة عن قوائم مالية مستقبلية تعرض أفضل ما يعلمه ويعتقده الطرف المسئول عنها بشأن المركز المالي المتوقع للمنشأة ونتائج العمليات والتغيرات في المركز المالي ،وترتكز التنبؤات المالية على قروض الطرف المسئول عنها بشأن الظروف المتوقع حدوثها وردود الأفعال المتوقع اتخاذها للتعامل مع هذه الظروف .

(2) القوائم المالية الموجزة :

هناك بعض وجهات النظر التي أشارت إلى صعوبة قراءة التقارير المالية التقليدية وفهم محتوياتها من جانب عدد كبير من مستخدمي التقارير ،مما أدى إلى صعوبة اتخاذ القرارات السليمة وهو الأمر الذي أدى إلى أهمية إعداد مجموعة من القوائم المالية الموجزة والتي تضم بعض المعلومات الضرورية لمتخذي القرارات مثل الأرباح المحققة والأرباح المحتجزة والاستثمارات بأنواعها والقروض ،وأن مثل هذه المعلومات التي تتضمنها القوائم المالية الموجزة مأخوذة من القوائم المالية السنوية والمعتمدة من مراقب الحسابات الأمر الذي يضيف عليها مزيد من الثقة والمصداقية.

(3) قوائم المحاسبة الاجتماعية :

ظهرت لمدي حاجة مستخدمي القوائم المالية إلى احتياجات جديدة من المعلومات مثل تلك المعلومات الاجتماعية التي تعكس مدي تصرف المنشأة بطريقة مسئولة تجاه البيئة التي تعمل فيها والتقرير الاجتماعي هو توثيق المسؤولية الاجتماعية مثل المسؤولية تجاه التلوث البيئي والموارد البشرية والتفاعل مع المجتمع والإفصاح العام عن مثل هذه المعلومات .

(4) القوائم المالية للقيمة المضافة:

تقوم الوحدات الاقتصادية أو المنشآت بإعداد قائمة بالقيمة المضافة تتضمن معلومات عن الدخل المحقق خلال فترة زمنية وقنوات توزيعه على عوائد الإنتاج المختلفة من أجور وإيجار وفوائد وأرباح، وتقييم نتيجة المنشأة ليس على أساس ما حققته من أرباح فقط ولكن على أساس ما قامت بتحويله من خامات ومنتجات وسيطة إلى منتجات نهائية وخدمات.¹

وأن مثل هذا الإفصاح يمد مستخدمي القوائم المالية بالمعلومات التفصيلية التي تمكنهم من إجراء التنبؤات وتقييم الأداء السابق للشركة ككل ولقطاعاتها الرئيسية ،ووضع التصورات المستقبلية.

تناولت الباحثة في هذا المبحث مفهوم الأداء المحاسبي وأهمية تقييم الأداء وتقييم كفاءة الأداء المحاسبي وأهداف تقييمه والجهات الرسمية المسؤولة عن تقييم الأداء المحاسبي ،ومفهوم جودة المعلومات المحاسبية ومفهوم التقارير المالية وأهميتها وأهدافها وتطوير التقارير المالية ومشاكل إعداد التقارير المالية .

¹ - محمد سامي راضي ، مرجع سابق ، ص ص 86 ، 87.

المبحث الثالث

الحوكمة المصرفية وعلاقتها بالأداء المالي والمحاسبي

تمهيد :

لقد تمحورت العديد من الدراسات حول العلاقة بين الحوكمة والأداء المالي في البنوك التجارية وهذه كل الدراسات كانت من أجل الوصول إلي كيف تساهم الحوكمة باتجاه تحسين الأداء من خلال الممارسات السليمة للحوكمة ،وقد تضمنت هذه الدراسات تأكيد وجود علاقة بين الحوكمة والأداء المالي ،حيث لا يرتبط نجاح الحوكمة في البنوك فقط بوضع القواعد الرقابية وضرورة تطبيقها بالشكل السليم والفعال ، وعندما يكون نجاح الحوكمة سينعكس على البنك ليس في تحقيق أهدافه فقط بل في تعظيم أرباحه وضمان استمراريته.

ويعرف الأداء المالي بأنه هو "أحد الأنواع الأساسية للأداء في المنشأة والذي له أهمية بالغة في تشخيص الوضعية المالية وذلك من أجل معرفة قدرتها على تحقيق أهدافها التي يتم من خلالها استخدام المؤشرات والنسب المالية".¹

أولاً :مراحل تقييم الأداء المالي في المصارف التجارية :

إن عملية تقييم الأداء في المصارف تتضمن عدة مراحل هي :

1. مرحلة جمع البيانات والمعلومات : تعتبر أهم مرحلة في عملية تقييم الأداء المصرفي يتم من خلالها جمع المعلومات الكافية لدراسة الغرض الذي تتطلبه العملية .

1. مرحلة قياس الأداء الفعلي : هي المرحلة الثانية من عملية التقييم من خلالها تتمكن المصارف من قياس نهايتها وفعاليتها والعقبة التي يمكن أن تواجهها في هذه المرحلة .

2. مرحلة الحكم على النتائج : إن تقييم الأداء يتم بغرض التأكد من المواصفات والمعايير والقضاء على نقاط الضعف إذ كانت حالة البنك سيئة مالياً أو جيدة .

ثانياً : تقييم الأداء المالي في المصارف التجارية :

لتقييم الأداء المالي أهمية كبيرة في المصارف ،حيث أنه يعكس المكانة المالية للمصرف وبذلك يعكس الهدف من القيام بتقييم الأداء المالي للبنوك وهو جلب المستثمرين وزيادة ثقة العملاء به .

¹ - وائل محمد صبحي و وظاهر محسن منصور ،"أساسيات الأداء وبطاقة الأداء المتوازن"،سلسلة إدارة الأداء الإستراتيجي (عمان :دار وائل للنشر ،2009م) ص 37.

أهمية تقييم الاداء المالي:

تتسم أهمية تقييم الأداء المالي في المصارف على وضعية ومستوي عمل المصرف وتتمثل في الآتي :

1. يبين تقييم الأداء في المصارف قدرته على تنفيذ ما خطط له من الأهداف من خلال مقارنة النتائج المحققة مع المستهدف منها .
2. يساعد تقييم الأداء في الكشف عن التطور الذي حققه المصرف في مسيرته نحو الأفضل أو نحو الأسوأ وذلك عن طريق نتائج الأداء الفعلي .
3. تساعد عملية تقييم الأداء في الإفصاح عن الانسجام بين الأهداف والاستراتيجيات وعلاقتها بالبيئة التنافسية للمصرف .
4. يقدم تقييم الأداء صورة شاملة لمختلف المستويات الإدارية عن أداء المصرف.
5. يوفر نظام تقييم الأداء معلومات لمختلف المستويات الإدارية بالمصرف لأغراض التخطيط والرقابة واتخاذ القرارات .
6. يكشف تقييم الأداء على مدى إسهام المصرف في عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية من خلال تحقيق أكبر قدر ممكن من العوائد بأقل التكاليف .
7. يعمل تقييم الأداء على إيجاد نوع من المنافسة في الأقسام المختلفة للمصرف مما يساهم في تحسين مستوى الأداء فيه .

أهداف تقييم الأداء المالي في المصارف التجارية :

- 1- متابعة تنفيذ أهداف المصرف التجاري المحددة مسبقاً ويتم ذلك بالاستناد على البيانات والمعلومات المتوفرة عن سير الأداء .
- 2- الكشف عن مواطن الخلل والضعف في نشاط المصرف التجاري وإجراء تحليل شامل لها .
- 3- تحديد مسؤوليات الأقسام والفروع المختلفة للمصرف التجاري والكشف عن مواطن الخلل والضعف في النشاط الذي يمارسه المصرف.
- 4- توفر البيانات والمعلومات الإحصائية عن نتائج تقييم الأداء في المصارف التجارية إلي الأجهزة الرقابية مما يسهل عملها .
- 5- تقديم قاعدة بيانات ومعلومات عن أداء المصرف التجاري تساعد على وضع السياسات والدراسات والبحوث المستقبلية.

أسس تقييم الأداء المالي في البنوك التجارية :

(1) تحديد اهداف المصرف التجاري : لكل مصرف تجاري عدد من الأهداف يسعى إلي تحقيقها ،لذلك ينبغي أولاً تحديد هذه الأهداف ودراستها ،ويجب أن تحدد الأهداف بالنسبة لما يلي :¹
أ. المجال التسويقي.

ب. الموارد المادية والمالية الخاصة بالتمويل

ج. الربحية .

د. أداء العاملين وتطويرهم .

هـ. المسؤولية تجاه المجتمع .

(2) وضع الخطط التفصيلية في كل المجالات مع مراعاة التنسيق بينهما.

(3) تحديد مراكز المسؤولية .

(4) التحديد السليم لمؤشرات تقييم الأداء .

(5) إنشاء نظام متكامل للمعلومات وتطويره .

ثالثاً :مؤشرات تقييم الأداء المالي للبنوك التجارية :

يعد اختيار مؤشرات الأداء المالي وتركيبها من أهم مراحل تقييم الأداء المالي في البنوك التجارية ، فهي تتطلب التحديد الواضح والدقيق لمدلولات المؤشرات في التقييم ومن ما يلي :-

(1 مؤشرات الربحية :-

ربحية البنك هي محصلة لمختلف السياسات المتخذة في إدارة مختلف شؤونها ،لذا فإن التحليل بالنسب الأخرى (عدا مؤشر الربحية) يوفر معلومات معبرة عن الطريقة التي تدار بها البنوك التجارية ،أما مؤشر الربحية يعبر عن مدي الكفاءة التي يتخذ فيها البنك قراراته الاستثمارية .²
ومنه تعد هذه المؤشرات من أهم المؤشرات المستخدمة في البنوك التجارية في تقييم أدائها وتمكن من قياس قدرة البنك على تحقيق أكبر عائد صافي على الأموال المستثمرة ،وذلك لان المؤشرات تركز على الربح الذي يعتبر المحور الفعال في استمرار البنك وقدرتها في البقاء والمنافسة وتعزيز ثقة الزبائن والمتعاملين في البنك.³

¹ - نادية سعودي ،مدي استخدام الأساليب الحديثة لمراقبة التيسير في قياس وتقييم الاداء (الجزائر : جامعة محمد بوضياف ،رسالة دكتوراه غير منشورة ،2018م) ص 29.

² - خالد الشيخ علي ،استخدام المؤشرات المالية لمقارنة أداء المصارف التجارية مع المصارف الإسلامية المدرجة في بورصة فلسطين (جامعة بغداد : مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية ،العدد 102 ،ب.ت) ص 215.

³ - حمزة محمد الزبيدي ،التحليل المالي لأغراض تقييم الأداء والتنبؤ بالفشل (عمان: دار الوراق للنشر والتوزيع ،2011م) ص 210.

ويندرج تحت مؤشرات الربحية عدة أنواع منها:-

أ- **نسبة هامش الربح** : تقيس هذه النسبة العائد الصافي من الفوائد التي حققتها موجودات البنك، وزيادتها تعني زيادة قدرة الموجودات على توليد أرباح أو هامش ربح للبنك والعكس.

نسبة هامش الربح = هامش الربح / إجمالي الموجودات

ب- **نسبة صافي الربح إلى إجمالي الإيرادات**: تبين هذه النسبة الأهمية النسبية لصافي الأرباح التي حققتها البنك بالنسبة إلى إجمالي الإيرادات، وزيادة فيها تعني زيادة كفاءة البنك من ناحية أدائها المالي بالنظر إلى زيادة تحقيق معدلات أكبر بالنسبة إلى إجمالي الإيرادات.

نسبة صافي الربح إلى إجمالي الإيرادات =

صافي الربح بعد الضرائب / إجمالي الإيرادات .

ج- **معدل العائد على الودائع**: يستخدم هذا المعدل في قياس كفاءة البنك على توليد الأرباح من الودائع التي استطاع الحصول عليها، ويقاس هذا المعدل نصيب كل وحدة من حداث الودائع من صافي الربح المتحقق للبنك بعد دفع الضرائب .

د- **معدل العائد على الموارد** : يبين هذا المعدل نصيب كل وحدة من وحدات الموارد سواء كانت ذاتية أو خارجية من صافي الربح المتحقق، وبذلك فإن المعدل يبين كفاءة البنك في تحقيق الأرباح من الموارد المتاحة له .

معدل العائد على الموارد =

صافي الأرباح بعد الضرائب / إجمالي الودائع + حقوق الملكية

هـ- **معدل العائد على حقوق الملكية** : يمثل هذا المؤشر مقاساً شاملاً للربحية ، لأنها تقيس العائد المالي المتحقق على استثمارات المساهمين في الشركة، لذلك تعد مؤشراً على المدى الذي استطاعت فيه الإدارة استخدام هذه الاستثمارات بشكل مربح، كما تعد مؤشراً على مدى قدرة الشركة على جذب الاستثمارات إليها بحكم كون العائد على الاستثمار محدداً أساساً لقرارات المستثمرين، والمنطلق أنه كلما زادت قيمة هذا المعدل كلما عبرت عن كفاءة الإدارة في الاستقلال الأمثل لضمان عائد مرضي والعكس عندما تتخفض هذه القيمة، فإن لهذا المعدل أهمية بالغة في التأثير على القرارات التي تتخذها إدارة البنك ومرجع ذلك أن النسبة تمثل أحد المتغيرات الأساسية في تغيير معدل نمو الربحية¹.

¹- حاكم محسن الربيعي، حوكمة البنوك وأثرها على الأداء والمخاطرة (عمان: دار اليازوري العلمية لنشر والطباعة، 2011م) ص148.

يكون معدل العائد على حق الملكية = صافي الأرباح بعد الضرائب / حق الملكية

و- **معدل العائد على إجمالي الموجودات** : يقيس هذا المعدل كل وحدة من الموجودات من صافي الربح بعد الضرائب ،وزيادة في هذا تعني ما مدي كفاءة استخدام كفاءة الأموال المستثمرة في الأصول الإدارية ،تشكل الموجودات أساس داخل أو عائد العمليات التشغيلية في المصرف ،إذ يتناسب إجمالي العائد مع حجم الموجودات المستثمرة في القروض والاستثمارات المصرفية ويعبر هذا العائد لفترة زمنية (سنة واحدة) ¹.

ز- **نسبة السيولة** :تستخدم هذه المؤشرات كأدوات المركز الائتماني للبنوك والذي يعبر عليه عادة على مدة قدرة البنك على الوفاء بالتزاماته قصيرة الأجل وإنها أيضا تمثل قدرة البنك على مواجهة الالتزامات الفورية والمتوقعة من دون تأخير ،والبنوك تعتمد بشكل كبير في مواردها على الودائع الأمر الذي يتطلب أن تكون مستعدة لمقابلة حركة المسحوبات المفاجئة والعادية الاستمرار في تقديم التسهيلات الائتمانية ،حيث إن انخفاض السيولة يؤدي إلي فقدان ثقة العملاء في البنك وأهم النسب المالية المتعلقة بالسيولة يمكن احتسابها كما يلي:

ح- نسبة النقدية إلي الودائع = (أرصدة النقدية +أصول شبة نقدية)/حجم الودائع لدي البنك .

ط- نسبة النقد في الصندوق = (النقد في الصندوق +النقد في البنوك الأخرى)/إجمالي الموجودات .

ي- نسبة الاستثمارات قصيرة الأجل = استثمارات قصيرة الأجل /مجموع الودائع

2) مؤشرات ملائمة رأس المال :-

هذا النوع من المؤشر يعطي نسبة دقيقة حول الوضع المالي للبنك على المدي الطويل ،كما يوضح المؤشر قدرة البنك في تسديد ديونه والتزاماته طويلة الأجل وبالتالي تبين مقدار مساهمة الديون إلي رأس المال ،وهناك عدة مؤشرات منها:

أ- مؤشر حقوق الملكية إلي إجمالي الموجودات: يبين هذا المؤشر كفاية حقوق المالكين لمواجهة الاستثمارات في الموجودات الثابتة ،وهذا المؤشر دليق على نوع التمويل الذي يحتاجه البنك مستقبلاً.

مؤشر حقوق الملكية إلي إجمالي الموجودات =حقوق الملكية /إجمالي الموجودات.

ب- نسبة حقوق الملكية إلي إجمالي الودائع :تبين هذه النسبة مدي اعتماد البنك على حقوق الملكية التي تعتبر مصدرا مهما من مصدر التمويل ،ومدي قدرة البنك على رد الودائع من الأموال

¹ -محمد مطر ،الاتجاهات الحديثة في التحليل المالي والائتماني (عمان: دار وائل للنشر ،2011م) ص 34.

المملوكة له وارتفاع هذه النسبة يعني توفير الحماية اللازمة لأموال المودعين ،وتكون النسبة كالآتي:

ج- نسبة حقوق الملكية إلي إجمالي الودائع = حقوق الملكية /إجمالي الودائع

(3 مؤشرات توظيف الأموال :-

تستهدف هذه المؤشرات الحكم على كفاءة المصرف التجاري في توظيف الأموال المتاحة له في المجالات المختلفة في الإطار السياسة الائتمانية للبنك ، وسياسة استخدام الأموال تقيس ،تقيس هذه المؤشرات عن أداء البنوك التجارية في استخدام الأموال المتاحة وإنتاجية العمالة والعائد الذي حققه البنوك نتيجة الاستثمار في المجالات المختلفة¹.

أ- مؤشر إجمالي الإيرادات إلي إجمالي الاستثمارات :يبين هذا المؤشر كفاءة البنك في الاستثمار ،وكلما ارتفع هذا المؤشر ارتفعت معه حصة الإيرادات التي يحصل عليها البنك من الاستثمارات المختلفة ،وبذلك فإن هذا المؤشر من بين المؤشرات التي يجب على البنك أن يراقبه باستمرار أن يرفعه دائماً لأنه ذلك يعني التوجه بالاستثمارات نحو الأفضل ويعبر عن بهذه العلاقة :

مؤشر إجمالي الإيرادات إلي إجمالي الاستثمارات =

إجمالي الإيرادات /إجمالي الاستثمارات

ب- مؤشر الإيرادات إلي إجمالي الموجودات :يبين هذا المؤشر عن كفاءة البنك التجاري في تشغيل الموارد المتاحة وكفاءته في تشغيل الإمكانيات البشرية والمادية الأخرى في أداء الخدمات المصرفية كافة التي يتمثل عائدها أو جزء كبير منها في العملات والفوائد المحققة ،وكلما زاد المعدل كان ذلك دليلاً على استغلال الأمتل والسليم لتلك الموجودات ويعبر عنه بهذه العلاقة :

مؤشر الإيرادات إلي إجمالي الموجودات = إجمالي الإيرادات /إجمالي الموجودات.

(4 مؤشرات قياس الأداء:-

أ. العائد على حقوق الملكية: يمكن قياس نسبة العائد لكل وحدة نقدية من حقوق الملكية ،وكلما ارتفع هذا العائد كلما ارتفع هذا العائد كلما كان أفضل لأن هذا يعني أن البنك يمكنه توزيع المزيد من الأرباح على المساهمين².

1 - محمد مطر ، مرجع سابق ،ص123.

2 - عبد الله جبابه ،الإقتصاد المصرفي (مصر: دار الجامعة الجديدة ،2013م) ص19.

ب. العائد على الأصول: يعتبر هذا المعدل قياس جيد للربحية والكفاءة الإدارية طالما أن الهدف تعظيم الثروة، ويدل العائد على مدي استغلال البنك لأصوله لتوليد الربح.

ج. معدل هامش الربح :يقيس قدرة البنك على الرقابة والسيطرة على النفقات وتخفيض الضرائب. معدل منفعة الأصول: تتمثل منفعة الأصل نسبة الإيراد الكلي المحقق لكل وحدة نقدية من الأصول. معامل الرفع المالي : يعمل لصالح البنك حينما تكون الأرباح ايجابية ،وفي نفس الوقت مقياس للمخاطر لأنه يعكس حجم الأصول التي يمكن خسارتها قبل أن يصل البنك إلي مرحلة العجز عن الوفاء بالتزاماته .

5 مؤشرات قياس المخاطر المصرفية :-

ويتم التطرق أيضاً لمؤشرات قياس المخاطر الرئيسية التي تواجه أي مصرف ،ويمكن التعبير عن هذه المؤشرات بنسبة واحدة أو عدة نسب ومنها ما يلي: ¹

أ- مخاطر الائتمان : يرتبط هذا النوع من المخاطر بجودة الاصول واحتمالات العجز عن السداد وترتكز مقاييس مخاطر الائتمان على القروض لأنها تخضع لأعلي معدلات العجز عن السداد.

مخاطر معدل الفائدة : يتمثل في مدي حساسية التدفقات النقدية للتغيرات التي تطرأ على مستوي معدلات الفائدة ،ويصبح الأصل أو الالتزام حساسا بالنسبة لمعدل الفائدة .

ب- مخاطر السيولة : وتظهر هذه المخاطر حينما لا يستطيع البنك التزاماته الخاصة ،وتشير مخاطر السيولة إلي كل من قدرة البنك على اقتراض الأموال وقدرة الأصول السائلة على سداد الالتزامات في مواعيد استحقاقها.

ج- مخاطر التشغيل: تعرف على أنها مجموعة من المخاطر تتعلق بالأنشطة البنكية ،وأداء التشغيل يعتمد على التكنولوجيا التي يستخدمها البنك ،لذلك فإن نجاح الرقابة على هذه المخاطر يعتمد على نظام البنك في تقديم المنتجات والخدمات.²

رابعاً : أثر تطبيق الحوكمة على الأداء المالي في البنوك التجارية:

إن تحسين الأداء المالي للبنوك التجارية أمر ضرورياً في ظل التغيرات الاقتصادية التي تمر بها واشتداد المنافسة ،حيث تعتبر الحوكمة هي المحرك الفعال في تحسين الأداء للبنوك التجارية عبر ممارسات وآليات .

¹ - مريم هاني ، نحو تفعيل دور الحوكمة المصرفية في التقليل من الفساد في القطاع المصرفي الجزائري (الجزائر : مجلة ميلاف للبحوث والدراسات ،العدد الرابع، 2016) ص225.

² - محمد سعيد أنور سلطان ،إدارة البنوك (مصر: دار الجامعة الجديدة ،2005م) ص47.

الممارسات السليمة لحوكمة تحسين الأداء المالي :

إن الممارسات السليمة للحوكمة في البنوك التجارية تساعد في الاقتصاد عامة وفي جذب الاستثمارات والرفع في الأداء المالي للبنوك، والقدرة على المنافسة على المدى الطويل وذلك من خلال:¹

1. التأكد من الشفافية في المعاملات المؤسسية، وفي إجراءات المحاسبة والمراجعة المالية حيث أن الحوكمة تقف في مواجهة الفساد الذي يؤدي إلى استنزاف موارد البنك وتآكل قدرتها التنافسية وبالتالي إنصراف المستثمرين عنها .
2. إجراءات الحوكمة المصرفية تؤدي إلى تحسين إدارة البنك مما يساعد على جذب الاستثمارات بشروط جيدة وعلى تحسين كفاءة أداء المالي للبنك .
3. تبني معايير الشفافية في التعامل مع المستثمرين ومع المقرضين من الممكن أن يساعد على تفادي حدوث الأزمات المالية المصرفية .
4. نوعية المعلومات المتاحة لجميع المستثمرين تراجع إلى أن الحوكمة الجيدة هي انعكاس لنوعية الإدارة مما يعني أن الحوكمة الجيدة للبنوك إنما تولد إدارة ذات كفاءة عالية تتجه نحو الحصول على عوائد عالية على رأس المال المملوك، ونسبة عالية للقيمة الاقتصادية المضافة، وبالتالي رفع أسعار الأسهم بسوق الأوراق المالية.
- 5- تحقيق الرقابة الداخلية والمحاسبية لحماية أصول البنك من الضياع الناتجة من تفويض السلطة الغير المسؤولة أو عن طريق الاختلاس أو عدم تكامل نظام المعلومات، إن هذه الرقابة تساهم في تنفيذ أهداف البنك والمتمثلة في تعظيم الربح وتحقيق الأمان والنمو .

كما تتمثل دور الحوكمة للأداء المالي في ما يلي :²

1. التأكد من كل الوثائق بشكل دوري واستلامها حول الوضع المالي للبنك وكفاءته في الأداء بشكل سليم ومناسب لضمان استمرارية البنك وضمان المهل الزمنية التي تتناسب مع طبيعة العمل .
2. مراقبة كل الأعمال التي تقوم بها البنك من أجل ضمان سلامته وهذا من أجل تحقيق أهدافه.
3. التأكد من ضبط العمليات بالشكل السليم من أن هناك سياسة تفتح المجال أمام المحاسبة والمساءلة والإدارة، بحيث يتم الإفصاح عنها ضمن المخاطر المحتملة .

¹ - كريمة حبيب، الإطار النظري بين الحوكمة والأداء المالي للبنوك (جامعة الوادي : مجلة الدراسات الاقتصادية والمالية، العدد التاسع، ب.ت) ص 80 .
² - حاكم محسن ، مرجع سابق، ص124.

4. التأكد من أن النظام الداخلي داخل البنك بأنه يعمل بشكل سليم ويكون ذو كفاءة عالية يؤدي إلي رفع التقارير إلي المدير التنفيذي مع ترك دور رئيس مجلس الإدارة لتعمل مع لجنة التدقيق الداخلي حول وضعية البنك في كل الأوقات .

5. استلام تقارير مدققين الحسابات والإدارة ولجنة التدقيق عن الانتهاكات والمخالفات القانونية ومخالفات الأنظمة وتعليمات الرقابة والتأكد من الإدارة تأخذ الإجراءات المناسبة لمعالجتها.

6. التأكد من إدارة البنك أنها تأخذ كامل المعايير من أجل سلامة البنك من معايير التخطيط والتطبيق ،بحيث تتم تغطية كافة الجوانب المتعلقة بحماية الأصول الملموسة والتقنية المتعلقة بعمليات البنك .

7. وضع أنظمة مكتوبة وحل الاستثمارات وطلب التقارير بصفة منتظمة بشكل مستمر .

8. التحقق من فرض الأنظمة المكتوبة لتجنب أي من الاحتيال أو الاختلاس والتعامل مع الحالة بشكل حذر.

9. التأكد من العمليات الخارجية ومراقبتها وضبطها بشكل جيد.

خامساً : أليات الحوكمة في البنوك وأثرها على الأداء المالي :

عرفت الأليات بأنها الطرق التي تستخدم للتعامل مع مشاكل الوكالة التي تنشأ بين الإدارة وحملة الأسهم ، وعادة تنقسم الأليات إلي أليات داخلية وأخري خارجية ،ونشير إلي أن الأليات الداخلية للحوكمة تتمثل في سياق المالكين ومجلس الإدارة وقدرتهما على تحسين اتخاذ القرارات والمراقبة ،في حين أن الأليات الخارجية للبنوك التجارية التي تعتبر مكمله للأليات الداخلية الجيدة لأنها تعرض الإدارة لمراقبة القوي الخارجية للبنك المتمثلة في أصحاب المصالح والأسواق .

1. الأليات الداخلية للحوكمة وأثرها على الأداء:

تشتمل الأليات الداخلية مجموعة من الأليات الرقابية التي يتم تضمينها وتنفيذها داخل البنك ،وهدفها المراقبة وتوجيه الإدارة لاتخاذ القرارات التي من شأنها حماية أموال المساهمين وتعظيم الربح والأطراف الأخرى ذات مصلحة ،وهناك العديد من الأليات الداخلية للحوكمة منها:

2. مجلس الإدارة :

هو أحد الأليات اللازمة للحوكمة الجيدة للبنك ،ومن خصائصها تصميم هياكل مجالس الإدارة المثلي التي من شأنها أن تحول من دون فشل الحوكمة في البنك وهنالك العديد من العوامل منها:

أ. **استقلالية مجلس الإدارة** : يتكون مجلس الإدارة من نوعين من المدراء التنفيذيين (الداخلين) وهم الأعضاء المسؤولة عن إدارة الأنشطة اليومية طبقاً لسياسات وتعليمات مقدمة من طرف الإدارة ،أما المدراء غير التنفيذيين وهم الأعضاء المستقلين وهم أعضاء من خارج البنك يتمثل مهامهم في الإشراف والمراقبة على القرارات التي يصدرها الأعضاء التنفيذيين وبنسب تمثيل بيانية وفق قوانين و الأنظمة الداخلية للبنوك ،وأن عدد الأعضاء الخارجيين يضافي على مجلس إدارة البنك الاستقلالية ،أي أن مجلس الإدارة الذي يهيمن عليه الأعضاء من الخارج يكونون أكثر استعدادا لاستبدال المدير التنفيذي الرئيسي ذو الأداء والحكم الضعيف ،وكما يحتاج مجلس الإدارة إلي مدراء مستقلين من الخارج لتعزيز الاستقلالية والموضوعية في أنشطة البنك .

ب . **حجم مجلس الإدارة** : يعبر عدد المدراء الأعضاء الذين يشكلون قوام مجلس الإدارة إذ يعد حجم مجال كبير إذا ما زاد العدد عن 10 أعضاء ،حيث أن متوسط حجم مجلس الإدارة في البنوك التجارية حوالى 10 أعضاء وتتراوح الحدود العليا والدنيا ما بين 4إلى 15على الترتيب ،ولكي يتمكن مجلس الإدارة من قيام بواجباته في التوجيه والمراقبة ،يلجأ إلي إنشاء مجموعة من اللجان :

(أ) **لجنة التدقيق** : من مهامها:-

1. مراجعة الكشوف المالية من قبل تقديمها إلي مجلس الإدارة.
 2. التوصية بتعيين ومكافاة وإعفاء المدقق الخارجي .
 3. مناقشة نطاق وطبيعة الأولويات في التدقيق والإنفاق العام.
 4. المناقشة مع المدققين الخارجيين لأية تحفظات أو مشكلات تنشأ أثناء عملية التدقيق.
 5. المناقشة مع المدققين الخارجيين والداخليين لتقويم فاعلية نظام الرقابة في الشركة وإدارة المخاطر فيها.
 6. الإشراف على وظيفة التدقيق الداخلي ومراجعة التقارير التي تقدمها والنتائج التي تتوصل إليها وتقديم التوصيات للإدارة لاتخاذ الإجراءات اللازمة .
 7. القيام بأي واجبات تكلف بها من قبل مجلس الإدارة والتي لها صلة بأعمال التدقيق والرقابة.
- ب) **لجنة المكافآت** : تتركز وظائفها وواجباتها في تحديد الرواتب والمكافآت والمزايا الخاصة بالإدارة العليا.

ج . **لجنة التعيينات** : حيث تقوم لجنة التعيينات في البنك في مجلس الإدارة بوضع المهارات والخبرات المطلوب توفرها لدى عضو مجلس الإدارة والموظفين المطلوبين ، يجب أن تضع لجنة التعيينات ما يلي:

1. اليات شفافة في التعيين .

2. تقويم للمهارات المطلوبة للبنك باستمرار .

3. الإعلان عن الوظيفة المطلوبة استعمالها ودعوة المؤهلين لتقديم طلباتهم للتعين.

د. **التدقيق الداخلي**: تؤدي وظيفة التدقيق الداخلي دوراً مهماً في عملية الحوكمة إذ أنها تعزز هذه العملية وذلك لزيادة قدرة المواطنين على المسألة حيث يقوم المدققون الداخليين من خلال أنشطة التي ينفذونها بزيادة المصداقية والعدالة وتحسين سلوك الموظفين العاملين في البنوك أو الشركات المملوكة للدولة ، تقليل مخاطر الفساد المالي والإداري.

هـ. **هيكل الملكية** :- يحدد هيكل الملكية من خلال توزيع حقوق المالكين فيما يتعلق بالأصوات ورأس المال وأيضاً من خلال هوية مالكي الأسهم ، فالحوكمة المصرفية تهتم بالعلاقة بين هيكل الملكية والأداء ، ويملكون الملاك القوة والحافز على مراقبة الأداء وتقليل إحمال إساءة الإدارة لاستخدام السلطة كما أن الداخليون يميلون عادة إلى تأييد القرارات التي تستهدف إلى تطوير الأداء على المدى الطويل بدلاً من القرارات التي تستهدف على المدى القصير .

بالنسبة لهيكل الملكية أو ما يطلق عليها بنظام سيطرة الخارجيين ، فمن المفترض أن يميل مجلس الإدارة بوصفه مستقل عن الإدارة التنفيذية إلى الإفصاح الكامل عن المعلومات بطريقة عادلة ، وتوفير لحماية أسهم الملاك جميعاً دون تمييز .

2. **الآليات الخارجية لحوكمة البنوك وأثرها على الأداء:-**

تتمثل آليات الحوكمة الخارجية بالرقابة التي يمارسها أصحاب المصالح الخارجيين على الشركة ، والضغوط التي تمارسها المنظمات الدولية ومن الآليات الخارجية هي:-

أ. **آلية السوق لرقابة المؤسسات المصرفية والأداء المالي:-**¹

يجب التمييز بين كفاءة سوق العمل وكفاءة سوق رأس المال ، والمنافسة في سوق المنتج التي من شأنها أن تمارس ضغوطاً على الإدارة من أجل تحسين الأداء ، إلا أن هذه الآلية يختلف تأثيرها

¹ - تيسير زاهر وغدوان على ، الحوكمة المؤسسية ودورها في الحد من الفساد المالي والإداري في المصارف (سوريا، جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية ، سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية ، العدد الرابع ، 2014م) ص78.

بالنسبة للدول العربية ،فألية سوق العمل قد تكون هناك فرصة لنجاحها بسبب صغر حجم السوق ، وأن المعلومات عن كفاءة العاملين ،مما يعني فرصة للمدير في أن يتلقى عروض عمل من مؤسسات أخرى بمرتب ومزايا أفضل ،أما بالنسبة لكفاءة رأس المال ونتيجة لضعفها في الدول العربية ، فإن الحوكمة تفقد بذلك أحد أهم أدواتها للضغط على الإدارة من أجل تحسين الأداء .

ب. آلية الإفصاح والشفافية والأداء المالي:

إن تحسين الأداء في البنوك يستلزم بالضرورة تطبيق الشفافية حتي يتمكن العملاء من تقييم تعاملاتهم مع البنوك وتقييم أداء مجالس الإدارة والإدارة التنفيذية مما يمكنهم من تقدير رغبتهم في التعامل مع هذا البنك ،فوضوح المعلومات المعلنة والمقدمة للعملاء وملاءمتها لاحتياجاتهم بالإضافة إلي موثقاتها ، ويعد من أهم العوامل المساعدة على تحقيق الشفافية والإفصاح في القطاع البنكي، فكلما كانت هذه البيانات تمثل العمليات المالية للبنوك .

سادساً : الحوكمة المصرفية وأثرها على جودة وكفاءة الأداء المحاسبي :

نظراً للتطورات الحديثة في حوكمة المصارف أصبحت الحاجة إلي معلومات موثوق فيها عن جوانب النشاط بحيث يطمئن من تحقيق أهدافها وإدارة المخاطر ،كما أن فهم سلوكيات الضبط والرقابة من قبل إدارة المصرف يساعدها في وضع مجموعه قوية من الإجراءات والسياسات ،إن جودة الأداء المحاسبي تكمن في أن الإدارة اتخذت الوسيلة التي يمكن بواسطتها التأكد إلي حد معقول بأن الأقسام المحاسبية قد راعت الخدمات المحاسبية .

يعتبر مدقق الحسابات مسؤولاً عن نظام الرقابة المحاسبية كونها ذات صلة بعملية التدقيق ومدي دقة البيانات المحاسبية المسجلة بالدفاتر ومدي إمكانية الاعتماد عليها ،ومدي دلالة القوائم المالية للوضع المالي للمصرف عن الفترة المالية محل الفحص ،وكذلك حماية أصول المصرف النقدية وغير النقدية من الاختلاس والتلاعب واكتشاف الأخطاء .

تشمل الرقابة المحاسبية الخطة التنظيمية والإجراءات والسجلات التي تتعلق بحماية أصول وخصوم البنك والوقوف على المركز المالي الفعلي له الذي تعكسه نتيجة الدورة المحاسبية في نهاية السنة المالية ، إن نظام تقييم الأداء يعمل على تفسير الانحرافات والتي تكتشف عن طريق تطبيق المؤشرات المالية والمحاسبية وتحليل مسبباتها وكذلك يعمل النظام على إيجاد الحلول اللازمة لتفادي الانحرافات بما يكفل تصحيح مسارات الأداء مستقبلاً .

كما أن تقييم الأداء ما هو إلا وسيلة يستعين بها المراقب الإداري في التحقق من كفاءة عمل المصرف، ويستخدم مفهوم الرقابة على الأداء والذي يسمى برقابة الكفاءة وتقييم الأداء¹.

ثامناً : دور الرقابة كألية للحوكمة في البنوك :

تتبع أهمية الإشراف والرقابة على البنوك من أهمية الدور الذي تلعبه هذه المؤسسات في الحياة الاقتصادية للدول وقد اتسع نشاط الإدارة العامة وازداد حجم المال العام مع تطور وظيفة الدولة في المحافظة على الأمن الداخلي والخارجي وإقامة العدل إلي التدخل في مختلف نواحي النشاط الاقتصادي، ولما كانت الرقابة ذات صلة بالإدارة وما تقوم به الدولة من رقابة مالية فإن ازدياد حجم المال واتساع نشاط الدولة يتطلب المزيد من الرقابة المالية الفعالة التي تكفل المحافظة على النظام المالي .

المبادئ الأساسية للرقابة المصرفية الفعالة :²

أ- المسؤوليات والأهداف والصلاحيات: وذلك من خلال وضوح المسؤوليات والأهداف لكل سلطة رقابية تشرف على البنوك .

ب- الاستقلالية والمساءلة وتوفير الموارد والحماية القانونية : يتوفر للسلطة المكلفة بالرقابة المصرفية استقلالية تشغيل وموازنة تسمح باستقلاليتها .

ج- التعاون والتنسيق: توفر مناخ عمل للتعاون والتنسيق بين السلطة الرقابية والسلطات الأخرى المحلية والرقابة الأجنبية .

د- الأنشطة المسموح بها: توضح بدقة الأنشطة المسموح بمزاولة المؤسسات المرخص لها والخاضعة لعملية الرقابة المصرفية.

هـ- معايير الترخيص: للسلطة التي تمنح تراخيص المصارف صلاحيات بوضع معايير واعتبارات للموافقة أو رفض الطلبات .

و- نقل ملكية كبيرة : عندما يكون طلب نقل ملكية كبيرة نتكون هناك صلاحية للسلطة الرقابية بمراجعة أو الرفض .

ز- الاستحواذ الكبيرة: في حالة عملية الاستحواذ أو الاستثمارات الكبرى من قبل البنك لدي السلطة الرقابية .

¹ - نصر حمود مزنان، أثر السياسات الاقتصادية في أداء المصارف التجارية 0الأردن : دار صفاء للنشر والتوزيع، 2009م) ص 27.
² - جلالية عبدالجليل، أليات تفعيل الرقابة المصرفية - على الصيرفة الإلكترونية (الجزائر : جامعة أحمد دراية أدرار ،كلية العلوم الاقتصادية التفسير والعلوم التجارية، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراة، 2019م) ص43.

ح- أساليب الرقابة : تطور السلطة الرقابية عملية المتابعة والتقييم المستقبلي لحجم المخاطرة المصرفية للبنوك .

تاسعاً : دور البنك المركزي في تعزيز الحوكمة المصرفية :-

يكون للبنك المركزي دور أساسي في تعزيز وتشجيع الحوكمة المصرفية في البنوك التجارية وذلك للأسباب التالية :¹

1. إن تطبيق الحوكمة المصرفية الجيدة يقع ضمن المسؤوليات الإشرافية للبنك المركزي .
 2. إن البنوك التجارية تختلف عن غيرها من شركات المساهمة لان طبيعة عملها تحمل المخاطر بالإضافة إلي كون هذه البنوك مسؤولة عن المحافظة على أموال الغير(المودعين) .
 3. نتيجة لتعرض البنوك للمخاطر بسبب تداول أسهمها في بورصة الأوراق المالية فإن وجود الحوكمة المصرفية مسألة مهمة وضرورية لهذه البنوك.
 4. يحتاج أعضاء مجلس الإدارة في البنوك ضمان أن المخاطر التي تتعرض لها طبيعة أعمال البنوك تدار بشكل جيد وسليم ،وأن لدي البنك المركزي المسؤولية القانونية للتأكد من ذلك .
 5. ليس من السهل الحصول على أعضاء مجلس الإدارة مستقلين بشكل حقيقي ،أو الأعضاء اللذين يمكن أن يقفوا في وجه المساهمين المسيطرين على راس مال البنك .
- كما يجب أن تكون رقابة البنك المركزي على الجهاز المصرفي رقابة مساندة للرقابة الذاتية والتدقيق الداخلي للبنك ، فمجالس الإدارة في البنوك يجب أن تمارس دورها الرقابي على الإدارات التنفيذية للبنوك ،ويجب أن لا ننسى دور المدقق الخارجي الذي يصادق علي البيانات المالية للبنوك ،وكذلك دور الجهات الرقابية الأخرى مثل الرقابة على المؤسسات من قبل هيئة الأوراق المالية وتشكل هذه الأطراف منظومة متكاملة للرقابة على المؤسسات المصرفية .²

خلاصة المبحث :

تناولت الباحثة في هذا المبحث مراحل تقييم الأداء المالي في المصارف التجارية وتقييم الأداء وأهميتها وأهدافها وأسس تقييمها ومؤشرات قياس المخاطر المصرفية ،وأثر تطبيق الحوكمة على الأداء المالي في المصارف وآليات الحوكمة في المصارف وأثرها على الأداء ، والحوكمة المصرفية وأثرها على جودة وكفاءة الأداء المحاسبي ودور البنك المركزي في تعزيز الحوكمة المصرفية .

1 - سمية عبدالحق ، مرجع سابق ،ص 23.

2 - فاطمة الزهراء نوي ، مرجع سابق ،ص 113.

المبحث الأول المصارف التجارية

أولاً : نشأة وتطور البنوك التجارية :

نشأت البنوك التجارية كمحصلة للظروف الاقتصادية ومتطلبات اقتضتها التطورات الاقتصادية على مر السنين أهمها الاكتشاف المبكر للنقود بشخصيتها المستقلة بعد أن كانت مجرد معادن ذهب وفضة والتي كان يتم التلاعب بقيمتها ، وقد شهدت الحضارات القديمة ممارسات عن النشاطات المصرفية قبل أكثر من 2000 عام قبل الميلاد.¹

وترجع نشأة البنوك التجارية إلى الفترة الأخيرة من القرون الوسطى ، حين قام التجار ورجال الأعمال والصياغ في أوروبا بقبول أموال المودعين للمحافظة عليها من الضياع والسرقة مقابل رسوم بسيطة بحيث كانت الصيارفة أو الصياغ يحرون إيصالات لحفظ حقوق أصحاب هذه الودائع ، فإذا رغب صاحب الذهب في استرجاعه فإنه يقدم الإيصال ويستلم الذهب أو أمواله .²

وهكذا نشأت الوظيفة التقليدية الأولى للبنوك التجارية وهي قبول الودائع ومع مرور الوقت أصبح الناس يقبلون الإيصال فيما بينهم كوسيلة للتبادل التجاري وبقي الذهب مكدسا في خزائن هؤلاء الصيارفة ، وقد انتبهوا بعض الصيارفة لهذه الحقيقة فصاروا يقرضون ما لديهم من الذهب مقابل فائدة ومن هنا نشأت الوظيفة التقليدية الثانية للبنوك التجارية ألا وهي الإقراض .³

وأول بنك تجاري مارس أعمال الصيرفة هو بنك مدينة البندقية في إيطاليا عام 1157 ويلية بنك ريتالو بمدينة البندقية عام 1587م ومن هنا انتشرت البنوك إلى بقية البلدان الأوربية كهولندا التي تأسس أول بنك باسم بنك أمستردام عام 1609م وبنك إنجلترا عام 1694م ومن ثم انتشرت البنوك إلى كافة أنحاء العالم مع تطور الحياة الاقتصادية والاجتماعية لهذه المجتمعات.⁴

ثانياً : تعريف البنوك التجارية :-

البنوك التجارية هي تلك البنوك التي رخص لها بتعاطي الأعمال المصرفية والتي تشمل تقديم الخدمات المصرفية ، لا سيما قبول الودائع بأنواعها المختلفة (تحت الطلب ، وتوفير ولأجل ، وخاضعة

1 - ثريا عبدالرحيم الخزرجي وسيرين بدري البارودي ، إقتصاد المعرفة (عمان : مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع ، 2012م) ص 138 .

2 - أسعد حميد العلي ، إدارة المصارف التجارية (عمان : الذاكرة للنشر والتوزيع ، 2013م) ص 12 .

3 - حسين بني هاني ، إقتصاديات النقود والبنوك (عمان : دار الكندي للنشر والتوزيع ، 2002م) ص 206 .

4 - الحدرب زهير وديان لوي ، أسس العمليات المصرفية الإسلامية (عمان : دار البداية للنشر والتوزيع ، 2002م) ص 12 .

لإشعار) واستعمالها مع الموارد الأخرى للبنك في الاستثمار كلياً أو جزئياً بالإقراض أو بأي طريقة أخرى يسمح بها القانون .

وتعرف أيضاً هو " مؤسسة ينحصر نشاطها في مبادلة تعادتها بالدفع لدي الطلب ، والتي تتمتع بالقبول العام لديون الآخرين سواء كانوا أفراد أم مؤسسات أم حكومات "1. ويمكن تعريفها هي عبارة عن مؤسسات وسيطة تقوم بتجميع مدخرات الأفراد والوحدات الاقتصادية التي تحقق فائض وتستخدمها في إقراض الأفراد والمشروعات ذات العجز2. مما سبق تلاحظ الباحثة أن البنوك التجارية هي مؤسسة مالية وسيطة تقبل الأموال من المودعين في شكل ودائع وتمنحها إلي أصحاب العجز المالي على شكل قروض مقابل فائدة بسيطة تحددها إدارة البنك .

وظائف البنوك التجارية :-

أولاً : الوظائف التقليدية :- 3

1. فتح الحسابات الجارية وقبول الودائع على اختلاف أنواعها .
2. تشغيل موارد البنك مع مراعاة مبدأ التوفيق بين السيولة والربحية والضمان والأمن ومن أهم أشكال التشغيل والاستثمار ما يلي :-
 - أ- منح القروض والسلف المختلفة وفتح الحسابات الجارية المدينة .
 - ب- تحصيل الأوراق التجارية وخصمها والتسليف بضمانها.
 - ج- التعامل بالأوراق المالية من أسهم وسندات بيعاً وشراء .
 - د- تمويل التجارة الخارجية من خلال فتح الاعتمادات المسندية .
 - هـ- تقديم الكفالات وخطابات الضمان للعملاء.
 - و- التعامل بالعملات الأجنبية بيعاً وشراء.
 - ز- تحصيل الشيكات المحلية عن طريق غرفة المقاصة .
 - ح- المساهمة في إصدار اسهم وسندات الشركات المساهمة.
 - ط- تأجير الخزائن الأمانة لعملائها لحفظ المجوهرات والمستندات .

1 - قتيبة عبدالرحمن العاني، التمويل ووظائفه (عمان : دار النفائس للنشر والتوزيع، 2013م) ص 28.

2 - هديل عجمي جميل، ورمزي ياسين، النقود والمصارف والنظرية النقدية (عمان : دار وائل للنشر والتوزيع، 2011م) ص 110.

3 - أسامة محمد الفولي و زينب عوض الله (الإسكندرية : دار الجامعة الجديدة، 2005م) ص 148.

ثانياً : الوظائف الحديثة : - 1

1. إدارة أعمال وممتلكات العملاء وتقديم الاستشارات الاقتصادية والمالية .
 2. تمويل الإسكان الشخصي من خلال الإقراض العقاري .
 3. المساهمة في خطط التنمية الاقتصادية .
 4. خدمات البطاقات الائتمانية .
 5. تحصيل الأوراق التجارية .
- ومن هنا تأتي صعوبة وضع نظام إداري ثابت وموحد تطبقه كافة المصارف.

أنواع المصارف التجارية : - 2

- 1- بنوك ذات الفروع : هي بنوك لها فروعها في كافة الأنحاء الهامة للبلاد وتأخذ شكل شركات المساهمة ، تتبع اللامركزية في إدارتها حيث لا تتدخل في شؤون الفرع ، بحيث تعمل وفق قوانين الدولة وتتميز بسياسة الإقراض وذلك بمنح قروض قصيرة الأجل .
- 2- بنوك السلاسل: أدي نمو حجم البنوك التجارية وتضخم حجم أعمالها إلي نشأت بنوك السلاسل التي تستمد نشاطها من خلال فتح سلسلة متكاملة من الفروع ، وأن مثل هذه البنوك موجود في الولايات المتحدة الأمريكية .
- 3- بنوك المجموعات : هي بنوك أشبه بالشركات القابضة التي تتولي إنشاء عدة بنوك أو شركات مالية ، بحيث تقوم الشركة القابضة بالإشراف على هذه المجموعة .
- 4- البنوك الفردية : هي بنوك يملكها الأفراد أو شركات أشخاص تكون صغيرة الحجم ، يقتصر عملها في منطقة صغيرة تستثمر أموالها أو مواردها في أصول بالغة السيولة كالأوراق المالية والتجارية .
- 5- البنوك المحلية : هي بنوك يقتصر عملها في منطقة جغرافية كمدينة أو ولاية وهذه البنوك تخضع لقوانين من السلطة المحلية ، ولا يمكن لها تجاوز حدود منطقتها .

1 - سامر جلدة ، البنوك التجارية والتسويق المصرفي (عمان : دارأسامة للنشر والتوزيع ، 2009م) ص 20 .

2 - سامر جلده ، مرجع سابق ، ص 24 .

أقسام المصرف التجاري :-

الأقسام الفنية : - 1

1. قسم الخزينة "الصندوق" : ويختص بتلقي الأموال النقدية التي يودعها العملاء ،ودفع الأموال النقدية التي يسحبها هؤلاء العملاء بموجب شيكات أو أوامر دفع من حساباتهم أو حسابات أشخاص آخرين.
2. قسم الودائع : ويختص بفتح كافة أنواع الحسابات للعملاء والقيود على أو كافة حسابات العملاء من دفعات أو سحبات وإجراء عمليات بين الحسابات المختلفة .
3. قسم المقاصة : ويختص بتلقي الشيكات المحلية والخارجية التي يودعها العملاء برسم التحصيل على بنوك أو فروع البنك لتحصيلها وإيداعها في حساباتهم، وذلك أما بالإرسال للفرع المعني أو عن طريق غرفة المقاصة في البنك المركزي بعد ضبطها وتجهيزها.
4. قسم الصيرفة الشخصية : ويقوم هذا القسم بتقديم كافة الخدمات المصرفية لكبار العملاء دون الحاجة إلي تنقلهم بين الأقسام المختلفة.
5. قسم الكمبيالات : ويقوم بخصم الأوراق التجارية ودفعها للعملاء أو الاحتفاظ بالكمبيالات والأوراق التجارية الأخرى لتحصيلها بتواريخ الاستحقاق لصالح العملاء .
6. قسم الحوالات : ويقوم بتحويل المبالغ من والي الخارج وإصدار وصرف الشيكات وذلك لخدمة المسافرين والسائحين .
7. قسم الكفالات :يقوم بإصدار تعهدات عن البنك بناءً على طلب العملاء بدفع مبالغ معينة أو قابلة للتعيين لصالح جهات معينة وبتواريخ محددة من أجل أغراض محددة .
8. قسم الاعتمادات المستندية : ويقوم بفتح الاعتمادات المستندية والاعتمادات الواردة للتصدير ومتابعة هذه الاعتمادات حتي الانتهاء من تنفيذها .
9. قسم الحسابات الجارية : يختص هذا القسم بتلقي الودائع تحت الطلب من العملاء وتسجيلها في دفاتر محاسبية وإحصائية .
10. قسم المحاسبة : يقوم بتسجيل القيود المختلفة المدينة والدائنة النقدية والمقاصة تحت البنود التابعة لها ومطابقة المجموع يومياً مع الأقسام وترحيل المجاميع وترصيداها في السجلات الرسمية

¹ - خالد أمين عبدالله ،العمليات المصرفية ،الطرق المحاسبية الحديثة (عمان: دار وائل للنشر ،2004م) ص 39.

للبنك كالأستاذ العام والمساعد واحتساب رواتب الموظفين وعمل حساب الأرباح والخسائر وتصوير الميزانية العامة.

الأقسام الإدارية :-

1- قسم الديون : ويقوم باستلام البريد الوارد وإرسال البريد الصادر وتوزيع البريد الوارد على الأقسام.

2- قسم المايكروفيش "التصوير" : ويقوم بتصوير كافة المستندات يومياً والأعمال الشهرية والسجلات المهمة في البنك.

3- قسم المراسلات والارشيف : يقوم بأعمال الطباعة وحفظ المراسلات

4- قسم اللوازم : يقوم بحفظ اللوازم والعمل على صيانتها وتأمينها للأقسام الإدارية والفنية.

أقسام الإدارة العامة للبنك:-

إن الهيئة العامة للمساهمين هي أعلى سلطة إدارية في البنك بوصفي شركة مساهمة عامة ،وتقوم الهيئة العامة للمساهمين بانتخاب مجلس إدارة يتولى الإشراف على البنك بمختلف فروعها ومن أهم دوائر الإدارة العامة ما يلي:-

1. شؤون المساهمين : وتتولي ما يتعلق بشؤون المساهمين من إصدار شهادات وتوزيع أرباح ونقل ملكية أسهم .

2. الشؤون القانونية : وتختص بتحرير الإشعارات والاحظارات وكافة أنواع المراسلات القانونية ودراسة مواقف البنك إذا كان طرفاً في أحد المنازعات .

3. التدقيق والتفتيش : وتتبع للمدير العام مباشرة وتختص بمراجعة العمليات مستدياً ومحاسبياً للتأكد من صحة التسجيل وسلامة التنفيذ ودقة الخطوات.

4. المحاسبة العامة : وتتبع للمدير مباشرة وتختص بتلقي الكشف التلخيصية لكل نوع من أنواع الخدمات المصرفية ،وأجراء قيود اليومية المركزية في دفتر اليومية العامة والترحيل منه لدفتر الأستاذ العام .

5. الديوان: وتقوم بأعمال الطباعة وحفظ المراسلات واستلام البريد الوارد وتوزيعه على الدوائر المختلفة

6. شؤون الموظفين : وتختص بأمور العاملين ،التعيين والترقية والإجازات والتدريب والتأهيل .

7. العلاقات الخارجية : وتختص بالإشراف على نشاط البنك الخارجي فتختار مراسلي البنك وتتفق معهم على شروط العمل ،وتحتفظ بتواقيع ممثلي البنوك المراسلة وبأرقام المفاتيح السرية .
8. شؤون الفروع : ومهمتها تولى كل ما يتعلق بالفروع من مراسلات كالكشوفات الشهرية والتعاميم الصادرة عن البنك المركزي وغيرها.
9. التسويق والعلاقات العامة : ومهمتها تعميق الصلة بين البنك وعملائه والجهات الإعلامية المختلفة ليظهر البنك كمؤسسة مالية تقدم الخدمات العامة .
10. التسهيلات الائتمانية : مهمتها دراسة طلبات الائتمان الواردة من الفروع لإبداء الرأي وإصدار الموافقة على منح التسهيلات.

أولاً: بنك فيصل الإسلامي السوداني:

النشأة والتأسيس:

بدأت فكرة نشأة بنوك إسلامية في منتصف السبعينات حيث كانت البداية بإنشاء البنك الإسلامي للتنمية بجدة وهو بنك حكومات وتبع ذلك جهد شعبي وخاص نحو إنشاء بنوك إسلامية كما قامت دار المال الإسلامي وهي شركة قابضة برأسمال قدره بليون دولار بالسعي نحو إقامة بنوك إسلامية في عدد من الأقطار .

ولم يكن السودان بعيد عن تلك الجهود ، بل أن فكرة إنشاء بنك إسلامي بالسودان قد برزت لأول مرة بجامعة أم درمان الإسلامية عام 1966م إلا أن الفكرة لم تجد طريقها للتنفيذ .

وفي فبراير 1976م أفلحت جهود الأمير محمد الفيصل ونفر كريم من السودانيين في الحصول على موافقة الرئيس الأسبق جعفر محمد نميري على قيام بنك إسلامي بالسودان وقد تم بالفعل تم إنشاء بنك فيصل الإسلامي السوداني بموجب الأمر المؤقت رقم 9 لسنة 1977 بتاريخ 1977/4/4م الذي تمت إجازته من السلطة التشريعية (مجلس الشعب آنذاك).

في مايو 1977م اجتمع ستة وثمانون من المؤسسين السودانيين والسعوديين وبعض مواطني الدول الإسلامية الأخرى ووافقوا على فكرة التأسيس واكتبوا في نصف رأس المال المصدق به آنذاك.

في 18 أغسطس 1977م تم تسجيل بنك فيصل الإسلامي السوداني كشركة مساهمة عامة محدودة وفق قانون الشركات لعام 1925م، بإشراك البنك أعماله فعلياً اعتباراً من مايو 1978م، رأس المال

المصرح به 1,000 مليون جنيه سوداني ، رأس المال المدفوع 700 مليون جنيه سوداني . وقد حدد قانون إنشاء البنك على أن يعمل البنك وفقاً لأحكام الشريعة الإسلامية على تدعيم تنمية المجتمع.(1) **النشاط: (2)**

القيام بجميع الأعمال المصرفية والمعاملات المالية والتجارية والاستثمارية والحرفية والمساهمة في المشروعات التنموية الاقتصادية والاجتماعية وتنشيط التعامل في مجال التجارة الخارجية وذلك على هدى الشريعة الإسلامية وبتقنيات حديثة ومتطورة. كما يجوز له كذلك وفق القانون الخاص المذكور المساهمة في مناشط التنمية الاقتصادية والاجتماعية داخل السودان وخارجه ، وقد حدد القانون أن يكون للبنك رأس مال لا يقل عن ستة ملايين جنيه سوداني ، وترك لعقد التأسيس والنظام الأساسي للبنك توزيع رأس المال إلي أسهم ونسبة المساهمة ونص صراحة أن تدفع مساهمة الجانب غير السوداني بعملة قابلة للتحويل.

واستثنى القانون الخاص المشار إليه البنك من القوانين المنظمة للخدمة وفوائد ما بعد الخدمة على ألا تقل المرتبات والأجور وفوائد ما بعد الخدمة التي حددها البنك عن الحد الأدنى المنصوص عليه في تلك القوانين وكذلك استثنى البنك من القوانين المنظمة للتأمين وقانون ديوان المراجع العام لسنة 1970م أو أي قانون آخر يحل محله ، كما أعفي كذلك من المواد 45،44،32 من قانون بنك السودان وذلك دون المساس بسلطة بنك السودان بالإشراف على السياسة الائتمانية للبنك وتوجيهها . أما أموال البنك وأرباحه فقد أعفيت من جميع أنواع الضرائب وكذلك الأموال المودعة بالبنك للاستثمار ومرتبات وأجور ومكافآت ومعاشات جميع العاملين بالبنك ورئيس وأعضاء مجلس إدارته وهيئة الرقابة الشرعية.

بالإضافة للإعفاءات المنصوص عليها أعلاه فقد جوز القانون للبنك أن يتمتع بأي إعفاءات أو امتيازات منصوص عليها في قانون آخر ، أما فيما يتعلق بمسألة الرقابة على النقد الأجنبي فقد خول القانون لمحافظ بنك السودان أن يعفي البنك من أحكام القوانين المنظمة للرقابة على النقد الأجنبي في الحدود التي يراها مناسبة ، ونص القانون صراحة أنه لا تجوز مصادرة أموال البنك أو تأميمها أو فرض الحراسة أو الاستيلاء عليها وكذلك لا تحجز بموجب أمر قضائي .

¹ المصدر : بنك فيصل الإسلامي السوداني ، تقارير إدارة البحوث ، 2016م ، ص 18.

² - المصدر : بنك فيصل الإسلامي السوداني ، تقارير إدارة البحوث ، 2016م ، ص 19.

إلا أنه وبعد انقضاء خمس سنوات من عمر البنك فإن قانون البنك تم تعديله بحيث سحبت الميزات والإعفاءات الممنوحة للبنك بموجب الأمر المؤقت الخاص بقانون بنك فيصل الإسلامي السوداني عند تأسيسه وذلك بعد ثبات ورسوخ التجربة وانتشارها ونموها.

الرؤيا، الرسالة والقيم العشرة:¹

الرؤيا:-

أن نكون الوجهة الأمثل لتقديم الحلول المالية الإسلامية بطريقة عصرية والتميز في إرضاء العملاء مع الإبداع والابتكار التي تقوده روح الشباب.

الرسالة:-

إيجاد حلول اقتصادية ترتقي بأسلوب حياة العملاء والموظفين باعتماد أحدث المعايير وإبداع منتجات مصرفية مبتكرة راقية ومعاصرة متوافقة مع أحكام الشريعة.

القيم العشرة :-

1. الشرعية
 2. الريادة
 3. التميز
 4. المهنية
 5. العمل بروح الفريق
 6. التحسين المستمر
 7. الشفافية
 8. إسعاد المتعاملين
 9. التعاون مع الشركاء
 10. الشراكة مع المجتمع
- أهداف البنك وأغراضه:-

حدد البند الرابع من بنود عقد التأسيس أهداف البنك وأغراضه في الآتي:²

¹ Www. Fibsudan.com الثلاثاء الموافق 2024/1/13م الساعة 12:00م .

² المصدر : بنك فيصل الإسلامي السوداني ، تقارير إدارة البحوث ، 2016م ، ص 21.

- 1- لقيام بجميع الأعمال المصرفية والتجارية والمالية وأعمال الاستثمارات والمساهمة في مشروعات التصنيع والتنمية الاقتصادية والعمرانية والزراعية والتجارية والاجتماعية في أي إقليم أو منطقة أو مديرية بجمهورية السودان أو خارجها .
- 2- قبول الودائع بمختلف أنواعها. تحصيل ودفع الأوامر وأذونات الصرف وغيرها من الأوراق ذات القيمة والتعامل في النقد الأجنبي بكل صورته . سحب واستخراج وقبول وتظهير وتنفيذ وإصدار الكمبيالات والشيكات سواء أكانت تدفع في جمهورية السودان أو في الخارج وبوالص الشحن وأي أوراق قابلة للتحويل أو النقل أو التحصيل أو التعامل بأي طريقة في هذه الأوراق شريطة خلوها من أي محذور شرعي .
- 3- إعطاء القروض الحسنة وفقاً للقواعد التي يقرها البنك .
- 4- الاتجار بالمعادن النفيسة وتوفيرها وتوفير خزائن لحفظ الممتلكات الثمينة .
- 5- العمل كمنفذ أمين للوصايا الخاصة بالعملاء وغيرهم وتعهد الأمانات بكل أنواعها والعمل على تنفيذها والدخول كوكيل لأي حكومة أو سلطة أخرى أو لأي هيئة عامة أو خاصة.
- 6- تمثيل الهيئات المصرفية المختلفة شريطة عدم التعامل بالربا ومراعاة قواعد الشريعة الإسلامية في معاملاته مع هذه المصارف .
- 7- قبول الأموال من الأفراد والأشخاص الاعتباريين سواء كانت بغرض توفيرها أو استثمارها.
- 8- القيام بتمويل المشروعات والأنشطة المختلفة التي يقوم بها أفراد أو أشخاص اعتباريين
- 9- فتح خطابات الاعتماد والضمان، وتقديم الخدمات التي يطلبها العملاء في المجال المالي والاقتصادي والقيام بأعمال أمناء الاستثمار.
- 10- تقديم الاستثمارات المصرفية والمالية والتجارية والاقتصادية للعملاء وغيرهم وتقديم المشورة للهيئات والأفراد والحكومات فيما يختص بمواضيع الاقتصاد الإسلامي وخاصة البنوك الإسلامية .
- 11- قبول الهبات والتبرعات وتوجيهها وفق رغبة دافعيها أو بما يعود بالنفع على المجتمع وكذلك قبول أموال الزكاة وتوجيهها وفق المصارف الشرعية المحددة.
- 12- الاشتراك بأي وجه من الوجوه مع هيئات وشركات أو مؤسسات تزاوُل أعمالاً شبيهة بأعماله وتعاونيه على تحقيق أغراضه في جمهورية السودان أو خارجها شريطة أن لا تكون في ذلك تعاملًا بالربا أو محظوراً شرعياً.

- 13- إنشاء مؤسسات أو أنشطة عقارية أو صناعية أو تجارية أو شركات معاونة له في تحقيق أغراضه كشركات تأمين تعاوني أو عقارات وخلافها.
- 14- امتلاك واستئجار العقارات والمنقولات وله أن يبيعها أو يحسنها أو يتصرف فيها بأي وسيلة أخرى وله على وجه العموم حق استثمار أمواله بأي طريقة يراها مناسبة.
- 15- القيام بأي عمل أو أعمال أياً كانت يرى البنك أنها ضرورية أو من شأنها أن تمكنه من الوصول إلي كل الأغراض المبينة أعلاه أو جزء منها أو تزيد بطريقة مباشرة أو غير مباشرة من قيمة ممتلكاته أو موجوداته أو استثماراته شريطة أن يكون كل ذلك متفقاً مع أحكام الشريعة الإسلامية .
- 16- يجوز للبنك شراء أو بأي وسيلة أخرى أن يتحصل على كل أو جزء من ملكية أو شهرة أو حقوق و أعمال و امتيازات أي فرد أو شركة أو هيئة أن يمارس كل الصلاحيات اللازمة أو المناسبة في إدارة أو التصرف في مثل هذه الأعمال.
- 17- القيام بالبحوث والدراسات المتعلقة بإنشاء المشروعات الاقتصادية وتوظيف آخرين لهذا الغرض.

كما يجوز للبنك القيام بالأعمال الآتية: -¹

- (1) أن بكافي أي شخص أو شركة أما نقداً أو بتخصيص أسهم أو حقوق تخص البنك (تكون مدفوعة بالكامل أو جزئياً) أو بأي طريقة عن عمل أو خدمات حصل عليها البنك.
- (2) أن يمنح معاشات أو مكافآت أو علاوات للموظفين السابقين وللمديرين السابقين أو الأشخاص الذين يعولهم هؤلاء الأشخاص المذكورين وأن ينشئ أو يعاون أي مدارس أو أي نشاط تعليمي أو علمي أو صحي أو رياضي أو مؤسسات البر وخلافه.
- (3) أن يقوم إذا ما رأى ذلك بتسجيل البنك والاعتراف به في أي قطر أو مكان.
- (4) أن يشارك البنك في اتحاد المصارف الإسلامية وتبادل الخبرة مع البنك الإسلامي للتنمية والبنوك الإسلامية الأخرى .
- (5) أن يقدم البنك المشورة للهيئات العامة والخاصة والحكومات والأفراد حول تجربته الإسلامية في المجالات الاقتصادية والمالية .

¹ - المصدر : بنك فيصل الإسلامي السوداني ، تقارير إدارة البحوث ، 2016م ، ص 22.

النظام الإداري لبنك فيصل الإسلامي :-

الترزم بنك فيصل الإسلامي السوداني نظام الإدارة بالجودة الشاملة برؤيا : (مصرف إسلامي الوجهة ، سوداني السمات ، يلتزم الجودة والامتياز في أعماله ، إسعاد للعملاء ، ثقة في الموردين ، تنمية للمجتمع ، عناية بالعاملين ، وتعظيماً لحقوق المساهمين) ورسالة : (مصرف يزواج وجهته الإسلامية وسماته السودانية ، ويستهدف بالتطوير الامتياز ، وبالكفاءة الأفضل مركزاً مالياً مليوناً سليماً ، ومنتجات مصرفية شرعية معاصرة ، وعلاقات خارجية متنامية ، ونظم وتقنيات مستحدثة ، يقوم عليها العاملون فريقاً محرضاً خلقاً ، ملتزماً أمانة ، مدرباً مهارة ، مؤهلاً معرفة ، ويلتزم الشفافية منهجاً ، ليسعد المتعاملون والمالكون والمجتمع)¹.

كما حدد البنك عوامل النجاح الأساسية في التي:

- أ- استخدام نظم وتقنيات حديثة تحقق كفاية الأداء ضبطاً وسرعة .
- ب- اختيار عاملين مؤهلين واعتماد خارطة لترقيتهم علماً ومهارةً واستقراراً وولاءً .
- ج- استقطاب الموارد رأس المال والودائع .
- د- تطوير وتنويع صيغ الخدمة المصرفية والامتياز فيها ، والتدقيق في تنفيذ الشرعية .
- هـ- تنفيذ سياسة ائتمانية نشطة تستوعب متطلبات العملاء وتجذب عملاء جدد وتعيد السابقين.
- و- بناء علاقات خارجية منتشرة ومتطورة .

التحول التقني الشامل:-

ظل البنك منذ تأسيسه رائداً للعمل المصرفي والآن يحتل الصدارة في إدخال أحدث ما توصلت إليه الصناعة المصرفية وتقنية المعلومات لبناء نظام مصرفي يعتمد أحدث التقنيات في مجال الحواسيب والبرمجيات ووسائل الاتصال ، ويعتبر بنك فيصل الإسلامي السوداني أول مصرف تحول فعلياً إلى بنك إلكتروني مما أتاح له توفير خدمات ومنتجات مصرفية تماثل نظيراتها العالمية ومن تلك التقنيات:

1. تم إنشاء شبكة داخلية تربط كل فروع البنك برؤاسته وذلك تمهيداً لربط شبكة البنك بشبكة واسعة تتيح التعامل بين فروع البنك والمصارف والعمل فيما بينها ببسر .
2. تم استخدام خدمات الربط الإلكتروني مع المصارف العالمية من خلال شبكة الأسوفت (Swift) لتنفيذ عمليات التحويل المالية بصورها المختلفة .

¹ - المصدر : بنك فيصل الإسلامي السوداني ، تقارير إدارة البحوث ، 2016م ، ص ص 23-26.

3. تم تركيب النظام المصرفي الأساسي بنتابانك (Benta Bank) لكل الفروع ، وهو يتيح للبنك إجراء كافة العمليات المصرفية إلكترونياً وبالتالي يكون البنك الأول الذي طبق هذا النظام بنجاح على مستوى الجهاز المصرفي السوداني .
4. تم إدخال VBS أو نظام مابين الفروع وهو نظام يمكن الزبائن من التعامل الفوري مع حساباتهم من أي فرع مربوط إلكترونياً دون التقيد بالفرع المفتوح فيه الحساب .
5. كما أنه يتيح خدمة التحويلات الفورية للأشخاص الذين ليس لديهم حسابات .
6. تم إدخال نظام البنك الإلكتروني المرتبط بموقع البنك الإلكتروني .
7. تم إدخال نظام الخدمة المصرفية عبر الهاتف .
8. تم ربط فروع البنك بمشروعات التقنية المصرفية والتي تتمثل في مشروع المحول القومي ومشروع المقاصة الإلكترونية ومشروع الرواجع الإلكترونية ويعتبر البنك من أوائل البنوك المشاركة فيها .
9. تم تنفيذ عدد كبير جداً من الصرافات الآلية .
10. تم إنشاء نقاط البيع في عدد كبير من المحال التجارية، لتسهيل التعاملات التجارية على عملاء البنك.¹

المساهمات الرأسمالية داخل السودان:

- 1) شركة التأمين الإسلامية المحدودة (شركة تابعة لبنك فيصل الإسلامي السوداني) .
- 2) الشركة الإسلامية للتجارة والخدمات المحدودة (شركة تابعة لبنك فيصل الإسلامي السوداني) .
- 3) شركة الفيصل للمعاملات المالية المحدودة (شركة تابعة لبنك فيصل الإسلامي السوداني) .
- 4) شركة الفيصل العقارية المحدودة (شركة تابعة لبنك فيصل الإسلامي السوداني) .
- 5) شركة مطاحن الغلال المحدودة - عطبرة .
- 6) شركة الخدمات المصرفية الإلكترونية.
- 7) شركة الأنظمة المالية والمصرفية المحدودة .
- 8) شركة سوداتل .
- 9) الشركة الوطنية للبترول .
- 10) بنك النيل للتجارة والتمويل .

¹ - المصدر : بنك فيصل الإسلامي السوداني ، تقارير إدارة البحوث ، 2016م ، ص ص 23-26.

11) بنك الشمال الإسلامي¹.

المساهمات الرأسمالية خارج السودان:

بنك فيصل الإسلامي المصري .

ثانياً: البنك الإسلامي السوداني :

النشأة والتأسيس:

تم إنشاءه في عام 1982 وسجل طبقاً لقانون الشركات عام 1925م شركة مساهمة عامة ذات مسؤولية محدودة ، رأس المال المصرح به 60,000,0000 جنية سوداني ورأس المال المدفوع 30773780 جنية سوداني والبنك الإسلامي السوداني.

الرؤية:

أن يكون من الرواد في العمل المصرفي الإسلامي والخيار الأفضل للعملاء.

الرسالة:

تقديم أفضل الخدمات والمنتجات المصرفية الإسلامية المنظورة وفق أفضل وأحدث المنهجيات والمعايير المعتمدة. (الشرعية، التقنية، الإدارية والمحاسبية).

أهداف البنك:

يقوم البنك ببيع الأعمال المصرفية والمالية التجارية وكافة أعمال الاستثمار ويسهم في الآتي:²

1- المشروعات الزراعية والصناعية والمؤسسات الاقتصادية والاجتماعية وذلك بالطريقة والكيفية التي يراها البنك مناسبة وفقاً للشرعية الإسلامية.

2- الاهتمام بصغار الحرفيين وصغار المستثمرين وأصحاب الأعمال الصغيرة ومعاونتهم ومساعدتهم في مشروعاتهم من أجل تحسين ظروفهم المعيشية.

3- تنشيط التجارة الخارجية ودفعها مما يحفظ التوازن المطلوب من الداخل والخارج لصالح الاقتصاد السوداني.

4- الاهتمام بأعمال التعدين والمشروعات العمرانية ومشروعات الخدمات وغيرها من المشروعات الاقتصادية.

¹المصدر : بنك فيصل الإسلامي السوداني ، تقارير إدارة البحوث ، 2016م ، ص ص 23-26.

² حاتم السر على، عقد التأسيس والنظام الأساسي، تعديل 2016م، البنك الإسلامي السوداني، قانون الشركات، 2015م، ص ص 1-3.

- 5- تشجيع قيام سوق المال بالسودان وتدعيم وتوفير المناخ المناسب لنشاط رأس المال وجذب رؤوس الأموال المحلية والأجنبية إلى الاستثمار.
 - 6- تنمية وتطوير العلاقات مع أسواق المال والمانحين قطرياً أو إقليمياً وإبرام الاتفاقيات التجارية لبيع مستلزمات الانتاج ومدخلاته.
 - 7- الانتشار الجغرافي لتحقيق التنمية الريفية ودعم وتشجيع صناعة المنتجات الصناعية.
 - 8- تعظيم الموارد المالية والقدرات الذاتية لتحقيق الاستغالية الذاتية.
 - 9- إقامة الاستثمارات المشتركة التي تحقق أهداف ورسالة البنوك التنموية مثل مشاريع التجميع..
 - 10- دعم الوضع الاقتصادي ورفع المستوى المعيشي للمواطنين ونشر الوعي والمسؤولية الفردية.
- فروع البنك:**

يضم البنك الاسلامي 12 فرعاً داخل ولاية الخرطوم و 29 فرعاً في الولايات.

الشركات التابعة للبنك:

الشركة الاسلامية للإسكان والمقاولات وشركة السلامة للتأمين والشركة الإسلامية للتجارة والاستثمار. يخضع البنك في جميع معاملاته لهيئة الرقابة التشريعية التي تتبع لمجلس الإدارة وتقوم بأداء أعمال الرقابة الشرعية من خلال فرق التفتيش. كما يخضع البنك في معاملاته أيضاً لقوانين الضرائب السودانية من الناحية الضريبية ولقوانين ديوان الزكاة السوداني من الناحية الزكوية . ويتبع المصرف التكلفة التاريخية ومبدأ الاستحقاق المحاسبي في تسجيل إيراداته ومصرفاته.

استثمارات البنك:(1)

يستثمر البنك في الأوراق المالية والمشاركات والمضاربات والمراجحات والمتاجرات والمساهمات والمحافظ.

إيرادات المصرف:

تنشأ من مرابحات البنك الناتجة من عمليات المربحة جزئياً في حالة الأقساط و كلياً إذا كانت في نهاية الفترة. والمشاركات بعد تصفيتها من ربح أو خسارة والمضاربات بعد تصفيتها من ربح أو خسارة، والسلم بعد البيع.

ويستخدم البنك طريقة القسط الثابت في استهلاك موجوداته التي يقتنيها بغرض الاستخدام وفقاً للأعمار الافتراضية التالية:

(1) منشورات البنك الإسلامي السوداني، التقرير السنوي 2011م

1. عقارات 40 سنة.

2. وسائل نقل 7 سنة.

3. أجهزة إلكترونية وكهربائية 7- 10 سنة.

5. أثاثات ومعدات 10- 13 سنة.

التقنية المصرفية :

بما أن البنك عبارة عن مؤسسة مالية لتجميع الأموال وتوزيعها وأي مصرف يهدف إلى تقديم الخدمات النافعة للمجتمع ليضمن لنفسه البقاء لذلك يسعى أي بنك لرفع مستوى أعماله مما يجعله يسعى جاهداً لتقديم خدمات جديدة للمتعاملين معه من أبرزها:

1. تقديم خدمات استشارية للمتعاملين معه.

2. المساهمة في تمويل مشروعات التنمية.

3. شراء وبيع الأوراق المالية وحفظها لأصحابها.

4. إصدار خطابات الضمان وتأجير الخزن.

5. تحويل العملة ودفع الحوالات البريدية والبرقية الواردة.

6. دفع الشيكات المسحوبة على البنك.

7. خدمات الكمبيوتر والبطاقات الائتمانية.

كما أن التقدم والتطور التقني للمصارف نتج عن أسباب وظروف وتغيرات كثيرة من الناحية الاقتصادية والتكنولوجية والتقنية وشبكات الاتصال والحواسيب . لذلك ظهور شبكة الانترنت التي يزداد مستخدميها على مدار كل دقيقة تشمل أنواع الاتصالات الآتية:1

1. منظومة المعلومات الدولية التي تستخدم للبحث عن المعلومات والبحوث.

2. البريد الإلكتروني الذي يستخدم لإرسال واستقبال التقارير .

3. بروتوكول تحويل الملفات بحيث يتم إرسال الملفات من كمبيوتر لآخر لتغطية المعلومات الاقتصادية والسياسية والاستثمارية.

ويستطيع البنك من خلال الانترنت التعرف على الآتي:

1- موقعه العالمي ورأي المالية فيه.

2- المعاملات مع المتعاملين حسب كل سوق.

¹⁻ المرجع السابق.

3- المعاملات حسب كل عملة من العملات.

4- المعاملات حسب الاستثمار والائتمان والودائع.

لذلك فإن الأنظمة المستخدمة في البنوك هي الآتي:

نظام البنتابانك: والذي يهدف إلى تحويل نظام العمل إلى النظام المصرفي أو المركزي واستخدام تقنيات الويب الحديثة وتزويد الخبرات وتحويل العمل من مصرفي إلى إلكتروني لسرعة الإنجاز في العمل وتقليل التكلفة لبعض المصارف .

نظام المقاصة الآلي:

وهو برنامج في الحاسوب يتيح لمستخدميه الإيداع الآلي للمبالغ المنتظمة والدفع الآلي للعديد من فواتير البنك كما أنه يمكن المنشأة من دفع رواتب موظفيها دون شيكات وذلك بنقل رواتبهم إلى حساباتهم في المصارف التي تتعامل معه.

نظام الصراف الآلي:

وهو نظام يتيح للعملاء حملة بطاقات الصراف الآلي من التعامل مع حساباتهم لدى البنك في أي وقت سواء في مواعيد العمل الرسمية أو غير الرسمية ويتميز هذا النظام بالآتي:

1. سرية المعلومة.

2. حل مشكلة الزحام والانتظار وذلك من خلال سرعة التعامل مع الآلة وسهولتها.

3. إمكانية تحويل المبالغ أو إيداعها أو سحبها والاستفسار عن الأرصدة.

4. إمكانية دفع فواتير المياه والكهرباء والهاتف وإعادة الشحن.

نظام إصدار بطاقات الصراف الآلي:

يهدف هذا النظام لإصدار بطاقات الصراف الآلي للعملاء لتقليل التكلفة والجهد بحيث يستطيع كل عميل من خلاله استخدام بطاقته المصرفية في أي صراف آلي ودفع التزاماته المالية دون الرجوع إلى البنك المعني صاحب البطاقة إلا بعد انتهاء مدتها.

نظام الشيكات الممغنطة:

هذا النظام يوفر لعميله دفاتر شيكات ممغنطة بناءً على طلبه في وقت وبالفئة المطلوبة.

نظام الأسويفت:

وهو نظام يمكن تبادل البيانات المالية بين البنوك في العالم بحيث يسهل عملية الحوالات بين المصارف وحوالات الزبائن وشراء وبيع العملات والاستثمار والودائع وتحصيل البورصة والصكوك.

نظام المقاصة الإلكترونية: وهذا النظام يستخدم في الشيكات المسحوبة على بنوك أخرى للبنك المعني بحيث يمكن سحب وإيداع قيمة الشيكات من حسابات العملاء.

ثالثاً: مصرف الخرطوم:-

تأسس مصرف الخرطوم في عام 1913م من قبل الحكم الإنجليزي المصري. وفي العام 1925م تم تغيير اسمه إلى بنك باركليز أفرسيز، قبل أن يعاد تسميته إلى بنك باركليز في عام 1954م، في عام 1970م تم تأميم بنك الخرطوم من قبل الحكومة السودانية، وخلال الفترة 1982-2002م قاد البنك جهود تدعم القطاع المصرفي من خلال اندماج العديد من البنوك المحلية والإقليمية في بنك الخرطوم .

وبحلول عام 2006م تمت خصخصة البنك وإضفاء الطابع المؤسسي على هيكلته والمساهم الرئيسي هو بنك دبي الإسلامي، البنك الإسلامي الرائد إقليمياً والذي يتخذ من الإمارات العربية المتحدة مقراً له، والذي قدم لبنك الخرطوم فريقاً إدارياً رفيع المستوى من ذوي الخبرة والمعرفة الواسعة في الخدمات المصرفية الدولية .

أما بقية المساهمين في البنك فهم أيضاً من رواد الخدمات المصرفية الإسلامية والإقليمية ورجال الأعمال، ويشمل ذلك البنك الإسلامي للتنمية في جدة، وبنك أبو ظبي الإسلامي، ومصرف الشارقة الإسلامي، والاتصالات بدولة الإمارات العربية المتحدة.

يعد بنك الخرطوم أكبر مجموعة مصرفية في السودان من حيث رأس المال بعد اندماجه مع بنك الإمارات والسودان في عام 2008م ويدير البنك محفظة تقدر بـ 2 مليار دولار، ويعمل لدى بنك الخرطوم أكثر من 2500 موظفاً في أكثر من 120 فرعاً، وله أكبر شبكة من أجهزة الصراف الآلي وأجهزة الإيداع في السودان والتي سيتم توسيعها لتشمل أكثر من 300 جهاز في خلال العام الجاري¹.

ويوفر البنك أيضاً مركز اتصال يعمل على مدار 24 ساعة، مع خدمة الخدمات المصرفية لكبار الشخصيات ، ومجموعة كاملة من الخدمات الالكترونية التي تشمل الخدمات المصرفية عبر الإنترنت، وخدمة التنبيه بالرسائل القصيرة ، والخدمات المصرفية عبر الأجهزة المتنقلة ويزول بنك الخرطوم نشاطه بموجب المعايير والمبادئ المصرفية الإسلامية التي تضمن الامتثال لأحكام الشريعة الإسلامية السمحة.

¹ - دارة الموارد البشرية ، قسم التدريب ، بنك الخرطوم.

يمتلك بنك الخرطوم عدد 130 فرع (75 فرع في الخرطوم) (55 في الولايات) بالإضافة لعدد 34 وكيل . وعدد الصرافات 337 صراف فقط .

الشركات التابعة للبنك:-

1/ شركة إرادة للتمويل الأصغر .

2/ شركة الفهد لنقل الأصول .

3/ شركة سنابل للأوراق المالية.

4/ الشركة القومية للتجارة والخدمات .

5/ شركة كنار .

الرؤية:-

أن يكون مصرفاً إسلامياً رائداً، ونموذجاً للتميز، والشريك المفضل للعملاء محلياً ودولياً.
الرسالة:-

1. نسعى جاهدين لتحقيق التميز في كل ما نقوم به.

2. نسعى لأن نكون شريكاً في تقديم مجموعة شاملة من المنتجات والخدمات المالية عالمية المستوى.

3. نسعى لمواصلة بناء مؤسسة مالية قوية من شأنها أن توفر عوائد تنافسية مع التركيز على الإدارة الحكيمة للمخاطر.

4. نسعى لأن الوجهة المفضلة للباحثين عن فرص العمل من خلال تمكين موظفينا من تحقيق النجاح بجدارة ليكون هذا النجاح انعكاساً لحرفيتهم العالية ومهاراتهم القيادية وجهودهم الجماعية وروح المبادرة لديهم.

5. نههدف لأن نكون شركة رائدة بين أقراننا من خلال تطبيق أفضل الممارسات العالمية بما يتماشى مع خصوصية السوق المحلية. (1)

رابعاً: بنك النيلين :-

نبذة عن البنك:-

في مارس من العام 1993م تم دمج البنك الصناعي السوداني المتخصص في التمويل الصناعي والذي تأسس في العام 1961م مع بنك النيلين التجاري الذي تأسس في العام

(1) إدارة الموارد البشرية ، قسم التدريب ، بنك الخرطوم، 2021 / 2 / 1م

1954م، وكنتاج لهذا الدمج تأسست مجموعة بنك النيلين للتنمية الصناعية بموجب قانون مجموعة بنك النيلين للتنمية الصناعية لسنة 1994م كهيئة عامة ذات شخصية اعتبارية بملك بنك السودان المركزي 99% ووزارة المالية والاقتصاد الوطني 1% من رأس مالها. في أغسطس من عام 2007م تم تسجيل بنك النيلين كشركة خاصة ذات مسئولية محدودة لمزاولة العمل المصرفي وفقاً للقوانين التي تحكم وتنظم العمل المصرفي في السودان. بلغ رأس المال المصرح به 5000 مليون جنية سوداني ورأس المال المدفوع 4.376 مليون جنية سوداني ، ويملك بنك السودان المركزي 99% ووزارة المالية والاقتصاد الوطني 01% من جملة الأسهم .

الأنشطة الرئيسية التي يقوم بها البنك:-

- 1/ تقديم كافة الخدمات المصرفية للقطاعات الاقتصادية على المستوى المحلي والخارجي.
- 2/ تمويل قطاعي الصناعة والصادر بصفة خاصة.
- 3/ تقديم التمويل التشغيلي قصير ومتوسط الأجل.
- 4/ الترويج للفرص الاستثمارية في أوساط المغتربين والمستثمرين الوطنيين والأجانب.
- 5/ تمويل عمليات التجارة الخارجية وذلك بفتح الاعتمادات المستندية للتصدير والاستيراد.
6. إصدار خطابات الضمان بالعملة المحلية والأجنبية.
7. المساهمة الرأسمالية على مستوى المؤسسات المحلية والإقليمية.¹

استراتيجية البنك:-

تأتي استراتيجية البنك تحقيقاً لرسالته وقيمه لتحقيق أهدافه التي تصب في مصلحة كافة الأطراف ذات العلاقة وكذلك إنزالاً لرويته في تقديم خدمة مصرفية متميزة لعملائه بما يحقق تطلعات المودعين والمستثمرين والمساهمين على حد سواء باستخدام أفضل التقنيات والأدوات المصرفية الحديثة وبكادر مؤهل.

أهم ملامح الاستراتيجية :-

- 1/ الالتزام بضبط نشاط البنك المختلفة بأحكام الشريعة الإسلامية.
- 2/ استخدام أحدث نظم التقنية المصرفية.
- 3/ تطوير المهارات والخبرات للعاملين عبر التدريب والتأهيل المستمر.

¹ (التقرير السنوي ، بنك النيلين، (الخرطوم :ميدان الأمم المتحدة، 2019م)، ص 4

4/ التوظيف الأمثل للموارد لزيادة الإيرادات وتعظيم الأرباح وخفض معدل التكلفة .

5/ تقوية وتوسيع علاقات البنك الخارجية.

الجهات التي يساهم البنك في رؤوس أموالها:-

1. شركة إعادة التأمين السودانية .
2. بنك المزارع التجاري .
3. مشروع سندس الزراعي.
4. بنك أيفورى.
5. الشركة الوطنية للبترول.
6. بنك الاستثمار المالي.
7. شركة المهاجر العالمية .
8. شركة الخدمات المصرفية الالكترونية المحدودة.
9. شركة النيل الأبيض للبطاريات.
10. الشركة العربية للخدمات المالية .-البحرين.
11. برنامج تمويل التجارة العربي - أبو ظبي.
12. شركة سكر كنانة.¹

الانتشار الجغرافي للبنك :-

ولاية سنار: سنار، الولاية الشمالية : دنقلا، ولاية نهر النيل : شندي وعطبرة ، ولاية البحر الأحمر : بور تسودان، ولاية القضارف : القضارف والقلابات، الإمارات العربية المتحدة : فرع أبو ظبي .

مؤشرات أداء الاقتصاد العالمي للعام 2019م:-

شهد الاقتصاد العالمي في العام 2019م تحولات كبيرة، وتشير البيانات بلوغ معدل النمو في الاقتصاد العالمي في عام 2018م مقابل 3.0% في العام 2019م. انخفض معدل نمو الدول الصناعية مجتمعة من 2.3% في العام 2019م نتيجة لانخفاض معدلات النمو في كل مجموعة الدول الصناعية عدا اليابان، وانخفض معدل النمو لدول الكوميسا

¹ - التقرير السنوي ، بنك النيلين، ص 5

من 5.4% وفي 2018م 1.8 في العام 2019م.⁽¹⁾

مؤشرات أداء الاقتصاد السوداني بنهاية العام 2019م:-

أما على الصعيد المحلي فقد تأثر النشاط الاقتصادي بتراجع الصادرات وانحسار الاستثمار المباشر مما تسبب في انخفاض موارد النقد الأجنبي رغم الجهود التي بذلت .
بلغ حجم الصادرات مبلغ 3.741.6 مليون دولار خلال العام 2019م أما الواردات فقد بلغت 9.290.5 مليون دولار عام 2018م وبلغ العجز في الميزان التجاري (5.212.9) مليون دولار .
بلغ معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي في العام 2018م نسبة 2.8% مقابل (1.3) في العام 2019م.

بلغ حجم التكلفة النقدية 686.797 مليون جنية بنهاية العام 2019م بينما بلغ معدل التضخم 57.01% خلال العام 2019م بلغ سعر صرف الجنية السوداني مقابل العملات القابلة للتحويل لدى بنك السودان المركزي في ديسمبر 2018م مبلغ 47.5 للدولار مقابل 45 جنية للدولار في ديسمبر 2019م.²

خامساً: بنك الادخار والتنمية الاجتماعية:-

نبذة تعريفية عن البنك:-

أنشئ مصرف الادخار والتنمية الاجتماعية في العام 1996م ، امتداداً لبنك الادخار السوداني (1994م-1995م) وهو مؤسسة مصرفية شاملة و متخصصة في التمويل الأصغر وتمويل المشاريع ذات البعد الاجتماعي، بالإضافة إلى ممارسة كافة الأعمال المصرفية الأخرى عبر شبكة قوامها 63 فرعاً وتوكيلاً و 82 صرافاً آلياً منتشرة في جميع ولايات السودان.

الأهداف:-

- 1/ تخفيف حدة الفقر وتحسين الوضع المعيشي لمحدودي الدخل .
- 2/ نشر وتنمية الوعي الادخاري والمصرفي.
- 3/ التنسيق مع المؤسسات والمنظمات التي تعمل في مجال مناهضة الفقر من خلال عمل مصرفي مؤسسي يوظف مواردها لأغراض التنمية وخدمة كل قطاعات المجتمع.

¹- التقرير السنوي ، بنك النيلين، ص 6

²- المصدر : بنك السودان.

4/ القيام بجميع الأعمال المصرفية والمعاملات المالية التجارية والاستثمارية من أجل توفير الموارد وتوظيفها لأغراض التنمية الاجتماعية والمساهمة في مشاريع التنمية الزراعية والاقتصادية والصناعية.

5/ تمويل البحوث ودراسات الجدوى الاقتصادية والاجتماعية في مجال المشاريع الاستثمارية.
السياسات العامة للمصرف:-

1/ التوسع في قطاع التمويل الأصغر والصغير والمتوسط بتطبيق أسس ومعايير أفضل الممارسات للمساهمة في تخفيض حدة الفقر. (1)

2/ حفظ المدخرات وجعلها ثقافة مجتمعية رائجة خاصة وسط زبائن التمويل الأصغر والصغير والمتوسط.

3/ حشد الموارد المالية واستقلالها بفعالية لتعظيم العوائد المالية والاجتماعية.

4/ الاستغلال الأمثل للموارد البشرية بتفعيل سبل التقنية والاتصال المتاحة .

الانتشار الجغرافي للمصرف :-

لقد انتشر بنك الادخار في كافة مناطق السودان ففي ولاية الخرطوم :-

1/ الأمم المتحدة.

2/ الخرطوم بحري.

3/ المنطقة الصناعية .

4/ الخرطوم جنوب.

5/ السوق العربي.

6/ السوق المحلي الخرطوم.

7/ فرع أم درمان.

8/ سوق ليبيا أم درمان.

9/ الفرع النموذجي للتمويل الأصغر.

10/ جامعة النيلين.

فروع ولاية الجزيرة :-

1/ ود مدني

¹ - التقرير السنوي مصرف الادخار والتنمية الاجتماعية، (السودان: الخرطوم -السوق العربي -برج الادخار جنوب ميدان الأمم المتحدة، 2018م)، ص 6

- 2/ المناقل.
- 3/ رفاة.
- 4/ الحصاصيصا.
- 5/ تمبول.
- 6/ الكاملين السوق المركزي.
- 7/ طابت .
- فروع ولاية نهر النيل:-
 - 1/ شندي.
 - 2/ بربر.¹
 - 3/ أبو حمد.
 - 4/ عطبرة.
- فروع ولاية القضايف :
 - 1/ القضايف .
 - 2/ الصباغ.
 - 3/ الشواك.
 - 4/ الفاو.
- فروع ولاية سنار:-
 - 1. سنار.
 - 2/ سنجة.
 - 3/ السوكي.
- فروع ولاية الشمالية:
 - 1/ حلفا.
 - 2/ دنقلا.
- فروع ولاية البحر الأحمر :
 - 1/ بورتسودان.

¹ - التقرير السنوي، مصرف الادخار والتنمية الاجتماعية 2018م، ص12

فروع ولاية كسلا:

1/كسلا.

فروع ولاية شمال دار فور:

1/الكومة.

2/الفاشر.

فروع ولاية غرب دار فور :

1/الجنينة.¹

2/زالنجي.

فروع ولاية جنوب كردفان :

1/كادقلي.

2/ الدلنج .

عضوية المصرف في المؤسسات المصرفية والمالية داخل وخارج السودان:-

1/عضو اتحاد المصارف السوداني.

2/عضو صندوق ضمان الودائع المصرفية.

3/عضو اتحاد المصارف العربية.

4/عضو الجمعية العالمية لبنوك الادخار بروكسل -بلجيكا .

5/عضو هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية -المنامة -البحرين.

6/ عضو المجلس العام للبنوك والمؤسسات المالية الإسلامية -كوالالمبور -ماليزيا.

¹ - التقرير السنوي، مصرف الادخار والتنمية الاجتماعية 2018م، ص12

المبحث الثاني الهيكل التنظيمية

مفهوم الهيكل التنظيمي¹:

يعتبر الهيكل التنظيمي بمثابة الهيكل العظمي لأي مؤسسة أو منظمة ، حيث إن من شأنه بيان الوحدات التنظيمية التي تتألف منها ضمن مستويات هرمية مرتبطة ببعضها بروابط السلطة التي تتخللها التعليمات ، والأوامر والعلاقات ومن هنا كان لابد من تسليط الضوء على مفهوم الهيكل التنظيمي ، حيث ورد تعريف الهيكل لغة على أنه ، البناء المشرف ، كما ورد تعريف الهيكل التنظيمي في قاموس المعجم الوسيط على أنه ، رسم يبين أو يوضح المهام والمسؤوليات لأجزاء الشركة وكيفية اتصالها . أما فيما يتعلق بتعريف الهيكل التنظيمي اصطلاحاً فقد وردت عدت تعريفات على النحو التالي:

عرف على أنه مجموعة من القواعد واللوائح البيروقراطية التي تعطي الحق للأفراد أن تصدر الأوامر للأفراد الآخرين على نحو يحقق الرشد والكفاءة.

كما عرفه قاموس أكسفورد على أنه جسم منظم أو تركيب من الأجزاء أو العناصر المعتمدة على بعضها أو المترابطة بعلاقات تبادلية أو تفاعلية .

ومن هنا نجد أن الهيكل التنظيمي يعني بناء يحدد الإدارات وأجزائها الداخلية، بحيث يحتوي على مستويات إدارية ضمن شكل هرمي، وهو يضمن تأمين الإطار الملائم لعمليات التشغيل، والأداء المتوقع والسماح بتنسيق النشاطات والرقابة عليها بهدف اتخاذ القرار من قبل الإدارة.

أهمية الهيكل التنظيمي :

تتمثل أهمية الهيكل التنظيمي في عدة نقاط ، من أبرزها :

- (1) بيان المستويات الإدارية ، ومسؤولياتها واختصاصاتها على مؤشرات الأداء وقياسها وتحسينها .
- (2) ترتيب العلاقات وتحديدتها بالإضافة إلى منح المسؤولين الصلاحيات اللازمة.
- (3) بيان وتفصيل الأقسام والدوائر والإدارات والمسميات وتحديد العلاقة بين العمليات المؤسسية وانسيابيتها.
- (4) مساعدة التنظيم على تحقيق أهدافه .

¹ - www.mawdoo3.com التاريخ : 2024/3/1 الساعة 6:00 مساء

5) تحديد مراكز التكلفة في مراكز المسؤولية وإجراءات محاسبة التكاليف والمحاسبة الإدارية والية رفع التقارير .

خصائص الهيكل التنظيمي :

يتميز الهيكل التنظيمي الجيد بالعديد من المميزات التي أبرزها ¹:

1. **التنسيق بين أعمال المنظمة:** حيث يهتم بالتكامل بين الأعمال، والقضاء على التكرار والازدواجية.
2. **مراعاة ظروف البيئة:** حيث يهتم بالبيئتين الخارجية والداخلية وتأثيراتهما فيكون مرنا من حيث استجابته لها.
3. **الاستفادة من التخصص :** حيث ينجز الموظف مهام وظيفة واحدة ، أو قسم واحد ، مما يضمن سرعة الانجاز ، وانخفاض التكلفة والإتقان .
4. **الاهتمام بالأنشطة المهمة للمنظمة :** بحيث يتم ترتيبها حسب درجة أهميتها ، وأولويتها في المستويات الملائمة لها .
5. **عدم الإسراف:** بحيث تتم مراعاة التكاليف اللازمة لاحتياجات الهيكل من وحدات وتخصص، والتأكيد على التقسيمات التي يتوقع أن تكون ذات فوائد طويلة الأجل.
6. **تطبيق الرقابة عليها** لا تكون مع الموظف المسئول عنها نفسه.
7. **المركزية :** حيث تتركز السلطة لدى جهة محددة في المنظمة ، وعلى الرغم من أن هذا الأمر يؤدي إلى البطء في اتخاذ القرارات ، إلا انه يحقق درجة أفضل من الرقابة ، وفي الغالب تظهر هذه السمة في الهيكل الوظيفي .
8. **اللامركزية:** وهذا يعني أن السلطات تكون موزعة على المستويات كلها في الهيكل التنظيمي، وهذا الأمر من شأنه أن يسرع من عملية اتخاذ القرارات ، إلا انه يقلل من شدة الرقابة، وفي الغالب تظهر هذه السمة في الهيكل القطاعي.
9. **الرسمية :** حيث تعني وجود قواعد دقيقة للأعمال ، وهي سمة مهمة في المنظمات الكبيرة للتحكم فيها ، إلا أن هذا الأمر يقلل من الإبداع ، ويبطئ من عملية اتخاذ القرارات ، كما أن الحرية التي تعطي للموظفين تكون قليلة

10. المرونة : حيث تعكس هذه السمة مقدرة الهيكل التنظيمي على التكيف مع التغيرات الطارئة على البيئة الخاصة بالمنظمة .

11. الوضوح: بحيث تكون العناصر في الهيكل التنظيمي محددة بشكل دقيق.

12. الملائمة: بحيث يتناسب الهيكل التنظيمي مع البيئة الخاصة بالمنظمة، مما يعني تلبية احتياجاتها.

أولاً : الهيكل الإداري والتنظيمي لبنك فيصل الإسلامي :

يشمل الهيكل التنظيمي للبنك على وظيفة مجلس الإدارة والمدير العام ونائب المدير العام ، الإدارة القانونية ، هيئة الرقابة الشرعية ، إدارة التفتيش ، كما يشمل إدارة الفروع وإدارة الاستثمار وتمويل الشركات والتقنية و الاعتمادات والموارد البشرية والشئون المالية والشئون الإدارية ، ويمكن شرح هذه الوظائف فيما يلي :¹

مجلس الإدارة:

هو على قمة السلطة التنفيذية للبنك ويتكون من 15 عضواً على الأكثر يختار من بينهم رئيساً ، كما يتم اختيار محافظ للبنك من هؤلاء الأعضاء أو من غيرهم ، ويحل المحافظ محل رئيس المجلس حال غيابه ويتولى تنفيذ قرارات المجلس وإدارة جميع الأعمال وتكون مسؤوليته مباشرة عن تلك الأعمال أمام المجلس ويقوم المجلس أيضاً بتعيين المديرين ووضع اللوائح المنظمة لاختصاصاتهم ، وتنتخب الجمعية العمومية ممثلين المساهمين في مجلس الإدارة بصفة دورية كل 3 سنوات .

المدير العام :

يخطط وينظم وينسق ويوجه ويراقب سير العمل في البنك ويشرف فنياً وإدارياً على مرؤوسين ويحدد الخطط اللازمة لتحقيق أهداف البنك ، كما يشرف فنياً وإدارياً على جميع العاملين تحت إدارته ، ويعمل على رفع كفاءتهم ، ويقوم بإعداد تقارير العمل الفنية ويرفعها للمسؤولين ، ويراعي تطبيق مرؤوسيه لتعليمات السلامة الصحية والمهنية

نائب المدير العام :

مسئول أمام المدير العام ، يتولى المهام المتعلقة بالقضايا الأساسية والأولويات المتعلقة بمجالات عمل البنك ووضع التصورات والآليات للخطط والاستراتيجيات والمشروعات المقترحة على

¹- المصدر : تقارير بنك فيصل الإسلامي السوداني إدارة البحوث ، 2020م ، ص 23

المدى القريب والمتوسط والبعيد والإشراف على إعداد البرامج والنشاطات وتنفيذها ومتابعتها ، ويتولى مهام النيابة عن المدير العام أثناء غيابه بتكليف رسمي من المدير العام .

هيئة الرقابة الشرعية :

الهدف من هذه الوظيفة مراقبة وتوقيع العمليات البنكية المنفذة من قبل موظفي الكنترول ، والتأكد من مطابقتها لسياسة وشروط البنك والتأكد من تأمين أفضل خدمة للزبائن بأسرع وقت ممكن .

إدارة الموارد البشرية:

لدى هذه الإدارة العديد من المهام المتمثلة في الآتي ¹:

- 1) توزيع المهام الوظيفية للموظفين في الإدارة حسب مقتضيات العمل وحسب مقدرة كل فرد في أداء وإتقان جزئية معينة من العمل مع الإشراف التام إعدادا وتنفيذاً.
- 2) الربط بين أهداف الإدارة العليا وطريقة تنفيذ العمل في كل ما يتعلق بشئون الموظفين.
- 3) تنفيذ إجراءات التعيين.
- 4) التدقيق على كل المعاملات قبل تنفيذها .
- 5) الإشراف على إعداد الخطة السنوية الخاصة بتدريب الموظفين .
- 6) الإشراف على إرسال فورمات تقارير الموظفين واستلامها .
- 7) الاهتمام بتسليم الرواجع الشهرية المطلوبة من البنك المركزي في موعدها المحدد
- 8) خلق علاقات مهنية مع مدراء الإدارات بالبنوك والمؤسسات المالية للاستفادة من الخبرات والمعلومات .

إدارة الشئون المالية:

تقوم هذه الإدارة بتنفيذ سياسات البنك ومراقبة الأداء المالي والنظام السياسي لفروع البنك ومن مهام هذه الإدارة ²:

- أ- الإشراف على موظفي القسم .
 - ب- إجراءات الفصل من الخدمة وحساب استحقاقات الفوائد
 - ج- تنفيذ الدفعيات الخاصة بالعاملين وهي كالأتي :
- بدل اللبس، منحة عيد الفطر والأضحى للعاملين، مصاريف الإجازة، بدل الوجبة.

¹- المصدر : تقارير بنك فيصل الإسلامي السوداني إدارة البحوث ، 2020م ، ص 18

²- المصدر : تقارير بنك فيصل الإسلامي السوداني وإدارة البحوث، 2020، ص 21

إدارة الشؤون الإدارية:

تقوم هذه الإدارة بتوفير كافة متطلبات احتياجات الإدارات والفروع من الأثاثات والأدوات المكتبية وغيرها كما تقوم بكافة الخدمات اللازمة لتسيير عمل البنك .

إدارة الفروع:

الهدف من هذه الوظيفة إدارة الموظفين في الفرع بهدف الوصول للأهداف الموضوعة من قبل الإدارة وذلك تماشياً مع استراتيجية البنك التوسعية والمساهمة المباشرة لتحسين صورة البنك.

إدارة الاستثمار:

هي الإدارة المنوطة بها توظيف أموال البنك والمستثمرين في مختلف أوجه الاستثمار ذلك إما بطريقة مباشرة أو عن طريق وضع السياسات اللازمة لأقسام الاستثمار بالرئاسة والفروع ومراقبة تنفيذها .

إدارة التقنية:

يتم إدخال الكمبيوتر في أداء أعمال البنك وتقوم هذه الإدارة بإعداد نظام معلومات يلبي متطلبات البنك بمختلف فروع وإداراته.

الاعتمادات :

وفيها يتم الآتي¹:

أ- يتم استلام طلبات فتح الاعتماد أو إجراء التعديل أو الإلغاء من رئيس القسم ومراجعتها وتدقيق التوقيع بالنسبة لطلب فتح الاعتماد يتم تصوير الطلب والمستندات المرفقة مع الطلب وتسليمها لإدارة الاستثمار والتوقيع عليها.

ب- بعد استلام التصديق من إدارة الاستثمار يتم إعداد القيود الخاصة بالاعتماد حسب التصديق .

ج- إعطاء الاعتماد رقم متسلسل وعمل فائل لكل اعتماد يحوي التأمين وطلب العميل والتصديق والقيود النظامية .

د- عمل موقف باعتمادات للعملاء الذين لديهم التزام قائم ويدون فتح اعتمادات جديدة.

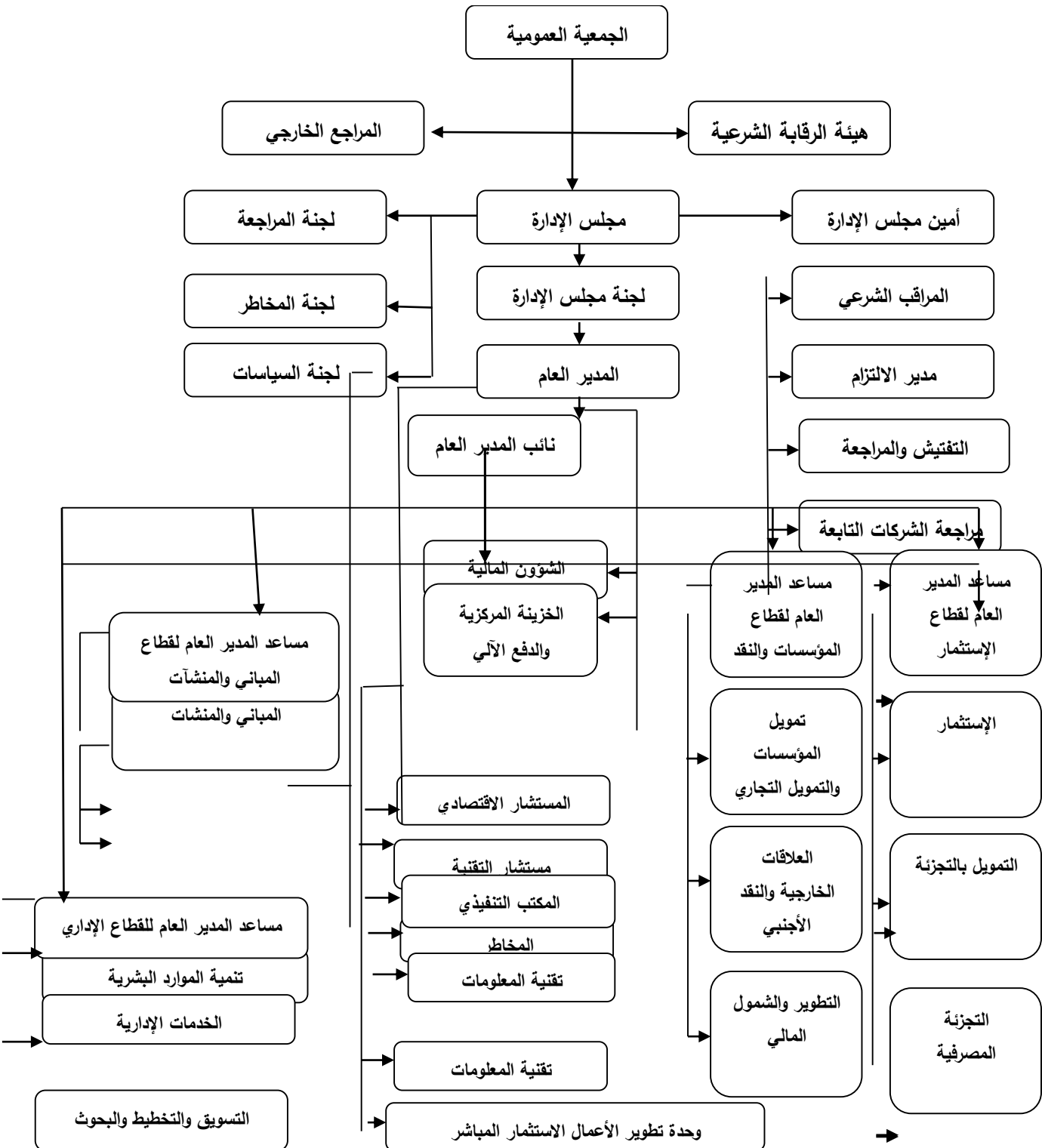
هـ- إعداد إخطارات للعملاء الذين لديهم كمبيالات مستحقة قبل تاريخ الاستحقاق والعمل على سدادها عند تاريخ الاستحقاق.

و- ضبط المراجعة بالنسبة للاعتمادات والاطلاع والقبول ومطابقة الرصيد

¹- المصدر : تقارير بنك فيصل الإسلامي وإدارة البحوث ، 2020م . ص 21

شكل رقم (1/4)

الهيكل التنظيمي لبنك فيصل الإسلامي السوداني



المصدر : www.fibsudan.com الثلاثاء الموافق 2024/3/22 الساعة 11:00ص

ثانياً : الهيكل الإداري والتنظيمي للبنك الإسلامي :

يضم هيكل البنك الإسلامي العديد من الأقسام الإدارية والتي بدورها تشكل منظومة متكاملة تعمل مع بعضها البعض لتحقيق أهداف البنك المرجوة وفيما يلي نتناول تلك الأقسام والتي تتمثل في:

الجمعية العمومية للبنك والتي تتكون من :

مجلس الإدارة :- يتضمن الآتي:

رئيس مجلس الإدارة ونائب رئيس مجلس الإدارة وأعضاء مجلس الإدارة وكذلك هيئة الرقابة الشرعية والمستشار القانوني والإدارة التنفيذية

1/ إدارة الشؤون الإدارية :- تتمثل في الأقسام الآتية:

أ- قسم الخدمات

ب- قسم الصيانة

ج- قسم المشتريات

د- قسم الأرشفة

2/ إدارة الموارد البشرية:-تضم الأقسام التالية :

أ. قسم المرتبات والأجور ، الدفعيات والميزانيات

ب. قسم التأمينات

ج. قسم السلفيات واستحقاق ما بعد الخدمة

د- قسم متابعة الملفات والسجلات والأرشفة

3/ إدارة التخطيط والمخاطر:- تحتوي على

1. قسم الدراسات والبحوث والتصميم

2. قسم المكتبات والأرشفة

3. قسم التقويم والتطوير

4. قسم الإحصاء

4/ إدارة مخاطر الائتمان المصرفي

5/ إدارة غسيل الأموال

6/ إدارة الشؤون المالية والحسابات المركزية :- تشمل الآتي

أ- قسم إدارة السيولة والخزينة

ب- قسم التسويات الالكترونية

ج- قسم الميزانيات

د- قسم الخزينة المركزية

هـ- المقاصة

7/ إدارة التدريب :- تمثلت في ¹:

أ. قسم التدريب الداخلي

ب. قسم التدريب الخارجي

ج. قسم المؤتمرات والسمنارات

8/ إدارة الشؤون المصرفية :- تحتوي على

أ- قسم الإصدارات

ب- قسم ترتيبات الوكالة

ج- قسم الدراسات السوقية والتسعير

9/ إدارة التقنية ونظم المعلومات :- تمثلت في الآتي

أ. قسم الهندسة

ب. قسم البرمجيات

ج. قسم التشغيل والطوارئ (الخدمة والخدمة المصاحبة)

د. قسم التخطيط والتطوير التقني

10/ الإدارة الدولية:- تحتوي على التالي :

أ- قسم التحاويل الخارجية

ب- قسم التحاويل الداخلية

ج- قسم النقد الأجنبي (الغرفة / الصرافة)

د- قسم الاعتمادات

هـ- قسم السويفت

11/ إدارة الاستثمار:- تتضمن الآتي

أ. قسم التمويل والضمانات

¹- المصدر : تقارير البنك الإسلامي السوداني -إدارة التخطيط ، 2016م ، ص 19

ب. قسم دراسات الجدوى

ج. قسم تحصيل المديونيات والمتعثرات .

12/ إدارة التسويق :- تضم الأقسام التالية

أ. قسم التخطيط والتخريط

ب- قسم بحوث العمليات

ج- قسم خدمات البيع

د- قسم الاتصال والتنسيق

هـ- قسم الدعاية والإعلان

و- قسم الجودة الشاملة

13/ الإدارة القانونية:- تحتوي على الأقسام الآتية:

أ- قسم البلاغات والدعاوي

ب- قسم متابعة وحضور الجلسات

ج- قسم متابعة القضايا المعلقة والاستئنافات

د- المكتبة القانونية

14/ إدارة العلاقات العامة (تتبع للمدير العام) :- وتشتمل على الآتي :

أ. التنسيق والاتصالات

ب. ترتيبات الضيافة والسفر

ج. إدارة القاعات

د. التوثيق

15/ إدارة المراجعة الداخلية :- تضم الأقسام التالية:

أ- قسم تقارير الفروع

ب- قسم تقارير إدارات المركز الرئيس

د- قسم تقارير ضبط وأرشفة المستندات

16/ إدارة التفتيش (يتبع للإدارة العليا) : يحتوي على الأقسام التالية :

أ. قسم تفتيش الفروع

ب. قسم تفتيش إدارات المركز الرئيس

ج. متابعة التوصيات والمناقشات تحت التصحيح

د. متابعة توجيهات الإدارة العليا

17/ إدارة الأسهم :- تشتمل على ¹:

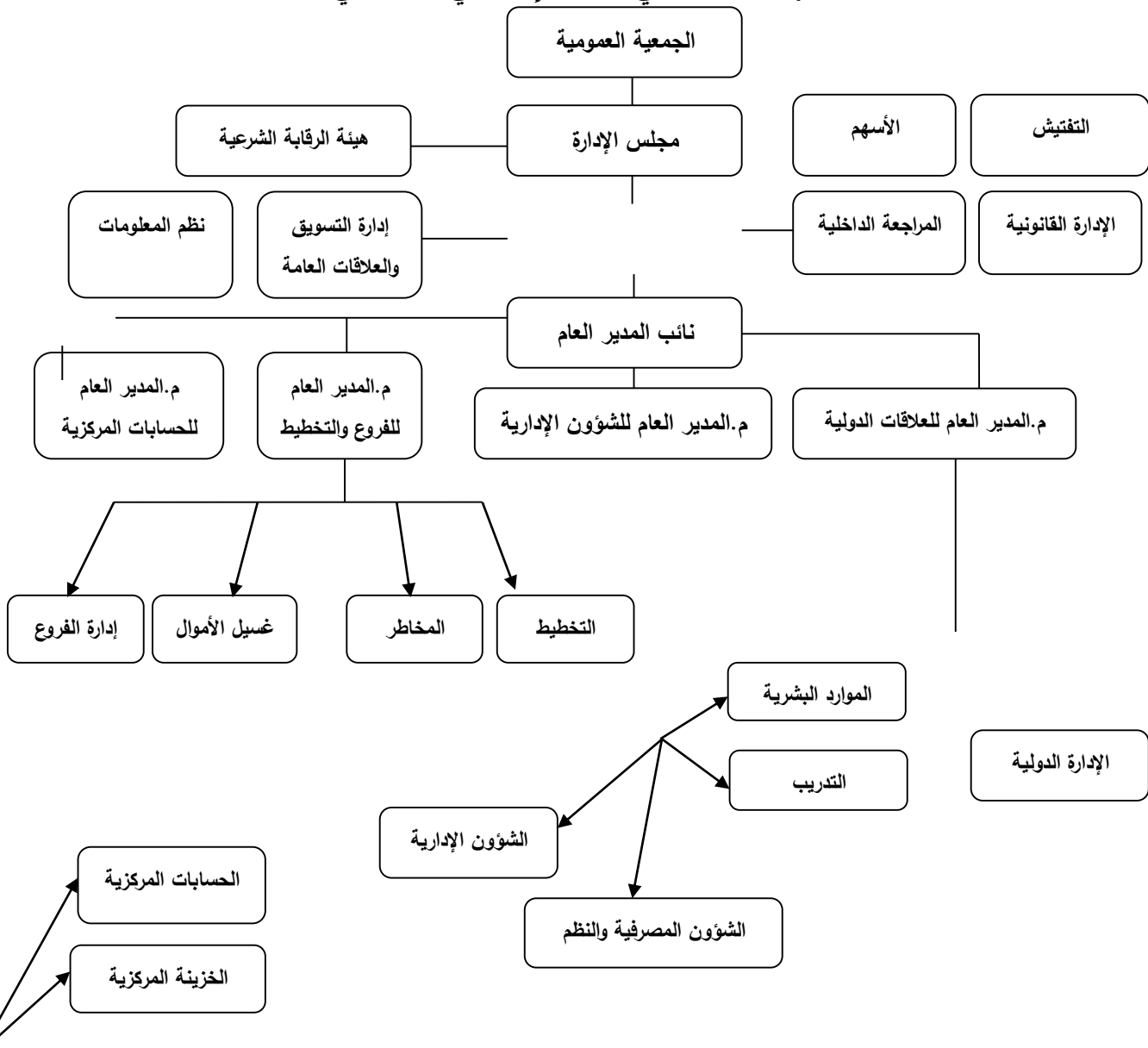
أ- قسم البورصة

ب- قسم المقاصة

ج- التداول

شكل رقم (2/4)

الهيكل التنظيمي للبنك الإسلامي السوداني

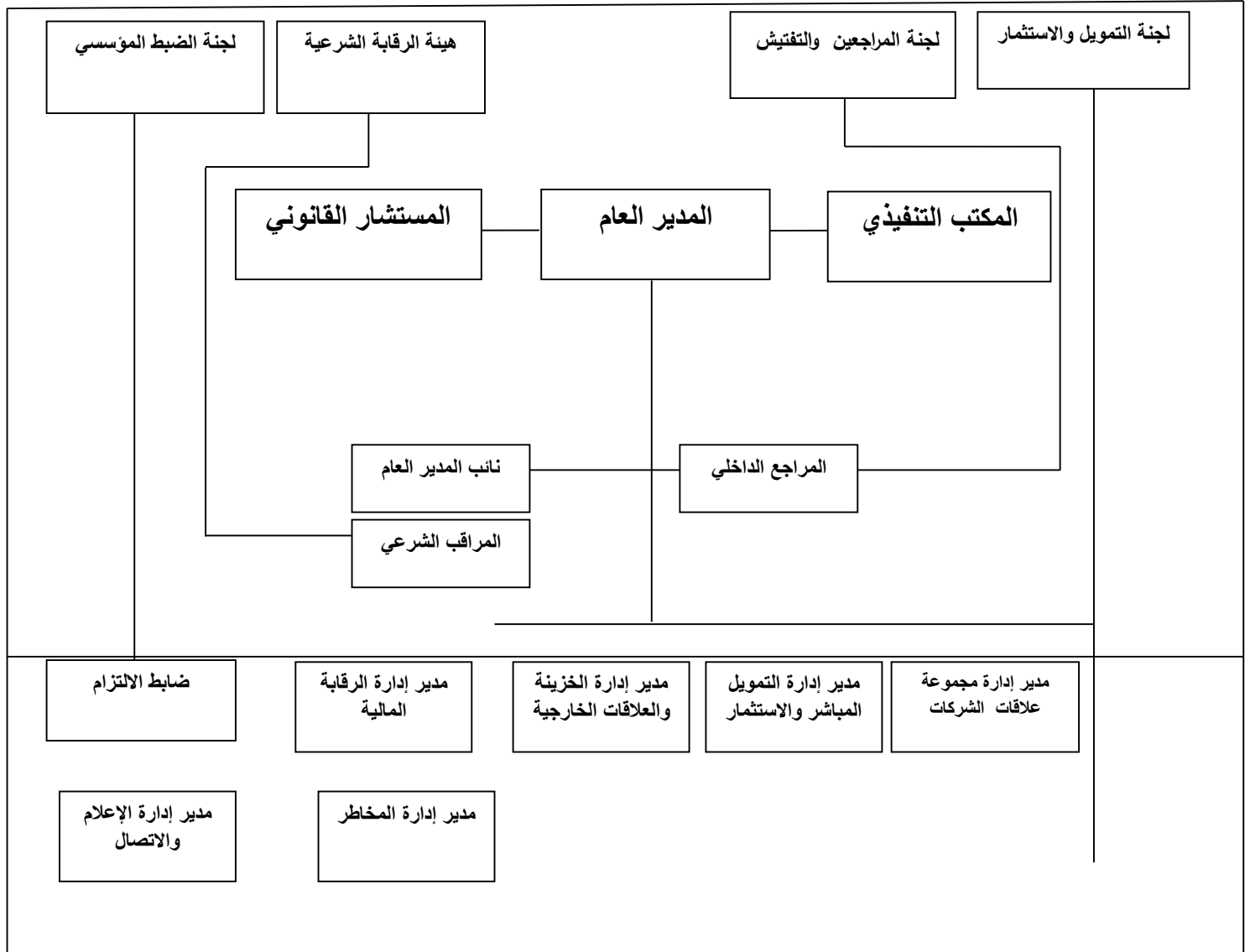


¹- المصدر : تقارير البنك الإسلامي السوداني - إدارة التخطيط ، 2020م ، ص 25

ثالثاً : الهيكل التنظيمي لمصرف الخرطوم:

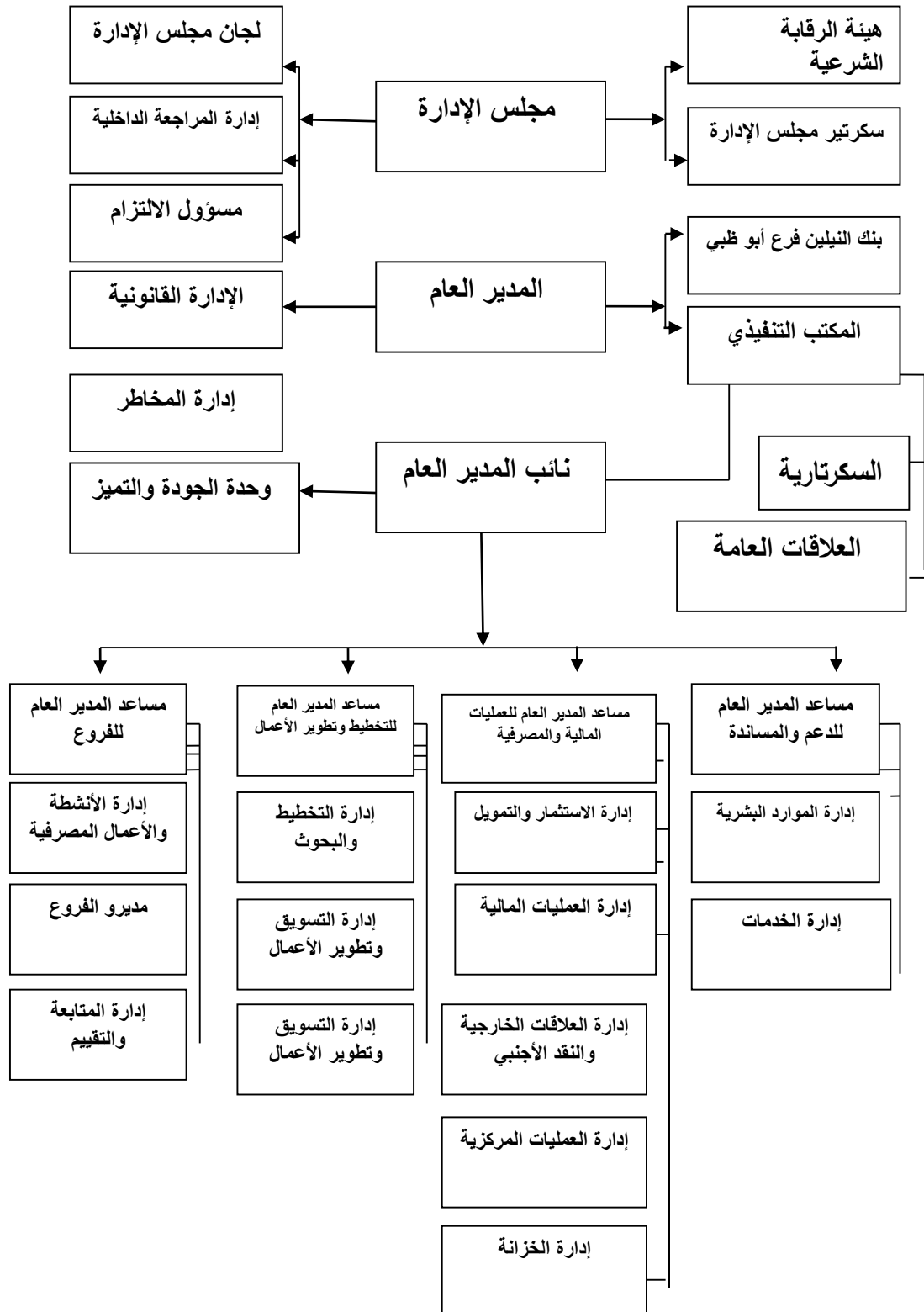
شكل رقم (3/4)

الهيكل التنظيمي لبنك الخرطوم



رابعاً : الهيكل التنظيمي لمصرف النيلين :

شكل رقم (4/2/4) يوضح الهيكل التنظيمي لبنك النيلين



المصدر: التقرير السنوي ، بنك النيلين،(الخرطوم :ميدان الأمم المتحدة، 2019م)،ص9

خامساً : مصرف الادخار والتنمية الاجتماعية :

يتكون الهيكل التنظيمي للمصرف من:-

المدير العام وهو قمة الهيكل التنظيمي ويتبع له كل من أمانة مجلس الإدارة ونائب المدير العام وأيضاً يتبع للمدير العام كل من:-

1/المكتب التنفيذي :- والمهام التنظيمية للمكتب التنفيذي :

أ. متابعة تنفيذ قرارات المدير العام للإدارات والفروع .

ب. مراجعة جدول السكرتارية للقاءات المدير العام .

ج. ترتيب زيارات المدير العام.

د. متابعة تنفيذ قرارات لجنة مجلس الإدارة ومجلس الإدارة.

هـ. متابعة تنفيذ البرامج التدريبية المستمرة.

و. مراجعة برامج الإعلانات والترويج .

ز. الإجراءات المتعلقة بالمأموريات الخارجية.

ح. إعداد التقرير ربع السنوي لتوفيق الأوضاع .

2/إدارة التفتيش والمراجعة الداخلية:

والمهام التنظيمية لهذه الإدارة هي:

أ- مراقبة أداء الفرع.

ب- مراجعة الاعتمادات التصفية.

ج- مراجعة رواجع الفروع الشهرية .

3/ إدارة الشؤون القانونية وأمانة هيئة الجناية الشرعية:

إدارة الشؤون القانونية هي التي تمثل البنك أمام القضاء من بلاغات الشيكات والدعاوي الجنائية

المرفوعة من البنك ضد العملاء وتقوم أيضاً بالآتي:

أ. متابعة مراحل سير الدعاوي الجنائية.

ب. متابعة مراحل الاستئناف والطعون¹.

ج. صياغة العقود(إيجار، شراء ، صيانة ، إعلانات، التمويل....).

1- الشبكة العنكبوتية(الانترنت)، موقع بنك الادخار 2020م. www.enb-sd.com

4/أما أمانة هيئة الرقابة الشرعية فمهامها .

أ- استلام ومتابعة الطلبات المقدمة للهيئة وعرضها.

ب- كتابة محضر الهيئة.

ج- إعداد تقارير الهيئة .

أما نائب المدير العام وهو الذي يقوم بوظيفة المدير العام عند غياب المدير لأي سبب وتتبع إليه الإدارات التالية :-

1. إدارة تقنية المعلومات.

2. إدارة المباني والمنشآت .

3. إدارة الاستثمار والشؤون المصرفية .

4. إدارة المخاطر.

5. إدارة الشؤون المالية والمهام التنظيمية لهذه الإدارة.

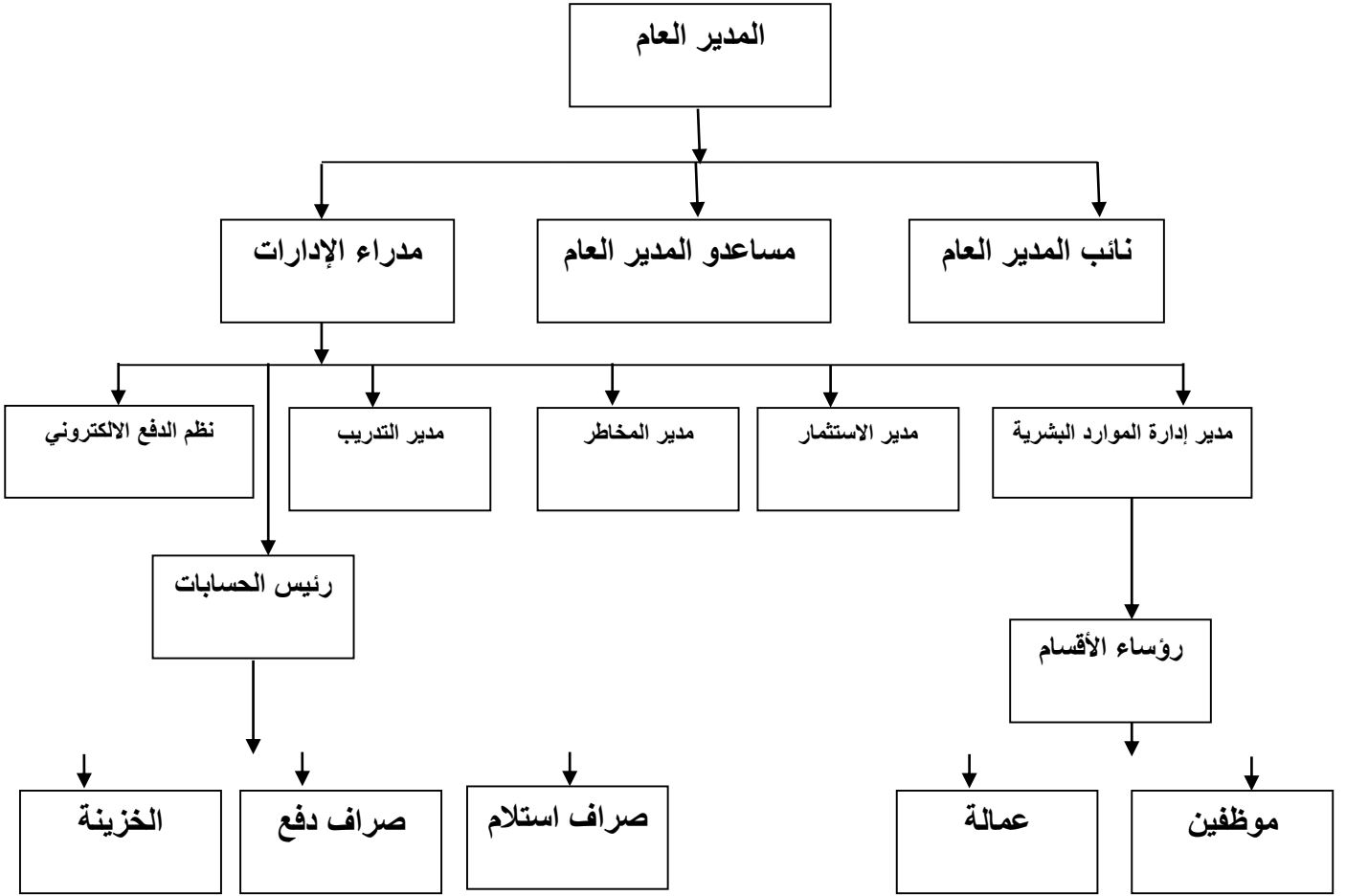
6. إدارة الموارد البشرية.

7. إدارة البحوث الاقتصادية.

8. إدارة العلاقات الخارجية.

شكل رقم (5/2/4)

الهيكل التنظيمي والإداري والوظيفي لبنك الادخار والتنمية الاجتماعية:



المبحث الثالث

الحوكمة في المصارف التجارية السودانية

تطور النظام المصرفي في بداية الثمانيات أدى إلي تعرض البنوك إلي درجات عالية من المخاطر ، الأمر الذي أستوجب تشكيل إدارة للمخاطر التي يتعرض لها المصرف والتي تعد من أهم ركائز الحوكمة المصرفية .

والحوكمة موجوده قديماً لكنها كمصطلح ظهرت حديثاً وذلك من خلال تطبيقها على عدد من المصارف التجارية وذلك لان الائتمان فيها عالي والمخاطر ولا بد من الالتزام بالمعايير والمبادئ المحاسبية ،وتطبيقها سهل الكثير من العمليات المصرفية ونجد أن الحوكمة هي أخلاقيات مهنة وضبط وهي ليس مجرد نصوص وقوانين ويختلف تطبيقها من مصرف لآخر .¹

وأيضاً هي عبارة عن رقابة لتقليل المخاطر من خلال المراجعة اليومية وتنبيه قبل حدوث الخطأ ومعرفة التجاوزات وذلك من خلال رفع التقرير اليومي وأسلوب لتحقيق الجودة والتميز في الأداء ، وتساعد في ضبط عدم تجاوز بنود الصرف وتكون ادارة المصارف التجارية دقيقة جدا عكس المؤسسات الأخرى

لابد من تطبيق الحوكمة وذلك بالإفصاح عن جميع البيانات وإذا لم يتم الإفصاح يظهر ذلك عبر مراقبة نظام الحوكمة الإلكتروني ومراقبة الفرع لحركة التحويلات من الأموال ومراقبة العملاء المشبوه فيهم ويكون بإشراف ومسؤولية بنك السودان المركزي². في وجود تطبيق الحوكمة لا يمكن الاستغناء عن نظام المراجعة الداخلية لان هنالك أخطاء موجودة حتي المراجع الخارجي لا يمكن كشفها .

وتطبيقها يكون مصدر ثقة لكثير من المستثمرين (نجد أن العميل يضع أمواله في قطاع التمويل بنسبة ربح يحددها المصرف ، في حالة سحب مبلغ معين بقسط شهري لمدة سنتين ، في حالة سداد العميل للمبلغ الكلي في فترة عشرة شهور في وجود الحوكمة والشفافية لابد من عمل معادلة الربح التناقصي للعميل الذي قام بسداد المبلغ قبل انتهاء الفترة المحددة للسداد ،ولابد من تحفيزه لضمان ثقته في المصرف واستثماره مره أخرى

1 - مقابلة شخصية ، أ. أبوبكر أحمد كمبلاوي ، نائب مدير فرع بنك النيلين – فرع شندي . الساعة 12:20 ص .

2 - مقابلة شخصية ، د. عمر ميرغني عبدالرحمن ، مدير فرع بنك فيصل الإسلامي ، 4مارس 2024م الساعة 11 ص .

الرقابة المالية نجد أن هذه الوحدة فيها جزء كبير من الحوكمة اي عميل يقوم بتوريد مبالغ كبيرة يتم رفع معلوماته لبنك السودان المركزي لتحري عنه وبذلك تتحول المسؤولية من البنك ومما سهل عمل النظام المصرفي وجود موظفين من داخل أبناء المنطقة من خلال عملية الرقابة ،ولابد من مراجعة الحسابات بطريقة يومية حتي لا يتجاوز المصروف السقف المحدد وفي مصرف الخرطوم يكون لكل فرع رقم حساب مختلف يمكن الدخول عليه ومعرفة حركة الفرع المعني (فرع شندي 92، عطبرة 90 ، الدامر 91، أبو محمد 118 بدل عن احضار الدفاتر).¹

وأي عميل لديه الحق في التصرف في حسابة ويتم تنزيل له أي مبلغ وفق ضوابط بنك السودان المركزي من خلال المنشورات التي توزع للمصارف ، ولكن في الفترة من بعد الحرب 15 / 4 / 2023م لابد من المتابعة وتم تخفيض التحويل في الشهر إلي (50000) ويتم قفل التحويل حسب تطبيق بنك وذلك لمتابعة أي حساب حصلت فيه قفزة ، وتتابع المبالغ المحولة ونجد أن النظام الالاماني (IMALL) فيه جزء كبير من الرقابة والسقف من داخل البنك لا يتجاوز (300000) وفي حالة الزيادة إلا بالرجوع للمشرف المعين ، ويتم تحديد السقف التأميني لكل خزانة .

يسعي المصرف المركزي إلي تعزيز التطوير والتحقق من النظام المصرفي على نحو كفاء وفعال ،ولتحقيق هذه الغاية يتعين أن يكون لدي المصارف منهجية شاملة للحوكمة المؤسسية وذلك لضمان مرونتها ومن ثم تعزيز الاستقرار المالي الكلي .

يتكون الهيكل التنظيمي بواسطة المؤسسين على أن يتكون من مجلس الإدارة والذي تتبع له الإدارات الأتية (إدارة المخاطر ،إدارة الالتزام ،إدارة المراجعة الداخلية وإدارة الرقابة الشرعية والإدارة التنفيذية) .

ويساهم تطبيقها في تحقيق درجة عالية من الربحية ونجد أن في الفترة الأخيرة على المصارف استخراجها وأرباحها ومصرفاتها .

وتتمثل الحوكمة من المنظور المصرفي في الطريقة التي تدار بها شؤون المصرف ، من خلال الدور المنوط به كل من الإدارة ومجلس الإدارة بما يؤثر في تحديد اهداف المصرف ومراعاة لحقوق المستفيدين من التمويل وحماية حقوق المودعين ، وتزداد أهمية الحوكمة في المصارف مقارنة بالشركات الأخرى نظراً لطبيعتها الخاصة ،حيث أن إفلاس المصارف لا يؤثر فقط على الأطراف ذوي العلاقة من زبائن ومودعين ومقرضين ،ولكن يؤثر على استقرار المصارف الأخرى من خلال

¹ مجاهد احمد محمد صالح ،صراف بنك الخرطوم – فرع شندي.

العلاقات الموجودة بينهم فيما يعرف بسوق ما بين المصارف ، وبالتالي يؤثر على الاستقرار المالي للقطاع المصرفي .

كما أن إشكالية الحوكمة تعتبر أكثر تعقيداً في القطاع المصرفي من القطاعات الأخرى ، باعتبار أن المصارف تحتوي على مجموعة من العناصر لا توجد في القطاعات الأخرى مثل التأمين على الودائع ، وإدارة المخاطر النظامية والنوعية وتقدير رأس المال المخصص للمقترضين ونظام الرقابة الداخلية ، كما أن مصادر الأموال في المصرف تكون أغلبها في شكل ودائع يشترط أن تكون متوفرة عند الطلب من طرف المودعين في حين أن أصول المصرف تكون أغلبها في شكل قروض متوسطة وطويلة الأجل .

وبالتالي تكون الرقابة أكثر تشدداً على مستوى المصارف التجارية مقارنة بالشركات الأخرى ، حيث تتميز بوجود تداخل في المصالح بين مختلف الأطراف بشكل معقد ، ولذلك لابد من وجود نظام حوكمة واضح وجيد يساهم في تحديد حقوق وواجبات كل الأطراف المعنية ، وتطبيق مبادئ الحوكمة في المصارف بشكل جيد سيؤدي إلى زيادة الكفاءة التشغيلية من خلال تخفيض تكاليف المدخلات وتعظيم أرباح المخرجات الأمر الذي يسمح بارتفاع قيمة الشركة في السوق المالي .

وتلعب المصارف المركزية دوراً أساسياً في تفعيل وإرساء الحوكمة على مستوى المصارف وذلك من خلال إجراءات الرقابة المصرفية ووسائل الوقائية والضبط والسيطرة الداخلية بالقدر الذي يحقق الحماية الكافية لأصول الشركات المالية والمصرفية وحقوق المودعين ويضمن سلامة مركزها المالي وتدعيم استقرارها المالي والإداري ، ويساهم تطبيقها في تحقيق درجة عالية من الربحية ونجد أن في الفترة الأخيرة على المصارف استخراج أرباحها ومصروفاتها .

النظام المحاسبي في المصارف التجارية :-

تختلف طبيعة العمليات وأوجه النشاط التي تقوم بها المشروعات لذلك لابد من توفر عناصر أساسية يمكن اعتبارها عوامل مشتركة في جميع النظم المحاسبية وهي :-

1. النظرية المحاسبية :يقوم النظام المحاسبي المصرفي على أساس نظرية القيد المزدوج التي تنص على " كل عملية تجارية ذات أثر مالي تؤثر على طرفين تجعل إحداها مبنياً والآخر دائناً بنفس القيمة".

2. الطريقة المحاسبية: يقوم النظام المحاسبي المصرفي على استخدام طريقة الدفاتر المساعدة من يوميات وأستاذ.

3. القوائم المالية والكشوف الإحصائية : وتشمل قائمتي الدخل والمركز المالي بالإضافة إلي تقارير ودراسات وكشوف إحصائية تعد لأغراض معينة .

4. الآلات والمعدات : وتستخدم الآلات في الأنظمة المحاسبية لإدخال البيانات في النظام لأول مرة.

5. الإجراءات الرقابية: وتشمل وسائل رقابية محاسبية وإدارية وضبط داخلي تعمل جميعاً لضمان دقة وصحة الأعمال المحاسبية .

خصائص النظام المحاسبي في المصارف:

1. يتميز النظام المحاسبي المصرفي بالدقة والأمانة والسرعة عند تسجيل العمليات المالية واستخراج مراكز العملاء ، وعلى البنك أن يوازن بين هذه الأمور فلا يحقق الدقة على حساب السرعة ، فالدقة مطلوبة ليشعر المودع بالاطمئنان والسرعة مطلوبة لاستخراج أرصدة العملاء فور حدوث عملية إيداع أو سحب .

2. تتميز عمليات البنوك بتشابهها وكثرتها ومعدل تكرارها مثل عملية الإيداع والسحب.

3. تتسم عمليات البنوك بإثبات قيم موجودة بالبنك وغير مملوكة له مما يتطلب الاستعانة بالحسابات النظامية .

4. تتميز إيرادات البنوك بأن أغلبها عبارة عن فوائد وعمولات مقابل الخدمات المقدمة للعملاء .

5 . يجب أن يتميز النظام بقدرته على توفير البيانات والمعلومات الضرورية وتقديمها للإدارات لمساعدتها في اتخاذ القرارات السليمة.

خلال السنوات الماضية تركز الاهتمام على تطبيق آليات حوكمة الشركات في البنوك نتيجة للتطورات السريعة في الأسواق المالية وعولمة التدفقات المالية والتقدم التكنولوجي ، مما أدى إلى حدوث ضغوط تنافسية متزايدة بين البنوك والمنشآت غير المصرفية ، وحدث نمو في الأسواق المالية وتنوع في الأدوات المالية للبنوك مما زاد من أهمية قياس المخاطر وإدارتها والسيطرة عليها مما يتطلب الابتكار المستمر لطرق إدارة الأعمال والمخاطر وتغيير للقوانين ونظم الإشراف بما يحافظ على سلامة النظام المصرفي¹.

وتختلف البنوك عن باقي الشركات لأن انهيارها يؤثر على دائرة أكثر اتساعاً من الأشخاص ويؤدي إلى إضعاف النظام المالي ذاته مما يكون له أثراً سيئاً على الاقتصاد بأسره، وهو ما يلقي بمسئولية

1- المال والاقتصاد، مجلة دورية يصدرها بنك فيصل الإسلامي السوداني، العدد82، يوليو2013م، ص12.

خاصة على أعضاء مجلس إدارة البنك. ونظراً لأنه لا يمكن لأعضاء مجلس الإدارة أن يقوموا بكل شيء بأنفسهم، ويجب عليهم تفويض بعض المهام فإنه يجب عليهم التأكد من قدرة أولئك الذين ائتمنهم وعهدوا إليهم بالسلطة والإطار الذي يمكن من خلاله مراجعة الاستخدام السليم والأمن للسلطة.

المبحث الأول

إجراءات الدراسة الميدانية

تمهيد :

يتناول هذا المبحث وصفاً للألية التي استخدمتها الباحثة في جمع المعلومات اللازمة لأغراض التحليل والمتمثلة في وصف أداة جمع المعلومات ،مجتمع الدراسة ،عينة الدراسة ،صدق وثبات الاستبانة ، وصف عينة الدراسة الأساليب الإحصائية المستخدمة في هذه الدراسة .

أداة الدراسة :

تم تصميم استبانة بشكل خاص لجمع البيانات بالاعتماد على الدراسات السابقة والمراجع للمواضيع المتعلقة بموضوع الدراسة وأراء عدد من أعضاء هيئة التدريس ذوى الخبرة في هذا مجال المحاسبة، وكذلك بعض الإداريين وأصحاب الخبرة في مجال المحاسبة ، وذلك لتحديد فقرات الاستبانة ، وقد تم تحكيم الاستبانة من قبل ذوى الخبرة.

عينة الدراسة :

تم توجيه الاستبانة إلى عينة تتكون من 110 فرد من الموظفين بمصرف (الخرطوم ، الإسلامي السوداني، فيصل الإسلامي ،الادخار ،النيلين)، وتم جمع 100 استمارة بعد توزيعها وتم تحليل 100 استمارة صالحة للتحليل من جملة الاستثمارات المستردة ،وتتكون الاستبانة من جزأين :

الجزء الأول : يتضمن المعلومات الشخصية المبحوثين (العمر، المؤهل العلمي، التخصص العلمي، المسمى الوظيفي، سنوات الخبرة، المؤهل المهني) وذلك للوقوف على أعمار ومؤهلات وتخصصات وخبرات ووظائف المبحوثين.

الجزء الثاني: يتضمن أسئلة الفرضيات كلا علي حدا.

عبارات الاستبانة :

تم توجيه عبارات الاستبانة على الموظفين بالمصارف التجارية السودانية (عينة الدراسة) وقد احتوت الاستبانة على (40) سؤال و على كل فرد من عينة الدراسة تحديد إجابة واحدة في كل سؤال وفق مقياس ليكرت الخماسي (أوافق بشدة ، أوافق ، محايد ، لا أوافق ، لا أوافق بشدة).

وقد تم توزيع عبارات الاستبانة على فرضيات الدراسة الأربعة، وقد اشتملت كل فرضية على عدة عبارات.

صدق وثبات الاستبانة :

ثبات أداة الدراسة يعني التأكد من أن الإجابة ستكون واحدة تقريبا لو تكرر تطبيقها علي الأشخاص ذاتهم في أوقات مختلفة.¹

استخدمت طريقة ألفا كرونباخ لقياس ثبات الاستبانة وقد تبين أن معامل الثبات مرتفعة مما يطمئن علي استخدام الاستبانة .

وتم اختبار ثبات عبارات الاستبانة عن طريق معامل ألفا كرونباخ الإحصائي وقد كانت النتيجة 0.83 من 1 وهذا يدل على ثبات عبارات الاستبانة.

صدق الاستبانة

يعني التأكد من أنها سوف تقيس ما أعدت لقياسه، كما يقصد بالصدق شمول الاستبانة لكل العناصر التي يجب أن تدخل في التحليل من ناحية ، ووضوح فقراتها ومفرداتها من ناحية ثانية ، بحيث تكون مفهومة لكل من يستخدمها .²

تم التأكد من صدق فقرات الاستبيان بطريقتين بالصدق الظاهري للأداة (صدق الاستبانة) .

الأساليب الإحصائية المستخدمة :

لتحقيق أهداف الدراسة وللتحقق من فرضياتها، تم استخدام الطرق والإجراءات الإحصائية التالية:

— العرض البياني والتوزيع التكراري للإجابات.

— النسب المئوية.

— الوسط الحسابي.

— الانحراف المعياري

— اختبار مربع كاي لاختبار فرضيات الدراسة.

ولتطبيق الطرق والأساليب الإحصائية المذكورة أعلاه علي البيانات التي تم الحصول عليها من إجابات العينة تم استخدام برنامج التحليل الإحصائي (Spss) Statistical Package for social science والذي يعد من أكثر الحزم الإحصائية دقة في النتائج كما تم استخدام برنامج Microsoft Office Excel 2007 في عمليات الرسم البياني.

¹ حمد العساف ، المدخل إلي البحث في العلوم السلوكية ، (الرياض : كتبة الكعبان، 1995) ، ص 440.

² ذوقان العبيدات وآخرون ، البحث العملي – مفهومة وأدواته وأساليبه ، (عمان : دار الفكر ، 2002م) ، 179.

تطبيق أداة الدراسة :

وزعت الاستبانة على عينة الدراسة وتم تفريغ البيانات في جداول أعدتها الباحثة لهذا الغرض ، حيث تم تحويل المتغيرات الاسمية (أوافق بشدة ، أوافق ، محايد ، لا أوافق ، لا أوافق بشدة) إلى متغيرات كمية (1 2 3 4 5) على الترتيب . واعدت الباحثة الجداول والأشكال البيانية اللازمة لكل سؤال في الاستبانة كما يلي :

المبحث الثاني

عرض وتحليل البيانات

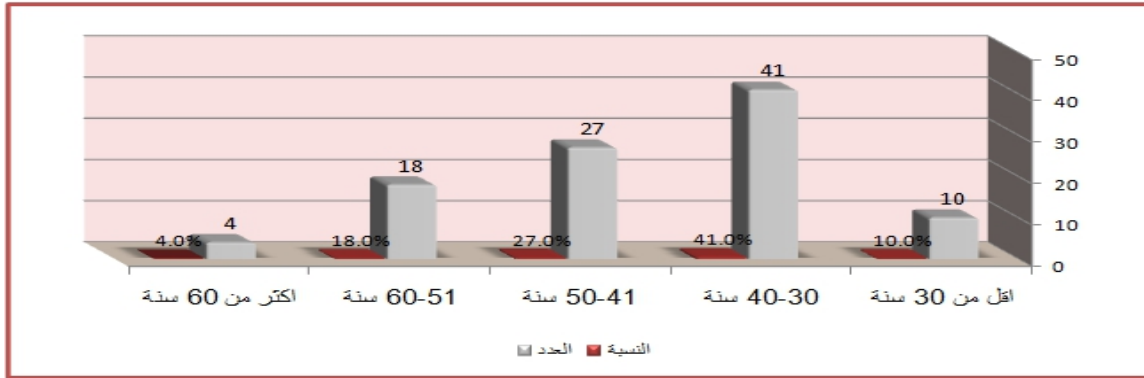
أولاً : تحليل البيانات الشخصية لأفراد العينة :

1 / العمر: جدول رقم (1/5) التوزيع التكراري لإجابات لأفراد عينة الدراسة وفق متغير العمر

الرقم	العمر	التكرار	النسبة
1	أقل من 30 سنة	10	%10
2	30-40 سنة	41	%41
3	41-50 سنة	27	%27
4	51-60 سنة	18	%18
5	أكثر من 60 سنة	4	%4
المجموع		100	%100

المصدر: إعداد الباحثة من نتائج الدراسة الميدانية 2024م

شكل رقم (1/5) الشكل البياني لإجابات أفراد عينة الدراسة وفق متغير العمر



المصدر: إعداد الباحثة من نتائج الدراسة الميدانية 2024م

يتضح من الجدول والشكل البياني رقم (1/5) أن هنالك (41) فرداً وبنسبة (41%) أعمارهم من 30-40 سنة، وأن هنالك (27) فرداً وبنسبة (27%) أعمارهم من 41-50 سنة، وأن هنالك (18) فرداً وبنسبة (18%) أعمارهم من 51-60 سنة، وأن هنالك (10) أفراد وبنسبة (10%) أعمارهم أقل من 30 سنة، وأن هنالك (4) أفراد وبنسبة (4%) أعمارهم أكثر من 60 سنة.

تلاحظ الباحثة : أن معظم العاملين شباب في العمر من 30-40 سنة وهي تشكل نسبة عالية ويمكنهم من العمل بصورة مستمرة مما يساعد في استقرار العمل لفترات طويلة وبالتالي ينعكس على تطبيق الحوكمة المصرفية .

2/ المؤهل العلمي:

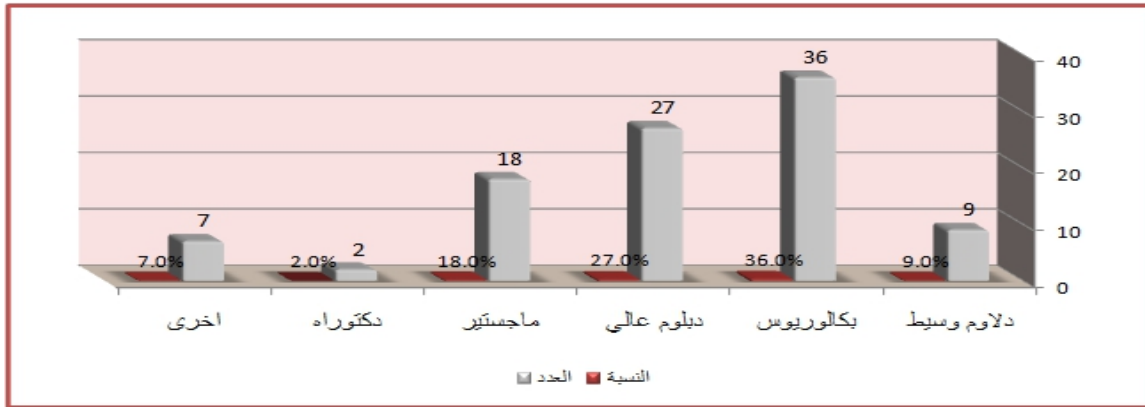
جدول رقم (2/5)

التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة وفق متغير المؤهل العلمي

الرقم	المؤهل العلمي	التكرار	النسبة
1.	دبلوم وسيت	9	9%
2.	بكالوريوس	36	36%
3.	دبلوم عالي	27	27%
4.	ماجستير	18	18%
5.	دكتوراه	2	2%
6.	أخرى	7	7%
	المجموع	100	100%

المصدر: إعداد الباحثة من نتائج الدراسة الميدانية 2024م

شكل رقم (2/4) الشكل البياني لإجابات أفراد عينة الدراسة وفق متغير المؤهل العلمي



المصدر: إعداد الباحثة من نتائج الدراسة الميدانية 2024م

يتضح من الجدول والشكل البياني رقم (2/5) أن هنالك (36) فرداً وبنسبة (36%) مؤهلهم العلمي بكالوريوس، وأن هنالك (27) فرداً وبنسبة (27%) مؤهلهم العلمي دبلوم عالي، أن هنالك (18) فرداً وبنسبة (18%) مؤهلهم العلمي ماجستير، أن هنالك (9) أفراد وبنسبة (9%) مؤهلهم العلمي دبلوم وسيت، أن هنالك (7) أفراد وبنسبة (7%) لديهم مؤهلات علمية أخرى، وأن هنالك (2) من الأفراد وبنسبة (2%) مؤهلهم العلمي دكتوراه، وتلاحظ الباحثة أن كل أفراد العينة يحملون شهادات جامعية أي مؤهلين أكاديميين وكان مؤهل البكالوريوس يشكل أعلى نسبة (36%) مما ساهم في طرح وإبداء آراء علمية حول موضوع الدراسة.

3/ التخصص العلمي :

جدول رقم (3/5)

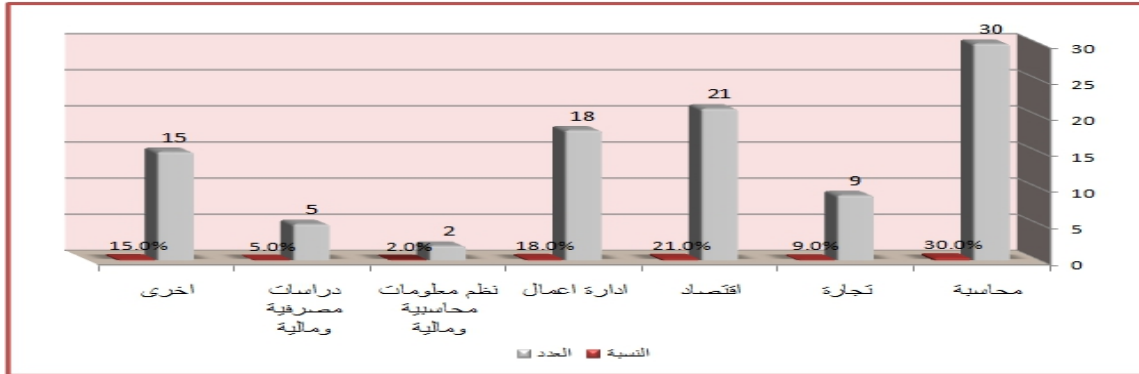
التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة وفق متغير التخصص العلمي

الرقم	التخصص العلمي	التكرار	النسبة
1.	محاسبة	30	30%
2.	تجارة	9	9%
3.	اقتصاد	21	21%
4.	إدارة أعمال	18	18%
5.	نظم معلومات محاسبية ومالية	2	2%
6.	دراسات مصرفية ومالية	5	5%
7.	أخرى	15	15%
	المجموع	100	100%

المصدر: إعداد الباحثة من نتائج الدراسة الميدانية 2024م

شكل رقم (3/5)

الشكل البياني لإجابات أفراد عينة الدراسة وفق متغير التخصص العلمي



المصدر: إعداد الباحثة من نتائج الدراسة الميدانية 2024م

يتضح من الجدول والشكل البياني رقم (3/5) أن هنالك (30) فرداً وبنسبة (30%) تخصصهم العلمي محاسبة، وأن هنالك (21) فرداً وبنسبة (21%) تخصصهم العلمي اقتصاد، أن هنالك (18) فرداً وبنسبة (18%) تخصصهم العلمي إدارة أعمال، وأن هنالك (15) فرداً وبنسبة (15%) لديهم تخصصات أخرى، وأن هنالك (9) أفراد وبنسبة (9%) تخصصهم العلمي تجارة، وأن هنالك (5) أفراد وبنسبة (5%) تخصصهم العلمي دراسات مصرفية ومالية، وأن هنالك (2) من الأفراد وبنسبة (2%) تخصصهم العلمي نظم معلومات محاسبية ومالية، وتلاحظ الباحثة أن حوالي 30% محاسبين وهذا يدل على أن أغلبية المبحوثين من أصحاب التخصص المحاسبي، مما يعني أنهم على قدرة على فهم العبارات بما يسهم في طرح وإبداء آراء علمية سليمة .

4/ المسمى الوظيفي:

جدول رقم (4/5)

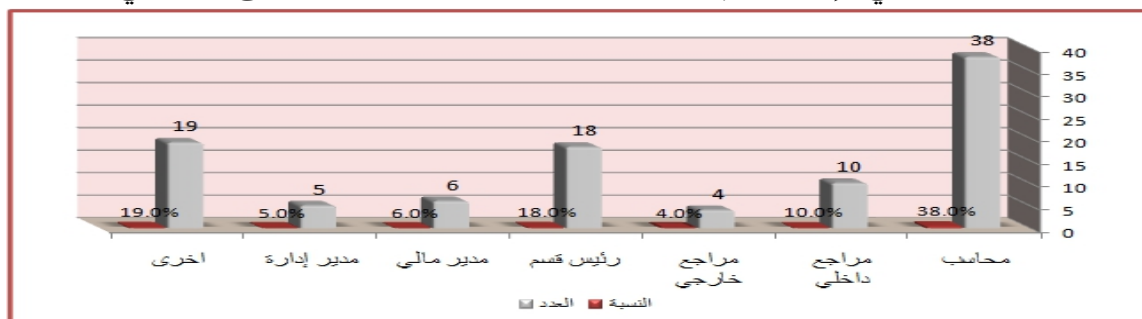
التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة وفق متغير المسمى الوظيفي

الرقم	المستوى الوظيفي	التكرار	النسبة
1.	محاسب	38	38%
2.	مراجع داخلي	10	10%
3.	مراجع خارجي	4	4%
4.	رئيس قسم	18	18%
5.	مدير مالي	6	6%
6.	مدير إدارة	5	5%
7.	أخرى (حدد)	19	19%
	المجموع	100	100%

المصدر: إعداد الباحثة من بيانات الدراسة الميدانية 2024م

شكل رقم (4/5)

الشكل البياني لإجابات أفراد عينة الدراسة وفق متغير المسمى الوظيفي



المصدر: إعداد الباحثة من نتائج الدراسة الميدانية 2024م

يتضح من الجدول والشكل البياني رقم (4/5) أن هنالك (38) فرداً ونسبة (38%) مساهم الوظيفي محاسب، وأن هنالك (19) فرداً ونسبة (19%) لديهم مسمى وظيفي آخر، وأن هنالك (18) فرداً ونسبة (18%) مساهم الوظيفي رئيس قسم، وأن هنالك (10) أفراد ونسبة (10%) مساهم الوظيفي مراجع داخلي، وأن هنالك (6) أفراد ونسبة (6%) مساهم الوظيفي مدير مالي، وأن هنالك (5) أفراد ونسبة (5%) مساهم الوظيفي مدير إدارة، وأن هنالك (4) فرداً ونسبة (4%) مساهم الوظيفي مراجع خارجي، تلاحظ الباحثة: أن نسبة المحاسبين تشكل نسبة عالية مقارنة مع بقية النسب الأخرى، وهذا يدل على أنهم على قدرة على فهم العبارات

جدول رقم (5/5)

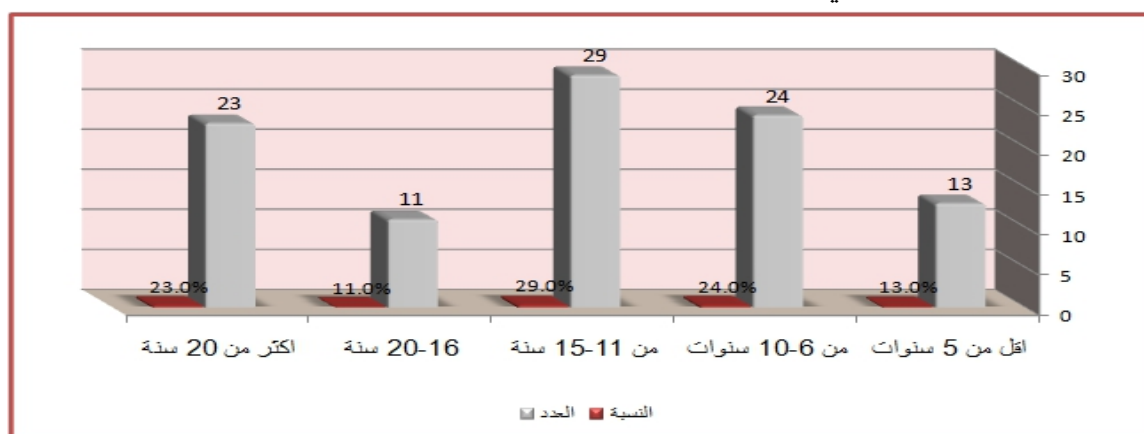
التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة وفق متغير سنوات الخبرة

الرقم	سنوات الخبرة	التكرار	النسبة
1.	أقل من 5 سنوات	13	13%
2.	من 6-10 سنوات	24	24%
3.	من 11-15 سنة	29	29%
4.	من 16-20 سنة	11	11%
5.	أكثر من 20 سنة	23	23%
	المجموع	100	100%

المصدر: إعداد الباحثة من بيانات الدراسة الميدانية 2024م

شكل رقم (5/5)

الشكل البياني لإجابات أفراد عينة الدراسة وفق متغير سنوات الخبرة



المصدر: إعداد الباحثة من بيانات الدراسة الميدانية 2024م

يتضح من الجدول والشكل البياني رقم (5/5) أن هنالك (29) فرداً وبنسبة (29%) سنوات خبرتهم من 11-15 سنة، وأن هنالك (24) فرداً وبنسبة (24%) سنوات خبرتهم من 6-10 سنوات، وأن هنالك (23) فرداً وبنسبة (23%) سنوات خبراتهم أكثر من 20 سنة، وأن هنالك (13) فرداً وبنسبة (13%) سنوات خبرتهم وأقل من 5 سنوات، وأن هنالك (11) فرداً وبنسبة (11%) سنوات خبرتهم من 16-20 سنة، تلاحظ الباحثة أن عدد سنوات الخبرة تشكل نسبة عالية من 11-15 سنة حيث تمثل نسبة 29% مما يدل على أنهم ذوي خبرة في المجال المهني .

جدول رقم (6/5)

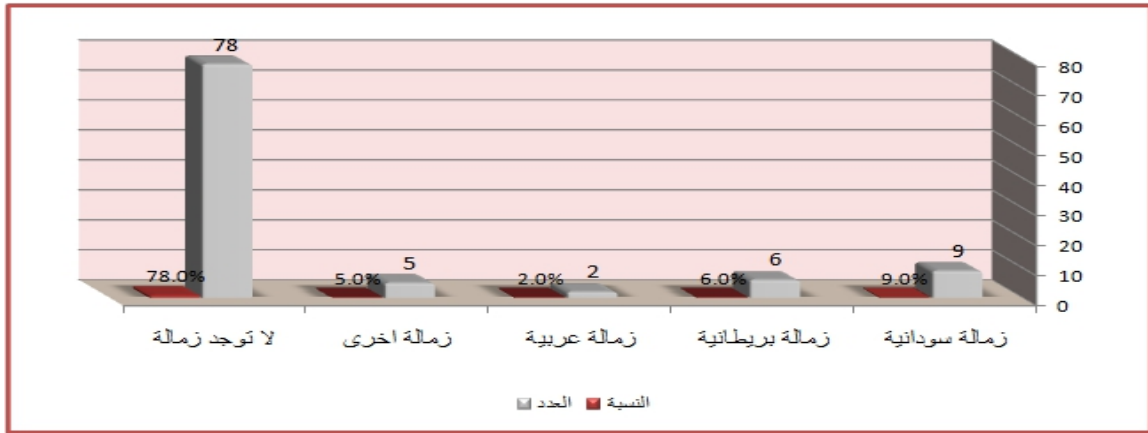
التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة وفق متغير المؤهل المهني

الرقم	سنوات الخبرة	التكرار	النسبة
1.	زمالة سودانية	9	9%
2.	زمالة بريطانية	6	6%
3.	زمالة عربية	2	2%
4.	زمالة أمريكية	-	-
5.	زمالة أخرى	5	5%
6.	لا توجد زمالة	78	78%
المجموع		100	100%

المصدر: إعداد الباحثة من بيانات الدراسة الميدانية 2024م

شكل رقم (6/5)

الشكل البياني لإجابات أفراد عينة الدراسة وفق متغير المؤهل المهني



المصدر: إعداد الباحثة من بيانات الدراسة الميدانية 2024م

يتضح من الجدول والشكل البياني رقم (6/5) أن هنالك (78) فرداً وبنسبة (78%) لا توجد لديهم زمالة، وأن هنالك (9) أفراد وبنسبة (9%) لديهم زمالة سودانية، وأن هنالك (6) أفراد وبنسبة (6%) لديهم زمالة بريطانية، وأن هنالك (5) أفراد وبنسبة (5%) لديهم زمالة أخرى، وأن هنالك (2) من الأفراد وبنسبة (2%) لديهم زمالة عربية، تلاحظ الباحثة أن نسبة 78% لا توجد لديهم زمالة وهي تمثل نسبة كبيرة وهذا يدل على أن بعض المبحوثين مؤهلين مهنيًا.

7/ آلية تنفيذ مهامك الوظيفية ضمن النظام المحاسبي:

جدول رقم (7/5)

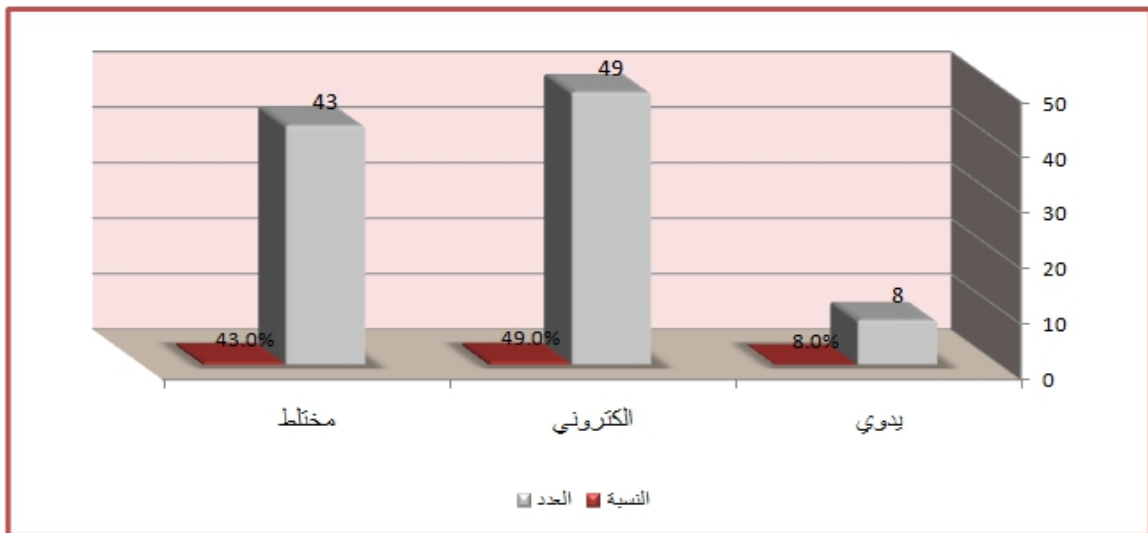
التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة

الرقم	الاجابات	التكرار	النسبة
1.	يدوي	8	8%
2.	إلكتروني	49	49%
3.	مختلط	43	43%
	المجموع	100	100%

المصدر: إعداد الباحثة من بيانات الدراسة الميدانية 2024م

شكل رقم (7/5)

الشكل البياني لإجابات أفراد عينة الدراسة



المصدر: إعداد الباحثة من بيانات الدراسة الميدانية 2024م

يتضح من الجدول والشكل البياني رقم (7/5) أن هنالك (49) فرداً وبنسبة (49%) يقومون بوظائفهم وفق النظام الإلكتروني، وأن هنالك (43) فرداً وبنسبة (43%) يقومون بوظائفهم وفق النظام المختلط ، وأن هنالك (8) أفراد وبنسبة (8%) يقومون بوظائفهم وفق النظام اليدوي ، تلاحظ الباحثة أن آلية تنفيذ مهامهم ما بين إلكتروني ومختلط مما يدل على تفعيل النظام المحاسبي الإلكتروني .

ثانياً : تحليل عبارات الاستبيان

جدول (8/5)

التوزيع التكراري لأفراد عينة الدراسة عن عبارات الفرضية الأولى

أوافق بشدة		أوافق		محايد		لا أوافق		لا أوافق بشدة		العبرة
النسبة	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة	التكرار	
41	%41	48	%48	10	%10	1	%1	–	–	يلعب المساهمون دوراً هاماً في تطبيق الحوكمة من خلال اختيار مجلس فعال يتولى المسؤولية الكاملة.
39	%39	54	%54	5	%5	2	%2	–	–	تسعى حوكمة المصارف إلى تحقيق الشفافية وحماية حقوق المساهمين في المصرف.
26	%26	57	%57	12	%12	4	%4	1	%1	الحوكمة إطار يتضمن نظم وقواعد تحدد طريقة اتحاد المصارف.
37	%37	53	%53	6	%6	3	%3	1	%1	وجود نموذج جيد لحوكمة المصارف يحقق توازن بين الإدارة والملكية .
40	%40	46	%46	12	%12	2	%2	–	–	تبني المصرف لسياسة الحوكمة يسمح له بالكشف عن المخاطر المالية.
32	%32	51	%51	10	%10	6	%6	1	%1	المستثمرون يبحثون عن الأسواق المالية والمصارف التي تطبق مبادئ الحوكمة .
32	%32	53	%53	11	%11	4	%4	–	–	تطبيق قواعد الحوكمة الجيدة يساعد في الحصول على التمويل .
65	%65	32	%32	1	%1	2	%2	–	–	وجود هياكل إدارية سليمة يساعد في اتخاذ القرارات داخل المصرف .
48	%48	40	%40	9	%9	3	%3	–	–	وجود عمليات حوكمة فعالة داخل المصرف يؤدي إلى الاتصال الفعال بين الإدارة والموظفين .
45	%45	46	%46	5	%5	3	%3	1	%1	جودة البيانات المالية للمصرف ترغب المستثمر في اتخاذ قرار الاستثمار .

المصدر :إعداد الباحثة من نتائج الدراسة الميدانية 2024م

من الجدول (8/5) يتضح الآتي:

1/ من العبارة الأولى نجد أن هنالك نسبة (41%) وافقوا بشدة على العبارة أعلاه، وأن هنالك نسبة (48%) وافقوا، وأن هنالك نسبة (10%) محايدين، وأن هنالك نسبة (1%) لم يوافقوا، ويتضح من خلال ذلك أن يلعب المساهمون دوراً هاماً في تطبيق الحوكمة من خلال اختيار مجلس فعال يتولى المسؤولية الكاملة.

2/ من العبارة الثانية نجد أن هنالك نسبة (39%) وافقوا بشدة على العبارة أعلاه، وأن هنالك نسبة (54%) وافقوا، وأن هنالك نسبة (5%) محايدين، وأن هنالك نسبة (2%) محايدين، ويتضح من خلال ذلك أن تسعى حوكمة المصارف إلى تحقيق الشفافية وحماية حقوق المساهمين في المصرف.

3/ من العبارة الثالثة نجد أن هنالك نسبة (26%) وافقوا بشدة على العبارة أعلاه، وأن هنالك نسبة (57%) وافقوا، وأن هنالك نسبة (12%) محايدين، وأن هنالك نسبة (4%) لم يوافقوا، وأن هنالك نسبة (1%) لم يوافقوا بشدة، ويتضح من خلال ذلك أن الحوكمة إطار يتضمن نظم وقواعد تحدد طريقة اتحاد المصارف.

4/ من العبارة الرابعة نجد أن هنالك نسبة (37%) وافقوا بشدة على العبارة أعلاه، وأن هنالك نسبة (53%) وافقوا، وأن هنالك نسبة (6%) محايدين، وأن هنالك نسبة (3%) لم يوافقوا، وأن هنالك نسبة (1%) لم يوافقوا بشدة، ويتضح من خلال ذلك أن تبني المصرف لسياسة الحوكمة يسمح له بالكشف عن المخاطر المالية.

5/ من العبارة الخامسة نجد أن هنالك نسبة (40%) وافقوا بشدة على العبارة أعلاه، وأن هنالك نسبة (46%) وافقوا، وأن هنالك نسبة (12%) محايدين، وأن هنالك نسبة (2%) محايدين، ويتضح من خلال ذلك أن تبني المصرف لسياسة الحوكمة يسمح له بالكشف عن المخاطر المالية.

6/ من العبارة السادسة نجد أن هنالك نسبة (32%) وافقوا بشدة على العبارة أعلاه، وأن هنالك نسبة (51%) وافقوا، وأن هنالك نسبة (10%) محايدين، وأن هنالك نسبة (6%) لم يوافقوا، وأن هنالك نسبة (1%) لم يوافقوا بشدة، ويتضح من خلال ذلك أن تبني المصرف لسياسة الحوكمة يسمح له بالكشف عن المخاطر المالية.

- 7/ من العبارة السابعة نجد أن هنالك نسبة (32%) وافقوا بشدة على العبارة أعلاه، وأن هنالك نسبة (53%) وافقوا، وأن هنالك نسبة (11%) محايدون، وأن هنالك نسبة (4%) لم يوافقوا، ويتضح من خلال ذلك أن تطبيق قواعد الحوكمة الجيدة يساعد في الحصول على التمويل
- 8/ من العبارة الثامنة نجد أن هنالك نسبة (65%) وافقوا بشدة على العبارة أعلاه، وأن هنالك نسبة (32%) وافقوا، وأن هنالك نسبة (1%) محايدون، وأن هنالك نسبة (2%) لم يوافقوا، ويتضح من خلال ذلك أن وجود هياكل إدارية سليمة يساعد في اتخاذ القرارات داخل المصرف.
- 9/ من العبارة التاسعة نجد أن هنالك نسبة (48%) وافقوا بشدة على العبارة أعلاه، وأن هنالك نسبة (40%) وافقوا، وأن هنالك نسبة (9%) محايدون، وأن هنالك نسبة (3%) لم يوافقوا، ويتضح من خلال ذلك أن وجود عمليات حوكمة فعالة داخل المصرف يؤدي إلى الاتصال الفعال بين الإدارة والموظفين .
- 10/ من العبارة العاشرة نجد أن هنالك نسبة (45%) وافقوا بشدة على العبارة أعلاه، وأن هنالك نسبة (46%) وافقوا، وأن هنالك نسبة (5%) محايدون، وأن هنالك نسبة (3%) لم يوافقوا، وأن هنالك نسبة (1%) لم يوافقوا بشدة، ويتضح من خلال ذلك أن جودة البيانات المالية للمصرف ترغب المستثمر في اتخاذ قرار الاستثمار.

جدول (9/5)

التوزيع التكراري لأفراد عينة الدراسة عن عبارات الفرضية الثانية

العبرة	أوافق بشدة		أوافق		محايد		لا أوافق		لا أوافق بشدة
	النسبة	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة
استخدام الحوكمة والمعايير يساعد على البقاء والاستمرارية في عمل المصرف.	40	%40	50	%50	9	%9	1	%1	–
للمصرف القدرة على الوفاء بالتزامات قصيرة الأجل من خلال السبولة المتوفرة.	37	%37	56	%56	5	%5	2	%2	–
قياس النتائج على ضوء المعايير يساعد على تقويم الأداء المالي .	38	%38	47	%47	14	%14	1	%1	–
معايير الحوكمة المطبقة بالمصرف تؤدي إلى تعزيز الثقة في الأسواق المالية.	23	%23	64	%64	10	%10	3	%3	–
الأداء المالي والمحاسبي الجيد يعتمد على نظام الحوكمة المعمول به بالمصارف .	41	%41	43	%43	10	%10	4	%4	%2
حوكمة المصارف تتركز علي وجود نظام محاسبي حديث .	42	%42	43	%43	8	%8	6	%6	%1
تطبيق مؤشرات الأداء المالي المبنية على الريح المحاسبي من أهم المؤشرات التي يعتمد عليها المحللون الماليون.	42	%42	50	%50	6	%6	1	%1	%1
تقويم الأداء المالي يعتمد على مدخل تحليل القوائم المالية.	36	%36	54	%54	7	%7	3	%3	–
يسهم الأداء المالي الممتاز في زيادة أرباح المصرف وتحسين أوضاع العاملين فيها.	53	%53	40	%40	5	%5	2	%2	–
معدل هامش الريح يقيس القدرة على الرقابة والسيطرة على النفقات	36	%36	54	%54	9	%9	1	%1	–

المصدر :إعداد الباحثة من نتائج الدراسة الميدانية 2024م

من الجدول (9/5) يتضح الآتي:

1/ من العبارة الأولى نجد أن هنالك نسبة (40%) وافقوا بشدة على العبارة أعلاه، وأن هنالك نسبة (50%) وافقوا، وأن هنالك نسبة (9%) محايدين، وأن هنالك نسبة (1%) لم يوافقوا، ويتضح من خلال ذلك أن استخدام الحوكمة والمعايير يساعد على البقاء والاستمرارية في عمل المصرف.

2/ من العبارة الثانية نجد أن هنالك نسبة (37%) وافقوا بشدة على العبارة أعلاه، وأن هنالك نسبة (56%) وافقوا، وأن هنالك نسبة (5%) محايدين، وأن هنالك نسبة (2%) لم يوافقوا، ويتضح من خلال ذلك أن للمصرف القدرة على الوفاء بالالتزامات قصيرة الأجل من خلال السيولة المتوفرة.

3/ من العبارة الثالثة نجد أن هنالك نسبة (38%) وافقوا بشدة على العبارة أعلاه، وأن هنالك نسبة (47%) وافقوا، وأن هنالك نسبة (14%) محايدين، وأن هنالك نسبة (1%) لم يوافقوا، ويتضح من خلال ذلك أن قياس النتائج على ضوء المعايير يساعد على تقويم الأداء المالي .

4/ من العبارة الرابعة نجد أن هنالك نسبة (23%) وافقوا بشدة على العبارة أعلاه، وأن هنالك نسبة (64%) وافقوا، وأن هنالك نسبة (10%) محايدين، وأن هنالك نسبة (3%) لم يوافقوا، ويتضح من خلال ذلك أن معايير الحوكمة المطبقة بالمصرف تؤدي إلى تعزيز الثقة في الأسواق المالية.

5/ من العبارة الخامسة نجد أن هنالك نسبة (41%) وافقوا بشدة على العبارة أعلاه، وأن هنالك نسبة (43%) وافقوا، وأن هنالك نسبة (10%) محايدين، وأن هنالك نسبة (4%) لم يوافقوا، وأن هنالك نسبة (2%) لم يوافقوا بشدة، ويتضح من خلال ذلك أن الأداء المالي والمحاسبي الجيد يعتمد على نظام الحوكمة المعمول به بالمصارف.

6/ من العبارة السادسة نجد أن هنالك نسبة (42%) وافقوا بشدة على العبارة أعلاه، وأن هنالك نسبة (43%) وافقوا، وأن هنالك نسبة (8%) محايدين، وأن هنالك نسبة (6%) لم يوافقوا، وأن هنالك نسبة (1%) لم يوافقوا بشدة، ويتضح من خلال ذلك حوكمة المصارف تركز على وجود نظام محاسبي حديث.

7/ من العبارة السابعة نجد أن هنالك نسبة (42%) وافقوا بشدة على العبارة أعلاه، وأن هنالك نسبة (50%) وافقوا، وأن هنالك نسبة (6%) محايدين، وأن هنالك نسبة (1%) لم يوافقوا، وأن هنالك نسبة (1%) لم يوافقوا بشدة، ويتضح من خلال ذلك أن تطبيق مؤشرات الأداء المالي المبنية على الربح المحاسبي من أهم المؤشرات التي يعتمد عليها المحللون الماليون.

8/ من العبارة الثامنة نجد أن هنالك نسبة (36%) وافقوا بشدة على العبارة أعلاه، وأن هنالك نسبة (54%) وافقوا ، وأن هنالك نسبة (7%) محايدين، وأن هنالك نسبة (3%) لم يوافقوا، ويتضح من خلال ذلك أن تقويم الأداء المالي يعتمد على مدخل تحليل القوائم المالية.

9/ من العبارة التاسعة نجد أن هنالك نسبة (53%) وافقوا بشدة على العبارة أعلاه، وأن هنالك نسبة (40%) وافقوا ، وأن هنالك نسبة (5%) محايدين، وأن هنالك نسبة (2%) لم يوافقوا، ويتضح من خلال ذلك أن يسهم الأداء المالي الممتاز في زيادة أرباح المصرف وتحسين أوضاع العاملين فيها

10/ من العبارة العاشرة نجد أن هنالك نسبة (36%) وافقوا بشدة على العبارة أعلاه، وأن هنالك نسبة (54%) وافقوا ، وأن هنالك نسبة (9%) محايدين، وأن هنالك نسبة (1%) لم يوافقوا، ويتضح من خلال ذلك أن معدل هامش الربح يقيس القدرة على الرقابة والسيطرة على النفقات.

جدول (10/5)

التوزيع التكراري لأفراد عينة الدراسة عن عبارات الفرضية الثالثة

أوافق بشدة		أوافق		محايد		أوافق		أوافق بشدة		العبرة
النسبة	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة	التكرار	
–	–	%2	2	%4	4	%54	54	%40	40	تعتبر حوكمة المصارف من العوامل التي تعزز استقرار النظام المالي
%1	1	–	–	%7	7	%42	42	%50	50	لابد من تطبيق معايير مهنية وأخلاقية في القطاع المالي لحماية العملاء
%1	1	–	–	%4	4	%42	42	%53	53	من أهداف الرقابة المالية العمل على ضمان وسلامة التصرفات المالية والكشف عن الانحرافات
%1	1	%1	1	%5	5	%48	48	%45	45	تساعد الرقابة المالية بالمصارف على تقادي التعرض لأي خسائر أو أعباء مالية
%1	1	%2	2	%6	6	%48	48	%43	43	نجاح الحوكمة في المصارف يرتبط بالدور الاشرافي والرقابي للبنك المركزي
–	–	%1	1	%10	10	%38	38	%51	51	نظام الرقابة الداخلية للمصرف يقوم بدور فعال في تقليل مخاطر التعثر المالي
–	–	%1	1	%6	6	%33	33	%60	60	إجراء جرد مفاجئ وتفتيش للخزينة يعد من عوامل نجاح الرقابة المالية
–	–	%4	4	%7	7	%41	41	%48	48	تعد حوكمة المصارف مرشد جيد في حالة تعارض المصالح بين المستثمرين وإدارة المصرف
–	–	%1	1	%12	12	%51	51	%36	36	التدقيق الخارجي يسهم في توجيه حوكمة المصارف ويزيد من فعاليتها
–	–	%1	1	%6	6	%53	53	%40	40	يكون للمصارف إجراءات ملائمة لإدارة مخاطر الائتمان

المصدر: إعداد الباحثة من نتائج الدراسة الميدانية 2024م

من الجدول (10/5) يتضح الآتي:

1/ من العبارة الأولى نجد أن هنالك نسبة (40%) وافقوا بشدة على العبارة أعلاه، وأن هنالك نسبة (54%) وافقوا، وأن هنالك نسبة (4%) محايدين، وأن هنالك نسبة (2%) لم يوافقوا، ويتضح من خلال ذلك أن تعتبر حوكمة المصارف من العوامل التي تعزز استقرار النظام المالي.

2/ من العبارة الثانية نجد أن هنالك نسبة (50%) وافقوا بشدة على العبارة أعلاه، وأن هنالك نسبة (42%) وافقوا، وأن هنالك نسبة (7%) محايدين، وأن هنالك نسبة (1%) لم يوافقوا بشدة، ويتضح من خلال ذلك أن لابد من تطبيق معايير مهنية وأخلاقية في القطاع المالي لحماية العملاء.

3/ من العبارة الثالثة نجد أن هنالك نسبة (53%) وافقوا بشدة على العبارة أعلاه، وأن هنالك نسبة (42%) وافقوا، وأن هنالك نسبة (4%) محايدين، وأن هنالك نسبة (1%) لم يوافقوا بشدة، ويتضح من خلال ذلك أن من أهداف الرقابة المالية العمل على ضمان وسلامة التصرفات المالية والكشف عن الانحرافات.

4/ من العبارة الرابعة نجد أن هنالك نسبة (45%) وافقوا بشدة على العبارة أعلاه، وأن هنالك نسبة (48%) وافقوا، وأن هنالك نسبة (5%) محايدين، وأن هنالك نسبة (1%) لم يوافقوا، وأن هنالك نسبة (1%) لم يوافقوا بشدة، ويتضح من خلال ذلك أن تساعد الرقابة المالية بالمصارف على تفادي التعرض لأي خسائر أو أعباء مالية.

5/ من العبارة الخامسة نجد أن هنالك نسبة (43%) وافقوا بشدة على العبارة أعلاه، وأن هنالك نسبة (48%) وافقوا، وأن هنالك نسبة (6%) محايدين، وأن هنالك نسبة (2%) لم يوافقوا، وأن هنالك نسبة (1%) لم يوافقوا بشدة، ويتضح من خلال ذلك أن نجاح الحوكمة في المصارف يرتبط بالدور الاشرافي والرقابي للبنك المركزي.

6/ من العبارة السادسة نجد أن هنالك نسبة (51%) وافقوا بشدة على العبارة أعلاه، وأن هنالك نسبة (38%) وافقوا، وأن هنالك نسبة (10%) محايدين، وأن هنالك نسبة (1%) لم يوافقوا، ويتضح من خلال ذلك أن نظام الرقابة الداخلية للمصرف يقوم بدور فعال في تقليل مخاطر التعثر المالي.

7/ من العبارة السابعة نجد أن هنالك نسبة (60%) وافقوا بشدة على العبارة أعلاه، وأن هنالك نسبة (33%) وافقوا، وأن هنالك نسبة (6%) محايدين، وأن هنالك نسبة (1%) لم يوافقوا، ويتضح من خلال ذلك أن إجراء جرد مفاجئ وتفتيش للخزينة يعد من عوامل نجاح الرقابة المالية.

8/ من العبارة الثامنة نجد أن هنالك نسبة (48%) وافقوا بشدة على العبارة أعلاه، وأن هنالك نسبة (41%) وافقوا ، وأن هنالك نسبة (7%) محايدين، وأن هنالك نسبة (4%) لم يوافقوا، ويتضح من خلال ذلك أن تعد حوكمة المصارف مرشد جيد في حالة تعارض المصالح بين المستثمرين وإدارة المصرف.

9/ من العبارة التاسعة نجد أن هنالك نسبة (36%) وافقوا بشدة على العبارة أعلاه، وأن هنالك نسبة (51%) وافقوا ، وأن هنالك نسبة (12%) محايدين، وأن هنالك نسبة (1%) لم يوافقوا، ويتضح من خلال ذلك أن التدقيق الخارجي يسهم في توجيه حوكمة المصارف ويزيد من فعاليتها.

10/ من العبارة العاشرة نجد أن هنالك نسبة (40%) وافقوا بشدة على العبارة أعلاه، وأن هنالك نسبة (53%) وافقوا ، وأن هنالك نسبة (6%) محايدين، وأن هنالك نسبة (1%) لم يوافقوا، ويتضح من خلال ذلك أن يكون للمصارف إجراءات ملائمة لإدارة مخاطر الائتمان.

جدول (11/5)

التوزيع التكراري لأفراد عينة الدراسة عن عبارات الفرضية الرابعة

العبارة	أوافق بشدة		أوافق		محايد		لا أوافق		لا أوافق بشدة
	النسبة	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة
تحديث معايير الحوكمة في المصرف دورياً يضمن استمرار المحافظة على المنافسة في الأسواق المالية.	37	%37	54	%54	8	%8	–	1	%1
إدارة المصرف هي المسؤولة عن إعداد التقارير المالية وتقويم الأداء المالي والمحاسبي في المصرف.	32	%32	60	%60	7	%7	1	%1	–
يتم فحص جميع العمليات المالية بالمصرف بواسطة المراجع الداخلي .	44	%44	45	%45	7	%7	4	–	–
التطبيق الفعال لحوكمة المصارف يعمل على دعم ثقة المستثمرين في مصداقية القوائم المالية .	34	%34	53	%53	12	%12	–	1	%1
يستخدم الملاك التقارير المالية لجذب المستثمرين والمساهمين المحتملين .	36	%36	50	%50	11	%11	3	–	–
يتم التأكد من صحة معلومات القوائم المالية بواسطة مراجع خارجي مستقل .	41	%41	46	%46	8	%8	5	–	–
تطبيق الحوكمة يعزز من موثوقية التقارير المالية لدي المصرف .	36	%36	59	%59	4	%4	1	–	–
التقارير المالية وسيلة اتصال فعال ما بين المنشأة والعالم الخارجي .	36	%36	56	%56	5	%5	2	1	%1
الالتزام باتباع معايير الحوكمة المصرفية يحقق نتائج إيجابية في زيادة قيم الأسهم في الأسواق المالية.	41	%41	50	%50	9	%9	–	–	–
تستخدم التقارير المالية لتقويم وتحسين الأداء المالي في المصرف.	48	%48	49	%49	2	%2	1	–	–

المصدر :إعداد الباحثة من نتائج الدراسة الميدانية 2024م

من الجدول (11/5) يتضح الآتي:

1/ من العبارة الأولى نجد أن هنالك نسبة (37%) وافقوا بشدة على العبارة أعلاه، وأن هنالك نسبة (54%) وافقوا، وأن هنالك نسبة (8%) محايدين، وأن هنالك نسبة (1%) لم يوافقوا بشدة، ويتضح من خلال ذلك أن تحديث معايير الحوكمة في المصرف دورياً يضمن استمرار المحافظة على المنافسة في الأسواق المالية.

2/ من العبارة الثانية نجد أن هنالك نسبة (32%) وافقوا بشدة على العبارة أعلاه، وأن هنالك نسبة (60%) وافقوا، وأن هنالك نسبة (7%) محايدين، وأن هنالك نسبة (1%) لم يوافقوا ، ويتضح من خلال ذلك أن إدارة المصرف هي المسؤولة عن إعداد التقارير المالية وتقويم الأداء المالي والمحاسبي في المصرف.

3/ من العبارة الثالثة نجد أن هنالك نسبة (44%) وافقوا بشدة على العبارة أعلاه، وأن هنالك نسبة (45%) وافقوا، وأن هنالك نسبة (7%) محايدين، وأن هنالك نسبة (4%) لم يوافقوا، ويتضح من خلال ذلك أن يتم فحص جميع العمليات المالية بالمصرف بواسطة المراجع الداخلي.

4/ من العبارة الرابعة نجد أن هنالك نسبة (34%) وافقوا بشدة على العبارة أعلاه، وأن هنالك نسبة (53%) وافقوا ، وأن هنالك نسبة (12%) محايدين، وأن هنالك نسبة (1%) لم يوافقوا بشدة، ويتضح من خلال ذلك أن التطبيق الفعّال لحوكمة المصارف يعمل على دعم ثقة المستثمرين في مصداقية القوائم المالية.

5/ من العبارة الخامسة نجد أن هنالك نسبة (36%) وافقوا بشدة على العبارة أعلاه، وأن هنالك نسبة (50%) وافقوا ، وأن هنالك نسبة (11%) محايدين، وأن هنالك نسبة (3%) لم يوافقوا، ويتضح من خلال ذلك أن يستخدم الملاك التقارير المالية لجذب المستثمرين والمساهمين المحتملين.

6/ من العبارة السادسة نجد أن هنالك نسبة (41%) وافقوا بشدة على العبارة أعلاه، وأن هنالك نسبة (46%) وافقوا، وأن هنالك نسبة (8%) محايدين، وأن هنالك نسبة (5%) لم يوافقوا، ويتضح من خلال ذلك أن يتم التأكد من صحة معلومات القوائم المالية بواسطة مراجع خارجي مستقل.

7/ من العبارة السابعة نجد أن هنالك نسبة (36%) وافقوا بشدة على العبارة أعلاه، وأن هنالك نسبة (59%) وافقوا ، وأن هنالك نسبة (4%) محايدين، وأن هنالك نسبة (1%) لم يوافقوا، ويتضح من خلال ذلك أن إجراء تطبيق الحوكمة يعزز من موثوقية التقارير المالية لدى المصرف.

8/ من العبارة الثامنة نجد أن هنالك نسبة (36%) وافقوا بشدة على العبارة أعلاه، وأن هنالك نسبة (56%) وافقوا ، وأن هنالك نسبة (5%) محايدين، وأن هنالك نسبة (2%) لم يوافقوا، وأن هنالك نسبة (1%) لم يوافقوا بشدة، ويتضح من خلال ذلك أن التقارير المالية وسيلة اتصال فعال ما بين المنشأة والعالم الخارجي.

9/ من العبارة التاسعة نجد أن هنالك نسبة (41%) وافقوا بشدة على العبارة أعلاه، وأن هنالك نسبة (50%) وافقوا ، وأن هنالك نسبة (9%) محايدين، ويتضح من خلال ذلك أن الالتزام بإتباع معايير الحوكمة المصرفية يحقق نتائج إيجابية في زيادة قيم الأسهم في الأسواق المالية.

10/ من العبارة العاشرة نجد أن هنالك نسبة (48%) وافقوا بشدة على العبارة أعلاه، وأن هنالك نسبة (49%) وافقوا، وأن هنالك نسبة (2%) محايدين، وأن هنالك نسبة (1%) لم يوافقوا، ويتضح من خلال ذلك أن تستخدم التقارير المالية لتقويم وتحسين الأداء المالي في المصرف.

المبحث الثالث

عرض ومناقشة الفرضيات

وفى الجزء التالي يقوم الباحثون باستعراض ومناقشة نتائج محاور الدراسة كل على حدا
أولاً : عرض ومناقشة نتائج الفرضية الأولى: توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين الحوكمة المصرفية والأداء المالي والمحاسبي.

جدول (12/5) الوسط الحسابي والانحراف المعياري ومربع كاي عن عبارات الفرضية الأولى

الانحراف المعياري	التفسير	الوسط الحسابي للعبارة	التفسير	القيمة الاحتمالية لمربع كاي	قيمة كاي المحسوبة	العبارة
0.686	اجابات المبحوثين تميل نحو الموافقة علي العبارة	1.71	لا توجد فروق معنوية ذات دلالة احصائية بين اجابات المبحوثين على العبارة	0.000	63.440	يلعب المساهمون دوراً هاماً في تطبيق الحوكمة من خلال اختيار مجلس فعال يتولى المسؤولية الكاملة.
0.659	اجابات المبحوثين تميل نحو الموافقة علي العبارة	1.70	توجد فروق معنوية ذات دلالة احصائية بين اجابات المبحوثين على العبارة	0.000	78.640	تسعي حوكمة المصارف إلى تحقيق الشفافية وحماية حقوق المساهمين في المصرف.
0.797	اجابات المبحوثين تميل نحو الموافقة علي العبارة	1.97	توجد فروق معنوية ذات دلالة احصائية بين اجابات المبحوثين على العبارة	0.000	104.300	الحوكمة إطار يتضمن نظم وقواعد تحدد طريقة اتحاد المصارف.
0.773	اجابات المبحوثين تميل نحو الموافقة علي العبارة	1.78	توجد فروق معنوية ذات دلالة احصائية بين اجابات المبحوثين على العبارة	0.000	111.200	وجود نموذج جيد لحوكمة المصارف يحقق توازن بين الإدارة والملكية .
0.740	اجابات المبحوثين تميل نحو الموافقة علي العبارة	1.76	توجد فروق معنوية ذات دلالة احصائية بين اجابات المبحوثين على العبارة	0.000	54.560	تبني المصرف لسياسة الحوكمة يسمح له بالكشف عن المخاطر المالية.
0.868	اجابات المبحوثين تميل نحو الموافقة علي العبارة	1.93	توجد فروق معنوية ذات دلالة احصائية بين اجابات المبحوثين على العبارة	0.000	88.100	المستثمرون يبحثون عن الأسواق المالية والمصارف التي تطبق مبادئ الحوكمة .

0.761	اجابات المبحوثين تميل نحو الموافقة علي العبارة	1.87	توجد فروق معنوية ذات دلالة احصائية بين اجابات المبحوثين على العبارة	0.000	58.800	تطبيق قواعد الحوكمة الجيدة يساعد في الحصول على التمويل .
0.620	اجابات المبحوثين تميل نحو الموافقة علي العبارة	1.40	توجد فروق معنوية ذات دلالة احصائية بين اجابات المبحوثين على العبارة	0.000	110.160	وجود هياكل إدارية سليمة يساعد في اتخاذ القرارات داخل المصرف .
0.766	اجابات المبحوثين تميل نحو الموافقة علي العبارة	1.67	توجد فروق معنوية ذات دلالة احصائية بين اجابات المبحوثين على العبارة	0.000	59.760	وجود عمليات حوكمة فعالة داخل المصرف يؤدي إلي الاتصال الفعال بين الإدارة والموظفين .
0.787	اجابات المبحوثين تميل نحو الموافقة علي العبارة	1.69	توجد فروق معنوية ذات دلالة احصائية بين اجابات المبحوثين على العبارة	0.000	108.800	جودة البيانات المالية للمصرف ترغب المستثمر في اتخاذ قرار الاستثمار.

المصدر: إعداد الباحثة من نتائج الدراسة الميدانية 2024م

يتضح من الجدول (12/5) أن:

1. قيمة مربع كاي للعبارة الأولى تساوي 63,440 والقيمة الاحتمالية لها تساوي 0,000 وهي أقل من مستوى المعنوية 0.05 لذلك توجد فروق معنوية ذات دلالة إحصائية بين إجابات المبحوثين على العبارة وهذه الفروق لصالح الموافقين لأن قيمة الوسط تساوي 1,71
2. قيمة مربع كاي للعبارة الثانية تساوي 78,640 والقيمة الاحتمالية لها تساوي 0,000 وهي أقل من مستوى المعنوية 0.05 لذلك توجد فروق معنوية ذات دلالة إحصائية بين إجابات المبحوثين على العبارة وهذه الفروق لصالح الموافقين لأن قيمة الوسط تساوي 1,70
3. قيمة مربع كاي للعبارة الثالثة تساوي 104,300 والقيمة الاحتمالية لها تساوي 0,000 وهي أقل من مستوى المعنوية 0.05 لذلك توجد فروق معنوية ذات دلالة إحصائية بين إجابات المبحوثين على العبارة وهذه الفروق لصالح الموافقين لأن قيمة الوسط تساوي 1,97
4. قيمة مربع كاي للعبارة الرابعة تساوي 111,200 والقيمة الاحتمالية لها تساوي 0,000 وهي أقل من مستوى المعنوية 0.05 لذلك توجد فروق معنوية ذات دلالة إحصائية بين إجابات المبحوثين على العبارة وهذه الفروق لصالح الموافقين لأن قيمة الوسط تساوي 1,78

5. قيمة مربع كاي للعبارة الخامسة تساوي 54,560 والقيمة الاحتمالية لها تساوي 0,000 وهي أقل من مستوى المعنوية 0.05 لذلك توجد فروق معنوية ذات دلالة إحصائية بين إجابات المبحوثين على العبارة وهذه الفروق لصالح الموافقين لأن قيمة الوسط تساوي 1,76
6. قيمة مربع كاي للعبارة السادسة تساوي 88,100 والقيمة الاحتمالية لها تساوي 0,000 وهي أقل من مستوى المعنوية 0.05 لذلك توجد فروق معنوية ذات دلالة إحصائية بين إجابات المبحوثين على العبارة وهذه الفروق لصالح الموافقين لأن قيمة الوسط تساوي 1,93
7. قيمة مربع كاي للعبارة السابعة تساوي 58,800 والقيمة الاحتمالية لها تساوي 0,000 وهي أقل من مستوى المعنوية 0.05 لذلك توجد فروق معنوية ذات دلالة إحصائية بين إجابات المبحوثين على العبارة وهذه الفروق لصالح الموافقين لأن قيمة الوسط تساوي 1,87
8. قيمة مربع كاي للعبارة الثامنة تساوي 110,60 والقيمة الاحتمالية لها تساوي 0,000 وهي أقل من مستوى المعنوية 0.05 لذلك توجد فروق معنوية ذات دلالة إحصائية بين إجابات المبحوثين على العبارة وهذه الفروق لصالح الموافقين لأن قيمة الوسط تساوي 1,40
9. قيمة مربع كاي للعبارة التاسعة تساوي 59,760 والقيمة الاحتمالية لها تساوي 0,000 وهي أقل من مستوى المعنوية 0.05 لذلك توجد فروق معنوية ذات دلالة إحصائية بين إجابات المبحوثين على العبارة وهذه الفروق لصالح الموافقين لأن قيمة الوسط تساوي 1,67
10. قيمة مربع كاي للعبارة العاشرة تساوي 108,800 والقيمة الاحتمالية لها تساوي 0,000 وهي أقل من مستوى المعنوية 0.05 لذلك توجد فروق معنوية ذات دلالة إحصائية بين إجابات المبحوثين على العبارة وهذه الفروق لصالح الموافقين لأن قيمة الوسط تساوي 1,69
- وعليه تأسيساً على ما تقدم من تحليل استنتجت الباحثة أن الفرضية الأولى (توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين الحوكمة المصرفية والأداء المالي والمحاسبي) متحقق ولصالح الموافقين.

عرض ومناقشة نتائج المحور الثاني: هنالك علاقة ذات دلالة إحصائية بين الحوكمة المصرفية ومعايير ومؤشرات تقويم الأداء المالي.

جدول (13/5) الوسط الحسابي والانحراف المعياري ومربع كاي عن عبارات الفرضية الثانية

العبارة	قيمة كاي المحسوبة	القيمة الاحتمالية لمربع كاي	التفسير	الوسط الحسابي للعبارة	التفسير	الانحراف المعياري
استخدام الحوكمة والمعايير يساعد على البقاء والاستمرارية في عمل المصرف	67.280	0.000	لا توجد فروق معنوية ذات دلالة احصائية بين اجابات المبحوثين على العبارة	1.71	إجابات المبحوثين تميل نحو الموافقة بشدة	0.671
للمصرف القدرة على الوفاء بالالتزامات قصيرة الأجل من خلال السيولة المتوفرة	81.360	0.000	توجد فروق معنوية ذات دلالة احصائية بين اجابات المبحوثين على العبارة	1.72	إجابات المبحوثين تميل نحو الموافقة بشدة	0.653
قياس النتائج على ضوء المعايير يساعد على تقويم الأداء المالي	54.000	0.000	توجد فروق معنوية ذات دلالة احصائية بين اجابات المبحوثين على العبارة	1.78	إجابات المبحوثين تميل نحو الموافقة بشدة	0.719
معايير الحوكمة المطبقة بالمصرف تؤدي إلى تعزيز الثقة في الأسواق المالية	89.360	0.000	توجد فروق معنوية ذات دلالة احصائية بين اجابات المبحوثين على العبارة	1.93	إجابات المبحوثين تميل نحو الموافقة بشدة	0.671
الأداء المالي والمحاسبي الجيد يعتمد على وجود نظام محاسبي حديث	82.500	0.000	توجد فروق معنوية ذات دلالة احصائية بين اجابات المبحوثين على العبارة	1.83	إجابات المبحوثين تميل نحو الموافقة بشدة	0.911
حوكمة المصارف تركز على وجود نظام محاسبي حديث	85.700	0.000	لا توجد فروق معنوية ذات دلالة احصائية بين اجابات المبحوثين على العبارة	1.81	إجابات المبحوثين تميل نحو الموافقة بشدة	0.895
تطبيق مؤشرات الأداء المالي المبنية على الريح المحاسبي من أهم المؤشرات التي يعتمد عليها المحللون الماليون	115.100	0.000	توجد فروق معنوية ذات دلالة احصائية بين اجابات المبحوثين على العبارة	1.69	إجابات المبحوثين تميل نحو الموافقة بشدة	0.720

0.709	إجابات المبحوثين تميل نحو الموافقة بشدة	1.77	توجد فروق معنوية ذات دلالة إحصائية بين اجابات المبحوثين على العبارة	0.000	70.800	تقويم الأداء المالي يعتمد على مدخل تحليل القوائم المالية
0.686	إجابات المبحوثين تميل نحو الموافقة بشدة	1.56	توجد فروق معنوية ذات دلالة إحصائية بين اجابات المبحوثين على العبارة	0.000	77.520	يسهم الأداء المالي الممتاز في زيادة أرباح المصرف وتحسين أوضاع العاملين فيها
0.657	إجابات المبحوثين تميل نحو الموافقة بشدة	1.75	توجد فروق معنوية ذات دلالة إحصائية بين اجابات المبحوثين على العبارة	0.000	71.760	معدل هامش الربح يقيس القدرة على الرقابة والسيطرة على النفقات

المصدر: إعداد الباحثة من نتائج الدراسة الميدانية 2024م

يتضح من الجدول (13/5) أن:

1. قيمة مربع كاي للعبارة الأولى تساوي 67,280 والقيمة الاحتمالية لها تساوي 0,000 وهي أقل من مستوى المعنوية 0.05 لذلك توجد فروق معنوية ذات دلالة إحصائية بين إجابات المبحوثين على العبارة وهذه الفروق لصالح الموافقين لأن قيمة الوسط تساوي 1,71
2. قيمة مربع كاي للعبارة الثانية تساوي 81,360 والقيمة الاحتمالية لها تساوي 0,000 وهي أقل من مستوى المعنوية 0.05 لذلك توجد فروق معنوية ذات دلالة إحصائية بين إجابات المبحوثين على العبارة وهذه الفروق لصالح الموافقين لأن قيمة الوسط تساوي 1,72
3. قيمة مربع كاي للعبارة الثالثة تساوي 54,000 والقيمة الاحتمالية لها تساوي 0,000 وهي أقل من مستوى المعنوية 0.05 لذلك توجد فروق معنوية ذات دلالة إحصائية بين إجابات المبحوثين على العبارة وهذه الفروق لصالح الموافقين لأن قيمة الوسط تساوي 1,78
4. قيمة مربع كاي للعبارة الرابعة تساوي 89,360 والقيمة الاحتمالية لها تساوي 0,000 وهي أقل من مستوى المعنوية 0.05 لذلك توجد فروق معنوية ذات دلالة إحصائية بين إجابات المبحوثين على العبارة وهذه الفروق لصالح الموافقين لأن قيمة الوسط تساوي 1,93
5. قيمة مربع كاي للعبارة الخامسة تساوي 82,500 والقيمة الاحتمالية لها تساوي 0,000 وهي أقل من مستوى المعنوية 0.05 لذلك توجد فروق معنوية ذات دلالة إحصائية بين إجابات المبحوثين على العبارة وهذه الفروق لصالح الموافقين لأن قيمة الوسط تساوي 1,83

6. قيمة مربع كاي للعبارة السادسة تساوي 85,700 والقيمة الاحتمالية لها تساوي 0,000 وهي أقل من مستوى المعنوية 0.05 لذلك توجد فروق معنوية ذات دلالة إحصائية بين إجابات المبحوثين على العبارة وهذه الفروق لصالح الموافقين لأن قيمة الوسط تساوي 1,81

7. قيمة مربع كاي للعبارة السابعة تساوي 115,100 والقيمة الاحتمالية لها تساوي 0,000 وهي أقل من مستوى المعنوية 0.05 لذلك توجد فروق معنوية ذات دلالة إحصائية بين إجابات المبحوثين على العبارة وهذه الفروق لصالح الموافقين لأن قيمة الوسط تساوي 1,69

8. قيمة مربع كاي للعبارة الثامنة تساوي 70,800 والقيمة الاحتمالية لها تساوي 0,000 وهي أقل من مستوى المعنوية 0.05 لذلك توجد فروق معنوية ذات دلالة إحصائية بين إجابات المبحوثين على العبارة وهذه الفروق لصالح الموافقين لأن قيمة الوسط تساوي 1,77

9. قيمة مربع كاي للعبارة التاسعة تساوي 77,520 والقيمة الاحتمالية لها تساوي 0,000 وهي أقل من مستوى المعنوية 0.05 لذلك توجد فروق معنوية ذات دلالة إحصائية بين إجابات المبحوثين على العبارة وهذه الفروق لصالح الموافقين لأن قيمة الوسط تساوي 1,56

10. قيمة مربع كاي للعبارة العاشرة تساوي 71,760 والقيمة الاحتمالية لها تساوي 0,000 وهي أقل من مستوى المعنوية 0.05 لذلك توجد فروق معنوية ذات دلالة إحصائية بين إجابات المبحوثين على العبارة وهذه الفروق لصالح الموافقين لأن قيمة الوسط تساوي 1,75

وعليه تأسيساً على ما تقدم من تحليل استنتجت الباحثة أن المحور الثاني (هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين الحوكمة المصرفية ومعايير ومؤشرات تقويم الأداء المالي) متحقق ولصالح الموافقين.

عرض ومناقشة نتائج المحور الثالث: هنالك علاقة ذات دلالة إحصائية بين الحوكمة المصرفية والرقابة المالية للمصرف

جدول (14/5) الوسط الحسابي والانحراف المعياري ومربع كاي عن عبارات الفرضية الثالثة

العبارة	قيمة كاي المحسوبة	القيمة الاحتمالية لمربع كاي	التفسير	الوسط الحسابي للعبارة	التفسير	الانحراف المعياري
تعتبر حوكمة المصارف من العوامل التي تعزز استقرار النظام المالي	81.440	0.000	لا توجد فروق معنوية ذات دلالة احصائية بين اجابات المبحوثين على العبارة	1.68	اجابات المبحوثين تميل نحو الموافقة علي العبارة	0.649
لابد من تطبيق معايير مهنية وأخلاقية في القطاع المالي لحماية العملاء	72.560	0.000	توجد فروق معنوية ذات دلالة احصائية بين اجابات المبحوثين على العبارة	1.60	اجابات المبحوثين تميل نحو الموافقة علي العبارة	0.711
من أهداف الرقابة المالية العمل على ضمان وسلامة التصرفات المالية والكشف عن الانحرافات	83.600	0.000	توجد فروق معنوية ذات دلالة احصائية بين اجابات المبحوثين على العبارة	1.54	اجابات المبحوثين تميل نحو الموافقة علي العبارة	0.673
تساعد الرقابة المالية بالمصارف على تقادي التعرض لأي خسائر أو أعباء مالية	117.800	0.000	توجد فروق معنوية ذات دلالة احصائية بين اجابات المبحوثين على العبارة	1.65	اجابات المبحوثين تميل نحو الموافقة علي العبارة	0.716
نجاح الحوكمة في المصارف يرتبط بالدور الاشرافي والرقابي للبنك المركزي	109.700	0.000	توجد فروق معنوية ذات دلالة احصائية بين اجابات المبحوثين على العبارة	1.70	اجابات المبحوثين تميل نحو الموافقة علي العبارة	0.759
نظام الرقابة الداخلية للمصرف يقوم بدور فعال في تقليل مخاطر التعثر المالي	65.840	0.000	لا توجد فروق معنوية ذات دلالة احصائية بين اجابات المبحوثين على العبارة	1.61	اجابات المبحوثين تميل نحو الموافقة علي العبارة	0.709
إجراء جرد مفاجئ وتفتيش للخزينة يعد من عوامل نجاح الرقابة المالية	89.040	0.000	توجد فروق معنوية ذات دلالة احصائية بين اجابات المبحوثين على العبارة	1.48	اجابات المبحوثين تميل نحو الموافقة علي العبارة	0.659

0.779	اجابات المبحوثين تميل نحو الموافقة علي العبارة	1.67	توجد فروق معنوية ذات دلالة احصائية بين اجابات المبحوثين على العبارة	0.000	62.000	تعد حوكمة المصارف مرشد جيد في حالة تعارض المصالح بين المستثمرين وإدارة المصرف
0.690	اجابات المبحوثين تميل نحو الموافقة علي العبارة	1.78	توجد فروق معنوية ذات دلالة احصائية بين اجابات المبحوثين على العبارة	0.000	61.680	التدقيق الخارجي يسهم في توجيه حوكمة المصارف ويزيد من فعاليتها
0.634	اجابات المبحوثين تميل نحو الموافقة علي العبارة	1.68	توجد فروق معنوية ذات دلالة احصائية بين اجابات المبحوثين على العبارة	0.000	77.840	يكون للمصارف إجراءات ملائمة لإدارة مخاطر الائتمان

المصدر: إعداد الباحثة من نتائج الدراسة الميدانية 2024م

يتضح من الجدول (14/5) أن:

1. قيمة مربع كاي للعبارة الأولى تساوي 81,440 والقيمة الاحتمالية لها تساوي 0,000 وهي أقل من مستوى المعنوية 0.05 لذلك توجد فروق معنوية ذات دلالة إحصائية بين إجابات المبحوثين على العبارة وهذه الفروق لصالح الموافقين لأن قيمة الوسط تساوي 1,68
2. قيمة مربع كاي للعبارة الثانية تساوي 72,500 والقيمة الاحتمالية لها تساوي 0,000 وهي أقل من مستوى المعنوية 0.05 لذلك توجد فروق معنوية ذات دلالة إحصائية بين إجابات المبحوثين على العبارة وهذه الفروق لصالح الموافقين لأن قيمة الوسط تساوي 1,60
3. قيمة مربع كاي للعبارة الثالثة تساوي 83,600 والقيمة الاحتمالية لها تساوي 0,000 وهي أقل من مستوى المعنوية 0.05 لذلك توجد فروق معنوية ذات دلالة إحصائية بين إجابات المبحوثين على العبارة وهذه الفروق لصالح الموافقين لأن قيمة الوسط تساوي 1,54
4. قيمة مربع كاي للعبارة الرابعة تساوي 117,800 والقيمة الاحتمالية لها تساوي 0,000 وهي أقل من مستوى المعنوية 0.05 لذلك توجد فروق معنوية ذات دلالة إحصائية بين إجابات المبحوثين على العبارة وهذه الفروق لصالح الموافقين لأن قيمة الوسط تساوي 1,65
5. قيمة مربع كاي للعبارة الخامسة تساوي 109,700 والقيمة الاحتمالية لها تساوي 0,000 وهي أقل من مستوى المعنوية 0.05 لذلك توجد فروق معنوية ذات دلالة إحصائية بين إجابات المبحوثين على العبارة وهذه الفروق لصالح الموافقين لأن قيمة الوسط تساوي 1,70

6. . قيمة مربع كاي للعبارة السادسة تساوي 65,840 والقيمة الاحتمالية لها تساوي 0,000 وهي أقل من مستوى المعنوية 0.05 لذلك توجد فروق معنوية ذات دلالة إحصائية بين إجابات المبحوثين على العبارة وهذه الفروق لصالح الموافقين لأن قيمة الوسط تساوي 1,61
7. قيمة مربع كاي للعبارة السابعة تساوي 89,040 والقيمة الاحتمالية لها تساوي 0,000 وهي أقل من مستوى المعنوية 0.05 لذلك توجد فروق معنوية ذات دلالة إحصائية بين إجابات المبحوثين على العبارة وهذه الفروق لصالح الموافقين لأن قيمة الوسط تساوي 1,48
8. قيمة مربع كاي للعبارة الثامنة تساوي 62,000 والقيمة الاحتمالية لها تساوي 0,000 وهي أقل من مستوى المعنوية 0.05 لذلك توجد فروق معنوية ذات دلالة إحصائية بين إجابات المبحوثين على العبارة وهذه الفروق لصالح الموافقين لأن قيمة الوسط تساوي 1,67
9. قيمة مربع كاي للعبارة التاسعة تساوي 61,680 والقيمة الاحتمالية لها تساوي 0,000 وهي أقل من مستوى المعنوية 0.05 لذلك توجد فروق معنوية ذات دلالة إحصائية بين إجابات المبحوثين على العبارة وهذه الفروق لصالح الموافقين لأن قيمة الوسط تساوي 1,78
10. قيمة مربع كاي للعبارة العاشرة تساوي 77,840 والقيمة الاحتمالية لها تساوي 0,000 وهي أقل من مستوى المعنوية 0.05 لذلك توجد فروق معنوية ذات دلالة إحصائية بين إجابات المبحوثين على العبارة وهذه الفروق لصالح الموافقين لأن قيمة الوسط تساوي 1,68
- وعليه تأسيساً على ما تقدم من تحليل استنتجت الباحثة بأن المحور الثالث (هنالك علاقة ذات دلالة إحصائية بين الحوكمة المصرفية والرقابة المالية للمصرف) متحقق ولصالح الموافقين.

عرض ومناقشة نتائج المحور الرابع: هنالك علاقة ذات دلالة إحصائية بين الحوكمة المصرفية والتقارير المالية

جدول (15/5) الوسط الحسابي والانحراف المعياري ومربع كاي عن عبارات الفرضية الرابعة

العبارة	قيمة كاي المحسوبة	القيمة الاحتمالية لمربع كاي	التفسير	الوسط الحسابي للعبارة	التفسير	الانحراف المعياري
تحديث معايير الحوكمة في المصرف دورياً يضمن استمرار المحافظة على المنافسة في الأسواق المالية	74.000	0.000	لا توجد فروق معنوية ذات دلالة احصائية بين اجابات المبحوثين على العبارة	1.74	اجابات المبحوثين تميل نحو الموافقة علي العبارة	0.691
إدارة المصرف هي المسؤولة عن إعداد التقارير المالية وتقويم الأداء المالي والمحاسبي في المصرف	86.960	0.000	توجد فروق معنوية ذات دلالة احصائية بين اجابات المبحوثين على العبارة	1.77	اجابات المبحوثين تميل نحو الموافقة علي العبارة	0.617
يتم فحص جميع العمليات المالية بالمصرف بواسطة المراجع الداخلي	61.040	0.000	توجد فروق معنوية ذات دلالة احصائية بين اجابات المبحوثين على العبارة	1.71	اجابات المبحوثين تميل نحو الموافقة علي العبارة	0.769
التطبيق الفعال لحوكمة الشركات يعمل على دعم ثقة المستثمرين في مصداقية القوائم المالية	64.400	0.000	توجد فروق معنوية ذات دلالة احصائية بين اجابات المبحوثين على العبارة	1.81	اجابات المبحوثين تميل نحو الموافقة علي العبارة	0.720
يستخدم ملاك الشركات التقارير المالية لجذب المستثمرين والمساهمين المحتملين	57.040	0.000	توجد فروق معنوية ذات دلالة احصائية بين اجابات المبحوثين على العبارة	1.81	اجابات المبحوثين تميل نحو الموافقة علي العبارة	0.748
يتم التأكد من صحة معلومات القوائم المالية بواسطة مراجع خارجي مستقل	55.440	0.000	لا توجد فروق معنوية ذات دلالة احصائية بين اجابات المبحوثين على العبارة	1.77	اجابات المبحوثين تميل نحو الموافقة علي العبارة	0.802
تطبيق الحوكمة يعزز من موثوقية التقارير المالية لدى المصرف	91.760	0.000	توجد فروق معنوية ذات دلالة احصائية بين اجابات المبحوثين على العبارة	1.71	اجابات المبحوثين تميل نحو الموافقة علي العبارة	0.640

0.726	اجابات المبحوثين تميل نحو الموافقة علي العبارة	1.76	توجد فروق معنوية ذات دلالة احصائية بين اجابات المبحوثين على العبارة	0.000	123.100	التقارير المالية وسيلة اتصال فعال ما بين المنشأة والعالم الخارجي
0.634	اجابات المبحوثين تميل نحو الموافقة علي العبارة	1.68	توجد فروق معنوية ذات دلالة احصائية بين اجابات المبحوثين على العبارة	0.000	27.860	الالتزام باتباع معايير الحوكمة المصرفية يحقق نتائج إيجابية في زيادة قيم الأسهم في الأسواق المالية
0.592	اجابات المبحوثين تميل نحو الموافقة علي العبارة	1.56	توجد فروق معنوية ذات دلالة احصائية بين اجابات المبحوثين على العبارة	0.000	88.400	تستخدم التقارير المالية لتقويم وتحسين الأداء المالي في المصرف

المصدر: إعداد الباحثة من نتائج الدراسة الميدانية 2024م

يتضح من الجدول (15/5) أن:

1. قيمة مربع كاي للعبارة الأولى تساوي 74,000 والقيمة الاحتمالية لها تساوي 0,000 وهي أقل من مستوى المعنوية 0.05 لذلك توجد فروق معنوية ذات دلالة إحصائية بين إجابات المبحوثين على العبارة وهذه الفروق لصالح الموافقين لأن قيمة الوسط تساوي 0,691
2. قيمة مربع كاي للعبارة الثانية تساوي 86,960 والقيمة الاحتمالية لها تساوي 0,000 وهي أقل من مستوى المعنوية 0.05 لذلك توجد فروق معنوية ذات دلالة إحصائية بين إجابات المبحوثين على العبارة وهذه الفروق لصالح الموافقين لأن قيمة الوسط تساوي 0,617
3. قيمة مربع كاي للعبارة الثالثة تساوي 61,040 والقيمة الاحتمالية لها تساوي 0,000 وهي أقل من مستوى المعنوية 0.05 لذلك توجد فروق معنوية ذات دلالة إحصائية بين إجابات المبحوثين على العبارة وهذه الفروق لصالح الموافقين لأن قيمة الوسط تساوي 0,769
4. قيمة مربع كاي للعبارة الرابعة تساوي 64,400 والقيمة الاحتمالية لها تساوي 0,000 وهي أقل من مستوى المعنوية 0.05 لذلك توجد فروق معنوية ذات دلالة إحصائية بين إجابات المبحوثين على العبارة وهذه الفروق لصالح الموافقين لأن قيمة الوسط تساوي 0,720
5. قيمة مربع كاي للعبارة الخامسة تساوي 57,040 والقيمة الاحتمالية لها تساوي 0,000 وهي أقل من مستوى المعنوية 0.05 لذلك توجد فروق معنوية ذات دلالة إحصائية بين إجابات المبحوثين على العبارة وهذه الفروق لصالح الموافقين لأن قيمة الوسط تساوي 0,748

6. قيمة مربع كاي للعبارة السادسة تساوي 55,440 والقيمة الاحتمالية لها تساوي 0,000 وهي أقل من مستوى المعنوية 0.05 لذلك توجد فروق معنوية ذات دلالة إحصائية بين إجابات المبحوثين على العبارة وهذه الفروق لصالح الموافقين لأن قيمة الوسط تساوي 0,802

7. قيمة مربع كاي للعبارة السابعة تساوي 91,760 والقيمة الاحتمالية لها تساوي 0,000 وهي أقل من مستوى المعنوية 0.05 لذلك توجد فروق معنوية ذات دلالة إحصائية بين إجابات المبحوثين على العبارة وهذه الفروق لصالح الموافقين لأن قيمة الوسط تساوي 0,640

8. قيمة مربع كاي للعبارة الثامنة تساوي 123,100 والقيمة الاحتمالية لها تساوي 0,000 وهي أقل من مستوى المعنوية 0.05 لذلك توجد فروق معنوية ذات دلالة إحصائية بين إجابات المبحوثين على العبارة وهذه الفروق لصالح الموافقين لأن قيمة الوسط تساوي 0,726

9. قيمة مربع كاي للعبارة التاسعة تساوي 27,860 والقيمة الاحتمالية لها تساوي 0,000 وهي أقل من مستوى المعنوية 0.05 لذلك توجد فروق معنوية ذات دلالة إحصائية بين إجابات المبحوثين على العبارة وهذه الفروق لصالح الموافقين لأن قيمة الوسط تساوي 0,632

10. قيمة مربع كاي للعبارة العاشرة تساوي 88,400 والقيمة الاحتمالية لها تساوي 0,000 وهي أقل من مستوى المعنوية 0.05 لذلك توجد فروق معنوية ذات دلالة إحصائية بين إجابات المبحوثين على العبارة وهذه الفروق لصالح الموافقين لأن قيمة الوسط تساوي 0,592

وعليه تأسيساً على ما تقدم من تحليل استنتجت الباحثة بأن المحور الرابع (هنالك علاقة ذات دلالة إحصائية بين الحوكمة المصرفية والتقارير المالية) متحقق ولصالح الموافقين.

النتائج:

من خلال الدراسة النظرية والميدانية توصلت الباحثة للنتائج التالية :-

1. يكشف تقييم الأداء المالي مدي إسهام المصرف في عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية من خلال تحقيق أكبر قدر ممكن من العوائد بأقل التكاليف .
2. ساعد تبني معايير الشفافية في التعامل مع المستثمرين والمقترضين على تقادى حدوث الأزمات المالية المصرفية.
3. البنوك التجارية تختلف عن غيرها من شركات المساهمة لان طبيعة عملها تحمل المخاطر بالإضافة إلي كون هذه البنوك مسؤولة عن المحافظة على أموال الغير(المودعين) .
4. إن تطبيق الحوكمة المصرفية الجيدة يقع ضمن المسؤولية الإشرافية للبنك المركزي.
5. أسست حوكمة الشركات الكثير من المبادئ والمعايير المهمة في عالم الأعمال مثل المسؤولية الاجتماعية وأخلاقيات الأعمال.
6. ساهمت أليات وضوابط الحوكمة فى الحد من المخاطر الأخلاقية .
7. ساهمت معايير الحوكمة فى توفير القدرات التي تمكن الشركة من تلبية المتطلبات الرئيسية تجاه المجتمع.
8. إن عملية تقويم الأداء تزود الإدارة بالمعلومات الموضوعية عن النتائج التي تحققها الإدارة التنفيذية ، وتزويدها بالمعلومات الضرورية لوضع السياسات المستقبلية المتعلقة بالتدريب والترقية وغيرها.
9. ساهم وجود النظام المحاسبي المتطور فى المصارف التجارية السودانية من الحصول على البيانات المالية والمحاسبية السليمة التي تعتبر إحدى مرتكزات رقابة الأداء.
10. يلعب المساهمون دوراً هاماً في تطبيق الحوكمة من خلال اختيار مجلس فعال يتولى المسؤولية الكاملة.
11. تطبيق الحوكمة المصارف التجارية السودانية ساهم فى تحقيق الشفافية وحماية حقوق المساهمين في المصرف.
12. وجود نموذج جيد لحوكمة المصارف يحقق توازن بين الإدارة والملكية .
13. تبني المصرف لسياسة الحوكمة يسمح له بالكشف عن المخاطر المالية.
14. المستثمرون يبحثون عن الأسواق المالية والمصارف التي تطبق مبادئ الحوكمة

15. وجود عمليات حوكمة فعالة داخل المصرف يؤدي إلى الاتصال الفعال بين الإدارة والموظفين
16. جودة البيانات المالية للمصرف ترغب المستثمر في اتخاذ قرار الاستثمار .
17. للمصرف القدرة على الوفاء بالالتزامات قصيرة الأجل من خلال السيولة المتوفرة .
18. معايير الحوكمة المطبقة بالمصرف تؤدي إلى تعزيز الثقة في الأسواق المالية.
19. الأداء المالي والمحاسبي الجيد يعتمد على وجود نظام محاسبي حديث.
20. تطبيق مؤشرات الأداء المالي المبنية على الربح المحاسبي من أهم المؤشرات التي يعتمد عليها المحللون الماليون.
21. يسهم الأداء المالي الممتاز في زيادة أرباح المصرف وتحسين أوضاع العاملين .
22. تعتبر حوكمة المصارف من العوامل التي تعزز استقرار النظام المالي.
23. لابد من تطبيق معايير مهنية وأخلاقية في القطاع المالي لحماية العملاء.
24. من أهداف الرقابة المالية العمل على ضمان وسلامة التصرفات المالية والكشف عن الانحرافات.
25. تساعد الرقابة المالية بالمصارف على تفادي التعرض لأي خسائر أو أعباء مالية.
26. نجاح الحوكمة في المصارف يرتبط بالدور الاشرافي والرقابي للبنك المركزي.
27. نظام الرقابة الداخلية للمصرف يقوم بدور فعال في تقليل مخاطر التعثر المالي.
28. إجراء جرد مفاجئ وتفتيش للخزينة يعد من عوامل نجاح الرقابة المالية.
29. تحديث معايير الحوكمة في المصرف دورياً يضمن استمرار المحافظة على المنافسة في الأسواق المالية
30. إدارة المصرف هي المسئولة عن إعداد التقارير المالية وتقويم الأداء المالي والمحاسبي في المصرف .
31. يتم فحص جميع العمليات المالية بالمصرف بواسطة المراجع الداخلي.
32. التطبيق الفعال لحوكمة الشركات يعمل على دعم ثقة المستثمرين في مصداقية القوائم المالية.
33. يتم التأكد من صحة معلومات القوائم المالية بواسطة مراجع خارجي مستقل.
34. تطبيق الحوكمة يعزز من موثوقية التقارير المالية لدى المصرف.
35. التقارير المالية وسيلة اتصال فعال ما بين المنشأة والعالم الخارجي.

36. الالتزام باتباع معايير الحوكمة المصرفية يحقق نتائج إيجابية في زيادة قيم الأسهم في الأسواق المالية.

التوصيات:

من خلال الدراسة النظرية والميدانية أوصت الباحثة بالتوصيات التالية :-

- (1) المحافظة على إختيار مجلس إدارة فعال لتطبيق الحوكمة المصرفية.
- (2) يجب أن تسعى حوكمة المصارف إلى تحقيق الشفافية وحماية حقوق المساهمين في المصرف
- (3) يجب أن تضمن الحوكمة نظم وقواعد تحدد طريقة اتحاد المصارف.
- (4) لابد من وجود نموذج جيد لحوكمة المصارف لتحقيق التوازن بين الإدارة والملكية
- (5) لابد من اتباع المصرف لسياسة الحوكمة للكشف عن المخاطر المالية.
- (6) لابد من وجود هياكل إدارية سليمة وعمليات حوكمة فعالة داخل المصرف .
- (7) لابد من استخدام معايير للحوكمة لضمان البقاء والاستمرارية في عمل المصرف.
- (8) توفير السيولة اللازمة للمصارف والوفاء بالالتزامات قصيرة الأجل.
- (9) لابد من وجود نظام محاسبي حديث لتقويم الأداء المالي والمحاسبي.
- (10) زيادة الإهتمام بنظام الحوافز المادية والمعنوية بالمصارف لضمان استقرار النظام المالي.
- (11) لابد من تطبيق معايير مهنية وأخلاقية في القطاع المالي لحماية العملاء.
- (12) العمل على ضمان وسلامة التصرفات المالية والكشف عن الانحرافات بالمصرف.
- (13) التزام إدارة المصارف بالتوجيهات والضوابط التي يحددها البنك المركزي.
- (14) لابد من إجراء جرد مفاجئ وتفتيش للخرينة في فترات متقاربة.
- (15) إجراء فحص لجميع العمليات المالية بالمصرف بواسطة المراجع الداخلي.
- (16) على ملاك الشركات استخدام التقارير المالية لجذب المستثمرين والمساهمين المحتملين.
- (17) التأكد من صحة معلومات القوائم المالية بواسطة مراجع خارجي مستقل.
- (18) الالتزام باتباع معايير الحوكمة المصرفية لزيادة قيم الأسهم في الأسواق المالية.
- (19) يجب أن تكون رقابة البنك المركزي على الجهاز المصرفي رقابة مساندة للرقابة الذاتية والتدقيق الداخلي للبنك.
- (21) لابد من توافر نظام ضبط داخلي قوي يتضمن مهام التدقيق الداخلي والخارجي وإدارة مستقلة للمخاطر عن خطوط العمل مع مراعاة تناسب السلطات مع المسؤوليات.
- (22) على البنك المركزي مراجعة القوانين والأنظمة واللوائح المالية ،والتأكد من سلامتها للتطورات التي تحدث ، لتحقيق أهداف الرقابة المالية.

23) إلغاء التحيز والمحسوبيات عند اتخاذ القرارات الإدارية ، وتجنب التأثير السلبي الناتج عن ذلك ، والذي يخلق نوعاً من علاقات التوتر بين الرؤساء والمرؤوسين ويتم تحقيق ذلك من خلال الاعتماد على معايير تقييم موضوعية.

24) لابد من ان تنفذ إدارة المصرف دورات تدريبية للحديث عن الحوكمة بصفة عامة وذلك لافتقار بعض العاملين بالمصارف بالمعرفة الكافية .

25) يجب على بنك السودان المركزي الوقوف على مقترحات المصارف المقدمة قبل إرسال المناشير السنوية .

توصيات بدراسات مستقبلية:-

1. المبادئ الأساسية للرقابة المصرفية ودورها في تحسين الأداء المحاسبي .
2. الحوكمة المصرفية وأثرها على كفاءة الأداء المالي في شركات المساهمة .
3. دور مبادئ الحوكمة الإلكترونية في جودة المعلومات المحاسبية .
4. دور الحوكمة المصرفية في زيادة القيمة السوقية للأسهم .

قائمة المصادر والمراجع

القرآن الكريم

أولاً : الكتب :-

- 1/ إبراهيم مصطفى وآخرون ، المعجم الوسيط (القاهرة : مطبعة مصر ، ب ت)
- 2/ ابن منظور ، لسان العرب (بيروت : دار لسان العرب ، د.ت) .
- 3/ أبو الفتوح على فضالة ، التحليل المالي وإدارة الأموال (القاهرة: دار الكتب العلمية للنشر والتوزيع، 1999م) .
- 4/ أبو الفتوح على فضالة ، التحليل المالي وإدارة الأموال (عمان : دار الكتب العلمية للنشر والتوزيع، 1996م) .
- 5/ أحمد حسن ظاهر ، المحاسبة الإدارية ، (عمان: دار وائل للطباعة والنشر، 2002م)
- 6/ أحمد عمر بامشموس ، دراسات في محاسبة شركات التضامن ، (اليمن: دار الفكر المعاصر 1999م-2000م) .
- 7/ أحمد محمد موسي ، مؤشرات تقييم الأداء في قطاع الأعمال (القاهرة : دار النهضة العربية ، 1972م) .
- 8/ احمد محمد نور ، مبادئ المحاسبة المالية ، (الإسكندرية: الدار الجامعية ، 2009م)
- 9/ أسامة الحارس ، المحاسبة الإدارية (عمان: دار الحامد للنشر ، 2004م) .
- 10/ أسامة محمد القولي و زينب عوض الله (الإسكندرية : دار الجامعة الجديدة ، 2005م) .
- 11/ أسعد حميد العلي ، إدارة المصارف التجارية (عمان : الذكرة للنشر والتوزيع ، 2013م)
- 12/ إسماعيل أحمد عصر ، أصول المحاسبة المالية، (القاهرة: ب ن ، 2009م)
- 13/ أمير فرج يوسف ، حوكمة الشركات (الإسكندرية : دار المطبوعات الجامعية ، 2004م) .
- 14/ أمين السيد أحمد لطفي ، التحليل المالي لأغراض تقييم ومراجعة الأداء والاستثمار في البورصة (الإسكندرية : الدار الجامعية ، 2006) .
- 15/ أمين السيد أحمد لطفي ، المراجعة وحوكمة الشركات (الإسكندرية : الدار الجامعية ، 2010م) .
- 16/ أمين السيد أحمد لطفي ، تفعيل آليات المراجعة في محاربة الاحتيال والفساد (الإسكندرية : الدار الجامعية للنشر ، 2014م) .

- 17/ أيمن الشنطي وآخرون ، مقدمة في الإدارة والتحليل المالي (عمان : دار البداية ناشرون وموزعون ، 2010م) .
- 18/ بسيوني محمد البرادعي ، تنمية مهارات المديرين في تقييم أداء العاملين (القاهرة : إيتراك للنشر والتوزيع ، 2008) .
- 19/ تاج الدين محمد فيروز ، تقييم الأداء في القطاع الاقتصادي (الخرطوم : جي تاون ، 2001م) .
- 20/ توفيق محمد عبد المحسن ، تقييم الأداء (بيروت :دار النهضة العربية ، 1997م)
- 21/ ثريا عبدالرحيم الخرجي وسيرين بدري البارودي ،اقتصاد المعرفة (عمان : مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع ، 2012م)
- 22/ جبريل كحالة وآخرون ، المحاسبة المالية (عمان : دار زهران للنشر والتوزيع ، 1997م).
- 23/ جمال الدين محمد وآخرون ،الإدارة المالية ،مدخل اتخاذ القرارات (الإسكندرية: المكتب العربي الحديث للنشر ، 2007م) .
- 24/ جون سوليفان ، أخلاقيات العمل ،المكون الرئيسي لحوكمة الشركات (القاهرة : مركز المشروعات الدولية الخاصة ، 2006م) .
- 25/ حاكم محسن الربيعي ،حوكمة البنوك وأثرها على الأداء والمخاطرة (عمان: دار اليازوري العلمية لنشر والطباعة ، 2011م) .
- 26/ حامد طلبة محمد أبو هيبه ، أصول المحاسبة القومية ، (عمان: زمزم للطباعة والنشر والتوزيع ، 2011م) .
- 27/ الحدرب زهير وديان لوي ، أسس العمليات المصرفية الإسلامية (عمان : دار البداية للنشر والتوزيع ، 2002م) .
- 28/ حسين بني هاني ،اقتصاديات النقود والبنوك (عمان : دار الكندي للنشر والتوزيع ، 2002م)
- 29/ حسين محمد سمحان وآخرون ،المالية العامة من منظور إسلامي (عمان: دار الصفا للنشر والتوزيع ، 2010م) .
- 30/ حلمي محمود نمر ، المدخل في المحاسبة تطبيقات ، (القاهرة: دار النهضة العربية، 2004م)
- 31/ حمد العساف ، المدخل إلي البحث في العلوم السلوكية ، (الرياض : كتبة الكعبيان، 1995).

- 32/ حمزة محمد الزبيدي ، التحليل المالي وتقييم الأداء والتنبؤ بالفشل (عمان : مؤسسة الوراق ، 2000 م) .
- 33/ حمزة محمد الزبيدي ، التحليل المالي لأغراض تقييم الأداء والتنبؤ بالفشل (عمان: دار الوراق للنشر والتوزيع ، 2011م) .
- 34/ حي النجار ، تقييم المشروعات وتحليل معايير ومؤشرات دراسات الجدوى وتقييم كفاءة الأداء (عمان: دار دجلة للنشر ، 2010م)
- 35/ خالد أمين عبد الله وحمزة بشير أبو عاصي ، أساسيات المحاسبة وطرقها (عمان : دار وائل للطباعة والنشر ، 2001م) .
- 36/ خالد أمين عبدالله ، العمليات المصرفية ، الطرق المحاسبية الحديثة (عمان: دار وائل للنشر ، 2004م)
- 37/ خالد أمين وآخرون ، أصول المحاسبة ، (عمان : مركز الكتب الأردني ، 1990م)
- 38/ خالد عبد الرحيم مطر ، إدارة الموارد البشرية (عمان : دار الحامد ، 1999م)
- 39/ خالد عبد المنعم زكي وسمية أمين على ، المراجعة الإدارية وتقييم الأداء (القاهرة : مركز جامعة القاهرة للتعليم المفتوح ، 2014م) .
- 40/ خالد عبد المنعم زكي وسمية أمين على ، المراجعة الإدارية وتقييم الأداء (القاهرة : مركز جامعة القاهرة للتعليم المفتوح ، 2014م) .
- 41/ خالد وهيب الراوي ، التحليل المالي للقوائم المالية والإفصاح المحاسبي (عمان : دار المسيرة للنشر والتوزيع ، 2000 م) .
- 42/ دونالد كيسو وجيري ويجانت ، المحاسبة المتوسطة (الرياض: دار المريخ للنشر، 1995م) .
- 43/ ذوقان العبيدات وآخرون ، البحث العملي - مفهومة وأدواته وأساليبه ، (عمان : دار الفكر ، 2002م)
- 44/ رسمية قرياقس ، أسواق المال (القاهرة : الدار الجامعية للنشر ، 1999م) .
- 45/ زينب حسين عوض الله ، مبادئ المالية العامة (الإسكندرية :الدار الجامعية ، 1998م
- 46/ سامر جلدة ، البنوك التجارية والتسويق المصرفي (عمان : دار أسامة للنشر والتوزيع ، 2009م) .

- 47/ السعيد فرحان جمعة ، الأداء المالي لمنظمات الأعمال (التحديات الراهنة) (الرياض : دار المريخ للنشر ،2000م) .
- 48/ سهيلة محمد عباس ،و علي حسين علي ، إدارة الموارد البشرية (عمان: دار وائل للنشر والتوزيع ،2007م) .
- 49/ السيد خليل هيكمل ،الرقابة على المؤسسات العامة (القاهرة: مكتبة أنكلو المصرية ،د.ت) .
- 50/ سيد عطا الله السيد ، النظريات المحاسبية (عمان: دار الراءة للنشر والتوزيع ، 2009م) .
- 51/ شريف مأذون ، مؤشرات الأداء الأساسية (القاهرة : المنظمة العربية للتنمية الإدارية ،2005م) .
- 52/ شقيري نور موسي وأسامة عزمي سلام ، دراسة الجدوى الاقتصادية وتقييم المشروعات الاستثمارية (عمان : دار المسيرة للنشر ،2009م) .
- 53/ صالح عبد الله الرزق وعطا الله وراد خليل ، محاسبة التكاليف الفعلية ، (عمان: دار زهران،1999م)
- 54/ صلاح الدين السيبي ، نظم المحاسبة والرقابة وتقييم الأداء في المصارف والمؤسسات المالية (لبنان : دار الوسام للطباعة والنشر ، 1998م) .
- 55/ صلاح الدين حسن السيبي ،نظام المحاسبة والرقابة وتقييم الأداء في المصارف والمؤسسات المالية (بيروت: دار الوسم للطباعة والنشر ،1996م) .
- 56/ صلاح الدين عبد الباقي ،إدارة الموارد البشرية (القاهرة: الدار الجامعية للنشر،1999م
- 57/ طارق عبد العال ، حوكمة الشركات ، (القاهرة : الدار الجامعية للنشر ،2005م)
- 58/ طارق عبد العال إدارة المخاطر ،إدارات ،شركات ، بنوك (الإسكندرية : الدار الجامعية للنشر والتوزيع ، 2007م) .
- 59/ طارق عبدالعال حماد ،التقارير المالية اسس الإعداد والعرض والتحليل وفقاً لأحدث الإصدارات والتعديلات في معايير المحاسبة الدولية والأمريكية والبريطانية والعربية والمصرية (الإسكندرية: الدار الجامعية ،2000م) .
- 60/ طارق عبدالعال حماد ،تقييم أداء البنوك التجارية "تحليل العائد والمخاطر (الإسكندرية: الدار الجامعية للنشر ،2001م) .

- 61/ عادل عشي ، الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية (الجزائر : رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية الحقوق والعلوم الاقتصادية، 2000م) .
- 62/ عبد الرزاق قاسم الشحادة وآخرون ، المحاسبة الحكومية، (عمان : زمزم للطباعة والنشر ، 2011م) .
- 63/ عبد السلام بدوي ، الرقابة على المؤسسات العامة (القاهرة: مكتبة أنكلو المصرية ، د.ت .).
- 64/ عبد العزيز النجار ، أساسيات الإدارة المالية (الإسكندرية : المكتب العربي الحديث للنشر ، 2007م) .
- 65/ عبد العزيز مصطفى عبد الكريم ، دراسة الجدوى وتقييم المشروعات (الموصل: الحامد للنشر والتوزيع ، 2003م) .
- 66/ عبد الله جبابه ، الاقتصاد المصرفي (مصر: دار الجامعة الجديدة ، 2013م) .
- 67/ عبد الله طلبة ، الإدارة العامة (دمشق: جامعة دمشق ، 1994م) .
- 68/ عبد المحسن توفيق ، تقييم الأداء (القاهرة : مطبعة الأخوة الأشقاء للطباعة ، 1998م) .
- 69/ عبد الناصر إبراهيم ، أصول المحاسبة المالية ، (القاهرة : ب ن ، 1995م)
- 70/ عبد الحليم كراجه ، محاسبة التكاليف (ب م: دار الأمل للنشر والتوزيع، 1998م).
- 71/ عبدالحى مرعي وعطية عبدالحى ، المحاسبة الإدارية ، مفاهيم ، اتخاذ القرارات ، تخطيط ، رقابة ، تقييم الأداء (الإسكندرية : الدار الجامعية ، 1997م) .
- 72/ عبدالعزيز عبدالرحيم على سليمان ، التمويل والإدارة المالية في منشآت الأعمال (ب م : ب ن ، 2004م) .
- 73/ عبدالناصر نور والفضل مؤيد ، المحاسبة الإدارية (عمان : دار المسيرة للنشر والتوزيع ، 2002م) .
- 74/ عدنان بن حيدر ، حوكمة الشركات ودور مجالس الإدارة (الكويت : إصدار اتحاد المصارف العربية، 2007م) .
- 75/ عرفة متولي ، إدارة الأفراد والعلاقات الإنسانية (القاهرة : دار أبو المجد للطباعة ، 1989) .
- 76/ علاء رزق ، المحاسبة في حوكمة الشركات (القاهرة : المكتبة العصرية للنشر والتوزيع ، 2013م) .

- 76/ علاء فرحان طالب ، الحوكمة المؤسسية والأداء المالي والاستراتيجي (عمان: دار صفاء ، 2011م) .
- 77/ علي عباس ، الإدارة المالية في منظمات الأعمال ، (عمان: مكتبة الرائد العلمية ، 2002م) .
- 78/ عوف محمد الكفراوي ، الرقابة المالية بين النظرية والتطبيق (الإسكندرية: مطبعة الانتصار، 1998م) .
- 79/ فلاح حسن ومؤيد عبدالرحمن ، إدارة البنوك ،مدخل كمي واستراتيجي معاصر (عمان: دار وائل للنشر ، 2005م) .
- 80/ فوزت فرحات ، المالية العامة والاقتصاد المالي (بيروت : منشورات الحلبي الحقوقية ، 2001م) .
- 81/ قتيبة عبدالرحمن العاني ، التمويل ووظائفه (عمان : دار النفائس للنشر والتوزيع ، 2013م) .
- 82/ كمال الدين مصطفى ومحمد رشيد ، مبادئ المحاسبة المالية (القاهرة : دار المعرفة الجامعية ، 2000م) .
- 83/ كمال نجاتي ، أصول المحاسبة في المشروعات الفردية (القاهرة : مكتبة الطليعة للنشر ، 1979م) .
- 84/ لويس معلوف اليسوعي ، المنجد في اللغة والإعلام (بيروت : دار المشرق ، 1986م) .
- 85/ مجيد الكرخي ، موازنة الأداء وآليات استخدامها في وضع وتقييم موازنة الدولة (عمان : دار المناهج للنشر والتوزيع ، 2015م) .
- 86/ مجيد الكرخي ، مؤشرات الأداء الرئيسية (عمان : دار المناهج للنشر والتوزيع ، 2015م) .
- 87/ مجيد محمود جعفر ، تقويم الأداء في الوحدات الاقتصادية باستخدام النسب المالية (عمان : دار المناهج للنشر والتوزيع ، 2010م) .
- 89/ محسن أحمد الخضير ، حوكمة الشركات (القاهرة : مجموعة النيل العربية ، 2006م) .
- 90/ محمد أحمد ويوسف عوض العدلي ، المحاسبة المالية (الكويت : ذات السلاسل ، 1986م) .
- 91/ محمد الأمين تاج الأصفياء ، نظرية المحاسبة ، (السودان: دار جامعة الجزيرة للطباعة والنشر ، 2011م) .
- 92/ محمد العموري ، الرقابة على تنفيذ الموازنة ، الموسوعة القانونية المتخصصة (دمشق : هيئة الموسوعة العربية ، 2011م) .

- 93/ محمد العموري ، الرقابة على تنفيذ الموازنة الموسوعة القانونية المتخصصة (دمشق: هيئة الموسوعة العربية ، 2011م).
- 94/ محمد العموري ، الرقابة المالية العليا (بيروت :منشورات الحلبي الحقوقية ، 2005م)
- 95/ محمد الفيومي محمد وآخرون ، المحاسبة الإدارية الاستراتيجية (القاهرة : المكتب الجامعي الحديث ، 2004 م) .
- 96/ محمد حكمت ، الإدارة المالية الحديثة والمتقدمة (عمان: زمزم ناشرون وموزعون ، 2015م)
- 97/ محمد سامي راضي ، تحليل التقارير المالية (الإسكندرية: دار التعليم الجامعي للنشر ، 2016م).
- 98/ محمد سعيد أنور سلطان ،إدارة البنوك (مصر: دار الجامعة الجديدة ، 2005م .
- 99/ محمد صالح الحناوي و نهال فريد مصطفى ، الإدارة المالية والتحليل المالي للمشروعات الأعمال (القاهرة : المكتب الجامعي الحديث ، 2008م) .
- 100/ محمد عطية مطر ، الاتجاهات الحديثة في التحليل المالي والائتمان (عمان : دار وائل للنشر والتوزيع ، 2006م) .
- 101/ محمد عطية مطر وآخرون ،نظرية المحاسبة واقتصاد المعلومات، (عمان : دار حنين للنشر والتوزيع، 1996م) .
- 102/ محمد فرح عبد الحليم ، التمويل والإدارة المالية (ب م : ب ن ، 2003م) .
- 103/ محمد محمود الخطيب ، الأداء المالي وأثره علي عوائد أسهم الشركات المساهمة (عمان: دار الحامد للنشر والتوزيع ، 2010م) .
- 104/ محمد محمود عبد ربه ،المعايير المحاسبية المصرية ومشكلات التطبيق، (الإسكندرية :الدار الجامعية، 2000م) .
- 105/ محمد مصطفى سليمان ، دور حوكمة الشركات في معالجة الفساد المالي والإداري (القاهرة : الدار الجامعية للنشر ، 2009م) .
- 106/ محمد مصطفى سليمان ،حوكمة الشركات ودور أعضاء مجالس الإدارة والمديرين التنفيذيين (الإسكندرية : الدار الجامعية ، 2008م) .
- 107/ محمد مصطفى سليمان ،حوكمة الشركات ومعالجة الفساد المالي والإداري (الإسكندرية : الدار الجامعية ، 2008م)

- 108/ محمد مطر ،الاتجاهات الحديثة في التحليل المالي والائتماني (عمان: دار وائل للنشر ،2011م).
- 109/ محمد مطر ،مبادئ المحاسبة المالية (عمان : دار وائل للنشر والتوزيع ، 2010م).
- 110/ محمد نجيب صادق ، دور حوكمة الشركات في معالجة الفساد ،وجهة نظر محاسبية (عمان : جامعة الزيتونة الأردنية، 2006م).
- 111/ محمود عبدالحليم الخلايلة ، التحليل المالي باستخدام البيانات المحاسبية (عمان : مطابع الدستور التجارية، 2004م) .
- 112/ مصطفى سليمان ، حوكمة الشركات ودور أعضاء مجالس الإدارة والمديرين التنفيذيين (الإسكندرية : الدار الجامعية، 2008).
- 113/ مطر محمد ، الاتجاهات الحديثة في التحليل المالي والائتماني :الأساليب والأدوات والاستخدامات العملية (عمان : دار وائل للنشر ،2006م) .
- 114/ منير هندي ، الفكر الحديث في التحليل المالي وتقييم الأداء مدخل حوكمة الشركات (الإسكندرية : المعارف للنشر، 2009م) .
- 115/ نبيل حمادي ، التدقيق الخارجي كألية لتطبيق حوكمة الشركات (الجزائر : وحدة الدار البيضاء ، رسالة ماجستير غير منشورة ، 2008م) .
- 116/ نصر حمود مزنان ،أثر السياسات الاقتصادية في أداء المصارف التجارية (الأردن : دار صفاء للنشر والتوزيع، 2009م)
- 117/ نعيم حسن دهمش ،القوائم المالية والمبادئ المتعارف عليها والمقبولة قبولا عاما (عمان : دار المطبوعات للنشر ودائرة المكاتب ،1995).
- 118/ نعيم دهمش وآخرون ، مبادئ المحاسبة ،الدورة المحاسبية (عمان : دار وائل للنشر ،2004م).
- 119/ محمد عطية مطر ،المحاسبة المالية ،ط2 (عمان: دار حنين فلاح ،2000م)
- 120/ هادي رضا الصفار ، مبادئ المحاسبة المالية ، الأسس العلمية والعملية في القياس المحاسبي (عمان : دار الثقافة للنشر والتوزيع ،2011م).
- 121/ هديل عجمي جميل، ورمزي ياسين ،النقود والمصارف والنظرية النقدية (عمان : دار وائل للنشر والتوزيع ،2011م) .

- 122/ وائل محمد صبحي و وظاهر محسن منصور ،"أساسيات الأداء وبطاقة الأداء المتوازن "، سلسلة إدارة الأداء الاستراتيجي (عمان :دار وائل للنشر ،2009م)
- 123/ وليد ناجي الحياي ،أصول المحاسبة المالية ، (الدنمارك : الأكاديمية العربية المفتوحة للنشر ، 2007م) .
- 124/ يوسف شباط ،المالية العامة (دمشق : كلية الحقوق ،1995م) .
- 125/ يونس حسن الشريف ، مبادئ المحاسبة، (بنغازي: جامعة قار يونس ،1990م) .
- ثانياً : الرسائل الجامعية :-
- 1- ابراهيم اسحق سنمان ، دور ادارات المراجعة الداخلية في تفعيل مبادئ الحوكمة (غزة : رسالة ماجستير غير منشورة ،كلية الدراسات العليا ،الجامعة الإسلامية ،2009م)
 - 2- ابن خليفة حمزة ، دور التدفقات النقدية في تقييم الأداء المالي للمؤسسة (سكرة : جامعة محمد خيصر ، كلية العلوم والتجارية وعلوم التيسير ، رسالة ماجستير غير منشورة ،2010م) .
 - 3- أبوبكر عثمان محمد عثمان ، أثر فاعلية الرقابة المالية على تقويم الأداء المالي للبنوك التجارية السودانية (السودان : رسالة دكتوراه غير منشورة ، كلية الدراسات العليا ، جامعة شندي ،2016م)
 - 4- إشراقة مهدي محمد عدلان، أثر الإفصاح المحاسبي في التطبيق الفعال لحوكمة الشركات في البنوك السودانية (السودان: رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية الدراسات العليا، جامعة شندي، 2018م)
 - 5- إلهام مقداد وهناء طراد ،أثر تطبيق الحوكمة في القطاع المصرفي وفق مقررات لجنة بازل (تبسة : جامعة العربي التبسي : رسالة ماجستير غير منشورة ،2016م) .
 - 6- امنية فداوي ،دور ركائز حوكمة الشركات في الحد من ممارسات المحاسبة الإبداعية (الجزائر : رسالة دكتوراه غير منشورة ،جامعة باجي مختار ،2014م)
 - 7- امنية فداوي ،دور ركائز حوكمة الشركات في الحد من ممارسات المحاسبة الإبداعية (الجزائر : رسالة دكتوراه غير منشورة ،جامعة باجي مختار ،2014م)
 - 8- بزقاري حياة ، دور المعلومات المحاسبية في تحسين الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية (الجزائر: ،جامعة محمد خيضر بسكرة ، رسالة ماجستير غير منشورة ،2010م)

9- توفيق سميح محمد الأغوات ،دور المؤشرات المالية في تقييم الأداء المالي لشركة البوتاس العربية (عمان : رسالة ماجستير غير منشورة ،جامعة الإسراء ،كلية العلوم الإدارية والمالية ،2015م).

جامعة الملك عبدالعزيز ، مجلة الاقتصاد والإدارة ،المجلد الثاني والعشرون ، العدد الأول ،2005م).

10- جلالية عبدالجليل ،أليات تفعيل الرقابة المصرفية على الصيرفة الإلكترونية (الجزائر : جامعة أحمد دراية أدرار ،كلية العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية ،أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه ،2019م .

11- جنة آدم اسحق حران ، نظام الرقابة الداخلية وأثره في حوكمة الشركات (الخرطوم : جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا ،رسالة دكتوراه في المحاسبة والتمويل ،غير منشورة ،2014م)

12- حجاج نفيسة ، أثر الاستثمار في تكنولوجيا المعلومات والاتصال على الأداء المالي (الجزائر : رسالة دكتوراه غير منشورة ،كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ،جامعة قاصدي مرباح ورقلة ،2017م) .

13- حسين منصوري ، فعالية الأداء المحاسبي في ظل النظام المحاسبي المالي (الجزائر : رسالة ماجستير غير منشورة ، جامعة قاصدي مرباح ، ورقلة ، 2013م)

14- حمزة بن خليفة حمزة ، دور قائمة التدفقات النقدية في تقييم الأداء المالي للمؤسسة (الجزائر : رسالة ماجستير غير منشورة ، جامعة محمد خيضر ، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية ،2012م).

15- دريسي إسماعيل محمادي عبدالكريم ،واقع الرقابة المصرفية في الجزائر مع المعايير العالمية (الجزائر ،كلية العلوم الاقتصادية والتسيير وعلوم التجارية ،تخصص مالية ،رسالة ماجستير غير منشورة،2015م).

16- زاهر صبحي بشناق ، تقييم الأداء المالي للبنوك الإسلامية والتقليدية باستخدام المؤشرات المالية (غزة : رسالة ماجستير غير منشورة ،الجامعة الإسلامية ،كلية التجارة ،2011م) .

17- سحر محمود عبدالله محمد على ،دور الآليات المحاسبية لحوكمة الشركات في تضيق فجوة التوقعات في المراجعة (الخرطوم: رسالة ماجستير غير منشورة كلية الدراسات العليا ،جامعة النيلين ،2014م) .

- 18- سمية عبد الحق ، أثر تطبيق مبادئ الحوكمة في تحسين أداء البنوك التجارية الجزائرية (الجزائر : جامعة محمد بوضياف مسيلة ،كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير ،رسالة ماجستير ، 2017م).
- 19- سهير عوض قنديل ، أثر كفاءة نظام الرقابة الداخلية على الأداء المحاسبي في شركات التأمين (الخرطوم : جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا ،رسالة دكتوراه غير منشورة ،2007م) .
- 20- صلاح شيخ ادريس ابراهيم تطبيق معايير المحاسبة الدولية وأثرها في تقويم الأداء المالي للمؤسسات غير الربحية (السودان : رسالة دكتوراه غير منشورة ، كلية الدراسات العليا ، جامعة شندي ، 2016م)
- 21- طلحة أحمد ، أثر تطبيق حوكمة الشركات علي جودة المعلومات المحاسبية (كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير ، رسالة ماجستير غير منشورة ،2012م)
- 22- عادل عبد الرحمن محمد ، دراسة تحليلية وتطبيقية لمفهوم الحوكمة وامكانية تطبيقية في الشركات المساهمة العاملة في البيئة المصرية (كلية تجارة بنها : مجلة الدراسات والبحوث التجارية ، العدد الأول ،2003م).
- 23- عادل عشي ،الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية ،قياس وتقييم (سكرة :جامعة محمد خيضر مذكرة ماجستير غير منشورة ،2002م).
- 24- عائشة الكوزاني وصفية يوسف ، دور الحوكمة في إعداد الموازنة العامة للدولة (الجزائر : جامعة أحمد دراية -أدرار ،رسالة ماجستير غير منشورة ،2015م)
- 25- عباس حميد التميمي ، آليات حوكمة الشركات ودورها في الحد من الفساد المالي والإداري في الشركات المملوكة للدولة ، بحث مقدم على الموقع www.nazahiqsearchweb.com ، muhashe 2 doc ، عمان :، 2005م
- 26- عبدالمطلب عثمان مسعود دليل ، نموذج مقترح لقياس أثر تطبيق حوكمة الشركات في كفاءة سوق الأوراق المالية (الخرطوم :جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا ،رسالة دكتوراه ، 2012م)
- 27- عبدالوهاب موسي الجيلي محمد ، أثر حوكمة الشركات على درجة الإفصاح في البيانات المالية وتحقيق جودة المعلومات المحاسبية (الخرطوم : جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا ،رسالة دكتوراه غير منشورة ،2010م).

- 28- عدنان عبد المجيد عبد الرحمن قباجة ، أثر فاعلية الحاكمية المؤسسية على الأداء المالي للشركات المدرجة في سوق فلسطين للأوراق المالية (جامعة عمان : أطروحة دكتوراه الفلسفة في التمويل غير منشورة ،كلية الدراسات الإدارية والمالية العليا ،2008م)
- 29- على خمالي ، دراسات متقدمة في المصارف التجارية (سوريا: جامعة تشرين ،قسم العلوم المالية والمصرفية، ،2017م).
- 30- عماد أحمد الشرع ، دور الحوكمة في تعزيز الثقة والمصادقية في التقارير المالية ، دراسة ميدانية على الشركات المساهمة الكويتية ،(سوريا: جامعة دمشق ، رسالة ماجستير غير منشورة ،2008م) .
- 31- عمر عيسي فلاح ، أثر تطبيق حوكمة الشركات على أداء شركات الخدمات المساهمة العامة الأردنية (الأردن:، رسالة ماجستير غير منشورة ، الجامعة الهاشمية ،2013م) .
- 32- عمر مصطفى الأمين عبدالله ،أليات حوكمة الشركات ودورها في زيادة جودة التقارير المالية (الخرطوم :رسالة ماجستير في المحاسبة ،غير منشورة ،كلية الدراسات العليا ،جامعة النيلين ،2015م،
- 33- عمر يوسف عبدالله الحياوي، أثر تطبيق مبادئ حوكمة الشركات في تعزيز موثوقية التقارير المالية الصادرة عن الشركات الصناعية المساهمة في سوق عمان المالي (عمان: رسالة ماجستير غير منشورة ،كلية الأعمال ،جامعة الشرق الأوسط،2017م).
- 34- عوض بن سلامة الرحيل ،لجان المراجعة كأحد دعائم حوكمة الشركات (جدة
- 35- غروي خالد ، دور لجان المراجعة في تحسين الأداء المحاسبي المالي بالمؤسسة الاقتصادية (الجزائر :كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ،جامعة الجزائر ،رسالة دكتوراه ،2022م،
- 36- فاطمة الزهراء نوي ، أثر تطبيق الحوكمة المؤسسية على تحسين أداء البنوك التجارية (سكرة : جامعة محمد خيضر ، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ،رسالة دكتوراه غير منشورة،2016م) .
- 37- فضيلة بوطورة ،دراسة وتقييم فعالية نظام الرقابة الداخلية في البنوك(الجزائر : جامعة محمد بوضياف ،مذكرة ماجستير في علوم التسيير ،2007م).

- 38- ماجد إسماعيل أبو حمام ، أثر تطبيق قواعد الحوكمة على الإفصاح المحاسبي وجودة التقارير المالية (غزة : الجامعة الإسلامية ،كلية التجارة ، رسالة ماجستير غير منشورة ، 2009م)
- 39- محمد أحمد ابراهيم خليل ، دور حوكمة الشركات في تحقيق جودة المعلومات المحاسبية وانعكاساتها على سوق الأوراق المالية (القاهرة : جامعة الاسكندرية ،كلية التجارة ، مجلة كلية التجارة للبحوث العلمية ، المجلد الثاني ، العدد الثاني عشر ، 2009م) .
- 40- محمد أحمد العسيلي ،تفعيل الآليات المحاسبية لحوكمة الشركات من خلال استخدام القيد بالبورصات المالية (الاسكندرية : المؤتمر العلمي الخامس حوكمة الشركات وأبعادها المحاسبية والإدارية والاقتصادية ،2005م) .
- 41- محمد أحمد محمد على ،حوكمة الشركات ودورها في الحد من ممارسات إدارة الأرباح (الخرطوم: كلية الدراسات العليا ، جامعة النيلين ،رسالة ماجستير غير منشورة ،2013م) .
- 42- محمد آدم أبكر ، إطار علمي مقترح لاستخدام المعلومات المحاسبية في تحقيق الشفافية وحوكمة الشركات ، دراسة تحليلية على شركات المساهمة العامة السودانية (الخرطوم :دكتوراه في المحاسبة ، غير منشورة ،جامعة النيلين ،2008م).
- 43- محمد خليل حامد ، أثر حوكمة الشركات على نظم المعلومات المحاسبية (الخرطوم :جامعة أم درمان الإسلامية ،رسالة ماجستير غير منشورة ،2009م).
- 44- محمود يوسف ابراهيم الكاشف ،اطار مقترح لتحسين جودة حوكمة الشركات (القاهرة :جامعة المنوفية ،كلية التجارة ،المجلة المصرية للدراسات المحاسبية ،المجلد الثاني والثلاثون ،العدد الثاني ،2008م) .
- 45- مدحت القرشي ، دراسات الجدوى الاقتصادية وتقييم المشروعات الصناعية (الأردن : دار وائل للنشر والتوزيع ، 2009م) .
- 46- مصطفى نجم البشاري ، أهمية تطبيق معايير حوكمة الشركات لتفعيل نظم المراجعة الداخلية في المؤسسات العامة بالسودان (الخرطوم : مؤتمر المراجعة الداخلية الأول بالسودان ،مارس 2008م).
- 47- معيزي احلام وزير عياش ، تطبيق مبادئ وآليات الحوكمة وأثره على تقييم الأداء المالي للمصارف (الجزائر : مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية ، العدد الثاني والعشرين ، 2015م)

48- مليكة جبار و جميلة حمو على ،نظام الرقابة الداخلية ودورها في رفع كفاءة الأداء المحاسبي في المؤسسة الاقتصادية (الجزائر : رسالة ماجستير غير منشورة ،كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ،جامعة أحمد دراية أدرار ،2018م).

49- مليكة جبار و جميلة حمو على ، نظام الرقابة الداخلية ودورها في رفع كفاءة الأداء المحاسبي في المؤسسة الاقتصادية (الجزائر :جامعة أحمد دراية أدرار ،رسالة ماجستير غير منشورة ،2018م).

50- نادية سعودي ،مدي استخدام الأساليب الحديثة لمراقبة التسيير في قياس وتقييم الاداء (الجزائر : جامعة محمد بوضياف ،رسالة دكتورا غير منشورة ،2018م).

51- النور على سعد النور ،أثر تطبيق حوكمة الشركات في كفاءة الأداء في شركات المساهمة المدرجة في سوق الأوراق المالية (الخرطوم : جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا ،رسالة دكتورا في ادارة الأعمال غير منشورة ،2011م)

52- نيفين عبدالقادر حمزة ،إستخدام مدخل القيمة الإقتصادية المضافة في تقييم الأداء المحاسبي للشركات (مصر: كلية التجارة ،جامعة بورسعيد ،مذكرة ماجستير في المحاسبة ،2014)

53- هانى محمد خليل ، مدي تأثير تطبيق حوكمة الشركات على فجوة التوقعات في مهنة المراجعة في فلسطين (غزة : رسالة ماجستير غير منشورة ،كلية التجارة ، قسم المحاسبة والتمويل ،2009م).

54- هاني محمد خليل ، مدي تأثير تطبيق حوكمة الشركات على فجوة التوقعات في مهنة المراجعة في فلسطين (غزة : كلية التجارة ، الجامعة الإسلامية ، رسالة ماجستير غير منشورة ، 2009م).

55- وسيم عبدالله صالح ،أثر تطبيق مبادئ الحاكمية المؤسسية على تقييم الأداء المالي (عمان: رسالة ماجستير غير منشورة ،جامعة الزرقاء ،2014م).

56- Fares Jamil Alsufy-etal'corporate Governance and its impact on the quality of accounting shareholding comparies lised in Aman financial market-jordan,international journal of humanites and social science, vol. 3. , no .5 March 2013.

57- Pamela Kent& Jenny Stewart,Corporate Governance and disclosures on the transition to international financial reporting standards,business paper ,

school of business band university , [http://epublicatons . bond.edu-au/business -pub/130](http://epublicatons.bond.edu-au/business-pub/130).(2008).

ثالثاً : المجلات والأوراق العلمية :-

- (1) أحمد عبد المولي الصباغ ،الإطار العام لرقابة جودة عملية المراجعة ،ورقة بحثية مقدمة الي مؤتمر: مستقبل مهنة المحاسبة والمراجعة (القاهرة: كلية التجارة ،جامعة القاهرة ،2003م).
- (2) خلف الله عبد الله الوردات ، الاتجاهات الحديثة في التدقيق الداخلي ، المؤتمر العربي الأول حول التدقيق الداخلي في إطار حوكمة (القاهرة : الشركات المنعقدة 24-25 سبتمبر 2005 م) .
- (3) سميحة فوزي ، حوكمة الشركات والنمو الاقتصادي مع التطبيق على مصر ، المؤتمر العربي الأول حول التدقيق في إطار حوكمة الشركات (القاهرة : المنظمة العربية للتنمية ، 2008م).
- (4) على أحمد زين ومحمد حسني عبدالجليل ، مبادئ وممارسات حوكمة الشركات ، ندوة حوكمة الشركات العامة والخاصة من أجل الإصلاح الاقتصادي والهيكل (القاهرة : منشورات المنظمة العربية للتنمية الإدارية ،2009م) .
- (5) محمد طارق يوسف ، حوكمة الشركات والتشريعات اللازمة لسلامة التطبيق ، ندوة حوكمة الشركات العامة والخاصة من أجل الإصلاح الاقتصادي (القاهرة : المنظمة العربية للتنمية الإدارية ، 2006م) .
- (6) محمد طارق يوسف ، حوكمة الشركات والتشريعات اللازمة لسلامة التطبيق ، ندوة حوكمة الشركات العامة والخاصة من أجل الإصلاح الاقتصادي والهيكل (القاهرة : المنظمة العربية للتنمية الإدارية ،2006م) .
- (7) هوام جمعة وآخرون ، الشفافية والإفصاح في إطار حوكمة الشركات ، (جامعة عنابة : الملتي الدولي حول الحوكمة وأخلاقيات الأعمال في المؤسسات ،2009م) .
- 1- إبراهيم عبدالرحمن ، بعد إفلاس الشركات العالمية ،ماذا عن مستقبل لجان المراجعة (الرياض : مجلة المحاسبة ،الجمعية السعودية للمحاسبين ،العدد 34 ،2002م) .
- 2- أمال محمد إبراهيم ، دور المراجعة الداخلية في دعم فاعلية حوكمة الشركات ،(جامعة بنها: مجلة الدراسات والبحوث التجارية ، كلية التجارة ،العدد الثاني ،2005م)
- 3- تيسير زاهر وغدوان على ، الحوكمة المؤسسية ودورها في الحد من الفساد المالي والإداري في المصارف (سوريا : جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية ،سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية ،العدد الرابع ،2014م) .

- 4- خالد الشيخ علي ،استخدام المؤشرات المالية لمقارنة أداء المصارف التجارية مع المصارف الإسلامية المدرجة في بورصة فلسطين (جامعة بغداد : مجلة العلوم الإقتصادية والإدارية ،العدد 102 ،ب.ت).
- 5- خالد أمين عبد الله ، الإفصاح ودوره في تنشيط التداول في أسواق رأس المال العربية ، العدد 92.
- 6- رزاز العياشي وشرقرق سمير ، حوكمة الشركات ،المفهوم ،الخصائص ، الركائز ، والأهمية الاقتصادية ، (الجزائر: الملتقى الوطني الثالث حول سبل تطبيق الحكم الراشد بالمؤسسات الاقتصادية الوطنية، 2007م).
- 7- ريم عمري والطيب لحليح ،الحوكمة المصرفية في ظل التحولات العالمية (جامعة الأخوة :مجلة العلوم الإنسانية ،العدد 2015م) .
- 8- سدره أنيسة ،حوكمة البنوك في ظل الأزمة المالية العالمية الراهنة (الجزائر : المجلة الجزائرية للعلوم والسياسات الاقتصادية، 2013م).
- 9- عبيد سعد المطيري ، هل يعيد الثقة في الشركات العامة ، مجلة المحاسبة ، الجمعية السعودية للمحاسبين ، العدد 34 .
- 10- عوض بن سلامة الرحيلي ، لجان المراجعة كأحد دعائم حوكمة الشركات ، (جدة :مجلة جامعة الملك عبدالعزيز ، العدد الأول ، 2008 م).
- 11- فهيم سلطان محمد الحاج ، آليات حوكمة الشركات ودورها في تضيق فجوة التوقعات في المراجعة في الشركات المساهمة العامة السودانية (الخرطوم: جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا ، مجلة العلوم الإنسانية والاقتصادية ،العدد الأول ،2012م).
- 12- كريمة حبيب ،الإطار النظري بين الحوكمة والأداء المالي للبنوك (جامعة الوادي : مجلة الدراسات الاقتصادية والمالية ،العدد التاسع ،ب.ت) .
- 13- المال والاقتصاد، مجلة دورية يصدرها بنك فيصل الإسلامي السوداني، العدد82، يوليو2013م.
- 14- محمد جموعي قرشي ،تقييم أداء المؤسسات المصرفية (الجزائر: مجلة الباحث ورقلة ،العدد 3 ، 2004م).

- 15- محمد زيدان ،أهمية إرساء وتعزيز مبادئ الحوكمة في القطاع المصرفي بالإشارة إلي البنوك الجزائرية (الجزائر : مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التيسير ،كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التيسير ،جامعة الشلف ،العدد التاسع،2009م) .
 - 16- محمد سامي راضي ، اثر الإفصاح عن الأداء الاجتماعي للوحدات الاقتصادية على قرارات منح القروض (جامعة عين شمس :كلية التجارة ،المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة ،العدد الثاني ،1989).
 - 17- محمد شيخ وآخرون دور النسب المالية في تقييم أداء المشروع الاقتصادي ، دراسة تطبيقية على الشركة العربية السورية للصناعات الإلكترونية (جامعة تشرين : مجلة جامعة تشرين للدراسات والبحوث العلمية ،العدد الثاني ، 2007م) .
 - 18- مريم هاني ، نحو تفعيل دور الحوكمة المصرفية في التقليل من الفساد في القطاع المصرفي الجزائري (الجزائر : مجلة ميلاف للبحوث والدراسات ،العدد الرابع،2016).
 - 19- مها محمود رمزي ، الشركات المساهمة ما بين الحوكمة والقوانين والتعليمات ، حالة دراسية للشركات المساهمة العمانية (دمشق : مجلة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية ، المجلد رقم 24 ، العدد الأول ، 2008م) .
 - 20- نورالدين مزياني ، دراسة نظرية تحليلية لدور التدقيق الداخلي في عملية حوكمة الشركات ،(الجزائر : مجلة العلوم الاقتصادية والتيسير والعلوم التجارية ، العدد الرابع ، 2010م م) .
 - 21- وابل على الوابل ، كارثة انهيار بعض الشركات العالمية العملاقة من منظور محاسبي ، مجلة المحاسبة ، الجمعية السعودية للمحاسبين ، العدد 39 ، 2002م) .
- رابعاً : التقارير والسجلات :-**

- 1- إدارة الموارد البشرية ، قسم التدريب ، بنك الخرطوم، 2021 / 2 / 1م
- 2- بنك فيصل الإسلامي السوداني ، تقارير إدارة البحوث ، 2016م .
- 3- تقارير البنك الإسلامي السوداني -إدارة التخطيط ، 2016م .
- 4- تقارير بنك فيصل الإسلامي السوداني إدارة البحوث ، 2020م
- 5- تقارير بنك فيصل الإسلامي السوداني إدارة البحوث ، 2020م .
- 6- التقرير السنوي ، بنك النيلين،(الخرطوم: ميدان الأمم المتحدة، 2019م)
- 7- التقرير السنوي مصرف الادخار والتنمية الاجتماعية (2018م).

8- حاتم السر على، عقد التأسيس والنظام الأساسي، تعديل 2016م، البنك الإسلامي السوداني، قانون الشركات، 2015م.

9- منشورات البنك الإسلامي السوداني، التقرير السنوي، 2015م.

خامساً : المقابلات :

1/ أبوبكر أحمد كمبلاوي ، نائب مدير فرع بنك النيلين – فرع شندي، يوم الاثنين الموافق 4-3-2024م ، الساعة 12:20 م .

2/ عمر ميرغني عبدالرحمن ، مدير فرع بنك فيصل الإسلامي - يوم الاثنين 4مارس 2024م الساعة 11 ص .

3/ مجاهد احمد محمد صالح ،صراف بنك الخرطوم – فرع شندي يوم الاثنين 4مارس 2024م ،الساعة 4:10 م .

4/ ياسر الجمري ، مدير فرع بنك الادخار والتنمية الاجتماعية -فرع شندي يوم الاثنين 4 مارس 2024م الساعة 1:20 م .

سادساً : المواقع الإلكترونية :

1- التاريخ : 2024/2/1 الساعة 6:00 مساء www.mawdoo3.com

2- التاريخ : 2024/3/9 الساعة 6:00 مساء www.mawdoo3.com

3- التاريخ : 2024/3/9 الساعة 6:00 مساء www.enb-sd.com

4- الثلاثاء الموافق 2024/3/13م الساعة 12:00 م . [www. Fibsudan.com](http://www.Fibsudan.com)

منشور بنك السودان المركزي

ضوابط حوكمة المصارف

التاريخ 22 ذو القعدة 1441 هـ

الموافق 13 يوليو 2020م

الإدارة العامة لتنظيم وتنمية الجهاز المصرفي

منشور رقم (5/ 2020 م)

معنون للمصارف كافة

الموضوع : ضوابط حوكمة المصارف

عملاً بسلطات محافظ بنك السودان المركزي بموجب المادة (60) :2 من قانون تنظيم العمل المصرفي لسنة 2004م وفي إطار تطوير موجهات الضبط المؤسسي بالمصارف وتفعيلاً لدور ومهام مجالس الإدارات التنفيذية بالمصارف فقد تقرر الآتي :

أولاً : إلغاء منشور ضوابط حوكمة المصارف رقم (2020/2) الصادر بتاريخ 2 يناير 2020م .

ثانياً : الهيكل التنظيمي :

1/ يتكون الهيكل التنظيمي بواسطة المؤسسين على أن تكون من مجلس الإدارة والذي تتبع له الإدارات الآتية (إدارة المخاطر ،إدارة الإلتزام ،إدارة المراجعة الداخلية وإدارة الرقابة الشرعية) والإدارة التنفيذية (المدير العام ونائب المدير العام) وبقية الوظائف الأخرى .

2/ لا يسمح باستحداث أو تعديل أي وظائف قيادية أو استشارية أو تنفيذية أخرى داخل أو خارج الهيكل التنظيمي .

ثالثاً : الجمعية العمومية

1/ الإلتزام بعقد إجتماع للجمعية العمومية للمساهمين سنوياً على ألا يتعدى تاريخه الربع الثاني من العام الذي يلي إنتهاء السنة المالية .

2/ عدم الإعلان عن عقد إجتماع الجمعية العمومية إلا بعد إجازة بنك السودان المركزي للحسابات الختامية للمراجع

3/ تقديم الدعوة للمساهمين وبنك السودان المركزي كمراقب لحضور إجتماع الجمعية

رابعاً : مجلس الإدارة

- 1/ على المصارف تقديم طلبات الترشيح لأعضاء مجلس الإدارة من غير الخبراء المستقلين للبنك المركزي قبل شهر من تاريخ انعقاد الجمعية العمومية .
 - 2/ تنتخب الجمعية العمومية سبعة أعضاء لحد أدنى (مساهم أو ممثل لجهة مساهمة) على أن يكون الحد الاقصى لعضوية المجلس أحد عشر عضواً بما فيهم رئيس المجلس .
 - 3/ يحق لأي من المساهمين الترشح لعضوية مجلس الإدارة .
 - 4/ دورة مجلس الإدارة ثلاث سنوات تجدد مرة واحدة فقط .
- تكوين مجلس الإدارة :

يجب أن يتكون مجلس إدارة المصرف من الآتي :

- 1/ رئيس المجلس بعد الحصول على موافقة بنك السودان المركزي .
 - 2/ أعضاء المجلس مساهمين أو ممثلين لجهات مساهمة .
 - 3/ خبيران مستقلان يحق لهم التصويت .
- شروط الترشح والإستبدال لأعضاء مجلس الإدارة :
- 1/ الحصول على موافقة بنك السودان المركزي .
 - 2/ الحصول على موافقة الجمعية العمومية للمرشحين لعضوية مجلس الإدارة .
 - 3/ أن تتوفر لديه الخبرة والكفاءة والمعرفة بالشئون المالية .
 - 4/ ألا يكون عضو مجلس إدارة في أي مصرف أو مؤسسة مالية أخرى لايساهم فيها المصرف.
 - 5/ أن لا يكون قد أدين في جريمة مخلة بالشرف أو خيانة الأمانة وغسيل الأموال وتمويل الإرهاب.

مهام رئيس مجلس الإدارة :

- 1/ الدعوة لاجتماعات مجلس الإدارة والدعوة لعقد إجتماع الجمعية العمومية .
- 2/ الحرص على إقامة علاقة بناءة بين المجلس والإدارة التنفيذية للمصرف .
- 3/ إعتداد محاضر الإجتماعات والتأكد من إستلام جميع أعضاء المجلس لها.
- 4/ إصدار خطاب تكليف لكل من أعضاء مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية .

5/ إطلاع الأعضاء الجدد على لائحة المجلس وعلى كافة القوانين واللوائح التي تنظم العمل المصرفي .

مهام سكرتير مجلس الإدارة :

- 1/ التحضير لإجتماعات الجمعية العمومية والإعلان عنها .
 - 2/ إعداد بنود وجدول الأعمال حسب الاقتضاء .
 - 3/ تسجيل وقائع إجتماع مجلس الإدارة وإعتمادها بواسطة رئيس المجلس.
 - 4/ التوقيع على النسخة المجازة بواسطة مجلس الإدارة من وقائع الإجتماع .
- محاضر الإجتماعات :**

تعتبر محاضر الإجتماعات هي السجل الرسمي لاعمال المجلس وللقرارات التي إتخذها لأي من لجنة ، كما تعتبر تلك المحاضر اساس إعتماد القرار والإثبات القانوني لإجراءات التي قام بها المجلس ولجنة ، ولا يعتمد بنك السودان المركزي أي قرار صادر من مجلس الإدارة غير مضمن في محاضر الإجتماعات ، عليه يجب عند كتابة المحضر الإلتزام بالاتي :

- 1/ تغطية البنود المطروحة كافة خلال إجتماع المجلس .
 - 2/ تسجيل القرارات التي أتخذت وأي تحفظات يبيدها اياً من الأعضاء .
 - 3/ تسجيل نتائج التصويت على القرارات التي إتخذها مجلس الإدارة .
 - 4/ تسجيل أسماء الحضور والمعتذرين والغائبين مع ذكر أسماء الغياب .
- خامساً : الإدارات التي يتم تعيينها من قبل مجلس الإدارة :-
- يعين مجلس الإدارة كل من الإدارة التنفيذية ، مدير إدارة المخاطر ، مدير إدارة الإلتزام ، مدير إدارة المراجعة الداخلية ، والرقابة الشرعية وفقاً للآتي :-

- 1/ الإدارة التنفيذية : يقصد بالإدارة التنفيذية المدير العام ونائب المدير العام .
- شروط عامة :**

- 1/ أن يكون متفرغاً لإدارة المصرف .
 - 2/ في حالة تعيين أجنب في الإدارة التنفيذية يجب أن يكون المدير العام أو نائبة سوداني الجنسية
- شروط إختيار الإدارة التنفيذية : يتم وفقاً للشروط التالية :

- 1/ الحصول على مؤهل جامعي كحد أدنى ذو صلة بالعمل المصرفي أو المالي .
 - 2/ ألا تقل الخبرة العملية فى مجال العمل المصرفي بعد الحصول على المؤهل الجامعي عن خمسة عشر عاماً للمرشح لمنصب المدير العام .
 - 3/ ألا يكون قد أدين فى جريمة مخلة بالشرف والأمانة .
 - 4/ ألا يكون قد أعلن إفلاسه أو فشل فى سداد إلتزاماته .
- مهام ومسؤوليات الإدارة التنفيذية :

- 1/ الإدارة اليومية لأعمال المصرف .
 - 2/ تنفيذ الأهداف الإستراتيجية للمصرف .
 - 3/ تعديل الهيكل التنظيمي .
 - 4/ تطبيق وتطوير نظام الحوكمة السليم .
 - 5/ إعداد البيانات المالية والحسابات الختامية
- 2/ إدارة المخاطر : يجب أن يكون لدى كل مصرف إدارة مخاطر تتبع لمجلس الإدارة تتمتع بالإستقلالية ، تحت مدير إدارة مخاطر ذو كفاءة وخبرة فى مجال المخاطر لا تقل عن 5 سنوات ، ويفضل من له شهادات مهنية فى مجال المخاطر
- مهام ومسؤوليات إدارة المخاطر :

- 1/ تحديد وتقييم المخاطر الهامة وقياس أثارها وذلك بتبني أدوات فعالة لقياس حجم المخاطر لباى يتعرض لها المصرف .
 - 2/ تطوير وتطبيق إطار المخاطر على المستوى الكلي للمصرف .
 - 3/ إعداد نظام إنذار مبكر لتفادى تجاوز سقف المخاطر المسموح بها .
 - 3/ إدارة الإلتزام :- يجب على كل مصرف أن تكون لديه إدارة إلتزام تتبع مباشرة لمجلس الإدارة تتناسب مع حجم ونشاط المصرف .
- مهام إدارة الإلتزام :
- تعمل إدارة الإلتزام على تحقيق الآتي :

- 1/ تقديم المشورة للمجلس والإدارة التنفيذية فى مسائل الإلتزام بالقوانين والقواعد والمعايير .

2/ التأكد من اعمال المصرف تتوافق مع القوانين والتشريعات المعمول بها .
3/ وضع دليل القواعد والإجراءات التي تحكم عمل المصرف وتحديد العلاقة بين مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية .

4/ يجب علي مدير الإلتزام الإطلاع على التقارير الآتية وإبداء الرأي فيها :
أ- المراجعة الداخلية .

ب- المراجع الخارجي .

ج- تفتيش بنك السودان المركزي .

د- إدارة الرقابة الشرعية .

هـ - الإدارة القانونية .

و- فحص تقارير المخالفات وشكاوي العملاء .

شروط إختيار مسئول الإلتزام :-

1/ أن يكون حاصلاً على شهادة جامعية وشهادة مهنية ذات صلة ويفضل شهادة مسئول الإلتزام المعتمد .

2/ أن تكون لديه خبرة مصرفية سبعة سنوات على الأقل فى مجال الإشراف الإداري والرقابة والمراجعة والتقييم وإعداد وتطبيق السياسات والإجراءات .

3/ إجادة اللغتين العربية والإنجليزية .

إدارة المراجعة الداخلية :

يجب أن يكون لدي المصرف إدارة المراجعة الداخلية دائمة وفعالة ، تتوفر لها الموارد الكافية لاداء مهامها ، وتتمتع بإستقلالية تامة وتتبع لمجلس الإدارة .

مهام إدارة المراجعة الداخلية :

1/ تقييم مدي كفاءة نظام الرقابة وأنظمة إدارة المخاطر ومدي فعاليتها .

2/ تقييم كفاءة الإجراءات والسياسات والتأكد من تطبيق تعليمات ولوائح المصرف .

3/ مراجعة القوائم المالية والتحقق من إنها تعبر عن الصورة الصحيحة .

إدارة الرقابة الشرعية : يجب أن يكون لدى كل مصرف إدارة للرقابة الشرعية تتبع لمجلس الإدارة تتمتع بالإستقلالية ،وتتكون من مراقبين شرعيين وذلك حسب حجم ونشاط المصرف .

مهام ومسؤوليات إدارة الرقابة الشرعية :

- 1/ التأكد من إلتزام المصرف بالأحكام والضوابط الشرعية .
- 2/ فحص وتقييم كفاية وفعالية نظام الرقابة الشرعية الداخلية للمصرف .
- 3/ تفتيش أعمال المصرف من الناحية الشرعية مع فرق التفتيش الداخلية .
- 4/ تقديم تقريراً سنوياً للجمعية العمومية عن مدي شرعية نشاط المصرف .
- 5/ تقديم تقرير فى حالة عدم إلتزام المصرف بالضوابط الشرعية .
- 6/ إعداد وتقديم تقارير ربع سنوية عن درجة إلتزام المصرف بالشرعية لكل من :
أ/ مجلس الإدارة .

ب/ إدارة المصرف .

ج/ بنك السودان المركزي .

شروط التعيين :

يتم تعيين المراقب الشرعي وفقاً للشروط الواردة أدناه :

أ/ الحصول على مؤهل جامعي كحد أدني فى التخصصات ذات الصلة بالعمل المصرفي .

ب/ أن يكون حاصلاً على شهادة مهنية فى الرقابة الشرعية / المراجع الشرعي من جهة معتمدة

سادساً : موجّهات عامة :-

1/ للمساهمين حق ترشيح وانتخاب أعضاء مجلس الإدارة ، والإستفسار عن مؤهلاتهم وخبراتهم وقدراتهم على أداء عملهم، ومناقشة حجم المكافآت والحوافز المالية التى يتقاضاها أعضاء مجلس الإدارة .

2/ أن لا يتغيب المدير العام ونائبة عن المصرف فى وقت واحد .

3/ لا يجوز تكليف أي شخص بمهام المدير العام خلاف نائبة .

4/ الحصول على موافقة بنك السودان المركزي قبل إعفاء المدير العام أو نائبة .

5/ ألا يكلف مديري إدارات المخاطر ، الإلتزام ،المراجعة ،الرقابة الشرعية وسكرتير مجلس الإدارة
باي وظيفة تنفيذية بالمصرف .

6/ عدم عزل أو نقل اي من مدير إدارات المخاطر ،الإلتزام ،المراجعة ،إلا بعد أخذ الموافقة من
بنك السودان المركزي .

7/ عدم تواجد رئيس وأعضاء مجلس الإدارة بالمصرف إلا فى حالات الضرورة .

8/ يجب إرفاق المستندات الآتية عند التعيين فى الوظائف التى تتطلب موافقة بنك السودان المركزي
أ/ استمارة الترشيح الصادرة من بنك السودان المركزي .
ب/ استمارة الكفاءة والملاءمة الصادرة من بنك السودان .

ج/ صحيفة جنائية حديثة للمرشح

د/ السيرة الذاتية والمستندات المؤيدة لها.

هـ/ التقرير الإنتمائي .

و/ إبراء ذمة من الجهات ذات الإختصاص (الضرائب ،ديوان الزكاة) .

على المصارف الإلتزام والتقيد التام بأسس وموجهات بنك السودان المركزي

ع/ بنك السودان المركزي

بركات أحمد الماحي إبراهيم

إلهام عبد الله الحاج محمد علي

إدارة المؤسسات المالية

الإدارة العامة لتنظيم وتنمية الجهاز المصرفي



بسم الله الرحمن الرحيم

جامعة شندي

كلية الدراسات العليا

الأخ/الأخت المحترم/المحترمة

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته

الموضوع/ ملء استبانة

تقوم الباحثة بإعداد دراسة لنيل درجة دكتوراه الفلسفة في المحاسبة بعنوان:

الحوكمة المصرفية وأثرها على الأداء المالي والمحاسبي في المصارف التجارية السودانية

(دراسة تطبيقية على عينة من المصارف التجارية)

كما هو العهد بكم في مؤازرة البحث العلمي أرجو شاكرة التكرم بتعبئة الاستمارة المرفقة،

ونفيدكم بأن البيانات المقدمة ستعامل بسرية تامة و تستخدم لأغراض البحث العلمي فقط .

ولكم جزيل الشكر والتقدير

الباحثة/بسمات على حسن حمد

القسم الأول : البيانات الشخصية:

الرجاء وضع علامة (√) أمام الخيار المناسب :

1/ العمر:

أقل من 30 سنة () 30-40 سنة () 41-50 سنة ()
51-60 سنة () أكثر من 60 سنة ()

2/ المؤهل العلمي:

دبلوم وسيت () بكالوريوس () دبلوم عالي () ماجستير () دكتوراه ()
أخرى (حددها).....

3/ التخصص العلمي :

محاسبة () تجارة () اقتصاد () إدارة أعمال () نظم معلومات محاسبية ومالية
دراسات مصرفية ومالية () أخرى (حددها).....

4/ المسمى الوظيفي :

محاسب () مرجع داخلي () مراجع خارجي () رئيس قسم () مدير مالي ()
مدير إدارة () أخرى (حددها).....

5/ سنوات الخبرة:

أقل من 5 سنوات () من 6 - 10 سنوات () من 11 - 15 سنة () 16 - 20 سنة ()
أكثر من 20 سنة ()

6/ المؤهل المهني :

زمالة سودانية () زمالة بريطانية () زمالة عربية () زمالة أمريكية ()
زمالة أخرى () لا توجد زمالة ()

7/ آلية تنفيذ مهامك الوظيفية ضمن النظام المحاسبي:

يدوي () إلكتروني () مختلط () .

القسم الثاني: بيانات الدراسة:-

الرجاء وضع علامة (√) أمام مستوى الموافقة المناسب لوجهة نظرك:

الفرضية الأولى: هنالك علاقة ذات دلالة إحصائية بين الحوكمة المصرفية و الأداء المالي والمحاسبي

الرقم	العبارات	أوافق بشدة	أوافق	محايد	لا أوافق	لا أوافق بشدة
1	يلعب المساهمون دوراً هاماً في تطبيق الحوكمة من خلال اختيار مجلس فعال يتولى المسؤولية الكاملة.					
2	تعتبر حوكمة المصارف من العوامل التي تعزز إستقرار النظام المالي .					
3	الحوكمة إطار يتضمن نظم وقواعد تحدد طريقة اتحاد المصارف.					
4	وجود نموذج جيد لحوكمة المصارف يحقق توازن بين الإدارة والملكية .					
5	تبني المصرف لسياسة الحوكمة يسمح له بالكشف عن المخاطر المالية.					
6	المستثمرون يبحثون عن الأسواق المالية والمصارف التي تطبق مبادئ الحوكمة .					
7	تطبيق قواعد الحوكمة الجيدة يساعد في الحصول على التمويل .					
8	وجود هياكل إدارية سليمة يساعد في اتخاذ القرارات داخل المصرف .					
9	وجود عمليات حوكمة فعالة داخل المصرف يؤدي إلي الاتصال الفعال بين الإدارة والموظفين .					
10	جودة البيانات المالية للمصرف ترغب المستثمر في اتخاذ قرار الاستثمار.					

الفرضية الثانية: هنالك علاقة ذات دلالة إحصائية بين الحوكمة المصرفية ومعايير ومؤشرات تقويم الأداء المالي.

الرقم	العبارات	أوافق بشدة	أوافق	محايد	لا أوافق	لا أوافق بشدة
1	استخدام الحوكمة والمعايير يساعد على البقاء والاستمرارية في عمل المصرف.					
2	للمصرف القدرة على الوفاء بالالتزامات قصيرة الأجل من خلال السيولة المتوفرة.					
3	قياس النتائج على ضوء المعايير يساعد على تقويم الأداء المالي .					
4	معايير الحوكمة المطبقة بالمصرف تؤدي إلى تعزيز الثقة في الأسواق المالية.					
5	الأداء المالي والمحاسبي الجيد يعتمد على نظام الحوكمة المعمول به بالمصارف .					
6	حوكمة المصارف ترتكز على وجود نظام محاسبي حديث .					
7	تطبيق مؤشرات الأداء المالي المبنية على الربح المحاسبي من أهم المؤشرات التي يعتمد عليها المحللون الماليون.					
8	تقويم الأداء المالي يعتمد على مدخل تحليل القوائم المالية.					
9	يسهم الأداء المالي الممتاز في زيادة أرباح المصرف وتحسين أوضاع العاملين فيها.					
10	معدل هامش الربح يقيس القدرة على الرقابة والسيطرة على النفقات.					

الفرضية الثالثة: هنالك علاقة ذات دلالة إحصائية بين الحوكمة المصرفية والرقابة المالية للمصرف.

الرقم	العبارات	أوافق بشدة	أوافق	أوافق	محايد	لا أوافق	لا أوافق بشدة
1	تسعي حوكمة المصارف إلي تحقيق الشفافية وحماية حقوق المساهمين في المصرف.						
2	لابد من تطبيق معايير مهنية وأخلاقية في القطاع المالي لحماية العملاء .						
3	من أهداف الرقابة المالية العمل على ضمان وسلامة التصرفات المالية والكشف عن الانحرافات.						
4	تساعد الرقابة المالية بالمصارف على تفادي التعرض لأي خسائر أو أعباء مالية.						
5	نجاح الحوكمة في المصارف يرتبط بالدور الإشرافي والرقابي للبنك المركزي .						
6	نظام الرقابة الداخلية للمصرف يقوم بدور فعّال في تقليل مخاطر التعثر المالي .						
7	إجراء جرد مفاجئ وتفتيش للخزينة يعد من عوامل نجاح الرقابة المالية .						
8	تعد حوكمة المصارف مرشد جيد في حالة تعارض المصالح بين المستثمرين وإدارة المصرف .						
9	التدقيق الخارجي يسهم في توجيه حوكمة المصارف ويزيد من فعاليتها .						
10	يكون للمصارف إجراءات ملائمة لإدارة مخاطر الائتمان.						

الفرضية الرابعة: هنالك علاقة ذات دلالة إحصائية بين الحوكمة المصرفية والتقارير المالية.

الرقم	العبارات	أوافق بشدة	أوافق	محايد	لا أوافق	لا أوافق بشدة
1	تحديث معايير الحوكمة في المصرف دورياً يضمن استمرار المحافظة على المنافسة في الأسواق المالية.					
2	إدارة المصرف هي المسؤولة عن إعداد التقارير المالية وتقويم الأداء المالي والمحاسبي في المصرف.					
3	يتم فحص جميع العمليات المالية بالمصرف بواسطة المراجع الداخلي .					
4	التطبيق الفعّال لحوكمة المصارف يعمل على دعم ثقة المستثمرين في مصداقية القوائم المالية .					
5	يستخدم الملاك التقارير المالية لجذب المستثمرين والمساهمين المحتملين .					
6	يتم التأكد من صحة معلومات القوائم المالية بواسطة مراجع خارجي مستقل .					
7	تطبيق الحوكمة يعزز من موثوقية التقارير المالية لدى المصرف .					
8	التقارير المالية وسيلة اتصال فعال ما بين المنشأة والعالم الخارجي .					
9	الالتزام بإتباع معايير الحوكمة المصرفية يحقق نتائج إيجابية في زيادة قيم الأسهم في الأسواق المالية.					
10	تستخدم التقارير المالية لتقويم وتحسين الأداء المالي في المصرف.					

قائمة بأسماء المحكمين:

الرقم	الاسم	الدرجة العلمية	التخصص	الجامعة
1.	أ.د محمد الفاتح محمود بشير المغربي	بروفيسور	إدارة أعمال	القران الكريم والعلوم الإسلامية
2.	أ.د بابكر إبراهيم الصديق محمد	بروفيسور	محاسبة	السودان للعلوم و التكنولوجيا
3.	د. صلاح الأمين الخضر	أستاذ مشارك	محاسبة	شندي
4.	د. أبوبكر عثمان محمد	أستاذ مشارك	محاسبة	شندي
5.	د. محمد أحمد عبدالله مختار	أستاذ مشارك	محاسبة	شندي
6.	د. مدثر الحاج جبر السيد الحاج	أستاذ مشارك	محاسبة	كرري
7.	د. خالد أحمد يونس	أستاذ مشارك	محاسبة	بخت الرضا